فتح الباب

إلى

الحقّ والصّواب

بسم الله الرحمن الرحیم

فتح الباب

إلى

الحقّ والصّواب

للعلّامة السيّد الميرزا محمّد بن عبد النبي جمال الدين

المعروف بالميرزا محمّد الأخباري الشّهيد سنة ١٢٣٢هـ



منشورات دار الحسين عليه السلام



منشورات دار الحسين عليه السلام

١٤٤٠ هـ - ٢٠١٩ م

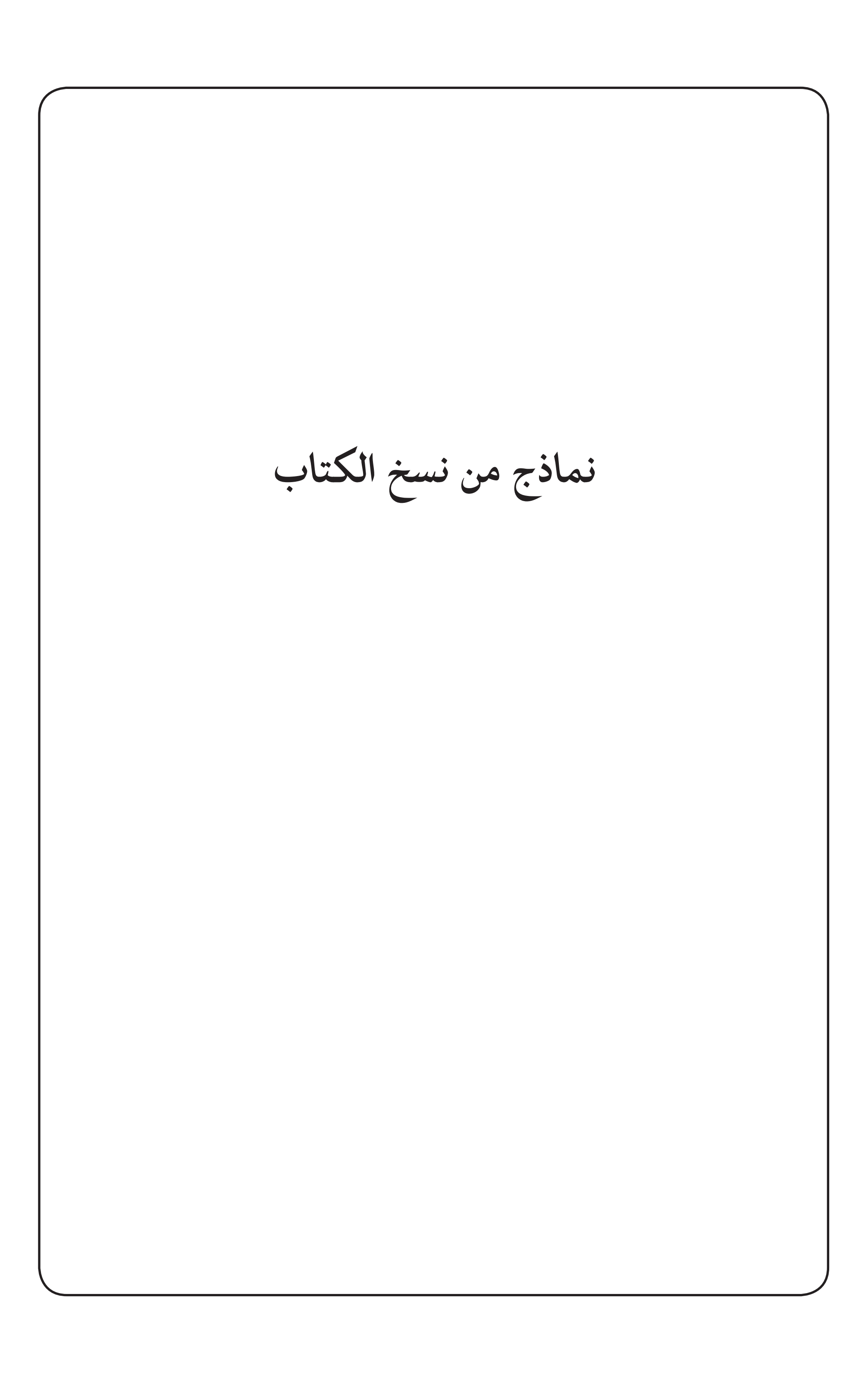
إسم الكتاب: فتح الباب إلى الحق و الصواب

المؤلف: العلامة السيّد ميرزا محمد بن عبد النبي جمال الدين

موضوع الكتاب: أصول الفقه

الطبعة: الأولى سنة ١٤٤٠هـ

الناشر: منشورات دارالحسين عليه السلام



نماذج من نسخ الكتاب



هذا رسالة فتح الباب بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين الى الحق والصواب
نحمدك يا من فتح لنا ابواب نعمه الظاهرة والباطنة سرا وجهرا وسد عنا ابواب نقمه
البادية والخافية عذرا ونذرا ولعن الذين قالوا يد الله مغلولة غلت ايديهم ولعنوا
بما قالوا ونصلي على من فتح الله به وبه ختم وآله الطاهرين وصحبه المنتجبين قادة الامم وعلى
الذين تابعوهم واليهم آلوا اما بعد فيقول العبد الجاني ابو احمد محمد بن عبد النبي النيسا
الخراساني عفى الله عن جرائمه انه قد سئلني قرة عيني الفرحة ومهجة فؤادي واقصى
غايتي ومرادي الصافي عن كل شين ومين المتمسك بعروة الثقلين الالمعي اللوذعي
الزكي عبد الحسين نور الله تعالى بصر بصيرته واصلح سيرته وسريرته ان اذكر له ادلة ضعف
القائلين بانسداد باب العلم الى مراد الله تعالى في التكاليف الشرعية والاحكام الو
وما صار سبب حصول الشبهة لهم وابين ما يجاب به عن ادلتهم ويدفع به عن شبهاتهم
فبادرت الى القبول واسعفت المأمول فانه ولدي الروحاني بل صنوي العقلاني
من الله عليه بنيل الآمال والاماني فلينظر فيما سنح مع شدة بلبال البال وزلزال
الحال بين الاستفادة والاسترشاد وليسأل الله تعالى ان يمن عليه بالتوفيق
والسداد وسميته بفتح الباب الى الحق والصواب مصليا على النبي وآله الاطياب
وفيه مراشد المرشد الاول في بيان قولهم بانسداد باب العلم في ازمنة الغيبة الكبرى
لذهاب الاصول واختلاف الافهام والعقول وزيادة الفضول واول من فتح لهم باب
دعوى الانسداد الشهيد الثاني طاب ثراه في درايته وابنه صاحب المعالم رحمه
الله في مقام الاعتذار لاحداث الاصطلاح الجديد لمعرفة اسانيد الاخبار و
لو اردنا ايراد عباراتهم في الاعتذار وما اجيبوا به لخرجت الرسالة عن وضعها على
الاختصار فنقول انا واياكم يا معشر الاخوان كنا قائلين بفتح باب العلم والتكليف الى
زمن المرتضى الشريف بل لم يزل التلبيس الى زمن ابن ادريس ثم انكم خالفتمونا في وضع
الاصطلاحات وتمهيد اصول الاجتهادات ومهما طالبناكم بالدليل وفصل الخطاب
اديتم الى دعوى انسداد الباب فوجب علينا وعليكم ان ننظر اولا فيما تزعمونه سببا للانسداد
وادلة على المراد هل تصلح للاستدلال ويكتفى به في محل النزاع والجدال ثم ننظر ثانيا ان
هل يجوز لنا معشر الامامية مثل هذه الدعاوي الردية وهل يستقيم هذه الدعوى على

امور

فتح الباب، الصفحة الأولى، مكتبة مجلس الشورى الإسلامي، رقم ١٠٢٦١



الجدال جملة وهو يقول وقالوا لن يدخل الجنة الا من كان هودا او نصارى وقال
الله تعالى تلك امانيهم قل هاتوا برهانكم ان كنتم صادقين فجعل علم الصدق الاتيان
بالبرهان وهل يؤتى بالبرهان الا في الجدال بالتي هي احسن الحديث وقال الله تعالى
الذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا وقال ان الله لا يخلف الميعاد ولا يخفى ان العقلاء
منحصرون في الفلاسفة والمليين وطريقهم اما العقل او الدين فان كان الخصم فلسفيا
فهذه البراهين او مسلما مليا فقد مضت سنة الاولين او سفسطيا فليعلمن نبأه بعد
حين طفينا المصباح حيث لاح الصباح گفت لقمان سرخسی که خدا را ... رکن ... در ... کن
... رابعه الخ ... تشنه بود گفت کای غافل ... این درسنه بود ... ظلمت ... نیان ...
مگر اگر شمع روشن ... چراغ دارد هذا القوم وذاك للاخرين والحمد لله رب العالمين و
صلى الله على محمد وآله الطاهرين وصحبه وتابعيه الى يوم الدين وقد حصل الفراغ
من تبليغه يوم السبت الاول من شهر المحرم مبدأ السنة العاشرة من المائة الثالثة
من الالف الثاني من الهجرة النبوية على مهاجرها افضل الصلوة والتحية من مشهد ابي
عبد الله الحسين عليه السلام لالتماس ثمرة الفؤاد واقصى المراد قرة العين العالم الفاضل
الالمعي الورع الزكي اللوذعي البرعي من كل شين صفوي الاوصاف المولى عبد الحسين
ثبته الله على جادة الثقلين وقد اجزت له رواية هذه الوجيزة مع جميع ما صنفته
والفته من الكتب والرسائل وما رويته من المعقول والمنقول باسانيدي الى
اساتذتي المعروفين تجاوز الله عنا وعنهم يوم الدين قد وقع من تحرير الفقير الجاني
عبد الغفور بن عبد الغني بن عبد الغفور الانصاري عفى الله عنهم في يوم الجمعة
الاخر من شهر المحرم من السنة الثانية من العشر الثاني من المائة الثالثة من الالف
الثاني من سني الهجرة المصطفوية على مهاجرها افضل الصلوة والتحية والحمد لله

فتح الباب، الصفحة الأخيرة، مكتبة مجلس الشورى الإسلامي، رقم ١٠٢٦١

بسم الله الرحمن الرحيم

نحمدك يا من فتح لنا ابواب نعمه الظاهرة والباطنة سرا وجهرا وسد عنا ابواب نقمه البادية والخافية عندا وبذرا
ولعن الذين قالوا يد الله مغلولة غلت ايديهم ولعنوا بما قالوا ونصلي على من به فتح الله وبه ختم وآله الكرام
وصحبه المنتجبين قادة الامم وعلى الذين تابعوهم والبهم الوا اما بعد فيقول العبد الجاني ابو احمد
محمد بن عبد النبي النيسابوري الخراساني عفا الله عن جرائمه انه قد سئلني قرة عيني الفريدة ومهجة فؤادي
واقصى غايتي ومراده الصافي عن كل شين وريب المتمسك بعروة الثقلين الالمعي اللوذعي الزكي
عبد الحسين قرة الله عينه ببصيرته واصلح سيرته وسريرته ان اذكر له ادلة القائلين بانسداد باب
العلم الحاد الله تعالى في التكاليف الشرعية والاحكام الوضعية وما صار سبب حصول الشبهة
لهم وابين ما يجاب به عن ادلتهم ويدفع به عن شبهتهم فهم قد دعانا الى الترك واسعفت المأمول
فانه لم يدع الوجه بل صوبه العقلاء من الله عليه بنيل الآمال والاماني فلينظر فيما نسخ من سنة
بلبال الابال ومن لسان الحال بعين الانصاف والاستفادة والاسترشاد ولنسأل الله تعالى ان يمن عليه بالتوفيق
والسداد وسميته بفتح الباب الى الحق والصواب مصليا على النبي والآل الاطياب وفيه مراشد
المرشد الاول في بيان قولهم بانسداد باب العلم فانه منذ الغيبة الكبرى لذهاب الاصول و
اختلاف الافهام والعقول ومن زيادة الفضول واول من فتح لهم بابه مدعي الانسداد الشهيد الثاني
طاب ثراه في درايته وابنه صاحب المعالم في مقام الاعتذار لاصحابنا الاصطلاح الجديد لعرفنا
الاخبار ولو اوردنا ايراد عباراتهم في الاعتذار وما اجيبوا به لخرجت الرسالة عن وضعها
على الاختصار فنقول انا واياكم يا معشر الاخوان كنا قائلين بفتح باب العلم والتكليف الى زمن
المرتضى الشريف بل لولا التلبيس الى زمن ابن ادريس ثم انكم خالفتمونا في وضع الاصطلاحات
وتحصيل الاجتهادات ومتى طالبناكم بالدليل وفصل الخطاب اويتم الى دعوى انسداد الباب
فوجب علينا وعليكم ان ننظر اولا فيما تزعمونه سببا للانسداد وما دلته على المراد هل تصلح للاستدلال
ويكتفى بها في محل النزاع والجدال ثم ننظر ثانيا انه هل يجوز لنا معشر الامامية مثل هذه الدعاوى الردية

فتح الباب، الصفحة الأولى، مكتبة مجلس الشورى الإسلامي، رقم ٢٧٩٧

كفت لقمان سرخسی کای خدا؟ بهر سکین در رحمت کشا، راه عرابچا سکون شنیده بود، کفت کلام غافل کی این
بشنیده بود، شغلت وپایان بکجا توان رسید، مکر اکر شمع رویش برهم چراغ داره هذا القوم
ذات الاحزاب والحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله الطاهرين وصحبه وتابعيهم الذين
نقد حصل الفراغ من تاليفه يوم السبت الاول من شهر المحرم غرة السنة العاشرة من المائة الثالثة
من الالف الثاني من الهجرة النبوية على مهاجرها افضل الصلوة والتحية في مشهد وعبد الله الحسيني
لالتماس ثمرة الفؤاد واقصى المراد قرة العين العالم الفاضل الالمعي الورع الزكي اللوذعي البرئ
من كل شين صنوي الرضا في الولي عبد الحسين ثبته الله على جادة الثقلين وقد اجزت له رواية
هذه الوجيزة مع جميع ما صنفته والفته من الكتب والرسائل ومما رويته من المعقول والمنقول
باسانيدي الى اساتذتي المعروفين تجاوز الله عنا بمكانهم يوم الدين وقد فرغ من
تسويده وترقيمه المتعطش الى عفو ربه الباني محمد ابراهيم بن محمد علي الطبسي الخراساني من الله عليهما
بجوده الرحماني في الساعة السابعة من يوم السبت من الاسبوع الثانية من الشهر الثالث
من السنة الرابعة من العشر الثالث من المائة الثالثة من الالف الثاني من هجرة خاتم الانبياء عليه
وآله افضل التحية واسنى الثناء في دار السلطنة طهران صينت بالامن والامان في دار المصنف
الاستاد ادام الله ظلاله الى يوم الميعاد محمد وآله الطيبين الطاهرين الهادين الى سبيل الرشاد

رضا عبا

صورة كتابة المولى عبد الحسين الذي كان ارشد تلامذة افضل المجتهدين في عصره مولانا
السيد علي الطباطبائي ثم رجع من طريقة المجتهدين الى طريقة الاخباريين بمصاحبة
الاستاد ادام الله ظلاله فكفروه وفسقوه فبعث هذا الى مجتهدي المشهدين مشهد علي
ومشهد حسين عليهما صلوات الله الملك الخافقين

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله المنتقم الجبار ذي القوة المتين القهار والصلوة والسلام على النبي المختار
وآله الاطهار واصحابه التابعين الابرار المتمسكين بعروته الوثقى من العلماء الاخباريين العاملين
بالكتاب الصريح ومتون الاخبار وبعد فهذا كتابنا ينطق عليكم بالحق ويقطع الاعذار لمن سجل
غيبتنا في المجالس والاحضار لئلا يكون على الله حجة بعد البلاغ والاخبار فمن بدله بعدما سمعه فانما

لم

فتح الباب، الصفحة الأخيرة، مكتبة مجلس الشورى الإسلامي، رقم ٢٧٩٧

١

الذي يهيأت بأمره وهؤلاء السوفسطائية ويسمون فنهم السفسطة ولنسبتها الى الفلسفة كنسبة الفلسفة الى الشريعة الصادق ع كثيرا ما يقول علم المحبة واضح لمريده وأرى القلوب عن المحبة في عمى ولقد عجبت لهالك ونجاته موجودة ولقد عجبت لمن نجى

قال سألت أبا جعفر ع عن الاستطاعة وقول الناس فقال وتلا هذه الآية ولا يزالون مختلفين الا من رحم ربك ولذلك خلقهم يا أبا عبيدة الناس مختلفون في إصابة القول وكلهم هالك قال قلت قوله الا من رحم ربك قال هم شيعتنا ولرحمته خلقهم وهو قوله ولذلك خلقهم يقول لطاعة الامام والرحمة التي يقول ورحمتي وسعت كل شيء يقول علم الامام ووسع علمه الذي هو من علمه كل شيء هو شيعتنا ان النيات لو خلصت والسريرات لو طهرت وكان الاخلاص برام لظهر الحق ظهور البدر في جنح الظلام تعالى الذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا ان القوم قالوا ان المنقول بالمعنى والمروي باللفظ قد خلطا وجاء الخبر مضمرا وربما اختلط كلام الراوي بكلام المعصوم فانسد حينئذ باب اليقين وينفتح باب الظن والتخمين بأن النقل بالمعنى لا يخرج الحديث من كونه حديثا ولا ينافي في ذلك الصحة مع وجود الرخصة والمروي قد يعرف باللفظ والمعنى وقد يكفي في معرفته والمضمرات ماخوذات من اصول معنونة بالاسامي الظاهرة ويتعين بالقرائن والاشارات الباهرة كما الواضح عند ارباب الروايات الزاهرة محمد بن مسلم قلت لابي عبد الله ع اسمع الحديث منك فازيد وانقص قال ان كنت تريد معانيه فلا باس داود بن فرقد قال قلت لابي عبد الله اني اسمع الكلام منك فاريد ان ارويه كما سمعته منك فلا يجي قال فتعمد ذلك قلت لا فقال تريد المعاني قلت نعم قال فلا باس ان القوم قالوا ان احتمال ان يكون مراد الامام ع من الكلام غير ما عرفناه رافع لليقين وحصول معناه واذا جاز الاحتمال لجرى في جميع المحال لانه يستلزم انكار الحس وتكذيب النفس فان حل الجمل يعرف معانيها بحيث لا يجوز العقل خلاف ما علمناه منها والقليل الذي يختفي فيه وجه المقصود والمراد يرجع فيه الى قرائن اخرى خارجة من الكتاب والسنة ومخالفة العامة والحمل على المحكمات المعتبرات كما هو ظاهر على اهل الرشاد وقيام احتمال الخلاف لا يضر بعد حصول العلم الذي صاحب الانصاف وان غالب المعلومات غير مستند فيها

دفع الاحتمال بعلوم متعددة ولصيته لان لا تسلم من الاحتمال المعنى ه

فتح الباب، الصفحة الأولى، مكتبة مجلس الشورى الإسلامي، رقم ١٣٩٨



فتح الباب، الصفحة الأخيرة، مكتبة مجلس الشورى الإسلامي، رقم ١٣٩٨

٢٠١ ١٠٧

بسم الله الرحمن الرحيم نحمدك يا من فتح لنا ابواب نعمه الظاهرة والباطنة سرا وجهرا وسد عنا ابوا
نقمه البادية والخافية عذرا او نذرا ولعن الذين قالوا يد الله مغلولة غلت ايديهم ولعنوا بما قالوا
ونصلي على من به فتح الله وبه ختم وآله الطاهرين مصابيح المنتجبين قادة الامم وعلى الذين تابعوهم واليهم الوا
وبعد فيقول العبد الجاني ابو احمد محمد بن عبد النبي النيسابوري الخراساني نور الله بصره بصيرته واصلح
سره وسريرته ان اذكر ادلة القائلين بانسداد باب العلم الى مراد الله تعالى في التكاليف الشرعية والاحكام
الوضعية وما صار بسبب حصول الشبهة لهم وابين ما يجاب به عن ادلتهم وبعد فيه رغبت بها انهم فبادر
الى القبول واسعفنا المأمول فانه ولدي الرجا [illegible] سوى الفضلاء رحمه الله عليه بنيل الآمال والاماني فلبيت
فيما سنح مع شدة تبلبل البال وتزاحم الحال بغير الاستفادة والاستشهاد وابتهل الى الله تعالى ان يمن علي
بالتوفيق والسداد وسميته بفتح الباب الى الحق والصواب مصليا على النبي وآله الاطياب وفيه مراشد
المرشد الاول في بيان قولهم بانسداد باب العلم وان ذلك غيبة الكبرى لذهاب الاصول واختلاف الائمة في
المعقول وزيادة الفضول واول من فتح لهم باب دعوى الانسداد الشهيد الثاني طاب ثراه في درايته وتبعه
صاحب المعالم في مقام الاستدلال لاحداث الاصطلاح الجديد لمعرفة اسانيد الاخبار ولو اوردنا ابواب عباراتهم
في الاعتذار وما اجيبوا به لخرجنا بالرسالة عن وضعها على الاختصار فنقول انا واياكم يا معشر الاخوان كنا قائلين
بفتح باب العلم والتكليف الى زمن المرتضى الشريف بل اوتدلك التلبيس الى زمن ادريس ثم انكم خالفتمونا في تنويع
الاصطلاحات وتمهيد اصول الاجتهادات ومتى ما طالبناكم بالدليل وفصل الخطاب اويتم الى دعوى انسداد
الباب فوجب علينا وعليكم ان نتطرق [illegible] الانسداد وادلته على المراد هل يسلم الاسلام
ويكفي في محل التنازع والجدال ثم نتطرق ثانيا ان هل يجوز لنا معشر الامامية مثل هذه الدعاوي الردية وهل
تنطبق هذه الدعوى على اصولنا الاصلية ام لا فنقول ان لكم وجوها في اسباب الانسداد ذكرها املائكم
نحن نوردها واحدا بعد واحد ونعقبها بالنقض ونتكلم بما لها وعليها مذكرا ومفكرا من فضل الرحمن على رب العباد
فائدة لنا المراد قال امير المؤمنين عليه السلام في خطبة خطبها بذي قار واعلموا انكم لن تعرفوا الرشد حتى تعرفوا
الذي تركه ولن تأخذوا بميثاق الكتاب حتى تعرفوا الذي نقضه ولن تمسكوا به حتى تعرفوا الذي نبذه ولن
تتلوا الكتاب حق تلاوته حتى تعرفوا الذي حرفه ولن تعرفوا الضلالة حتى تعرفوا الهدى ولن تعرفوا التقوى
حتى تعرفوا الذي تعدى فاذا عرفتم ذلك عرفتم البدع والتكلف ورأيتم الفرية على الله ورسوله والتحريف
لكتابه ورأيتم كيف هدى الله من هدى فلا يجهلنكم الذين لا يعلمون المرشد الاول ان الشيعة قالوا ان غيبة
الامام عليه السلام صارت سببا لسد باب العلوم والاحكام واجيب بان غيبة الشخص المعروف الذي كثرت الدلائل

عفى الله عن جرائمه انه [illegible]

فتح الباب، الصفحة الأولى، مكتبة مجلس الشورى الإسلامي، رقم ٣٨٩

٣٣١

وطريقهم اما العقل او الدين فان كان الحكم فلسفيا فهذه البراهين او مسلما مليا فقد
مضت سنة الاولين او سفسطيا فليعلمن نبأه بعد حين طلعنا المصباح حيث لاح
الصباح [illegible]
كراين [illegible] هذا القوم وذاك
لا حزين والحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله الطاهرين وصحبه وتابعيه
الى يوم الدين وقد حصل الفراغ من تسويده يوم السبت الاول من شهر المحرم مبدء السنة العا[شرة]
من المائة الثالثة من الالف الثاني من الهجرة النبوية على مهاجرها افضل الصلوة والتحية
في مشهد ابي عبد الله الحسين عليه السلام لاقتباس ثمرة الفؤاد واقصى المراد قرة العين
العالم الفاضل الالمعي الورع الزكي اللوذعي التقي من كل سوء صفوي الروحاني المولى عبد الحسين
ثبته الله على جادة الثقلين وقد اجزت له رواية هذه الوجيزة مع جميع ما صنفته من
من الكتب والرسائل وما رويته من المعقول والمنقول باسانيدي الى اساتذتي المعروفين
تجاوز الله عنا بهم كاتم يوم الدين تجاوز الله عنا بهم كاتم يوم الدين
قد فرغت من هذه المسودة يوم الجمعة في حين نصف
النهار والايام من اختتام محرم الحرام
[illegible]
[illegible] عليه الصلوة والسلام
المذنب [illegible]

فتح الباب، الصفحة الأخيرة، مكتبة مجلس الشورى الإسلامي، رقم ٣٨٩

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين إلى الحق والصواب

نحمدك يا من فتح لنا أبواب نِعَمه الظاهرة والباطنة، سرّاً وجهراً، وسدّ عنا أبواب نقمه البادية والخافية، عذراً ونذراً، ولعن الذين قالوا: «يَدُ اللهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَ لُعِنُوا بِما قالُوا»(١)، ونصلي عـلى من به فتح الله وبه ختم، وآله الطاهرين وصحبه المنتجبين، قادة الأمم، وعلى الذين تابعوهم وإليهم آلوا.

وأمّا بعد؛ فيقول العُبَيد الجـاني أبوأحمد، محمّد بن عبدالنبي النيسـابوري الخراسـاني - عفي الله عن جرائمه - إنّه قد سئلني قرة عيني الفريحة ومهجة فؤادي وأقصى غايتي ومرادي، الصافي عن كلّ شـين ومين، المتمسك بعروة الثقلين، الألمعي اللوذعي الزكي، عبدالحسـين - نـوّر الله تعالى بصر بصيرته وأصلح سيرته وسريرته - أن أذكر له أدلّة القائلين بإنسداد باب العلم إلى مراد الله تعالى في التكاليف الشرعية والأحكام الوضعية وما صار سـبب حصول الشـبهة لهم وبين ما يجاب به عن أدلتهم ويدفع به عن شبهاتهم، فبادرتُ إلى

---

(١) المائدة: ٦٢.

القبول واسعقت المأمول فإنه ولدي الروحاني بل صنوي العقلاني منّ الله عليه بنبيل الآمال والأماني، فلينظر فيما سنح مع شـدّة بلبال البال، وزلزال الحال بعين الإستفادة والإسترشاد، وليسأل الله تعالى أن يمنّ عليه بالتوفيق والسداد وسمّيته بـ«فتح الباب إلى الحق والصواب» مصليّاً على النبي وآله الأطياب.

وفيه مراشد:

المرشد الأول

في بيان

قولهم بانسداد باب العلم في أزمنة الغيبة الكبرى لذهاب الأصول واختلاف الأفهام والعقول وزيادة الفضول

وأوّل من فتح لهم باب دعوى الإنسداد الشـهيد الثاني - طاب ثراه - في درايته وانبه صاحب المعالمﷺ في مقام الاعتذار لإحداث الاصطلاح الجديد لمعرفة أسـانيد الأخبار ولـو أردنا إيراد عبارتهـم في الإعتذار ومـا أجيبوا به لخرجت الرسالة عن وضعها على الاختصار.

فنقول: أنا وإيّاكم يا معشر الإخوان، كنّا قائليين بفتح باب العلم والتكليف إلى زمن المرتضى الشريف بل لو زال التلبيس إلى زمـن ابن ادريس، ثمّ إنّكم خالفتمونا في وضع الاصطلاحات وتمهيد أصول الاجتهادات ومهما طالبناكم بالدليل وفصل الخطاب، آويتم إلى دعوى انسداد الباب.

فوجب علينا وعليكم أن ننظر أولاً: فيما تزعمونه سبباً للانسداد وأدلّة على المراد هل تصحّ للإستدلال ويكتفي به في محل النزاع والجدال؟

ثم ننظر ثانياً: أنّ هـل يجوز لنا معشر الإماميّة مثل هـذه الدعاوي الرّد به وهل يستقيم هذه الدعوى على أصولنا الأصليّة أم لا؟

فنقول: انّ لكم وجوها في أسـباب الانسـداد ذكرها أعلام نحن نوردها واحداً بعد واحد وننظر فيهـا ونتكلّم بما لها وعليها متذكّـراً ومذكّراً موقف

العرض على ربّ العباد فإنه لبالمرصاد.

قال أمير المؤمنين عليه السلام في خطبة خطبها بذي قار:

وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ لَنْ تَعْرِفُوا الرُّشْدَ حَتَّى تَعْرِفُوا الَّذِي تَرَكَهُ وَ لَمْ تَأْخُذُوا بِمِيثَاقِ الْكِتَابِ حَتَّى تَعْرِفُوا الَّذِي نَقَضَهُ وَ لَنْ تَمَسَّكُوا بِهِ حَتَّى تَعْرِفُوا الَّذِي نَبَذَهُ وَ لَنْ تَتْلُوا الْكِتَابَ حَقَّ تِلَاوَتِهِ حَتَّى تَعْرِفُوا الَّذِي حَرَّفَهُ وَ لَنْ تَعْرِفُوا الضَّلَالَةَ حَتَّى تَعْرِفُوا الْهُدَى وَ لَنْ تَعْرِفُوا التَّقْوَى حَتَّى تَعْرِفُوا الَّذِي تَعَدَّى فَإِذَا عَرَفْتُمْ ذَلِكَ عَرَفْتُمُ الْبِدَعَ وَ التَّكَلُّفَ وَ رَأَيْتُمُ الْفِرْيَةَ عَلَى اللهِ وَ عَلَى رَسُولِهِ وَ التَّحْرِيفَ لِكِتَابِهِ وَ رَأَيْتُمْ كَيْفَ هَدَى اللهُ مَنْ هَدَى فَلَا يُجْهِلَنَّكُمُ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ.

الوجه الأول: انّ القوم قالوا أن غيبة الإمام عليه السلام صارت سبباً لسدّ باب العلوم والأحكام.

وأجيب: بأن غيبة الشخص المعروف الذي كسرت الدواعي في حفظ علومه وأجمعت الهمم في نشر رسومه مع كثرة التصانيف والمصنفين وتوالي المدرّسين والمتدرّسين، ويكثر الدفاتر والأصول والدواوين التي دونت من كلام آبائه الصادقين، لايستلزم غيبة علومه، ولوكان كذلك لما وصلت إلينا أخبار الأنبياء الماضين والقهارمة والقياصرة والفراعنة والكياسرة والسلاطين وأخلافهم وسيرتهم في رعيتهم، وسائر ما يتعلق بهم من شيمهم وسجيّتهم ولا اتصلت إلينا علوم الفلاسفة والمهندسين ومنظومات الشعراء الأولين وخطب البلغاء المفلفين آثار السلف الصالحين وأخبار أعمار المعمرين وطرائف نكات المؤدبين وغرائب حجج المتكلّمين ودقائق أنظار

المدقّقين وحقايق أفكار المحقّقين وإشراقات قلوب العارفين وسـوانح سبل السالكين مع طول الدهور والأزمان وبعد الأعوام وتوالي الآوان ومن تأمّل في تصديق هذا البيان فليتتبّع كتب السير والآداب والتواريخ مع قلّة دواعي النقل والضبط والرواية لها من الأعيان لأنّها ليسـت مـن الفرائض والحكم والأحكام ولا من الحلال والحرام حتّى تبين لديه تبين الضوء بعد الظلام انّ سير النبي صلى الله عليه وآله والأطيبين من ذريّته - صلوات لله عليهم أجمعين - وعلومهم وآثارهم وقرب الأيام بالنسبة من سائر الأنبياء الكرام شائعة ذائعة لايشوبها شوب الوهام ولايعتريها تشكيك العوام مع ان العناية الإلهية في حفظ الشريعة المحمّدية والطريقة العلويّة والسـنن المعصوميّة والحجـج المهدويّة وبركات الأئمـة الفاطميّـة ودعوات النبـي والذرية - عليـه وعليهم أفضل السـلام والتحيّـة - ووجوب إتمام الحجّـة وإيضاح المحجة عـلى ربّ البريّة أوجبت حفظها بلا مرية.

قال الصادق عليه السلام: إِنَّ اللهَ احْتَجَّ عَلَى النَّاسِ بِمَا آتَاهُمْ وَ عَرَّفَهُم.(١)

وقال عليه السلام في قول الله عزّ وجلّ: «وَ مـا كانَ اللهُ لِيُضِلَّ قَوْماً بَعْدَ إِذْ هَداهُمْ حَتَّى يُبَيِّنَ لَهُمْ ما يَتَّقُونَ»، قَالَ: حَتَّى يُعَرِّفَهُمْ مَا يُرْضِيهِ وَ مَا يُسْخِطُهُ، وَ قَالَ:

---

(١) التوحيد، ص ٤١٠، ح ٢، بسنده عن الحسين بن سعيد؛ وفيه، ح ٣، بسند آخر عن حمزة بن الطيّار. المحاسن، ص ٢٣٦، كتاب مصابيح الظلم، صدر ح ٢٠٤، بسنده عن حمزة بن الطيّار. وفيه، ص ٢٣٦، ح ٢٠٣؛ وص ٢٧٥، كتاب مصابيح الظلم، ح ٣٨٨، بسند آخر. وفي تفسير العيّاشي، ج ٢، ص ١٠٤، صدر ح ١٠٠، عن الحلبي، عن زرارة وحمران ومحمّد بن مسلم، عن أبي جعفر وأبي عبدالله عليهما السلام الوافي، ج ١، ص ٥٥١، ح ٤٥٥.

«فَأَلْهَمَها فُجُورَها وَ تَقْواها» قالَ بَيَّنَ لَهَا مَا تَـأْتِي وَ مَا تَتْرُكُ وَ قَالَ: «إِنَّا هَدَيْناهُ السَّبِيلَ إِمَّا شـاكِراً وَ إِمَّا كَفُوراً» قالَ: عَرَّفْنَاهُ فَإِمَّا آخِذٌ وَ إِمَّا تَارِكٌ وَ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَ أَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْناهُمْ فَاسْـتَحَبُّوا الْعَمى عَلَى الْهُدى» قالَ: نَهَاهُمْ عَنْ قَتْلِهِمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى وَ هُمْ يَعْرِفُونَ.(١) وفي رواية بينا لهم.

وعنه قال: سَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِ اللهِ عَزَّ وَ جَلَّ: «وَ هَدَيْناهُ النَّجْدَيْنِ»، قَالَ: نَجْدَ الْخَيْرِ وَ الشَّرِّ.(٢)

وعَنْ بُرَيْدِ بْنِ مُعَاوِيَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام قَالَ: لَيْسَ للهِ عَلَى خَلْقِهِ أَنْ يَعْرِفُوا وَ لِلْخَلْقِ عَلَى اللهِ أَنْ يُعَرِّفَهُمْ وَ للهِ عَلَى الْخَلْقِ إِذَا عَرَّفَهُمْ أَنْ يَقْبَلُوا.(٣)

وعنه عليه السلام قال: مَا حَجَبَ اللهُ عَنِ الْعِبَادِ فَهُوَ مَوْضُوعٌ عَنْهُمْ.(٤)

وعَنْ حَمْزَةَ بْنِ الطَّيَّارِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام قَالَ: قَالَ لِي اكْتُبْ فَأَمْلَى عَلَيَّ إِنَّ مِنْ قَوْلِنَا إِنَّ اللهَ يَحْتَجُّ عَلَى الْعِبَادِ بِمَا آتَاهُمْ وَ عَرَّفَهُمْ ثُمَّ أَرْسَـلَ إِلَيْهِمْ رَسُـولًا وَ أَنْزَلَ عَلَيْهِمُ الْكِتَابَ فَأَمَرَ فِيهِ وَ نَهَى أَمَرَ فِيهِ بِالصَّلَاةِ وَ الصِّيَامِ فَنَامَ رَسُـولُ اللهِ صلى الله عليه وآله عَنِ الصَّلَاةِ فَقَالَ: أَنَا أُنِيمُكَ وَ أَنَا أُوقِظُكَ فَـإِذَا قُمْتَ فَصَلِّ لِيَعْلَمُوا إِذَا أَصَابَهُمْ ذَلِكَ كَيْفَ يَصْنَعُونَ لَيْسَ كَمَا يَقُولُونَ إِذَا نَامَ عَنْهَا هَلَكَ وَ كَذَلِكَ الصِّيَامُ أَنَا أُمْرِضُكَ وَ أَنَا أُصِحُّكَ فَإِذَا شَفَيْتُكَ فَاقْضِهِ، ثُمَّ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ عليه السلام:

---

(١) المحاسن، ج١، ص: ٢٧٦

(٢) الكافي، ج١، ص: ١٦٣

(٣) الكافي، ج١، ص: ١٦٤

(٤) الكافي، ج١، ص: ١٦٤

وَ كَذَلِكَ إِذَا نَظَرْتَ فِي جَمِيعِ الْأَشْيَاءِ لَمْ تَجِدْ أَحَداً فِي ضِيقٍ وَ لَمْ تَجِدْ أَحَداً إِلَّا وَ للهِ عَلَيْهِ الْحُجَّةُ وَ للهِ فِيهِ الْمَشِيئَة.

إلى أن قال: وَ مَا أُمِرُوا إِلَّا بِدُونِ سَعَتِهِمْ وَ كُلُّ شَيْءٍ أُمِرَ النَّاسُ بِهِ فَهُمْ يَسَعُونَ لَهُ وَ كُلُّ شَيْءٍ لَا يَسَعُونَ لَهُ فَهُوَ مَوْضُوعٌ عَنْهُمْ وَ لَكِنَّ النَّاسَ لَا خَيْرَ فِيهِمْ.(١)

وعن الْوَشَّاءِ، قَالَ: سَمِعْتُ الرِّضَا عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّ أَبَا عَبْدِ اللهِ عليه السلام قَالَ: إِنَّ الْحُجَّةَ لَاتَقُومُ للهِ - عَزَّ وَ جَلَّ - عَلَى خَلْقِهِ إِلَّا بِإِمَامٍ حَتَّى يُعْرَفَ.(٢) على الأمة.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام قَالَ: مَا زَالَتِ الْأَرْضُ إِلَّا وَ للهِ فِيهَا الْحُجَّةُ يُعَرِّفُ الْحَلَالَ وَ الْحَرَامَ وَ يَدْعُو النَّاسَ إِلَى سَبِيلِ اللهِ.(٣)

وعن أحدهما عليهما السلام: إِنَّ اللهَ لَمْ يَدَعِ الْأَرْضَ بِغَيْرِ عَالِمٍ وَ لَوْ لَا ذَلِكَ لَمْ يُعْرَفِ الْحَقُّ مِنَ الْبَاطِلِ.(٤)

وقال الصادق عليه السلام: إِنَّكُمْ لَا تَكُونُونَ صَالِحِينَ حَتَّى تَعْرِفُوا وَ لَا تَعْرِفُونَ حَتَّى تُصَدِّقُوا وَ لَا تُصَدِّقُونَ حَتَّى تُسَلِّمُوا.

إلى أن قال: إِنَّ اللهَ عَزَّ وَ جَلَّ أَخْبَرَ الْعِبَادَ بِطَرِيقِ الْهُدَى وَ شَرَعَ لَهُمْ فِيهَا الْمَنَارَ وَ أَخْبَرَهُمْ كَيْفَ يَسْلُكُونَ.

إلى أن قال: إِنَّهُ مَنْ أَتَى الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوابِها اهْتَدَى وَ مَنْ أَخَذَ فِي غَيْرِهَا سَلَكَ

(١) الكافي، ج١، ص: ١٦٥

(٢) الكافي، ج١، ص: ٤٣٢

(٣) الكافي، ج١، ص: ١٧٨

(٤) الكافي، ج١، ص: ١٧٨

طَرِيقَ الرَّدَى.

إلى أن قال: إِنَّ اللهَ قَدِ اسْتَخْلَصَ الرُّسُـلَ لِأَمْرِهِ ثُمَّ اسْتَخْلَصَهُمْ مُصَدِّقِينَ لِذَلِكَ فِي نُـذُرِهِ فَقَالَ وَ إِنْ مِنْ أُمَّـةٍ إِلَّا خَلا فِيها نَذِيرٌ تَاهَ مَـنْ جَهِلَ وَ اهْتَدَى مَنْ أَبْصَرَ وَ عَقَلَ إِنَّ اللهَ عَزَّ وَ جَلَّ يَقُولُ فَإِنَّها لا تَعْمَى الْأَبْصارُ وَ لكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ وَ كَيْفَ يَهْتَدِي مَنْ لَمْ يُبْصِرْ وَ كَيْفَ يُبْصِرُ مَنْ لَمْ يُنْذَرْ اتَّبِعُوا رَسُـولَ اللهِ صلى الله عليه وآله وَ أَقِرُّوا بِمَا نَزَلَ مِنْ عِنْدِ اللهِ وَ اتَّبِعُـوا آثَارَ الْهُدَى فَإِنَّهُمْ عَلَامَاتُ الْأَمَانَةِ وَ التُّقَى.

إلى أن قال: اقْتَصُّوا الطَّرِيقَ بِالْتِمَاسِ الْمَنَارِ وَ الْتَمِسُوا مِنْ وَرَاءِ الْحُجُبِ الْآثَارَ تَسْتَكْمِلُوا أَمْرَ دِينِكُمْ وَ تُؤْمِنُوا بِاللهَّ رَبِّكُمْ.(١)

وعَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام أَنَّهُ قَالَ: أَبَى اللهُ أَنْ يُجْرِيَ الْأَشْيَاءَ إِلَّا بِأَسْبَابٍ فَجَعَلَ لِكُلِّ شَيْءٍ سَبَباً وَ جَعَلَ لِكُلِّ سَبَبٍ شَرْحاً وَ جَعَلَ لِكُلِّ شَرْحٍ عِلْماً وَ جَعَلَ لِكُلِّ عِلْمٍ بَاباً نَاطِقاً عَرَفَهُ مَنْ عَرَفَهُ وَ جَهِلَهُ مَنْ جَهِلَهُ ذَاكَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وآله وَ نَحْنُ.(٢)

وقال أميرالمؤمنين عليه السلام: اللَّهُمَّ إِنَّهُ لَا بُدَّ لِأَرْضِكَ مِنْ حُجَّةٍ لَكَ عَلَى خَلْقِكَ يَهْدِيهِمْ إِلى دِينِكَ وَ يُعَلِّمُهُمْ عِلْمَكَ لِئَلَّا تَبْطُلَ حُجَّتُكَ وَ لَا يَضِلَّ أَتْبَاعُ أَوْلِيَائِكَ بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَهُمْ بِهِ إِمَّا ظَاهِرٍ لَيْسَ بِالْمُطَاعِ أَوْ مُكْتَتِمٍ مُتَرَقَّبٍ إِنْ غَابَ عَنِ النَّاسِ شَـخْصُهُ فِي حَالِ هِدَايَتِهِمْ فَإِنَّ عِلْمَهُ وَ آدَابَهُ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِـينَ مُثْبَتَةٌ فَهُمْ بِهَا عَامِلُونَ.(٣)

---

(١) الكافي، ج٢، ص: ٤٨

(٢) الكافي، ج١، ص: ١٨٣

(٣) كمال الدين وتمام النعمة، ج١، ص: ٣٠٢

يقول المؤلف: فهذه اثنا عشر حديثاً مع نظائرها الناصّة والظاهرة المتظافرة المتكاثرة يدلّ على أنّ طول غيبة الحجّة لايستلزم سدّ باب العلوم على الشيعة وإلّا تبطل الحجّة وتندرس المحجة.

قال أستاد المتكلّمين أبوجعفر محمّد بن عبد الرحمن بن قبة الرازي رضي الله عنه ما لفظه:

ومذهب الإماميّة ان الأحكام منصوصة واعلموا إنّا لا نقول منصوصة على الوجه الذي تسبق إلى القلوب ولكن المنصوص عليه بالجمل التي من فهمها فهم الأحكام من غير قياس ولا اجتهاد.

وقال صاحب المعالم رحمه الله ما نصه:

أن السيّد قد اعترف في جواب المسائل التبانيات بأن أكثر أخبارنا المرويّة في كتبنا معلومة مقطوع على صحّتها إمّا بالتواتر أو بأمارة وعلامة دلّت على صحّتها وصدق رواتها، فهي موجبة للعلم، مقتضية للقطع، وإن وجدناها مودعة في الكتب بسند مخصوص من طريق الآحاد.[1]

وقال علم الهدى الشريف المرتضى – طاب ثراه – ما لفظه:

فإن قيل: إذا سددتم باب طريق العمل بالأخبار الآحاد فعلى شيء تعملون في الفقه كلّه وأجاب بما حاصله ان معظم الفقه بعلم بالضرورة مذاهب أئمتنا فيه بالأخبار المتواترة وما لم يتحقق ذلك فيه ولعله الأقل يقول فيه على إجماع الإماميّة وذكر كلاماً طويلاً في بيان حكم ما يقع فيه الاختلاف بينهم ومحصوله

---

(١) معالم الدين وملاذ المجتهدين، ص: ١٩٧

انه إذا امكن تحصيل القطع بأحد الأقوال تعين العمل عليه وإلا كنّا مخيّرين بين الأقوال المختلفة لفقد التعيين.

يقول المؤلف: فهذه شهادة ذوي عدل من أساتذة الكلام وعمل الإسلام تشمل أحاديث كتاب الكافي وتفسير علي بن إبراهيم والنعماني والحميري والصفار والصدوق أيضاً وما وقعت واقعة فيما بعد إلى تضييعها بل هي موجودة إلى يومنا هذا ونسخها أكثر من أن تحصى وفيها ما يكتفي به المرتاد لسلوك سبيل الرشاد.

ديد ها كور وجهان پر آفتاب

إذا لم يكن للمرء عين صحيحة   فلا غروان يرتاب والصبح مسفر

الوجه الثاني: انّ القوم قالوا انّ دلالة الألفاظ ظنّية فلا يحصل منها علم وطريقنا إلى فقه الإمام عليه السلام منحصر فيها.

وأجيب: بان الأخبار المتضمنة للشرايع والأحكام وآثار الأئمة الأعلام ليست ألفاظاً مفردة ذات معان متعدده وانّما جلّها بل كلّها جمل تامّة ناصّة على معانيها يعرف منها المرتاد وجه المقصد والمراد ولو كانت الجمل والعبارات غير مقيدة للعلوم ولا مستقلة في إفادة المفهوم لما حصلت العلوم من العربية الأدبية واللغوية والسير والملاحم والوقائع ولما استفادت من عبارات الفقهاء المعاني التي أرادوها في بيان الشرايع ولما صحّ لهم دعوى محقّق الإجماع لأنه مستفاد عندهم من تتبع كتب الفقهاء وكثرة الإطلاع مع أنّا نعلم ضرورة معاني أكثر الروايات ومضامين غالب العبارات بل مقاصد الشعراء في

القصايد المطولات مع كثرة تضمنها للاستعارات والكنايات مثل علمنا لسائر المعلومات وليست تشكيكاتهم وفروض احتمالاتهم إلّا تكذيب الوجدان بالعناد والطيران مع البازي بجناح الجراد ولو ساغ اتباع الاحتمالات العقلية في مقابلة البراهين لما قام دليل على مطلب من مطالب الدين لأحد من المسلمين والمليّين بل الفلاسفة والطبعيين وما كانوا – سلام الله عليهم – يكلّمون الناس بكنه عقولهم ولا بألغاز وتعمية في جواب مسئولهم وغلط بعض الأفهام في بعض المواد لا يضرّ في ما يعلم من المراد وفي المحكمات كفاية عن المتشابهات.

قال رسول الله صلى الله عليه وآله: إِنَّا مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ نُكَلِّمُ النَّاسَ عَلَى قَدْرِ عُقُولِهِمْ.[1]

وقال أبو عبد الله عليه السلام: مَا كَلَّمَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وآله الْعِبَادَ بِكُنْهِ عَقْلِهِ قَطُّ.[2]

ويؤيّد في هذا المقام ما حقق من أن خلق الألفاظ وابداع المعاني نحتها بحيث متى يتلفّظ بها يفهم تلك المعاني منها ربط إلهي لايدرك كنهه إلّا بمعونة نور الوحي والإلهام والغرض فيه بيان المضمرات وإفاضة الحكم والأحكام من صحائف القلوب والأرواح إلى صفائح نظائرها من ألواح الأشباح وغرض الحكيم لا يتمّ في فعله مع كون الربط بالظنون «سُبْحانَهُ وَ تَعالى عَمَّا يَصِفُون»[3] وأصحاب الإدراك يفهمون المراد من الألغاز والمعميات والإبهامات حيث تسكن النفوس ويطمئن الفؤاد، والاحتمال ضائر في المقام

(١) المحاسن، ج١، ص: ١٩٥

(٢) الكافي، ج١، ص: ٢٣

(٣) الأنعام: ١٠٠

لأنّه من عالم الأوهام.

الوجه الثالث: أنهم قالوا انّ مجال التقية واحتمال التورية منعا الأفهام عن تعيين المرام فصار قصار الأوهام تحصيل الظنون من الكلام.

وأجيب بان هذا الاحتمال غير جار في جميع المواضع والمحال وما جرى فيه حكم الخيال لا يضر بالباقي بالمال مع أن حكم التقية أحد فردي الحق النفس المرى المقصود لـربّ العباد في محلّـه وأمر الحكيم متوجـه في طاعة أصحاب العصمة في جلّ ما يقولونه بل كلّه فمتى تحقّق عند المكلّف ما صدر عن الإمام وجب عليه الاتباع لمحكم الكتاب والسنة وضرورة الإجماع.

واعلـم؛ أن الله ربّ العالمين خلق الخلق أجمعين ليجـود عليهم بتكميلهم اخراجاً عن سـجن السـجين والحاقاً بمعونة السـير بقدمي العمـل واليقين والطيران بجناحي التسـليم وتصديق الراسـخين إلى فيافي روضات العليّين وأوجب عليهم طاعة أربـاب الأنواع المعبّر عنهم في لسـان الظاهر بالحجج المعصومين فسائر الناس مرضى ودار الشفاء هي الدنياء والحجة هي الطبيب العارف بالأدوية والأدواء والتكاليف الشرعية هي فنون الأدوية الشافية عن أمراض الطبيعة من المهلكات الهيولانية والملكات الرديّة إلى جنات النعيم فما دام الحكمة الربانية تقتضي نظام النشأة الناسوتيّة الهيولانيّة وعمرانها لتخليص المواد القابلة من جانها وانسانها وجب عليه ابقاء الطبيب وحفظ الطب لمعالجة الأرواح وأبدانها وتعريف الأدوية النافعة للأخرجة والأغذية الماسكة لأبدانها وتكليف المـرضى لعفوية الملـكات في سـجن الطبيعة بالرجـوع إلى الأطباء

الروحانيين والحكماء المعصومين ليعرفوهم الأدوية وأعيانهم فيسلّموا لهم ليسلموا من ثور انّ الطبيعة وبحرانها فما دام الداء باقياً فالدواء موجود وما يتوقف عليه استعماله وشربه من الطبيب الحاذق المعرف للدواء العارف بالأدواء وتركيب بعضها ببعض مهبا من طرف الرحيم الودود فمتى عصى المرضى واستنكفوا عن شرب الدواء وهموا على قتل الطبيب الدوار اخفى الله شخصه عن الابصار وابقى طبه وحكمته في الأدوار والأمصار ووفق جماعة من المرضى الذين ما كانوا يعصون عن أمره بتنسيخ نسخها وحفظها ونشرها وتعليمها وتعلمها بالدرس والتكرار لانّه لو أراد مريد من المرضى ازالة الداء الدوي عن نفسه امكنه استعمال الدواء وشربه.

قال الله تعالى: «وَ نَفْسٍ وَ ما سَوَّاها فَأَلْهَمَها فُجُورَها وَ تَقْواها ❁ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاها ❁ وَ قَدْ خابَ مَنْ دَسَّاها».(١)

وقال: «لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ وَ يَحْيى مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ».(٢)

وقال: «فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبالِغَةُ».(٣)

فلو سدّ باب العلم إلى معرفة الدواء وكيفية معالجة الداء كما أخفى شخص الطبيب عن المرضى لما صحّ له تكليفهم بشرب الدواء ولبطل غرض نصب الطبيب ولما تمّ الحجّة على المرضى إلى آرائهم وظنونهم لحصل الاستغناء عن

---

(١) الشمس: ٧ – ١٠

(٢) الانفال: ٤٢.

(٣) الأنعام: ١٤٩

الطبيب في شيونهم فلبطل التكميل فانّ رأى العليل عليل ولو كان للمرضى مكنّه معرفة الدواء وتشخيص الادواء لكانوا أطباء.

وفي مناظرة الشامي مع هشام، ثمّ قال لِلشَّامِي:

يا هَذَا أَ رَبُّكَ أَنْظَرُ لِخَلْقِهِ أَمْ خَلْقُهُ لِأَنْفُسِهِمْ فَقَالَ الشَّامِيُّ بَلْ رَبِّي أَنْظَرُ لِخَلْقِهِ قَالَ فَفَعَلَ بِنَظَرِهِ لَهُمْ مَا ذَا قَالَ أَقَامَ لَهُمْ حُجَّةً وَ دَلِيلًا كَيْلَا يَتَشَتَّتُوا أَوْ يَخْتَلِفُوا يَتَأَلَّفُهُمْ وَ يُقِيمُ أَوَدَهُمْ وَ يُخْبِرُهُمْ بِفَرْضِ رَبِّهِمْ قَالَ فَمَنْ هُوَ قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وآله قَالَ هِشَامٌ فَبَعْدَ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وآله قَالَ الْكِتَابُ وَ السُّنَّةُ قَالَ هِشَامٌ فَهَلْ نَفَعَنَا الْيَوْمَ الْكِتَابُ وَ السُّنَّةُ فِي رَفْعِ الِاخْتِلَافِ عَنَّا قَالَ الشَّامِيُّ نَعَمْ قَالَ فَلِمَ اخْتَلَفْنَا أَنَا وَ أَنْتَ وَ صِرْتَ إِلَيْنَا مِنَ الشَّامِ فِي مُخَالَفَتِنَا إِيَّاكَ قَالَ فَسَكَتَ الشَّامِيُّ فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ عليه السلام لِلشَّامِيِّ مَا لَكَ لَا تَتَكَلَّمُ قَالَ الشَّامِيُّ إِنْ قُلْتُ لَمْ نَخْتَلِفْ كَذَبْتُ وَ إِنْ قُلْتُ إِنَّ الْكِتَابَ وَ السُّنَّةَ يَرْفَعَانِ عَنَّا الِاخْتِلَافَ أَبْطَلْتُ لِأَنَّهُمَا يَحْتَمِلَانِ الْوُجُوهَ وَ إِنْ قُلْتُ قَدِ اخْتَلَفْنَا وَ كُلٌّ وَاحِدٍ مِنَّا يَدَّعِي الْحَقَّ فَلَمْ يَنْفَعْنَا إِذَنِ الْكِتَابُ وَ السُّنَّةُ إِلَّا أَنَّ لِي عَلَيْهِ هَذِهِ الْحُجَّةَ فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ عليه السلام سَلْهُ تَجِدْهُ مَلِيّاً فَقَالَ الشَّامِيُّ يَا هَذَا مَنْ أَنْظَرُ لِلْخَلْقِ أَ رَبُّهُمْ أَوْ أَنْفُسُهُمْ فَقَالَ هِشَامٌ رَبُّهُمْ أَنْظَرُ لَهُمْ مِنْهُمْ لِأَنْفُسِهِمْ فَقَالَ الشَّامِيُّ فَهَلْ أَقَامَ لَهُمْ مَنْ يَجْمَعُ لَهُمْ كَلِمَتَهُمْ وَ يُقِيمُ أَوَدَهُمْ وَ يُخْبِرُهُمْ بِحَقِّهِمْ مِنْ بَاطِلِهِمْ قَالَ هِشَامٌ فِي وَقْتِ رَسُولِ اللهص أَوِ السَّاعَةِ قَالَ الشَّامِيُّ فِي وَقْتِ رَسُولِ اللهِ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وآله وَ السَّاعَةِ مَنْ فَقَالَ هِشَامٌ هَذَا الْقَاعِدُ الَّذِي تُشَدُّ إِلَيْهِ الرِّحَالُ وَ يُخْبِرُنَا بِأَخْبَارِ السَّمَاءِ وَ الْأَرْضِ وِرَاثَةً عَنْ أَبٍ عَنْ جَدٍّ قَالَ الشَّامِيُّ فَكَيْفَ لِي أَنْ أَعْلَمَ ذَلِكَ قَالَ هِشَامٌ سَلْهُ عَمَّا بَدَا لَكَ قَالَ

الشَّامِيُّ قَطَعْتَ عُذْرِي.[١] الحديث.

فعلم انه لا بدّ للانام من طريق إلى الإمـام أو إلى علمه عليه السلام ليرتفع النزاع ويكشـف القناع ويتبين المراد للمنصف المرتاد ولا ينفعنا الكتاب والسنة الا ببيان من الأئمة فلما غاب الإمام عن الابصار وجب على الله ابقاء علمه لهداية الأبرار.

عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام قَالَ: قَالَ لِي يَا زِيَادُ مَا تَقُولُ لَوْ أَفْتَيْنَا رَجُلًا مِمَّنْ يَتَوَلَّانَا بِشَيْءٍ مِنَ التَّقِيَّةِ قَالَ قُلْتُ لَهُ أَنْتَ أَعْلَمُ جُعِلْتُ فِدَاكَ قَالَ إِنْ أَخَذَ بِهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ وَ أَعْظَمُ أَجْراً، وَ فِي رِوَايَةٍ أُخْرَى إِنْ أَخَذَ بِهِ أُوجِرَ وَ إِنْ تَرَكَهُ وَ اللهِ أَثِمَ.[٢]

وعن الْأَحْوَلِ عَـنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام قَالَ: لَا يَسَـعُ النَّاسَ حَتَّى يَسْـأَلُوا وَ يَتَفَقَّهُوا وَ يَعْرِفُوا إِمَامَهُمْ وَ يَسَعُهُمْ أَنْ يَأْخُذُوا بِمَا يَقُولُ وَ إِنْ كَانَ تَقِيَّةً.[٣]

عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ قَالَ: وَ اللهِ لَقَدْ قَالَ لِي جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ عليه السلام إِنَّ اللهَ عَلَّمَ نَبِيَّهُ التَّنْزِيلَ وَ التَّأْوِيلَ فَعَلَّمَهُ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وآله عَلِيّاً عليه السلام قَالَ وَ عَلَّمَنَا وَ اللهِ ثُمَّ قَالَ مَا صَنَعْتُمْ مِنْ شَيْءٍ أَوْ حَلَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ يَمِينٍ فِي تَقِيَّةٍ فَأَنْتُمْ مِنْهُ فِي سَعَةٍ.[٤]

والرابع: ان القوم قالوا ان وجود المتشـابهات رفع الاعتماد عن المحكمات

---

(١) الكافي، ج١، ص: ١٧٢

(٢) الكافي، ج١، ص: ٦٥

(٣) الكافي، ج١، ص: ٤٠

(٤) الكافي، ج٧، ص: ٤٤٢

وسدّ باب اليقين على الطالبين.

وأجيب بأنّ المتشابه والمحكم متمايزان بالذات ولا يتشابه المحكم بمحض الاحتمالات والمتشابه قد يرد إلى المحكم فيرتفع التشابه عند من علم وان لم يكن التوفيق وجب الارجاع والتصديق فان السنة والاخبار فيها محكم ومتشابه كما في القرآن عند الاعتبار.

وقال الله تعالى: «هُوَ الَّذي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتابَ مِنْهُ آياتٌ مُحْكَماتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتابِ وَ أُخَرُ مُتَشابِهاتٌ فَأَمَّا الَّذينَ في قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ ما تَشابَهَ مِنْهُ ابْتِغاءَ الْفِتْنَةِ وَ ابْتِغاءَ تَأْويلِهِ وَ ما يَعْلَمُ تَأْويلَهُ إِلاَّ اللهُ وَ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ».[١]

وقال علی عليه السلام : فَإِنَّ أَمْرَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله مِثْلُ الْقُرْآنِ نَاسِخٌ وَ مَنْسُوخٌ وَ خَاصٌّ وَ عَامٌّ وَ مُحْكَمٌ وَ مُتَشَابِهٌ قَدْ كَانَ يَكُونُ مِنْ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وآله الْكَلَامُ لَهُ وَجْهَانِ كَلَامٌ عَامٌّ وَ كَلَامٌ خَاصٌّ مِثْلُ الْقُرْآنِ وَ قَالَ اللهُ عَزَّ وَ جَلَّ فِي كِتَابِهِ «ما آتاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَ ما نَهاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا» فَيَشْتَبِهُ عَلَى مَنْ لَمْ يَعْرِفْ وَ لَمْ يَدْرِ مَا عَنَى اللهُ بِهِ وَ رَسُولُهُ صلى الله عليه وآله .[٢]

وفي العيون عن الرضا عليه السلام قال: إِنَّ فِي أَخْبَارِنَا مُتَشَابِهاً كَمُتَشَابِهِ الْقُرْآنِ وَ مُحْكَماً كَمُحْكَمِ الْقُرْآنِ فَرُدُّوا مُتَشَابِهَهَا إِلَى مُحْكَمِهَا وَ لَا تَتَّبِعُوا مُتَشَابِهَهَا دُونَ مُحْكَمِهَا فَتَضِلُّوا.[٣]

---

(١) آل عمران:٧.

(٢) الكافي، ج١، ص: ٦٤

(٣) عيون أخبار الرضا عليه السلام، ج١، ص: ٢٩٠

وعن أبي جعفر عليه السلام: مَنْ أَفْتَى النَّاسَ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَ هُوَ لَا يَعْلَمُ النَّاسِخَ مِنَ الْمَنْسُوخِ وَ الْمُحْكَمَ مِنَ الْمُتَشَابِهِ فَقَدْ هَلَكَ وَ أَهْلَكَ.

أقول: فلو جاز للناس ان يتركوا المحكمات بإحتمال كونها متشابهات أو يعلموا على المتشابهات بمنظنة انها المحكمات لجاز لهم اما ترك العمل على الكتاب والسنة مطلقاً أو استعمالها مطلقاً ولما بقى الافتراق بين المحكم والمتشابه ولحصل الاتفاق.

والخامس: ان القوم قالوا أن الاختلاف اوقع الاعتساف وسدّ باب العلم في الأحكام واوقف الأمر على الظنون والاوهام.

وأجيب بأنّ الأئمة عليهم السلام ليس في حكمهم اختلاف وانّما الجاهل عن فهم كلامهم بحسب التوسعة اختلافاً والرخصة في غير الغرائم خلافاً ولو تركوا كلّ حكم بمكانه وعملوا بمقتضى كلّ حديث بمضانه واقتصروا على النصوص في العموم والخصوص وتركوا التعدي ورفضوا التظني لما زاد الاختلاف على ما هو الانصاف والأئمة عليهم السلام قرروا القواعد لرفع اختلاف الأحكام ثمّ وسعوا علينا في الارجاء والتسليم لهم عليهم السلام وما ضيقوا في شيء من الأمور ولكن الناس ضيقوا على انفسهم بالغرور.

في المحاسن باسناده عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى بْنِ أَعْيَنَ قَالَ: سَأَلَ عَلِيُّ بْنُ حَنْظَلَةَ أَبَا عَبْدِ اللهِ عليه السلام عَنْ مَسْأَلَةٍ وَ أَنَا حَاضِرٌ فَأَجَابَهُ فِيهَا فَقَالَ لَهُ عَلِيٌّ فَإِنْ كَانَ كَذَا وَ كَذَا فَأَجَابَهُ بِوَجْهٍ آخَرَ حَتَّى أَجَابَهُ بِأَرْبَعَةِ أَوْجُهٍ فَقَالَ عَلِيُّ بْنُ حَنْظَلَةَ يَا بَا مُحَمَّدٍ هَذَا بَابٌ قَدْ أَحْكَمْنَاهُ فَسَمِعَهُ أَبُو عَبْدِ اللهِ عليه السلام فَقَالَ لَهُ لَا تَقُلْ هَكَذَا يَا أَبَا الْحَسَنِ فَإِنَّكَ

رَجُلٌ وَرِعٌ إِنَّ مِنَ الْأَشْيَاءِ أَشْيَاءَ مُضَيَّقَةً لَيْسَ يَجْرِي إِلَّا عَلَى وَجْهٍ وَاحِدٍ مِنْهَا وَقْتُ الْجُمُعَةِ لَيْسَ وَقْتَهَا إِلَّا حَدٌّ وَاحِدٌ حِينَ تَزُولُ الشَّمْسُ وَ مِنَ الْأَشْيَاءِ أَشْيَاءُ مُوَسَّعَةٌ تَجْرِي عَلَى وُجُوهٍ كَثِيرَةٍ وَ هَذَا مِنْهَا وَ اللهِ إِنَّ لَهُ عِنْدِي لَسَبْعِينَ وَجْها.(١)

أقول: فلا يصحّ للقوم طرح الأخبار الواردة في أبواب التوسعة لتخالفها في الظواهر بجعل القواعد الجزئية كلية ظنية رغما منهم مخالفتها ايّاها ويفعلون ويفعلون وستبصر ويبصرون.

وباسناده عن حماد بن عثمان قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام إن الأحاديث تختلف عنكم، قال: فقال: إن القرآن نزل على سبعة أحرف، وأدنى ما للإمام أن يفتي على سبعة وجوه، ثمّ قال: «هذا عَطاؤُنا فَامْنُنْ أَوْ أَمْسِكْ بِغَيْرِ حِسابٍ».(٢)

عَنْ نَصْرٍ الْخَثْعَمِيِّ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللهِ عليه السلام يَقُولُ مَنْ عَرَفَ أَنَّا لَا نَقُولُ إِلَّا حَقّاً فَلْيَكْتَفِ بِمَا يَعْلَمُ مِنَّا فَإِنْ سَمِعَ مِنَّا خِلَافَ مَا يَعْلَمُ فَلْيَعْلَمْ أَنَّ ذَلِكَ دِفَاعٌ مِنَّا عَنْهُ.

وعَنْ سَمَاعَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ اخْتَلَفَ عَلَيْهِ رَجُلَانِ مِنْ أَهْلِ دِينِهِ فِي أَمْرٍ كِلَاهُمَا يَرْوِيهِ أَحَدُهُمَا يَأْمُرُ بِأَخْذِهِ وَ الْآخَرُ يَنْهَاهُ عَنْهُ كَيْفَ يَصْنَعُ فَقَالَ يُرْجِئُهُ حَتَّى يَلْقَى مَنْ يُخْبِرُهُ فَهُوَ فِي سَعَةٍ حَتَّى يَلْقَاهُ وَ فِي رِوَايَةٍ

---

(١) المحاسن، ج٢، ص: ٣٠٠

(٢) تفسير العياشي، ج١، ص: ١٣

أُخْرَى بِأَيِّهِمَا أَخَذْتَ مِنْ بَابِ التَّسْلِيمِ وَسِعَكَ.[١]

وعَنِ الْمُعَلَّى بْنِ خُنَيْسٍ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام إِذَا جَاءَ حَدِيثٌ عَنْ أَوَّلِكُمْ وَ حَدِيثٌ عَنْ آخِرِكُمْ بِأَيِّهِمَا نَأْخُذُ فَقَالَ خُذُوا بِهِ حَتَّى يَبْلُغَكُمْ عَنِ الْحَيِّ فَإِنْ بَلَغَكُمْ عَنِ الْحَيِّ فَخُذُوا بِقَوْلِهِ قَالَ ثُمَّ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ عليه السلام إِنَّا وَ اللهِ لَا نُدْخِلُكُمْ إِلَّا فِيمَا يَسَعُكُمْ وَ فِي حَدِيثٍ آخَرَ خُذُوا بِالْأَحْدَثِ.[٢]

ويقول المؤلف: ولا خلاف أن أمر صاحب الزمان عليه السلام اولى بالاتباع لانه ادرى بحال شيعته ومواليه وما يصلحهم وبرديهم بحسب العلم والاطلاع كما اخبر عليه السلام في توقيعه للمفيد رضي الله عنه بقوله:

نحن وإن كنّا نائين بمكاننا النائي عن مساكن الظالمين.

إلى أن قال: فإنّا نحيط علما بأنبائكم، ولا يعزب عنّا شيء من أخباركم.[٣]

وقد أجاب عليه السلام محمّد بن عبدالله بن جعفر الحميري وقال في الجواب عن ذلك حديثان.

اما احدهما فإذا انتقل من حاله إلى أخرى فعليه التكبير وامّا الآخر فانه روى انه إذا رفع راسه من السجدة الثانية وكبر ثمّ جلس ثمّ قام فليس عليه في القيام بعد القعود تكبير وكذلك التشهد يجرى هذا المجرى وبابهما اخذت من باب التسليم كان صواباً.

(١) الكافي، ج١، ص: ٦٦

(٢) الكافي، ج١، ص: ٦٧

(٣) كتاب المزار، المقدمة، ص: ٨

وقد تتبعنا كتب الأخبار من الكافي والفقيه والتهذيب والاستبصار وقرب الاسناد والمحاسن وبصائر الدرجات للصفار والوسائل والوافي وبحارالأنوار وغيرها من مصنفات العامّة والخاصة بالتكرار وما وجدنا في خبر ضعيف ولا صحيح بفحوى أو ظاهر أو نص أو صريح أمر بالرجوع في ترجيح الأخبار المختلفة إلى المرجحات العقلية الظنية والآراء والانظار أو الرخصة فيما له لم يرد فيه نص بالخصوص والعموم في اثبات الحكم بالاجتهادات والاعتبار وما رخصوا لاحد في فرد من افراد القياس ولا بنوا على ذلك الأساس بل امروا بتراجيح محصورة معدودة في الأخبار وعند فقدها بالرد إلى الأئمة الأطهار والتثبت والارجاء في التعيين والتسليم عند الاختيار فكيف ساغ إلى من رخص نفسه في التظني الترجيح بقواعد نحوية خلافية واستحسانات عقليه بل وهمية واعتبارات ظنية.

قال قُتَيْبَةَ قَالَ: سَأَلَ رَجُلٌ أَبَا عَبْدِ اللهِ عليه السلام عَنْ مَسْأَلَةٍ فَأَجَابَهُ فِيهَا فَقَالَ الرَّجُلُ أَ رَأَيْتَ إِنْ كَانَ كَذَا وَ كَذَا مَا يَكُونُ الْقَوْلُ فِيهَا فَقَالَ لَهُ مَهْ مَا أَجَبْتُكَ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَهُوَ عَنْ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وآله لَسْنَا مِنْ أَ رَأَيْتَ فِي شَيْءٍ.(١)

في المحاسن بالاسناد عَنْ أَيُّوبَ بْنِ حُرٍّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام قَالَ: أَنْتُمْ وَ اللهِ عَلَى دِينِ اللهِ وَ دِينِ رَسُولِهِ وَ دِينِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَ مَا هِيَ إِلَّا آثَارٌ عِنْدَنَا مِنْ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وآله نَكْنِزُهَا.(٢)

---

(١) الكافي، ج١، ص: ٥٨.

(٢) المحاسن، ج١، ص: ١٤٦

وعَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام تَرِدُ عَلَيْنَا أَشْيَاءُ لَيْسَ نَعْرِفُهَا فِي كِتَابِ اللهِ وَ لَا سُنَّةٍ فَنَنْظُرُ فِيهَا فَقَالَ لَا أَمَا إِنَّكَ إِنْ أَصَبْتَ لَمْ تُؤْجَرْ وَ إِنْ أَخْطَأْتَ كَذَبْتَ عَلَى اللهِ عَزَّ وَ جَلَّ.[1]

وعَنْ سَمَاعَةَ بْنِ مِهْرَانَ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ مُوسَى عليه السلام قَالَ: قُلْتُ أَصْلَحَكَ اللهُ إِنَّا نَجْتَمِعُ فَنَتَذَاكَرُ مَا عِنْدَنَا فَلَا يَرِدُ عَلَيْنَا شَيْءٌ إِلَّا وَ عِنْدَنَا فِيهِ شَيْءٌ مُسَطَّرٌ وَ ذَلِكَ مِمَّا أَنْعَمَ اللهُ بِهِ عَلَيْنَا بِكُمْ ثُمَّ يَرِدُ عَلَيْنَا الشَّيْءُ الصَّغِيرُ لَيْسَ عِنْدَنَا فِيهِ شَيْءٌ فَيَنْظُرُ بَعْضُنَا إِلى بَعْضٍ وَ عِنْدَنَا مَا يُشْبِهُهُ فَنَقِيسُ عَلَى أَحْسَنِهِ فَقَالَ وَ مَا لَكُمْ وَ لِلْقِيَاسِ إِنَّمَا هَلَكَ مَنْ هَلَكَ مِنْ قَبْلِكُمْ بِالْقِيَاسِ ثُمَّ قَالَ إِذَا جَاءَكُمْ مَا تَعْلَمُونَ فَقُولُوا بِهِ وَ إِنْ جَاءَكُمْ مَا لَا تَعْلَمُونَ فَهَا وَ أَهْوَى بِيَدِهِ إِلى فِيهِ.[2]

قال أبو جعفر عليه السلام: ولم يكل[3] أمره إلى أحد من خلقه لا إلى ملك مقرب ولا إلى نبي مرسل، ولكنه أرسل رسلاً من ملائكة فقال له كذا وكذا فأمرهم بما يحب ونهاهم عما يكره، الحديث.[4]

وقال الرضا عليه السلام في حديث طويل رواه الصدوق في العيون: فَمَا وَرَدَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَبَرَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ فَاعْرِضُوهُمَا عَلَى كِتَابِ اللهِ فَمَا كَانَ فِي كِتَابِ اللهِ مَوْجُوداً حَلَالًا أَوْ حَرَاماً فَاتَّبِعُوا مَا وَافَقَ الْكِتَابَ وَ مَا لَمْ يَكُنْ فِي الْكِتَابِ فَاعْرِضُوهُ

---

(١) الكافي، ج١، ص: ٥٦

(٢) الكافي، ج١، ص: ٥٧

(٣) في نسخة «ب»: لم يفوض.

(٤) تفسير العياشي، ج١، ص: ١٦٨

عَلَى سُنَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله فَمَا كَانَ فِي السُّــنَّةِ مَوْجُوداً مَنْهِيّاً عَنْهُ نَهْيَ حَرَامٍ أَوْ مَأْمُوراً بِهِ عَنْ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وآله أَمْرَ إِلْزَامٍ فَاتَّبِعُوا مَا وَافَقَ نَهْيَ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وآله وَ أَمْرَهُ وَ مَا كَانَ فِي السُّنَّةِ نَهْيَ إِعَافَةٍ أَوْ كَرَاهَةٍ ثُمَّ كَانَ الْخَبَرُ الْآخَرُ خِلَافَهُ فَذَلِكَ رُخْصَةٌ فِيمَا عَافَهُ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وآله وَ كَرِهَهُ وَ لَمْ يُحَرِّمْهُ فَذَلِكَ الَّذِي يَسَعُ الْأَخْذُ بِهِمَا جَمِيعاً أَوْ بِأَيِّهِمَا شِئْتَ وَسِــعَكَ الِاخْتِيَارُ مِنْ بَابِ التَّسْلِيمِ وَ الِاتِّبَاعِ وَ الرَّدِّ إِلَى رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وآله وَ مَا لَمْ تَجِدُوهُ فِي شَيْءٍ مِنْ هَــذِهِ الْوُجُوهِ فَرُدُّوا إِلَيْنَــا عِلْمَهُ فَنَحْنُ أَوْلَى بِذَلِكَ وَ لَا تَقُولُوا فِيهِ بِآرَائِكُمْ وَ عَلَيْكُمْ بِالْكَفِّ وَ التَّثَبُّــتِ وَ الْوُقُوفِ وَ أَنْتُمْ طَالِبُونَ بَاحِثُونَ حَتَّى يَأْتِيَكُمُ الْبَيَانُ مِنْ عِنْدِنَا. [١]

قال شيخنا الحر العاملي: ذَكَرَ الصَّدُوقُ أَنَّهُ نَقَلَ هَذَا مِنْ كِتَابِ الرَّحْمَةِ لِسَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ وَ ذَكَرَ فِي الْفَقِيهِ أَنَّهُ مِنَ الْأُصُولِ وَ الْكُتُبِ الَّتِي عَلَيْهَا الْمُعَوَّلُ وَ إِلَيْهَا الْمَرْجِعُ. [٢]

والسادس: ان القوم قالوا ان الاختلاف دليل على وقوع السهو والخطا في الضبط والرواية بل دسّ المكذوب المخلوق في البداية ينســد ولا يمكن معه الا القول بالسد.

وأجيب بان اختــلاف الروايــة واحتمال الخطــا والتحريف ليــس بضائر للعريف فان الإماميّة اتفقوا على ان القرآن واحد نزل من عند واحد بواسطة واحد على واحد، الأخبار توارت من طرق الخاصة والعامة في وقوع التحريف

---

(١) عيون أخبار الرضا عليه السلام، ج٢، ص: ٢١

(٢) وسائل الشيعة، ج٢٧، ص: ١١٥

من التنقيص والتبديل والتقديم والتاخير والتنكير والتعريف واختلافات القراءات مويداً للروايات ومع ذلك يقطعون في جميع الآيات بقطعية الصدور مع أن اثبات التواتر في جميع افراد القراءات غير ميسور بل معذور وكذا اثبات التواتر في جميع طبقات القرائة المشهورة إلى النبي المخبور ودعوى الاعجاز في سائر افراد الألفاظ ممّا لا يصحّ ممن يصحّ عليه اطلاق العقل واللحاظ فان صحّ القول بقطعية القرآن مع هذا الاختلاف والتبائن مع وحدة المبدء صحّ في اخبار الكتب المعتبرة الصادرة عن ائمة العترة كذلك فان قام في الأخبار احتمال دسّ ابى الخطاب ففي القرآن صحّ دسّ ابن الخطاب وان لم يضر القرآن دلالة الأخبار على تسقيمه ففي الأخبار كذلك بعد تسليمه مع انا لا نجد في الأخبار عشر اعشار اختلاف الرواية الواقع في القرآن وكذلك الأخبار الدالة على دس الأخبار اقل من عشر أعشار الأخبار الدالّة على تحريف الفرقان كما ان طرق القراءة ورواية القرآن مذكور في كتب الترتيل والتجويد والاجازات بطريق الاحاد وليس بضائر له بعد الارتياد فكذلك أخبار أئمتنا الأطهار شائعة وذائعة واضحة معروفة بالانوار كالشمس الرابعة النهار وان ذكروها بالآحاد عند الاسناد وكما انّ القرآن معروف بالاعجاز عند المسلمين وان انكره اليهود والنصارى فكذلك الأحاديث المعصومية معروفة بالنوبرية عند المسلمين وان انكرها المعاندون والجياري ولو جاز الاعتماد على توثيق الرجال لجاز الاعتماد على تصحيح علماء الأحاديث وائمة الرواية كالكليني والصدوق وسائر القدماء الابدال مع قربهم بالامام والرواة وكثرة اطلاعهم على القرائن

والمصنفات. قل «أَ فَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَ تَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ»(١) ولايخفي ان الأخبار المكذوبة كانت في طرق العامة قد وضعها المنافقون في مدح خلفاء الجور ومن غصبة أهل البيت عليهم السلام وغصب حقوقهم كقولهم «نحن معاشر الأنبياء لا نورث، ما تركناه صدقة» و«ابى الله ان يجمع النبوة والخلافة في بيت واحد» و«ابوبكر سيد كهول أهل الجنة»، «و لو كان بعدى نبي لكان عمر» وغير ذلك وكانوا يتقربون بها إليهم واتباع ائمتنا عليهم السلام كانوا في غاية الخوف وشدة التقية فزعين من ذكر أهل البيت واسناد القول إليهم وامثال ابي الخطاب وابن المغيرة وابي الغراقر فانما نسب إليهم وضع بعض الأخبار المتضمنة للغلو والتفويض وما شابهه وقد ترك الأصحاب قبول ما تفردّوا به في روايته الا بعد قرينة دلت على صحته ولكن المتأخّرين فارقوا طريق الرواية وجهلوا قواعد النقل وزعموا انّ المشايخ العظام انما أخذوها من افواه السفلظ والطغام واسسوا أساس الرواية بغير اتقان واحكام ولو تاملوا في طريقة السلف عند الروايات واستدراكاتهم في الجزئيات لما تركوها لاجل الخيالات مع انّ اباجعفر وابا عبد الله عليهما السلام قالا: لَا تُكَذِّبُوا الْحَدِيثَ إِذَا أَتَاكُمْ بِهِ مُرْجِئِيٌّ وَ لا قَدَرِيٌّ وَ لَا حَرُورِيٌّ يَنْسُبُهُ إِلَيْنَا فَإِنَّكُمْ لَا تَدْرُونَ لَعَلَّهُ شَيْءٌ مِنَ الْحَقِّ فَيُكَذَّبُ اللهُ فَوْقَ عَرْشِهِ.(٢)

وقال علي عليه السلام: خُذِ الْحِكْمَةَ وَ لَوْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ.(٣)

---

(١) البقرة: ٨٥.

(٢) المحاسن، ج١، ص: ٢٣١

(٣) مشكاة الأنوار في غرر الأخبار، ص: ١٣٤

وعن الصادق عليه السلام عن النبي صلى الله عليه وآله قال: غَرِيبَتَانِ فَاحْتَمِلُوهُمَا كَلِمَةُ حِكْمَةٍ مِنْ سَفِيهٍ فَاقْبَلُوهَا وَ كَلِمَةُ سَفَهٍ مِنْ حَكِيمٍ فَاغْفِرُوهَا.[1]

وعن المسيح عليه السلام: خُذُوا الْحَقَّ مِنْ أَهْلِ الْبَاطِلِ وَ لَا تَأْخُذُوا الْبَاطِلَ مِنْ أَهْلِ الْحَقِّ، انتهى.

مع ان الكذوب قد يصدق والمتشابه قد يتحقق والتثبت ليس الترك فقط بل هو العمل بعد التامل فتامل.

والسابع: ان القوم قالوا ان الأخبار غير كافية في جميع الأبواب والاثار غير وافية في فصل الخطاب والتكاليف باقية على اولى الالباب وأبواب المسائلة عنه عليه السلام مسدودة على الطلاب وهذا هو العلة في التعدي عن السنة والكتاب.

وأجيب بانا لا نسلم كون الأخبار غير وافية فانها لو اعتبرتموها لكانت كافية وانما ضيق الناس على انفسهم بالخاطئة فأمهم هاوية «وَ ما أَدْراكَ ما هِيَهْ* نارٌ حامِيَةٌ.»[2]

وكذلك لا نسلم تعلق التكليف في الوقايع التي ما وردت لها احكام أو ما وصلت إلينا عنهم عليهم السلام فان التكليف فرع البيان وان كانت أبواب المسائلة مغلقة على المرتابين فأبواب ارشاده صلى الله عليه وآله مفتوحة على أهله في كلّ حين ويويد ما قلناه من الأخبار ما لا تحصى وهذه نبذة منها.

قال ابو جعفر عليه السلام: إِنَّ الْقُرْآنَ شَاهِدُ الْحَقِّ وَ مُحَمَّدٌ صلى الله عليه وآله لِذَلِكَ مُسْتَقَرٌّ فَمَنِ

---

(١) الفقيه ٤ - ٤٠٦ - ٥٨٧٩.

(٢) القارعة: ١٠ و١١.

اتَّخَذَ سَـبَباً إلى سَـبَبِ اللهِ لَمْ يُقْطَعْ بِهِ الْأَسْـبَابُ وَ مَنِ اتَّخَذَ غَيْرَ ذَلِكَ سَـبَباً مَعَ كُلِّ كَـذَّابٍ فَاتَّقُوا اللهَ فَـإِنَّ اللهَ قَدْ أَوْضَحَ لَكُـمْ أَعْلَامَ دِينِكُـمْ وَ مَنَارَ هُدَاكُمْ فَلَا تَأْخُذُوا أَمْرَكُمْ بِالْوَهْـنِ وَ لَا أَدْيَانَكُمْ هُزُؤاً فَتَدْحَـضَ أَعْمَالُكُمْ وَ تُخْطِئُوا سَبِيلَكُمْ.[١]

قال ابو الحسن عليه السلام : إِنَّ اللهَ تَبَارَكَ وَ تَعَالَى لَمْ يَدَعْ شَـيْئاً يَحْتَاجُ إِلَيْهِ الْأُمَّةُ إِلَّا أَنْزَلَهُ فِي كِتَابِهِ وَ بَيَّنَهُ لِرَسُـولِهِ صلى الله عليه وآله وَ جَعَلَ لِكُلِّ شَيْءٍ حَدّاً وَ جَعَلَ عَلَيْهِ دَلِيلاً يَدُلُّ عَلَيْهِ وَ جَعَلَ عَلَى مَنْ تَعَدَّى ذَلِكَ الْحَدَّ حَدّاً.[٢]

وقال عليه السلام في الأئمة: وَ لَا يَضِلُّ خَارِجٌ مِنَ الْهُدَى إِلَّا بِتَقْصِيرٍ عَنْ حَقِّهِم.[٣]

وإِنَّ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام كَانَ يَقُولُ: إِنَّ الْخَوَارِجَ ضَيَّقُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ بِجَهَالَتِهِمْ، إِنَّ الدِّينَ أَوْسَعُ مِنْ ذَلِكَ، إِنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ – صَلَوَاتُ اللهِ عَلَيْهِ – كَانَ يَقُولُ: إِنَّ شِيعَتَنَا فِي أَوْسَعِ مَا بَيْنَ السَّمَاءِ إلى الْأَرْضِ، أَنْتُمْ مَغْفُورٌ لَكُمْ.[٤]

وقال النبي صلى الله عليه وآله : مَنْ تَمَسَّكَ بِسُنَّتِي فِي اخْتِلَافِ أُمَّتِي كَانَ لَهُ أَجْرُ مِائَةِ شَهِيدٍ.[٥]

وعن ابي جعفر عليه السلام فِي قَوْلِهِ: لا يَزالُونَ مُخْتَلِفِينَ فِي الدِّينِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ يَعْنِي آلَ مُحَمَّدٍ وَ أَتْبَاعَهُمْ يَقُولُ اللهُ وَ لِذلِكَ خَلَقَهُمْ يَعْنِي أَهْلَ رَحْمَةٍ لَا يَخْتَلِفُونَ

---

(١) المحاسن، ج١، ص: ٢٦٨

(٢) الكافي، ج١، ص: ٥٩

(٣) الكافي، ج١، ص: ١٩٨

(٤) قرب الإسناد، ص: ٣٨٥

(٥) المحاسن، ج١، ص: ٢٧

فِي الدِّين.[١]

وفي إكمال الدين في اجوبة ابي جعفر محمّد بن عبـد الرحمن بن قبة الرازي فيقال له: إن الإمام ليس في تقية من إرشاد من يريد الإرشاد.[٢]

ويؤيده قول علي عليه السلام: إِنْ غَابَ عَنِ النَّاسِ شَـخْصُهُ[٣] فِي حَالِ هُدْنَتِهِمْ[٤] لم يَغِب عَنْهُـمْ[٥] [٦]عِلْمـه[٧] وَ آدَابُـه[٨] فِي قُلُوبِ شِـيعَتِه[٩] مُثْبَتَـةٌ وَ هُمْ بِهَا عَامِلُون.[١٠]

وعن زرارة عن أبي عبدالله عليه السلام قال: يَـأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَـانٌ يَغِيبُ عَنْهُمْ إِمَامُهُمْ فَقُلْتُ لَهُ مَا يَصْنَعُ النَّاسُ فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ قَالَ يَتَمَسَّكُونَ بِالْأَمْرِ الَّذِي هُمْ عَلَيْهِ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ.[١١]

وفي محاجة هشام مع ضرار في مجلس يحيى بن خالد، قَالَ هشام: أَ تَقُولُ إِنَّ

(١) تفسير القمي، ج١، ص: ٣٣٨

(٢) كمال الدين وتمام النعمة، ج١، ص: ١١٢

(٣) في الغيبة: شَخْصُهُمْ.

(٤) في الغيبة: + فِي دَوْلَةِ الْبَاطِلِ.

(٥) في الغيبة: فَلَنْ يَغِيبَ.

(٦) في الغيبة: + مَبْثُوثُ.

(٧) في الغيبة: عِلْمِهِمْ.

(٨) في الغيبة: آدَابُهُمْ.

(٩) في الغيبة: الْمُؤْمِنِينَ.

(١٠) الغيبة للنعماني، ص: ١٣٧

(١١) كمال الدين وتمام النعمة، ج٢، ص: ٣٥٠

اللهَ عَزَّ وَ جَلَّ عَدْلٌ لَا يَجُورُ قَالَ نَعَمْ هُوَ عَـدْلٌ لَا يَجُورُ تَبَارَكَ وَ تَعَالَى قَالَ فَلَوْ كَلَّفَ اللهُ الْمُقْعَدَ الْمَشْيَ إِلى الْمَسَاجِدِ وَ الْجِهَادَ فِي سَبِيلِ اللهِ وَ كَلَّفَ الْأَعْمَى قِرَاءَةَ الْمَصَاحِفِ وَ الْكُتُبِ أَ تَرَاهُ كَانَ يَكُونُ عَادِلًا أَمْ جَائِراً، قَالَ: ضِرَارٌ مَا كَانَ اللهُ لِيَفْعَلَ ذَلِكَ، قَالَ هِشَامٌ: قَدْ عَلِمْتُ أَنَّ اللهَ لَا يَفْعَلُ ذَلِكَ وَ لَكِنَّ ذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ الْجَدَلِ وَ الْخُصُومَةِ أَنْ لَوْ فَعَلَ ذَلِكَ أَ لَيْسَ كَانَ فِي فِعْلِهِ جَائِراً إِذْ كَلَّفَهُ تَكْلِيفاً لَا يَكُونُ لَهُ السَّبِيلُ إِلى إِقَامَتِهِ وَ أَدَائِهِ، قَالَ: لَوْ فَعَلَ ذَلِكَ لَكَانَ جَائِراً، قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنِ اللهِ عَزَّ وَ جَلَّ كَلَّفَ الْعِبَادَ دِيناً وَاحِداً لَا اخْتِلَافَ فِيهِ لَا يَقْبَلُ مِنْهُمْ إِلَّا أَنْ يَأْتُوا بِهِ كَمَا كَلَّفَهُمْ، قَالَ: بَلَى، قَالَ: فَجَعَلَ لَهُمْ دَلِيلًا عَلَى وُجُودِ ذَلِكَ الدِّينِ أَوْ كَلَّفَهُمْ مَا لَا دَلِيلَ لَهُمْ عَلَى وُجُودِهِ فَيَكُونَ بِمَنْزِلَةِ مَنْ كَلَّفَ الْأَعْمَى قِرَاءَةَ الْكُتُبِ وَ الْمُقْعَدَ الْمَشْيَ إِلى الْمَسَاجِدِ وَ الْجِهَادَ قَالَ فَسَكَتَ ضِرَارٌ سَاعَةً ثُمَّ قَالَ: لَا بُدَّ مِنْ دَلِيلٍ وَ لَيْسَ بِصَاحِبِكَ قَال فَتَبَسَّمَ هِشَامٌ وَ قَالَ تَشَيَّعَ شَطْرُكَ.(١)

يقول المؤلف: هذا برهان عقلي فاتم في كلّ زمتن قريب وبعيد فيه تذكرة لمن له قلب أو القى السمع وهو الشهيد ويويده من الأخبار ما يزعمونه أدلّة في حجية اجماعاتهم المدعات وليس فيها الا الدلالة على فتح الباب إلى القول الصواب وستذكرها في مشرع الاجماع عند كشف القناع ان شاء الله.

والثامن: ان القوم قالوا انّ ارتداد بعض أصحاب الأصول صار سبب عدم الاعتماد على هـذه الأحاديث المروية عنها في الأبـواب والفصول والاحتمال كاف في سدّ باب العلوم على ارباب الحلوم.

---

(١) كمال الدين وتمام النعمة، ج٢، ص: ٣٦٤

واجيب بانّ الارتداد بعد تصنيف الأصل واشتهار النقل واعتماد الأصحاب ورخصة الأئمة الاطياب وشهادة أهل الخبرة على صحتها والشهرة على روايتها يدفع الاحتمال ويقوم الاستدلال ومسلك العناد خارج عن طريق الرشاد.

قال مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ أَبِي خَالِدٍ شَيْنُولَةَ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ الثَّانِي عليه السلام: جُعِلْتُ فِدَاكَ إِنَّ مَشَايِخَنَا رَوَوْا عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ وَ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام وَ كَانَتِ التَّقِيَّةُ شَدِيدَةً فَكَتَمُوا كُتُبَهُمْ وَ لَمْ تُرْوَ عَنْهُمْ فَلَمَّا مَاتُوا صَارَتِ الْكُتُبُ إِلَيْنَا فَقَالَ حَدِّثُوا بِهَا فَإِنَّهَا حَقٌّ.(١)

وسئل عن كتب بني فضال فقال: خُذُوا بِمَا رَوَوْا وَ ذَرُوا مَا رَأَوْا.(٢)

وفي كتاب الغيبة تصنيف شيخ الطائفة ما لفظه:

أَخْبَرَنَا جَمَاعَةٌ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ دَاوُدَ الْقُمِّيِّ قَالَ: وَجَدْتُ بِخَطِّ أَحْمَدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ النَّوْبَخْتِيِّ وَ إِمْلَاءِ أَبِي الْقَاسِمِ الْحُسَيْنِ بْنِ رَوْحٍ رضي الله عنه عَلَى ظَهْرِ كِتَابٍ فِيهِ جَوَابَاتٌ وَ مَسَائِلُ أُنْفِذَتْ مِنْ قُمَّ يَسْأَلُ عَنْهَا هَلْ هِيَ جَوَابَاتُ الْفَقِيهِ عليه السلام أَوْ جَوَابَاتُ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ الشَّلْمَغَانِيِّ لِأَنَّهُ حُكِيَ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ هَذِهِ الْمَسَائِلُ أَنَا أَجَبْتُ عَنْهَا فَكَتَبَ إِلَيْهِمْ عَلَى ظَهْرِ كِتَابِهِمْ:

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ قَدْ وَقَفْنَا عَلَى هَذِهِ الرُّقْعَةِ وَ مَا تَضَمَّنَتْهُ فَجَمِيعُهُ جَوَابُنَا [عَنِ الْمَسَائِلِ] وَ لَا مَدْخَلَ لِلْمَخْذُولِ الضَّالِّ الْمُضِلِّ الْمَعْرُوفِ بِالْعَزَاقِرِيِّ لَعَنَهُ اللهُ فِي حَرْفٍ مِنْهُ وَ قَدْ كَانَتْ أَشْيَاءُ خَرَجَتْ إِلَيْكُمْ عَلَى يَدَيْ أَحْمَدَ بْنِ بِلَالٍ

---

(١) الكافي، ج١، ص: ٥٣

(٢) الغيبة للشيخ الطوسي، ص: ٣٩٠

وَ غَيْرِهِ مِنْ نُظَرَائِهِ وَ كَانَ مِنِ ارْتِدَادِهِمْ عَنِ الْإِسْلَامِ مِثْلُ مَا كَانَ مِنْ هَذَا عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللهِ وَ غَضَبُهُ، فَاسْتَثْبَتُّ قَدِيماً فِي ذَلِكَ فَخَرَجَ الْجَوَابُ أَلَا مَنِ اسْتَثْبَتَّ فَإِنَّهُ لَا ضَرَرَ فِي خُرُوجِ مَا خَرَجَ عَلَى أَيْدِيهِمْ وَ إِنَّ ذَلِكَ صَحِيحٌ.

وَ رُوِيَ قَدِيماً عَنْ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ – عَلَيْهِمُ السَّلَامُ وَ الصَّلَاةُ وَ الرَّحْمَةُ – أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ مِثْلِ هَذَا بِعَيْنِهِ فِي بَعْضِ مَنْ غَضِبَ اللهُ عَلَيْهِ وَ قَالَ عليه السلام: الْعِلْمُ عِلْمُنَا وَ لَا شَيْءَ عَلَيْكُمْ مِنْ كُفْرِ مَنْ كَفَرَ فَمَا صَحَّ لَكُمْ مِمَّا خَرَجَ عَلَى يَدِهِ بِرِوَايَةِ غَيْرِهِ لَهُ مِنَ الثِّقَاتِ – رَحِمَهُمُ اللهُ – فَاحْمَدُوا اللهَ وَ اقْبَلُوهُ وَ مَا شَكَكْتُمْ فِيهِ أَوْ لَمْ يَخْرُجْ إِلَيْكُمْ فِي ذَلِكَ إِلَّا عَلَى يَدِهِ فَرُدُّوهُ إِلَيْنَا لِنُصَحِّحَهُ أَوْ نُبْطِلَهُ وَ اللهُ تَقَدَّسَتْ أَسْمَاؤُهُ وَ جَلَّ ثَنَاؤُهُ وَلِيُّ تَوْفِيقِكُمْ وَ حَسْبُنَا فِي أُمُورِنَا كُلِّهَا وَ نِعْمَ الْوَكِيلُ.

وَ قَالَ ابْنُ نُوحٍ أَوَّلُ مَـنْ حَدَّثَنَا بِهَذَا التَّوْقِيعِ أَبُو الْحُسَيْنِ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ تَمَّامٍ [وَ] ذَكَرَ أَنَّهُ كَتَبَهُ مِنْ ظَهْرِ الدَّرْجِ الَّذِي عِنْدَ أَبِي الْحَسَنِ بْنِ دَاوُدَ فَلَمَّا قَدِمَ أَبُو الْحَسَنِ بْنُ دَاوُدَ وَ قَرَأْتُهُ عَلَيْهِ ذَكَرَ أَنَّ هَذَا الدَّرْجَ بِعَيْنِهِ كَتَبَ بِهِ أَهْلُ قُمَّ إِلَى الشَّيْخِ أَبِي الْقَاسِمِ وَ فِيهِ مَسَائِلُ فَأَجَابَهُمْ عَلَى ظَهْرِهِ بِخَطِّ أَحْمَدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ النَّوْبَخْتِيِّ وَ حَصَلَ الدَّرْجُ عِنْدَ أَبِي الْحَسَنِ بْنِ دَاوُدَ،[1] انتهى.

وفي كتاب الغيبة للنعمانى عن جملة حدث عن ابي عبد الله عليه السلام قال: إِنَّا وَ اللهِ لَا نَعُدُّ الرَّجُلَ مِنْ شِيعَتِنَا فَقِيهاً حَتَّى يُلْحَنَ لَهُ فَيَعْرِفَ اللَّحْنَ.[2]

التاسع: ان القوم قالوا انّ غالب الأخبار وصلت إلينا مناولة والخط لا تفيد

---

(١) الغيبة للشيخ الطوسي، ص: ٣٧٤

(٢) الغيبة للنعماني، ص: ١٤١

الا ظنا لاحتمالات تجرى فيه.

واجيب بانا لا نسلم افادة الخط الظن في جميع المواضع بل يحصل لنا علم قطعى في غالب الكتابات وهي اوثق في النفس من الروايات واحتمال السهو مدفوع باعتبار تداول الأصول وقراتها وسماعها من الفحول والسهو يجرى في الغفلات وفي مواضع التعمد ليس له مجرى عند الثقات.

في البحار عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: قُلْتُ يَا رَسُولَ اللهَّ أُقَيِّدُ الْعِلْمَ قَالَ نَعَمْ وَ قِيلَ مَا تَقْيِيدُهُ قَالَ كِتَابَتُهُ.(١)

وفيه عن عمر بن شعيب عن أبيه عن جده قال: قلت: يا رسول الله اكتب كما اسمع منك قال: نعم، قلت في الرضا والغضب قال: نعم فانى لا أقول في ذلك الا الحق.

وعن ابى بصير قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول: اكْتُبُوا فَإِنَّكُمْ لَا تَحْفَظُونَ حَتَّى تَكْتُبُوا.(٢)

وَ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عليه السلام أَنَّهُ دَعَا بَنِيهِ وَ بَنِي أَخِيهِ فَقَالَ إِنَّكُمْ صِغَارُ قَوْمٍ وَ يُوشِكُ أَنْ تَكُونُوا كِبَارَ قَوْمٍ آخَرِينَ فَتَعَلَّمُوا الْعِلْمَ فَمَنْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ أَنْ يَحْفَظَهُ فَلْيَكْتُبْهُ وَ لْيَضَعْهُ فِي بَيْتِهِ.(٣)

---

(١) عوالي اللئالي، ج١، ص: ٦٨، بحارالأنوار، ج٢، ص: ١٤٧.

(٢) الكافي، ج١، ص: ٥٢

(٣) بحارالأنوار، ج٢، ص: ١٥٢

وقال ابو عبد الله عليه السلام: الْقَلْبُ يَتَّكِلُ عَلَى الْكِتَابَةِ.[١]

والعاشر ان القوم قالوا ان اختلاف الافهام وتفاوت مراتب الانظار منعا عن حصول العلم من الأخبار.

واجيب بانّ الاختلاف غير مسلم في جميع المواضع ومع فرض التسليم لا نمانع بين اختلاف الآراء وحصول العلم للالباء فالمسئلة الواحدة ترى يحصل لبعض فيها العلم القطعي ويدعى الاجماع وآخر يدعى البداهة وآخر يدعى الظن الراجح وآخر يتوقف لعدم الرجحان عنده ولو كان الاختلاف مانعا عن حصول العلم لما حصل علم في بديهى ولا نظرى قط لان البديهيات وقعت في افرادها الاختلاف فقال قوم هذا الأمر بديهي وآخر انّه نظري كمعرفة الصانع واحالة اعادة المعدوم وغير ذلك ورد جماعة حكم العقول واقتصروا على المحسوس وعكس ذلك جماعة ونفوا حكم الحواس لاختلال يقع في بعض الاحيان في مدركتها وجماعة نفوا حكم العقول والحواس مطلقاً وقالوا بالحيرة وانكروا البديهيات بالمرة وهؤلاء السوفسطائية ويسمى فنهم السفسطة ونسبتها إلى الفلسفة كنسبة الفلسفة إلى الشريعة.

وكان الصادق عليه السلام كثيرا ما يقول:

عِلْمُ الْمَحَجَّةِ وَاضِحٌ لِمُرِيدِهِ ... وَأَرَى الْقُلُوبَ عَنِ الْمَحَجَّةِ فِي عَمًى
وَ لَقَدْ عَجِبْتُ لِهَالِكٍ وَ نَجَاتُهُ ... مَوْجُودَةٌ وَ لَقَدْ عَجِبْتُ لِمَنْ نَجَا

شب ظلمت وبيابان يكجا نتوان رسيدن

(١) الكافي، ج١، ص: ٥٢

مگر آنکه شـــــمع رويت برهم چراغ دارد

وعَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ الْحَذَّاءِ قَالَ: سَـأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام عَنِ الاِسْتِطَاعَةِ وَ قَوْلِ النَّاسِ فَقَالَ وَ تَلَا هَذِهِ الْآيَةَ وَ لا يَزالُونَ مُخْتَلِفِـينَ إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ وَ لِذلِكَ خَلَقَهُمْ يَا أَبَا عُبَيْدَةَ النَّاسُ مُخْتَلِفُونَ فِي إِصَابَـةِ الْقَوْلِ وَ كُلُّهُمْ هَالِكٌ قَالَ قُلْتُ قَوْلُهُ إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ قَالَ هُمْ شِـيعَتُنَا وَ لِرَحْمَتِهِ خَلَقَهُمْ وَ هُوَ قَوْلُهُ وَ لِذلِكَ خَلَقَهُمْ يَقُولُ لِطَاعَةِ الْإِمَامِ الرَّحْمَةُ الَّتِي يَقُولُ: وَ رَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ يَقُولُ عِلْمُ الْإِمَامِ وَ وَسِعَ عِلْمُهُ الَّذِي هُوَ مِنْ عِلْمِهِ كُلَّ شَيْءٍ هُمْ شِيعَتُنَا.[1]

الحق انّ النيات لو خلصت والسريرات لو طهرت ولكان الاخلاص يرام لظهر الحق ظهور البدر في جنح الظلام.

قال الله تعالى: وَ الَّذينَ جاهَدُوا فينا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنا.[2]

لمؤلفه:

دركتاب حق شناسى جمله حرف واحد است

بهر تحقيق معانى حاجت اطناب نيست

ارتفاع شمس حق را مى كند تشخيص جان

حاجتى به شاخص ويا قوس واسطرلاب نيست

والحادي عشر: ان القوم قالوا ان المنقول بالمعنى والمروي باللفظ قد خلطا وربما جاء الخبر مضمرا ربما اختلط كلام الراوي بكلام المعصوم زبرا فينسد

---

(١) الكافي، ج١، ص: ٤٢٩.

(٢) العنكبوت: ٦٩.

حينئذ باب اليقين وينفتح باب التظني والتخمين.

وأجيب بان النقل بالمعنى لا يخرج الحديث من كونه حديثا ولا ينافي ذلك الصحة مع وجود الرخصة والمروى قد يعرف باللفظ والمعنى وقد يكفي في معرفته المعنى والمضمرات مأخوذات من أصول معنونة بالاسامى الظاهرة ويتعين بالقرائن والاشارات الباهرة كما هو واضح عند ارباب الروايات الزاهرة.

قال مُحَمَّدُ بْن مُسْلِمٍ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام أَسْمَعُ الْحَدِيثَ مِنْكَ فَأَزِيدُ وَ أَنْقُصُ قَالَ إِنْ كُنْتَ تُرِيدُ مَعَانِيَهُ فَلَا بَأْسَ.

وعَنْ دَاوُدَ بْنِ فَرْقَدٍ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام إِنِّي أَسْمَعُ الْكَلَامَ مِنْكَ فَأُرِيدُ أَنْ أَرْوِيَهُ كَمَا سَمِعْتُهُ مِنْكَ فَلَا يَجِيءُ قَالَ فَتَعَمَّدُ ذَلِكَ قُلْتُ لَا فَقَالَ تُرِيدُ الْمَعَانِيَ قُلْتُ نَعَمْ قَالَ فَلَا بَأْسَ.(١)

والثاني عشر: انّ القوم قالوا انّ احتمال ان يكون مراد الإمام عليه السلام من الكلام غير ما عرفناه رافع لليقين وحصول معناه واذا جاز الاحتمالوقع الاختلال بمعلومية مدعاه.

وأجيب بانا لا نسلم جرى الاحتمال في جميع المحال لانه يستلزم انكار الحس وتكذيب النفس فانّ جلّ الجمل تعرف معانيها بحيث لا يجوز العقل خلاف ما علمناه منها والقليل الذي يختفي فيه وجه المقصود والمراد يرجع فيه إلى قرائن أخرى خارجية من الكتاب والسنة ومخالفة العامة والحمل على المحكمات المفسرات كما هو ظاهر على المرتاد وقيام احتمال الخلاف لايضر

(١) الكافي، ج١، ص: ٥١

بعد حصول العلم لدى صاحب الانصاف فان غالب المعلومات غير منسد فيها باب الاحتمالات فان علمنا بوجود بعض الاصدقاء الذي عاشرناه امس حاصل مثل علمنا بوجودنا مع قيام احتمال في افناء الله اياه بحسب الامكان وكذلك علمنا بولاية الهند والسند والفارس والسودان قائم لايشوبه الشك مع امكان ان افناها الله تعالى بغرق أو زلازل أو قتل أو خسف وجعلها خرابا بعد العمران واما اتى القوم وسواس الشيطان من حيث لم يقنعوا بما وصل إليهم من آل الرسول صلى الله عليه وآله ورفضوا تسليم أصحاب العصمة الفحول وتورطوا بانفسهم في ابحر الفضول المسمى بعلم المعقول وما حصلوا المنقول حق التحصيل واكتفوا عن كثيرة بالقليل وما وسعوا الباع ولا طولوا الذراع في مفتنيات العقول فصاروا مذبذبين بين ذلك، لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء وخرجوا عن طريقة المليين ومادخلوا في الفلسفة فلما باحثوا مسلماً مسلما تشبثوا بأدلة المنطق والطبيعي والهيئة والهندسة وفلحوا باعلى المتشرعين ولما اصطبدوا في شبائك الفلسفيين طاروا بريش السفسطة تارة وطورا سلكوا سبيل الاسلاميين وربما يشبعون الكلام استظهارا على العوام وباتون بمسائل علوم شتى ليوسعوا دائرة فضلهم عند النوكي وانما يعرفهم من ينظر بنور الله ويستعين هند كيدهم بالله وانما صار ديدنهم تصوير التشكيكات وتقرير المغالطات لتكدير الاذهان الصافية بكدر الشبهات وتشويش الضمائر الساكنة عن الاضطراب فهذا بحمد الله بين عند من خلع ربقة التقليد من الجيد ورقى ذروة التحقيق بقدم التوفيق ولله درّ من قال:

خلق را تقليدشان بر باد داد ... كه دو صد لعنت بر اين تقليد باد

«اتَّخَذُوا أَحْبارَهُــمْ وَ رُهْبانَهُمْ أَرْبابــاً مِــنْ دُونِ اللهِ»[1] اروز مع الانصاف والحق اقتفي وعن ربقة التقليد جيدي مكرم.

(١) التوبة: ٣١.

المرشد الثاني

في ذكر

آيات الكتاب الدالة على فتح الباب

وهي كثيرة نذكر بعضها:

١. «أَنْزَلَ مِنَ السَّماءِ ماءً فَسالَتْ أَوْدِيَةٌ بِقَدَرِها فَاحْتَمَلَ السَّيْلُ زَبَداً رابِياً وَ مِمَّا يُوقِدُونَ عَلَيْهِ فِي النَّارِ ابْتِغاءَ حِلْيَةٍ أَوْ مَتاعٍ زَبَدٌ مِثْلُهُ كَذلِكَ يَضْرِبُ اللهُ الْحَقَّ وَ الْباطِلَ فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفاءً وَ أَمَّا ما يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ.»[١]

٢. «يا أَيُّهَا الَّذينَ آمَنُوا أَطيعُوا اللهَ وَ أَطيعُوا الرَّسُولَ وَ أُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنازَعْتُمْ في شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللهِ وَ الرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَ الْيَوْمِ الْآخِرِ»[٢].

٣. «وَ جَعَلْنا بَيْنَهُمْ وَ بَيْنَ الْقُرَى الَّتي بارَكْنا فيها قُرىً ظاهِرَةً وَ قَدَّرْنا فيهَا السَّيْرَ سيرُوا فيها لَيالِيَ وَ أَيَّاماً آمِنين».[٣]

٤. «وَ لَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَ إِلى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ

---

(١) الرعد: ١٧.

(٢) النساء: ٥٩.

(٣) سبأ: ١٨.

مِنْهُم». [(١)]

٥. «يا أَيُّهَا الَّذينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللهَ وَ كُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ». [(٢)]

٦. «إِنَّما أَنْتَ مُنْذِرٌ وَ لِكُلِّ قَوْمٍ هادٍ». [(٣)]

٧. «إِنَّا هَدَيْناهُ السَّبيلَ إِمَّا شاكِراً وَ إِمَّا كَفُوراً». [(٤)]

٨. «وَ لا تَكُونُوا كَالَّذينَ تَفَرَّقُوا وَ اخْتَلَفُوا». [(٥)]

٩. «وَ هَدَيْناهُ النَّجْدَيْنِ». [(٦)]

١٠. «وَ مَنْ يَتَّقِ اللهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجاً وَ يَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لا يَحْتَسِبُ». [(٧)]

١١. «فَسْئَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لا تَعْلَمُونَ»[(٨)]

١٢. «بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْباطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذا هُوَ زاهِقٌ». [(٩)]

---

(١) النساء: ٨٣.

(٢) التوبة: ١١٩.

(٣) الرعد: ٧.

(٤) الانسان: ٣.

(٥) آل عمران: ١٠٥.

(٦) البلد: ١٠.

(٧) الطلاق: ٢,٣.

(٨) النحل: ٤٣.

(٩) الأنبياء: ١٨.

١٣. «وَ لا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبيلِهِ».[١]

١٤. «وَ الَّذينَ جاهَدُوا فينا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنا».[٢]

١٥. «وَ ما كانَ اللهُ لِيُضِلَّ قَوْماً بَعْدَ إِذْ هَداهُمْ حَتَّى يُبَيِّنَ لَهُمْ ما يَتَّقُونَ».[٣]

١٦. «لا يُكَلِّفُ اللهُ نَفْساً إِلاَّ ما آتاها».[٤]

١٧. «وَ لا تَنازَعُوا فَتَفْشَلُوا».[٥]

١٨. «وَ اتَّقُوا اللهَ وَ يُعَلِّمُكُمُ اللهُ».[٦]

١٩. «وَ أَوْحى رَبُّكَ إِلى النَّحْلِ أَنِ اتَّخِذي مِنَ الْجِبالِ بُيُوتاً وَ مِنَ الشَّجَرِ وَ مِمَّا يَعْرِشُونَ».[٧]

٢٠. «ثُمَّ كُلي مِنْ كُلِّ الثَّمَراتِ فَاسْلُكي سُبُلَ رَبِّكِ ذُلُلاً يَخْرُجُ مِنْ بُطُونِها شَرابٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوانُهُ فيهِ شِفاءٌ لِلنَّاسِ».[٨]

---

(١) الانعام: ١٥٣.

(٢) العنكبوت: ٦٩.

(٣) التوبة: ١١٥.

(٤) الطلاق:٧.

(٥) الانفال:٤٦.

(٦) البقرة: ٢٨٢.

(٧) النحل: ٦٧.

(٨) النحل: ٦٨.

٢١. «وَ اعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللهِ جَميعاً وَ لا تَفَرَّقُوا».[١]

٢٢. «وَ لا تَقْفُ ما لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ».[٢]

٢٣. «تُؤْتي أُكُلَها كُلَّ حينٍ بِإِذْنِ رَبِّها».[٣]

٢٤. «إِنَّ الَّذينَ قالُوا رَبُّنَا اللهُ ثُمَّ اسْتَقامُوا تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ الْمَلائِكَةُ أَلاَّ تَخافُوا وَ لا تَحْزَنُوا وَ أَبْشِرُوا بِالْجَنَّةِ الَّتي كُنْتُمْ تُوعَدُون».[٤]

٢٥. «وَ نَفْسٍ وَ ما سَوَّاها* فَأَلْهَمَها فُجُورَها وَ تَقْواها».[٥]

٢٦. «ما آتاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَ ما نَهاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا».[٦]

٢٧. «وَ أَنْ لَوِ اسْتَقامُوا عَلَى الطَّريقَةِ لَأَسْقَيْناهُمْ ماءً غَدَقاً».[٧]

٢٨. «أَ وَ مَنْ كانَ مَيْتاً فَأَحْيَيْناهُ وَ جَعَلْنا لَهُ نُوراً يَمْشي بِهِ فِي النَّاسِ كَمَنْ مَثَلُهُ فِي الظُّلُماتِ لَيْسَ بِخارِجٍ مِنْها».[٨]

---

(١) آل عمران: ١٠٣.

(٢) الاسراء: ٣٦.

(٣) إبراهيم: ٢٥.

(٤) فصلت: ٣٠.

(٥) الشمس:٨, ٧.

(٦) الحشر:٧.

(٧) الجن:١٧.

(٨) الانعام:١٢٢.

٢٩. «أَ لَمْ يُؤْخَذْ عَلَيْهِمْ ميثاقُ الْكِتابِ أَنْ لا يَقُولُوا عَلَى اللهِ إِلاَّ الْحَقَّ».[١]

٣٠. «لَقَدْ جاءَتْ رُسُلُ رَبِّنا بِالْحَقِّ».[٢]

٣١. «قُلْ إِنَّما حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَواحِشَ» إلى قوله «وَ أَنْ تَقُولُوا عَلَى اللهِ ما لا تَعْلَمُونَ».[٣]

٣٢. «اتَّبِعُوا ما أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ وَ لا تَتَّبِعُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِياءَ».[٤]

٣٣. «أُولئِكَ الَّذينَ هَدَى اللهُ فَبِهُداهُمُ اقْتَدِهْ».[٥]

٣٤. «وَ مَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِما أَنْزَلَ اللهُ فَأُولئِكَ هُمُ الظَّالِمُون».[٦]

٣٥. «وَ مَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِما أَنْزَلَ اللهُ فَأُولئِكَ هُمُ الْكافِرُونَ».[٧]

٣٦. «وَ لا تَقُولُوا عَلَى اللهِ إِلاَّ الْحَقَّ».[٨]

٣٧. «إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَماناتِ إِلى أَهْلِها» إلى قوله «وَ إِذا حَكَمْتُمْ

---

(١) الاعراف:١٦٩.

(٢) الاعراف: ٤٣.

(٣) الاعراف: ٣٣.

(٤) الاعراف: ٣.

(٥) الانعام: ٩٠.

(٦) المائدة: ٤٥.

(٧) المائدة: ٤٤.

(٨) النساء: ١٧١.

بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ».[١]

٣٨. «تِلْكَ حُدُودُ اللهِ يُبَيِّنُها لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ».[٢]

٣٩. «وَ مَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللهِ فَأُولئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ».[٣]

٤٠. «وَ مَنْ يَعْصِ اللهَ وَ رَسُولَهُ وَ يَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ ناراً خالِداً فيها وَ لَهُ عَذابٌ مُهينٌ».[٤]

٤١. «كانَ النَّاسُ أُمَّةً واحِدَةً فَبَعَثَ اللهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرينَ وَ مُنْذِرينَ وَ أَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فيمَا اخْتَلَفُوا فيهِ وَ مَا اخْتَلَفَ فيهِ إِلاَّ الَّذينَ أُوتُوهُ مِنْ بَعْدِ ما جاءَتْهُمُ الْبَيِّناتُ بَغْياً بَيْنَهُمْ فَهَدَى اللهُ الَّذينَ آمَنُوا لِمَا اخْتَلَفُوا فيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ وَ اللهُ يَهْدي مَنْ يَشاءُ إِلى صِراطٍ مُسْتَقيم».[٥]

٤٢. «إِنْ تَتَّقُوا اللهَ يَجْعَلْ لَكُمْ فُرْقاناً».[٦]

وسائر آيات ذمّ الاختلاف.

وسائر الآيات النهي عن تعدى الحدود.

وسائر آيات الأمر بمحافظة الحدود.

---

(١) النساء: ٥٧.

(٢) البقرة: ٢٣٠.

(٣) البقرة: ٢٢٩.

(٤) النساء: ١٤.

(٥) البقرة: ٢١٣.

(٦) الانفال: ٢٩.

سائر آيات ذمّ الظن والنهى عن اتباعه

سائر آيات مدح العلم والامر باقتفاءه.

سائر آيات الأمر باتباع الحق ووحدته.

سائر آيات الاخذ والحكم بما انزل الله.

ولو ذكرناها بأسرها لفات الغرض من الرسالة لاجل الاطالة وسيأتى بعض منها في مطاوى الكلام الآتي ان شاء الله تعالى.

تذئيل

في توثيق الكتب التي نذكر منها تفسير هذه الآيات وتاويلها لينطبق الدليل على المدلول

فمنها كتاب الكافي تصنيف ثقة الإسلام الشيخ ابي جعفر محمّد بن يعقوب الكليني، وجلالة كتابه وصحّة أخباره كرئيس المحدثين أمين أسرار المعصومين الفاضل الأسترآبادي، والمحقق المدقق الجليل محمّد خليل القزويني وتلميذه الألمعي اللوزعي المولى رضي صاحب لسان الخواص، وقدوة العارفين العالم الفاضل القاساني، وأسوة الصالحين المولى محمّد طاهر القمي، والعلامة الأوّاه المولى عبد الله التستري أستاد الشيخ المقدّم المجلسي والعارف الرباني شيخنا التقي المجلسي، وانبه العلّامة صاحب بحارالأنوار وشيخه الأجل الأكبر محمّد الحر العاملي، والسيّد السّند العلّامة السيّد نعمة

الله الجزائري، وحفيده السـيّد الأوّاه السـيّد عبدالله صاحب شرح المفاتيح، والشيخ الجليل الشيخ حسين بن الشيخ شهاب الدين العاملي صاحب هداية الأبرار والسيّد السند العلّامة السيّد هاشم صاحب تفسير البرهان، والشيخ الفاضل الشـيخ عبد الله بن صالح السـماهيجي صاحب جواهـر البحرين، والشيخ الأجل الصفي الشيخ عبد العلي صاحب الإحياء[١]، والسيد العارف المحقق السيّد صدر الدين الهمداني، والشيخ الأجل الشيخ يوسف البحراني صاحب الحدائق الناضرة - رضى الله تعالى عنهم -، وقد أخرجنا شهادتهم في المطوّلات مع ما ذكروا من القرائن عـلى صحّة جلّ أخبار أصول الإماميّة - رضوان الله عليهم - ولنكتف ههنا بشهادة أستاذة أهل الأصول الذين لا يقدر أحد من أصحاب الفضل والفضول على إنكار فضلهم وردّ شهادتهم.

قال الشهيد الأول ﷺ في إجازته الكبيرة للشيخ الفقيه ابن الغازي الجائري ما لفظه:

وبه مصنفـات صاحب كتاب الـكافي في الحديث الذي لم يعلـم للإماميّة مثله الشيخ ابي جعفر محمّد بن يعقوب الكليني بتشديد اللام عن ابن قولويه عنه وبهذا الاسـناد جميع مرويات الكليني عن الأئمة عليهم السلام بواسطة من روى عنه وبهذا الاسناد عن الأئمة جميع أحاديث سـيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله بطريقهم الصحيح الذي لا مرية فيه ولا شك يعتريه.

وقال الشيخ مروج المذهب المحقق على بن عبد العالي الكركي رحمه الله في إجازته

---

(١) احياء معالم الشيعة.بأخبار الشريعة

الكبيرة للقاضي صفي الدين عيسى، ما لفظه:

ومنها جميع مصنفات ومرويات الشيخ الإمام السعيد الحافظ المحدث الثقة جامع أحاديث أهل البيت عليهم السلام ابي جعفر محمّد بن يعقوب الكليني صاحب الكتاب الكبير في الحديث المسمى بالكافي الذي لم يعمل مثله.

إلى أن قال: وقد جمع هذا الكتاب من الأحاديث الشرعية والأسرار الدينية ما لا يوجد في غيره وهذا الشيخ يروى عمن لا يتناهى كثرة من علماء أهل البيت عليهم السلام ورجالهم ومحدّثيهم مثل علي بن إبراهيم وهو يروى عن أبيه ومثل محمّد بن محبوب وهو يروى عن محمّد بن أحمد العلوي عن السيّد الأجل ابي الحسن على بن الإمام ابي عبد الله المعصوم جعفر بن محمّد الصادق - صلوات الله عليه - عن أخيه الإمام موسى الكاظم عن آبائه عليهم السلام وقد تضمن هذا الكتاب وكتاب التهذيب للشيخ ابي جعفر الطوسي قدس سره وكتاب من لايحضره الفقيه من الطرق إلى النبي والأئمة - عليه وعليهم الصلوة والسلام - ما يربو على ألوف.

وقال أيضاً في إجازته للشيخ على بن عبد العالي الميسي رحمه الله، ما نصّه:

ومن ذلك جميع مصنفات الشيخ الإمام المحدّث الرحلة جامع أحاديث أهل البيت عليهم السلام أبي جعفر محمّد بن يعقوب الكليني صاحب كتاب الكافي وهو الجامع الكبير لأحاديث ائمة الهدى ومصابيح الدجى بالاسناد المتقدم عن ابن قولويه عنه وبهذا الاسناد جميع مرويات ابي جعفر الكليني وجميع ما رواه مرفوعاً عن النبي والأئمة - عليه وعليهم الصلاة والسلام -.

وقال أيضاً فيما الحقه باجازته الكبيرة للشيخ أحمد بن ابي جامع العاملي رحمه الله ما نصّه:

وأعظم الأشياخ في تلك الطبقة الشيخ الأجل جامع أحاديث أهل البيت عليهم السلام محمّد بن يعقوب الكليني صاحب كتاب الكافي في الحديث الذي لم يعمل للأصحاب مثله وهو يروى عمن لا يتناهى من رجال أهل البيت منهم الفقيه الأجل علي بن إبراهيم بن هاشم القمي وهو يروي عن أبيه إبراهيم بن هاشم وهو من رجال يونس بن عبد الرحمن ويقال انّه لقى الإمام الهمام علي بن موسى الرضا – عليه وعلى آبائه وأولاده المعصومين عليهم الصلاة والسلام –.

وقال سميّنا العلّامة الأسترآبادي رحمه الله في الوسيط محمّد بن يعقوب الكليني خاله علّان الكليني الرازي وهو شيخ أصحابنا في وقته بالريّ ووجههم وكان أوثق الناس في الحديث وأثبتهم صنّف كتاب الكافي في عشرين سنة «صه جش» ثقة عارف بالاخبار «ست» ابوجعفر الأعور جليل القدر عالم بالأخبار «لم»، انتهى.

أقول: وهذه شهادة أربعة من الفضلاء الأميرزا محمّد والعلامة الحلي والنجاشي وشيخ الطائفة.

ومنها المعاني والعلل والإكمال والفقيه للصدوق والأمالي للطوسي والمحاسن للبرقي وتفسيرا علي بن إبراهيم والعياشي والاحتجاج للطبرسي[1]

(١) . ابوطالب الطبرسي.

والجوامع لأمين الإسلام وكلّ ذلك من الأصول المشهودة المعتمدة الموثوقة ان أردت تفصيل وثوقها ووثوق مصنفيها فارجع إلى فاتحة بحارالأنوار وخاتمة وسائل الشيعة ولنذكر تفسير آية آية منها ووجه الاستدلال بها وإن كان الأمر واضحاً على العالِمين بتفاسير ائمة الهدى عليهم السلام :

فالآية الأولى:

«أَنْزَلَ مِنَ السَّماءِ ماءً فَسالَتْ أَوْدِيَةٌ بِقَدَرِها فَاحْتَمَلَ السَّيْلُ زَبَداً رابِياً وَ مِمَّا يُوقِدُونَ عَلَيْهِ فِي النَّارِ ابْتِغاءَ حِلْيَةٍ أَوْ مَتاعٍ زَبَدٌ مِثْلُهُ كَذلِكَ يَضْرِبُ اللهُ الْحَقَّ وَ الْباطِلَ فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفاءً وَ أَمَّا ما يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ كَذلِكَ يَضْرِبُ اللهُ الْأَمْثال».(١)

«أَنْزَلَ مِنَ السَّماءِ ماءً فَسالَتْ أَوْدِيَةٌ بِقَدَرِها» في الصَّغر والكبر وعلى حسب المصلحة «فَاحْتَمَلَ السَّيْلُ زَبَداً رابِياً مرتفعاً وَ مِمَّا يُوقِدُونَ عَلَيْهِ فِي النَّارِ» من أنواع الفلزّات كالذّهب والفضّة والحديد والنحاس وقرئ توقدون بالتاءِ «ابْتِغاءَ حِلْيَةٍ» طلب حلية «أَوْ مَتاعٍ» كالأواني وآلات الحرث والحَرْب «زَبَدٌ مِثْلُهُ» أي وَ ممّا يوقدون عليه زبد مثل زبد الماءِ هو خبثه «كَذلِكَ يَضْرِبُ اللهُ الْحَقَّ وَ الْباطِلَ» أي مَثَلهما مثل الحق في افادته وثباته بالماءِ الذي ينزل من السّماءِ فتسيل به الأودية على وجه الحاجة والمصْلَحَةِ فينتفع به أنواع المنافع ويمكث في الأرض بأن يثبت بعضه في منابعه ويسلك بعضه في عروق الأرض إلى العيون والآبار وبالفلزّ الذي ينتفع به صوغ الحليّ واتخاذ الأمتعة المختلفة

(١) . الرعد: ١٧

ويدوم ذلك مـدة متطاولة والباطل في قلّة نفعه وسرعـة اضمحلاله بزبدهما «فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفاءً» يجفأ به أي يرمي به السّـيل أو الفلزّ المذابُ «وَ أَمَّا ما يَنْفَعُ النَّاسَ» كالماءِ وخلاصـة الفلزّ «فَيَمْكُـثُ فِي الْأَرْضِ» ينتفِع به أهلها «كَذلِكَ يَضْرِبُ اللهُ الْأَمْثالَ» لإيضاح المشتبهات.

القميّ:يقول انزل الحقّ من السماء فاحتمله القلوب بأهوائها ذو اليقين على قدر يقينه وذو الشكّ على قدر شكّه فاحتمل الهوى باطلًا كثيراً أو جفاءً فالماء هو الحق والأودية هي القلوب والسـيل هو الهوى والزبد وخبث الحلية هو الباطل والحليـة والمتاع هو الحق من أصـابَ الحلية والمتـاع في الدنيا انتفع به وكذلك صاحب الحق يوم القيامـة ينفعه ومن أصاب الزبد وخبث الحلية في الدنيا لم ينتفع به وكذلك صاحب الباطل يوم القيامة لا ينتفع به.

وفي الاحتجاج عن أميرالمؤمنين عليه السلام قد بـينّ اللهّ قصص المغيّرين فضرب مثلهم بقوله «فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفاءً وَ أَمَّا ما يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ فالزبَدُ» في هذا الموضع كلام الملحدين الذيـن أثبتوه في القرآن فهو يضمحل ويبطل ويتلاشى عند التحصيل والذي ينفع الناس منه فالتنزيل الحقيقي الذي «لا يَأْتِيهِ الْباطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَ لا مِنْ خَلْفِهِ» والقلوب تقبله والأرض في هذا الموضع هي محلّ العلم وقراره الحديث.[1]

يقول المؤلف: فالأية دلّت على ما فسره علماء أهل‌البيت عليهم السلام على بقاء علم الحق وانتفاع الناس وهم المؤمنون ببقائه بالعقد عليه والعمل به فعلم أنّ العلم

---

(١) . تفسير الصافي، ج٣، ص: ٦٥-٦٤

الذي يحتاج إليه المكلّف باقٍ إلى يوم القيامة والذي يظنّ أنه اضمحل فلم يكن إليه كثير احتياج وهذا ردٌّ على من زعم انسداد باب العلم وتلفه، فتنبه.

والآية الثانية:

«يا أَيُّهَا الَّذينَ آمَنُوا أَطيعُوا اللهَ وَ أَطيعُوا الرَّسُولَ وَ أُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ».[١]

في الكافي والعياشي عن الباقر عليه السلام: إِيَّانَا عَنَى خَاصَّةً أَمَرَ جَمِيعَ الْمُؤْمِنِينَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ بِطَاعَتِنَا.[٢]

وفي المعاني عَنْ سُلَيْم بْنِ قَيْسٍ الْهِلَالِيِّ عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام قَالَ: قُلْتُ لَهُ مَا أَدْنَى مَا يَكُونُ بِهِ الرَّجُلُ ضَالًّا قَالَ أَنْ لَا يَعْرِفَ مَنْ أَمَرَ اللهُ بِطَاعَتِهِ وَ فَرَضَ وَلَايَتَهُ وَ جَعَلَهُ حُجَّتَهُ فِي أَرْضِهِ وَ شَاهِدَهُ عَلَى خَلْقِهِ قُلْتُ فَمَنْ هُمْ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ فَقَالَ الَّذِينَ قَرَنَهُمُ اللهُ بِنَفْسِهِ وَ نَبِيِّهِ فَقَالَ: «يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللهَ وَ أَطِيعُوا الرَّسُولَ وَ أُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ»، قَالَ فَقَبَّلْتُ رَأْسَهُ وَ قُلْتُ أَوْضَحْتَ لِي وَ فَرَّجْتَ عَنِّي وَ أَذْهَبْتَ كُلَّ شَكٍّ كَانَ فِي قَلْبِي.[٣]

وفي إكمال عن جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ الْأَنْصَارِيِّ قال: لَمَّا أَنْزَلَ اللهُ عَزَّ وَ جَلَّ عَلَى نَبِيِّهِ مُحَمَّدٍ صلى الله عليه وآله «يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللهَ وَ أَطِيعُوا الرَّسُولَ وَ أُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ»، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ عَرَفْنَا اللهَ وَ رَسُولَهُ فَمَنْ أُولُو الْأَمْرِ الَّذِينَ قَرَنَ اللهُ طَاعَتَهُمْ بِطَاعَتِكَ فَقَالَ عليه السلام هُمْ خُلَفَائِي يَا جَابِرُ وَ أَئِمَّةُ الْمُسْلِمِينَ مِنْ بَعْدِي

---

(١) النساء: ٥٩

(٢) الكافي، ج١، ص: ٢٧٦؛ تفسير العياشي، ج١، ص: ٢٤٧

(٣) معاني الأخبار، ص: ٣٩٤

أَوَّلُهُمْ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ ثُمَّ الْحَسَنُ وَ الْحُسَيْنُ ثُمَّ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ ثُمَّ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ الْمَعْرُوفُ فِي التَّوْرَاةِ بِالْبَاقِرِ وَ سَتُدْرِكُهُ يَا جَابِرُ فَإِذَا لَقِيتَهُ فَأَقْرِئْهُ مِنِّي السَّلَامَ ثُمَّ الصَّادِقُ جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ ثُمَّ مُوسَى بْنُ جَعْفَرٍ ثُمَّ عَلِيُّ بْنُ مُوسَى ثُمَّ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ ثُمَّ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ ثُمَّ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ ثُمَّ سَمِيِّي وَ كَنِيِّي حُجَّةُ اللهِ فِي أَرْضِهِ وَ بَقِيَّتُهُ فِي عِبَادِهِ ابْنُ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ ذَاكَ الَّذِي يَفْتَحُ اللهُ تَعَالَى ذِكْرُهُ عَلَى يَدَيْهِ مَشَارِقَ الْأَرْضِ وَ مَغَارِبَهَا ذَاكَ الَّذِي يَغِيبُ عَنْ شِيعَتِهِ وَ أَوْلِيَائِهِ غَيْبَةً لَا يَثْبُتُ فِيهَا عَلَى الْقَوْلِ بِإِمَامَتِهِ إِلَّا مَنِ امْتَحَنَ اللهُ قَلْبَهُ لِلْإِيمَانِ قَالَ جَابِرٌ: فَقُلْتُ: لَهُ يَا رَسُولَ اللهِ فَهَلْ يَقَعُ لِشِيعَتِهِ الِانْتِفَاعُ بِهِ فِي غَيْبَتِهِ فَقَالَ عليه السلام إِي وَ الَّذِي بَعَثَنِي بِالنُّبُوَّةِ إِنَّهُمْ يَسْتَضِيئُونَ بِنُورِهِ وَ يَنْتَفِعُونَ بِوَلَايَتِهِ فِي غَيْبَتِهِ كَانْتِفَاعِ النَّاسِ بِالشَّمْسِ وَ إِنْ تَجَلَّلَهَا سَحَابٌ يَا جَابِرُ هَذَا مِنْ مَكْنُونِ سِرِّ اللهِ وَ مَخْزُونِ عِلْمِهِ فَاكْتُمْهُ إِلَّا عَنْ أَهْلِهِ.[١]

وفي المناقب: وَ دَخَلَ عَلَيْهِ الْحَسَنُ بْنُ صَالِحِ بْنِ حَيٍّ فَقَالَ لَهُ يَا ابْنَ رَسُولِ اللهِ مَا تَقُولُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى «أَطِيعُوا اللهَ وَ أَطِيعُوا الرَّسُولَ وَ أُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ» مَنْ أُولِي الْأَمْرِ الَّذِينَ أَمَرَ اللهُ بِطَاعَتِهِمْ؟ قَالَ: الْعُلَمَاءُ فَلَمَّا خَرَجُوا قَالَ الْحَسَنُ مَا صَنَعْنَا شَيْئاً إِلَّا سَأَلْنَاهُ مَنْ هَؤُلَاءِ الْعُلَمَاءُ فَرَجَعُوا إِلَيْهِ فَسَأَلُوهُ فَقَالَ الْأَئِمَّةُ مِنَّا أَهْلَ الْبَيْتِ.[٢]

وفي العلل عنه عليه السلام لا طاعة لمن عصى اللهَ وانما الطاعة للهِ ولرسوله ولولاة الأمر انما أمر اللهَ بطاعة الرسول لأنه معصوم مطهر لا يأمر بمعصيته وانما أمر

(١) كمال الدين وتمام النعمة، ج١، ص: ٢٥٣

(٢) مناقب آل أبي طالب، ج٤، ص: ٢٤٩

بطاعة أولي الأمر لأنهم معصومون مطهرون لا يأمرون بمعصيته «فَإِنْ تَنازَعْتُمْ أيّها المأمورون فِي شَيْءٍ».

من أمور الدين فَرُدُّوهُ فراجعوا فيه إلى اللهِ إلى محكم كتابه وَ الرَّسُولِ بالسؤال عنه في زمانه وبالأخذ بسنته والمراجعة إلى من أمر بالمراجعة إليه بعده فإنها رد اليه.

القمى: نَزَلَتْ «فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَارْجِعُوهُ إلى اللهِ وَ إلى الرَّسُولِ وَ إلى أُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ».(١)

في الكافي والعياشي: عن الباقر عليه السلام انه تَلَا هذه الآية هكذا فَإِنْ خِفْتُمْ تَنَازُعاً فِي أَمْرٍ فَأَرْجِعُوهُ إلى اللهِ وَ إلى الرَّسُولِ وَ إلى أُولِي الْأَمْر كَذَا نَزَلَتْ وَ كَيْفَ يَأْمُرُهُمُ اللهُ عَزَّ وَ جَلَّ بِطَاعَةِ وُلَاةِ الْأَمْرِ وَ يُرَخِّصُ فِي مُنَازَعَتِهِمْ إِنَّمَا قِيلَ ذَلِكَ لِلْمَأْمُورِينَ الَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ: أَطِيعُوا اللهَ.(٢)

وقال على عليه السلام في عهده للاشتر: وَ ارْدُدْ إلى اللهِ وَ رَسُولِهِ مَا يُضْلِعُكَ مِنَ الْخُطُوبِ وَ يَشْتَبِهُ عَلَيْكَ مِنَ الْأُمُورِ فَقَدْ قَالَ اللهُ سُبْحَانَهُ تَعَالَى لِقَوْمٍ أَحَبَّ إِرْشَادَهُمْ «يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللهَ وَ أَطِيعُوا الرَّسُولَ وَ أُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إلى اللهِ وَ الرَّسُولِ» فَالرَّدُّ إلى اللهِ الْأَخْذُ بِمُحْكَمِ كِتَابِهِ وَ الرَّدُّ إلى الرَّسُولِ الْأَخْذُ بِسُنَّتِهِ الْجَامِعَةِ غَيْرِ الْمُفَرِّقَة.(٣)

---

(١) تفسير القمي، ج١، ص: ١٤١.

(٢) الكافي، ج١، ص: ٢٧٦.

(٣) نهج البلاغة، ص: ٤٣٤.

يقول المؤلف: وجه الاستدلال بهذه الكريمة على بقاء العلم الذي يحتاج إليه وفتح أبوابه إلى يوم يرجع إليه ورد قول الذي زعم انسداد باب العلم عليه من وجوه:

الأول: ان الله أمر أمير المؤمنين إلى يوم القيامة باتباع كتابه ورسوله وأوصيائه المعصومين - سلام الله عليه وعليهم أجمعين - وسبيل الاتباع منحصر في أزمنة الغيبة في الرجوع إلى تفاسير أهل البيت وأخبارهم وآثارهم في التكاليف فوجب على الله الخبير اللطيف ابقاء ما يحتاج إليه أصحاب الدين ليرجعوا إليه حين يريدون الردّ إلى الأئمة الميامين والله تعالى لم يترك ما وجب عليه فعله ولم يهمل ما وجب عليه حفظه فانه قبيح عليه تعالى عقلاً وكذلك لم يأمر بما يفتي ويبيد فدلت الآية بعمومها المكلّفين إلى آخر الأبد على بقاء علوم أهل العصمة عليهم السلام في الامة وفتح الباب وعدم السد ويلزم على من قال بانسداد باب العلم اما تخصيص الآية بزمان دون زمان وذلك خلاف الضرورة عند أهل الإسلام والإيمان فان هذه الآية عندهم على عمومها واطلاقها في جميع الأحيان واما تكليف الله الانس والجان بما لايطاق من الأمر بالردّ بعد قطع الطريق والسد مع تجويزه عليه تعالى القبيح من تركه ما وجب حفظه واما القول بان الردّ إلى المعصومين يمكن بغير الرجوع إلى الأحاديث والقرآن فهذا ممّا لا يقوله من له مُسكة العقل وعليه مسحة الفهم لانه لا سبيل إلى اثباته بالدليل مع ان حديث تفسير الرد يكذبه.

الثاني: ان الله تعالى أمر الناس بالرد إلى ولاة الأمر الدين هم المعصومون لتواتر الأحاديث وادلّة العقل من قبح إيجاب طاعة غير المعصوم ولضرورة

مذهب الحق فلو لم يكن إلى علومهم عليهم السلام طريق مهيع للزم التكليف بما لا يوجد وهوتكليف بما لايطاق أو التخصيص وهو خلاف ضرورة المذهب أو الرد إلى غير المعصومين وهو قبيح على الله إيجابه كما هو ثابت في كتبه وأبوابه مع مخالفته ضرورة المذهب وكونه عين مذهب العامة فانّهم يعمّون الآية في مطلق السلاطين والقضاء والفقهاء.

الثالث: ان الله تعالى أمرنا فيها ان ترجع إليهم عند التنازع والتنازع فينا باق بالضرورة فكذلك وجوب الرد فإن كان الباب منسدا للزم ارتفاع الحكم والتكليف أو التكليف بما لايطاق أو خلو الواقعة عن الحكم أو الرجوع إلى الآراء التي يجوز عليها الخطا بل لا تخلو عن الخطاء وكلّ ذلك باطل عند العدلية ولايستقيم على مذهب الإماميّة للزوم القبيح على الله تعالى فتيقظ.

والآية الثالثة:

«وَ جَعَلْنا بَيْنَهُمْ» إلى قوله «آمِنِينَ».[١]

وفي الاحتجاج: وَ عَنْ أَبِي حَمْزَةَ الثُّمَالِيِّ قَالَ: دَخَلَ قَاضٍ مِنْ قُضَاةِ أَهْلِ الْكُوفَةِ عَلَى عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ فَقَالَ لَهُ جَعَلَنِيَ اللهُ فِدَاكَ أَخْبِرْنِي عَنْ قَوْلِ اللهِ عَزَّ وَ جَلَّ «وَ جَعَلْنا بَيْنَهُمْ وَ بَيْنَ الْقُرَى الَّتِي بارَكْنا فِيها قُرىً ظاهِرَةً وَ قَدَّرْنا فِيهَا السَّيْرَ سِيرُوا فِيها لَيالِيَ وَ أَيَّاماً آمِنِينَ» قَالَ لَهُ مَا يَقُولُ النَّاسُ فِيهَا قِبَلَكُمْ قَالَ يَقُولُونَ إِنَّهَا مَكَّةُ فَقَالَ وَ هَلْ رَأَيْتَ السَّرَقَ فِي مَوْضِعٍ أَكْثَرَ مِنْهُ بِمَكَّةَ قَالَ فَمَا هُوَ؟

(١) وَ جَعَلْنا بَيْنَهُمْ وَ بَيْنَ الْقُرَى الَّتِي بارَكْنا فيها قُرىً ظاهِرَةً وَ قَدَّرْنا فيهَا السَّيْرَ سيرُوا فيها لَيالِيَ وَ أَيَّاماً آمِنين. (سبأ: ١٨)

قَالَ إِنَّمَا عَنَى الرِّجَالَ قَالَ وَ أَيْنَ ذَلِكَ فِي كِتَابِ اللهِ؟ فَقَالَ أَ وَ مَا تَسْمَعُ إِلى قَوْلِهِ عَزَّ وَ جَلَّ وَ كَأَيِّنْ مِنْ قَرْيَةٍ عَتَتْ عَنْ أَمْرِ رَبِّها وَ رُسُلِهِ وَ قَالَ وَ تِلْكَ الْقُرى أَهْلَكْناهُمْ وَ قَالَ وَ سْئَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيها وَ الْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنا فِيها أَ فَيُسْأَلُ الْقَرْيَةُ أَوِ الرِّجَالُ أَوِ الْعِيرُ قَالَ وَ تَلَا عَلَيْهِ آيَاتٍ فِي هَذَا الْمَعْنَى قَالَ جُعِلْتُ فِدَاكَ فَمَنْ هُمْ؟ قَالَ نَحْنُ هُمْ فَقَالَ أَ وَ مَا تَسْمَعُ إِلى قَوْلِهِ سِيرُوا فِيها لَيالِيَ وَ أَيَّاماً آمِنِينَ؟ قَالَ آمِنِينَ مِنَ الزَّيْغِ.(١)

وفيه: أَنَّ الصَّادِقَ عليه السلام قَالَ لِأَبِي حَنِيفَةَ لَمَّا دَخَلَ عَلَيْهِ مَنْ أَنْتَ؟ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: قَالَ عليه السلام مُفْتِي أَهْلِ الْعِرَاقِ، قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: بِمَا تُفْتِيهِمْ؟ قَالَ بِكِتَابِ اللهِ قَالَ عليه السلام وَ إِنَّكَ لَعَالِمٌ بِكِتَابِ اللهِ نَاسِخِهِ وَ مَنْسُوخِهِ وَ مُحْكَمِهِ وَ مُتَشَابِهِهِ؟ قَالَ: نَعَمْ قَالَ فَأَخْبِرْنِي عَنْ قَوْلِ اللهِ عَزَّ وَ جَلَّ «وَ قَدَّرْنا فِيهَا السَّيْرَ سِيرُوا فِيها لَيالِيَ وَ أَيَّاماً آمِنِينَ» أَيُّ مَوْضِعٍ هُوَ؟ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ هُوَ مَا بَيْنَ مَكَّةَ وَ الْمَدِينَةِ فَالْتَفَتَ أَبُو عَبْدِ اللهِ إِلى جُلَسَائِهِ وَ قَالَ نَشَدْتُكُمْ بِاللهِ هَلْ تَسِيرُونَ بَيْنَ مَكَّةَ وَ الْمَدِينَةِ وَ لَا تَأْمَنُونَ عَلَى دِمَائِكُمْ مِنَ الْقَتْلِ وَ عَلَى أَمْوَالِكُمْ مِنَ السَّرَقِ؟ فَقَالُوا اللَّهُمَّ نَعَمْ فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ وَيْحَكَ يَا أَبَا حَنِيفَةَ إِنَّ اللهَ لَا يَقُولُ إِلَّا حَقّاً أَخْبِرْنِي عَنْ قَوْلِ اللهِ عَزَّ وَ جَلَّ «وَ مَنْ دَخَلَهُ كانَ آمِناً» أَيُّ مَوْضِعٍ هُوَ؟ قَالَ ذَلِكَ بَيْتُ اللهِ الْحَرَامُ فَالْتَفَتَ أَبُو عَبْدِ اللهِ إِلى جُلَسَائِهِ وَ قَالَ نَشَدْتُكُمْ بِاللهِ هَلْ تَعْلَمُونَ أَنَّ عَبْدَ اللهِ بْنَ الزُّبَيْرِ وَ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ دَخَلَاهُ فَلَمْ يَأْمَنَا الْقَتْلَ؟ قَالُوا اللَّهُمَّ نَعَمْ فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ عليه السلام وَيْحَكَ يَا أَبَا حَنِيفَةَ إِنَّ اللهَ لَا يَقُولُ إِلَّا حَقّاً، فَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ لَيْسَ لِي عِلْمٌ بِكِتَابِ اللهِ. إلى آخره.(٢)

---

(١) الإحتجاج، ج٢، ص: ٣١٣.

(٢) الإحتجاج، ج٢، ص: ٣٦١

وفيه: وَ عَنْ أَبِي حَمْزَةَ الثُّمَالِيِّ قَالَ: أَتَى الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام فَقَالَ جِئْتُكَ لِأَسْأَلَكَ عَنْ أَشْيَاءَ مِنْ كِتَابِ اللهِ فَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ أَ لَسْتَ فَقِيهَ أَهْلِ الْبَصْرَةِ؟ قَالَ قَدْ يُقَالُ وَ عَنْ أَبِي حَمْزَةَ الثُّمَالِيِّ قَالَ: أَتَى الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام فَقَالَ جِئْتُكَ لِأَسْأَلَكَ عَنْ أَشْيَاءَ مِنْ كِتَابِ اللهِ فَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ أَ لَسْتَ فَقِيهَ أَهْلِ الْبَصْرَةِ؟ قَالَ قَدْ يُقَالُ ذَلِكَ.

وساق الخبر إلى أن قال: فقال عليه السلام أ رأيت من قال الله تعالى له في كتابه أَ رَأَيْتَ مَنْ قَالَ اللهُ لَهُ فِي كِتَابِهِ إِنَّكَ آمِنٌ هَلْ عَلَيْهِ خَوْفٌ بَعْدَ هَذَا الْقَوْلِ مِنْهُ؟ فَقَالَ الْحَسَنُ لَا فَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام إِنِّي أَعْرِضُ عَلَيْكَ آيَةً وَ أُنْهِي إِلَيْكَ خِطَاباً وَ لَا أَحْسَبُكَ إِلَّا وَ قَدْ فَسَّرْتَهُ عَلَى غَيْرِ وَجْهِهِ فَإِنْ كُنْتَ فَعَلْتَ ذَلِكَ فَقَدْ هَلَكْتَ وَ أَهْلَكْتَ فَقَالَ لَهُ مَا هُوَ؟ قَالَ أَ رَأَيْتَ حَيْثُ يَقُولُ وَ جَعَلْنا بَيْنَهُمْ وَ بَيْنَ الْقُرَى الَّتِي بارَكْنا فِيها قُرىً ظاهِرَةً وَ قَدَّرْنا فِيهَا السَّيْرَ سِيرُوا فِيها لَيالِيَ وَ أَيَّاماً آمِنِينَ يَا حَسَنُ بَلَغَنِي أَنَّكَ أَفْتَيْتَ النَّاسَ فَقُلْتَ هِيَ مَكَّةُ فَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام فَهَلْ يُقْطَعُ عَلَى مَنْ حَجَّ مَكَّةَ وَ هَلْ يُخَافُ أَهْلُ مَكَّةَ وَ هَلْ تَذْهَبُ أَمْوَالُهُمْ؟ قَالَ بَلَى قَالَ فَمَتَى يَكُونُونَ آمِنِينَ؟ بَلْ فِينَا ضَرَبَ اللهُ الْأَمْثَالَ فِي الْقُرْآنِ فَنَحْنُ الْقُرَى الَّتِي بَارَكَ اللهُ فِيهَا وَ ذَلِكَ قَوْلُ اللهِ عَزَّ وَ جَلَّ فَمَنْ أَقَرَّ بِفَضْلِنَا حَيْثُ بَيْنَهُمْ وَ بَيْنَ شِيعَتِهِمُ الْقُرَى الَّتِي بارَكْنا فِيها قُرىً ظاهِرَةً وَ الْقُرَى الظَّاهِرَةُ الرُّسُلُ وَ النَّقَلَةُ عَنَّا إِلَى شِيعَتِنَا وَ فُقَهَاءُ شِيعَتِنَا إِلَى شِيعَتِنَا وَ قَوْلُهُ تَعَالَى: وَ قَدَّرْنا فِيهَا السَّيْرَ فَالسَّيْرُ مَثَلٌ لِلْعِلْمِ سِيرَ بِهِ لَيالِيَ وَ أَيَّاماً مَثَلٌ لِمَا يَسِيرُ مِنَ الْعِلْمِ فِي اللَّيَالِي وَ الْأَيَّامِ عَنَّا إِلَيْهِمْ فِي الْحَلَالِ وَ الْحَرَامِ وَ الْفَرَائِضِ وَ الْأَحْكَامِ آمِنِينَ فِيهَا إِذَا أَخَذُوا مِنْهُ آمِنِينَ مِنَ الشَّكِّ وَ الضَّلَالِ وَ النُّقْلَةِ مِنَ الْحَرَامِ إِلَى الْحَلَالِ لِأَنَّهُمْ أَخَذُوا الْعِلْمَ

مِمَّنْ وَجَبَ لَهُمْ أَخْذُهُمْ إِيَّاهُ عَنْهُمْ بِالْمَعْرِفَةِ لِأَنَّهُمْ أَهْلُ مِيرَاثِ الْعِلْمِ مِنْ آدَمَ إلى حَيْثُ انْتَهَوْا ذُرِّيَّةٌ مُصْطَفَاةٌ بَعْضُها مِنْ بَعْضٍ.[١]

وفي هداية الأمّة: وَ عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام قَالَ: نَحْنُ الْقُرَى الَّتِي بَارَكَ اللهُ فِيهَا وَ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى وَ جَعَلْنا بَيْنَهُمْ وَ بَيْنَ الْقُرَى الَّتِي بارَكْنا فِيها قُرىً ظاهِرَةً قَالَ: الْقُرَى الظَّاهِرَةُ الرُّسُلُ وَ النَّقَلَةُ عَنَّا إِلى شِيعَتِنَا وَ فُقَهَاءُ شِيعَتِنَا إِلى شِيعَتِنَا.[٢]

يقول المؤلف: ان الله تعالى أخبر عما أراد أن يفعل بصيغة الماضي كقوله تعالى: «أَتى أَمْرُ اللهِ»[٣] وغير ذلك لتحققه وعدم جواز تخلفه فبين انه جعل بين المعصومين - سلام الله عليهم أجمعين - وبين شيعتهم المخلصين وسائط من الرواة يبلغون علوم الأئمة إلى الرعية فلو انسد باب الرواية وانقطع علم أصحاب العصمة عن الرغبة للزم ارتفاع مصداق الآية وكذب أخباره تعالى فعلم ان الله اصدق القائلين انما اخبر عن علمه في العالمين وان الباب مفتوح على الطالبين وان رغمت معاطس الظانين الضالين.

الثاني: ان الحجّة باقٍ في الأرض وكذلك الشيعة باقون إلى زماننا ويبقون إلى آخر الدهر فكما وجب على الله ابقاء الحجّة والمحجوبين وجب أيضاً ابقاء الوسائط بين الأئمة والرعيّة لنقل علومهم إلى الامة لتمام الحجّة وايضاح المحجة والطرفان باقيان بالضرورة فلا بدّ من الواسطة وهي كذلك فثبت فتوح الباب وتبين قول الخطأ من قول الصواب.

(١) الإحتجاج، ج٢، ص: ٣٢٧

(٢) هداية الأمة إلى أحكام الأئمة عليهم السلام، ج١، ص: ٣٥

(٣) النحل: ١.

الثالث: إن الله تعالى أمر بالسير بين القرى المباركة وبين الرعية بنقل العلم ولم يكن الله ليأمر بشيء لم يوجد أو لم يمكن والآية على عمومها والعلّة الداعية إلى النقل والحمل باقية والإمام موجود حيّ فلزم ابقاء العلم وبقاؤه وهو كذلك وظهر فساد القول بالانسداد والحمد لله على ذلك.

الرابع: ان الله امن السائرين بعلوم أهل البيت عن الزيغ والشك والضلال عن الرشاد ووعد الله لايخلف ان الله «إِنَّ اللهَ لا يُخْلِفُ الْمِيعادَ»[1] فوجب عليه بحسب الوعد ومقتضى الحكمة ورفع الفساد حفظ العلوم التي يحتاج اليها العباد ولا يضر حينئذ بعد ما وعدنا الله الأمر عن الزيغ والشك والضلال شيء من مغالطات تبعة الدجال وتشكيكات أشباه الرجال.

والخامس: انه متى جاز علينا الضلال بعد التمسك بعروة أحاديث النبي والآل مع وعد الله بالامان فقد جاز إذا دخول المومنين النار وفوز الكافرين بجنات وانهار وعدم التفرقة بين الكفر والايمان لان طريق القطع بحال الابرار والفجار هو وعد الله العزيز الجبار واذا جاز اعتبار خلف وعده في بعض جاز في بعض اخر وجرى القبيح على الله وارتفع الوثوق عن قول الله سبحان ربك ربّ العزة عما يصفون و«وَ سَيَعْلَمُ الَّذينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ»[2].

السادس: انه لو انسد علينا باب العلم مع بقاء التكليف وجاز التمسك بالظنون في الدين الحنيف لوقع الخطا لا محالة فانّ الظان ليس بمامون عن الخطا

---

(١) آل عمران: ٩.

(٢) الشعراء: ٢٢٨.

والنسيان وحينئذ يخلف وعده تعالى بقوله آمنين ولا يستقيم القول بالانسداد الا على راى المصوبة أو الاشعريين ولو ردوه إلى الرسول ﷺ وإلى اولي الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم.

في الجوامع عن الباقر عليه السلام: هم الأئمة المعصومون.

والعياشي عن الرضا عليه السلام يعنى آل محمّد وهم الذين يستنبطون من القرآن ويعرفون الحلال والحرام وهم حجة الله على خلقه.

في الاكمال عن الباقر عليه السلام: وَ مَنْ وَضَعَ وَلَايَةَ اللهِ وَ أَهْلَ اسْتِنْبَاطِ عِلْمِ اللهِ فِي غَيْرِ أَهْلِ الصَّفْوَةِ مِنْ بُيُوتَاتِ الْأَنْبِيَاءِ فَقَدْ خَالَفَ أَمْرَ اللهِ عَزَّ وَ جَلَّ وَ جَعَلَ الْجُهَّالَ وُلَاةَ أَمْرِ اللهِ وَ الْمُتَكَلِّفِينَ بِغَيْرِ هُدًى وَ زَعَمُوا أَنَّهُمْ أَهْلُ اسْتِنْبَاطِ عِلْمِ اللهِ فَكَذَّبُوا عَلَى اللهِ وَ زَاغُوا عَنْ وَصِيَّةِ اللهِ وَ طَاعَتِهِ فَلَمْ يَضَعُوا فَضْلَ اللهِ حَيْثُ وَضَعَهُ اللهُ تَبَارَكَ وَ تَعَالَى فَضَلُّوا وَ أَضَلُّوا أَتْبَاعَهُمْ فَلَا تَكُونُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حُجَّةٌ.[١]

وفي المحاسن: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام فِي رِسَالَةٍ وَ أَمَّا مَا سَأَلْتَ مِنَ الْقُرْآنِ فَذَلِكَ أَيْضاً مِنْ خَطَرَاتِكَ الْمُتَفَاوِتَةِ الْمُخْتَلِفَةِ لِأَنَّ الْقُرْآنَ لَيْسَ عَلَى مَا ذَكَرْتَ وَ كُلُّ مَا سَمِعْتَ فَمَعْنَاهُ غَيْرُ مَا ذَهَبْتَ إِلَيْهِ وَ إِنَّمَا الْقُرْآنُ أَمْثَالٌ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ دُونَ غَيْرِهِمْ وَ لِقَوْمٍ يَتْلُونَهُ حَقَّ تِلَاوَتِهِ وَ هُمُ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِهِ وَ يَعْرِفُونَهُ فَأَمَّا غَيْرُهُمْ فَمَا أَشَدَّ إِشْكَالَهُ عَلَيْهِمْ وَ أَبْعَدَهُ مِنْ مَذَاهِبِ قُلُوبِهِمْ وَ لِذَلِكَ قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ لَيْسَ شَيْءٌ بِأَبْعَدَ مِنْ قُلُوبِ الرِّجَالِ مِنْ تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ وَ فِي ذَلِكَ تَحَيَّرَ

---

(١) كمال الدين وتمام النعمة، ج١، ص: ٢١٨.

الْخَلَائِقُ أَجْمَعُونَ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللهُ وَ إِنَّمَا أَرَادَ اللهُ بِتَعْمِيَتِهِ فِي ذَلِكَ أَنْ يَنْتَهُوا إِلى بَابِهِ وَ صِرَاطِهِ وَ أَنْ يَعْبُدُوهُ وَ يَنْتَهُوا فِي قَوْلِهِ إِلى طَاعَةِ الْقُوَّامِ بِكِتَابِهِ وَ النَّاطِقِينَ عَنْ أَمْرِهِ وَ أَنْ يَسْتَنْطِقُوا مَا احْتَاجُوا إِلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ عَنْهُمْ لَا عَنْ أَنْفُسِهِمْ ثُمَّ قَالَ وَ لَوْ رَدُّوهُ إِلى الرَّسُولِ وَ إِلى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ فَأَمَّا غَيْرُهُمْ فَلَيْسَ يُعْلَمُ ذَلِكَ أَبَداً وَ لَا يُوجَدُ وَ قَدْ عَلِمْتَ أَنَّهُ لَا يَسْتَقِيمُ أَنْ يَكُونَ الْخَلْقُ كُلُّهُمْ وُلَاةَ الْأَمْرِ إِذْ لَا يَجِدُونَ مَنْ يَأْتَمِرُونَ عَلَيْهِ وَ لَا مَنْ يُبَلِّغُونَهُ أَمْرَ اللهِ وَ نَهْيَهُ فَجَعَلَ اللهُ الْوُلَاةَ خَوَاصَّ لِيَقْتَدِيَ بِهِمْ مَنْ لَمْ يَخْصُصْهُمْ بِذَلِكَ فَافْهَمْ ذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللهُ وَ إِيَّاكَ وَ إِيَّاكَ وَ تِلَاوَةَ الْقُرْآنِ بِرَأْيِكَ فَإِنَّ النَّاسَ غَيْرُ مُشْتَرِكِينَ فِي عِلْمِهِ كَاشْتِرَاكِهِمْ فِيمَا سِوَاهُ مِنَ الْأُمُورِ وَ لَا قَادِرِينَ عَلَيْهِ وَ لَا عَلَى تَأْوِيلِهِ إِلَّا مِنْ حَدِّهِ وَ بَابِهِ الَّذِي جَعَلَهُ اللهُ لَهُ فَافْهَمْ إِنْ شَاءَ اللهُ وَ اطْلُبِ الْأَمْرَ مِنْ مَكَانِهِ تَجِدْهُ إِنْ شَاءَ اللهُ.(١)

وفي الكافي عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث طويل: وَ قَالَ عَزَّ وَ جَلَّ وَ لَوْ رَدُّوهُ إِلى الرَّسُولِ وَ إِلى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ فَرَدَّ الْأَمْرَ أَمْرَ النَّاسِ إِلى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمُ الَّذِينَ أَمَرَ اللهُ بِطَاعَتِهِمْ وَ الرَّدِّ إِلَيْهِمْ.(٢)

يقول المؤلف: وجه الاستدلال بالآية انه وجوب الرد إلى أولي الأمر المستنبطين المعصومين يلزم اما بقاؤهم حضوراً أو حضور علمهم أو تكليف ما لايطاق أو ارتفاع التكليف مع كون الآية محكمة والأول باطل امكان.

---

(١) المحاسن، ج١، ص: ٢٦٨

(٢) الكافي ١ - ٢٩٥ - ٣.

الثالث: قبيح عليه تعالى وهو ممتنع والرابع خلاف ضرورة الدين واجماع المسلمين على بقاء حكم الآية وبقاء التكليف فتعين الوجه.

الثـاني: وهو بقـاء العلم المعصومـي الالهي الـذي يرد إليه عمـد الحاجة والتفصيل مضى فاكتف به.

والآية الخامسة:

«كُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ».[١]

في الاحتجاج: عن علي عليه السلام في احتجاج له طويل ثمّ قال علي عليه السلام: أَنْشُدُكُمْ بِاللهِ أَ تَعْلَمُونَ أَنَّ اللهَ أَنْزَلَ يا أَيُّهَا الَّذِيـنَ آمَنُوا اتَّقُوا اللهَ وَ كُونُوا مَع الصَّادِقِينَ فَقَالَ سَلْمَانُ يَا رَسُولَ اللهِ عَامَّةٌ هَذِهِ الْآيَةُ أَمْ خَاصَّةٌ؟ فَقَالَ أَمَّا الْمَأْمُورُونَ فَعَامَّةُ الْمُؤْمِنِينَ أُمِرُوا بِذَلِكَ وَ أَمَّا الصَّادِقُونَ فَخَاصَّةٌ لِأَخِي عَلِيٍّ وَ أَوْصِيَائِي بَعْدَهُ إِلى يَوْمِ الْقِيَامَةِ؟ فَقَالُوا اللَّهُمَّ نَعَمْ.[٢]

وفي الكافي عَنْ بُرَيْدِ بْنِ مُعَاوِيَةَ الْعِجْلِيِّ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللهِ عَزَّ وَ جَلَّ «اتَّقُوا اللهَ وَ كُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ»[٣] قَالَ إِيَّانَا عَنَى.[٤]

وفيه بالاسناد عَنِ ابْنِ أَبِي نَصْرٍ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِ اللهِ عَزَّ وَ جَـلَّ «يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللهَ وَ كُونُـوا مَعَ الصَّادِقِينَ» قَالَ

---

(١) التوبة: ١١٩.

(٢) الإحتجاج، ج١، ص: ١٤٩

(٣) التوبة : ١١٩

(٤) الكافي، ج١، ص: ٢٠٨

الصَّادِقُونَ هُمُ الْأَئِمَّةُ وَ الصِّدِّيقُونَ بِطَاعَتِهِمْ.(١)

يقول المؤلف: قد تواتر الأخبار بتخصيص الآية بالأئمة الأطهار وعليه اجمعت الفرقة المحققة في جميع الاعصار ووجه الاستدلال بها ان الأمر يكون المونين مع الصادقين لا يكون الا بعد تيسر والتمكن منه والكون معهم لايعقل الا بالتمذهب بمذهبهم والعمل باخبارهم وآثارهم فلو انسدّ علينا باب علومهم للزم احدى المحذورات اما تكليف ما لا يطاق أو ارتفاع هذا التكليف وكلاهما خلاف ضرورة مذهب الإماميّة العدلية وقد حكى شيخنا المجلسي – طاب ثراه – عن الإمام الرازي انه قال في تفسيره الكبير ما حاصله انّ الآية عامّ يشمل حكمها عامة المكلّفين أبد الآبدين ويستلزم ذلك كون صادقين في كلّ دهر وزمان وو حين ثمّ قال ان الإماميّة تقول انه امام كلّ قرن في قرنه وتقول ان المراد مجموع الأمّة من حيث المجموع ثمّ اطال الكلام بالنقض والابرام ولا يناسب ذكره بهذا المقام.

والآية السادسة:

«و لكل قوم هاد».(٢)

في الكافي عن الباقر عليه السلام: فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وآله الْمُنْذِرُ وَ لِكُلِّ زَمَانٍ مِنَّا هَادٍ يَهْدِيهِمْ إِلى مَا جَاءَ بِهِ نَبِيُّ اللهِ صلى الله عليه وآله ثُمَّ الْهُدَاةُ مِنْ بَعْدِهِ عَلِيٌّ ثُمَّ الْأَوْصِيَاءُ وَاحِدٌ

---

(١) الكافي، ج١، ص: ٢٠٨

(٢) الرعد: ٧.

بَعْدَ وَاحِدٍ.[١]

وعن الصادق عليه السلام: «كُلُّ إِمَامٍ هَادٍ لِلْقَرْنِ الَّذِي هُوَ فِيهِمْ».[٢]

ومثله في الاكمال ورواه القمي والعياشي وغير واحد من الخاصة والعامة في غير واحد من الاسانيد.

والقمي: هو رد على من انكر ان في كلّ عصر وزمان اماماً وانه لا تخلوا الأرض من حجة.

يقول المؤلف: وجه الاستدلال انه لما قال الله تعالى ان لكل قوم هاد ورأينا طريق الوصول إلى الإمام متعسراً بل على العباد منسداً على الاغبار تعين حصره في الأخبار والآثار المروية عنه وعن آبائه الميامين الأطهار والا لزم كذب أخبار العزيز الجبار.

والآية السابعة:

«إِنَّا هَدَيْناهُ السَّبيلَ إِمَّا شاكِراً وَ إِمَّا كَفُورا».[٣]

في المحاسن: عَنْ زُرَارَةَ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللهِ عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللهِ إِنَّا هَدَيْناهُ السَّبِيلَ إِمَّا شاكِراً وَ إِمَّا كَفُوراً قَالَ عَلَّمَهُ السَّبِيلَ فَإِمَّا آخِذٌ فَهُوَ شَاكِرٌ وَ إِمَّا تَارِكٌ فَهُوَ كَافِرٌ.

---

(١) الكافي، ج١، ص: ١٩١

(٢) بصائر الدرجات، ج١، ص: ٣٠

(٣) الإنسان : ٣

يقول المؤلف: وجه الاستدلال بهذه الآية ظاهر اذ لو لا بقاء العلم الذي يحتاج إليه في معرفة طريق النجات والاتيان بالمكلّفات للزم خلف اخباره تعالى ونقض حجته على من سدّ عليه باب العلم والهدى.

والآية الثامنة:

«وَ لا تَكُونُوا كَالَّذينَ تَفَرَّقُوا وَ اخْتَلَفُوا».(٤)

يقول المؤلف: وجه الاستدلال بهذه الآية انّ النهي عن التفرق والاختلاف عام يشمل المكلّفين ولاسيما المومنين ولم يكن الله لينهى عن فعل لم يمكن تركه فعلم انّ ترك التفرق والاختلاف أمر يسعه العباد لو سلكوا سبيل الانصاف وانه لايمكن الا بالعلم إلى الحق ولايجتمع مع انسداد باب العلم والاكتفاء بالظن فان الظن لايغنى من الحق شيئاً ولا يخلوا من الاختلاف قطعا فلو لم يكن سبيلنا الا الظن لما نهينا الرب عن التفرق والاختلاف اللذين لاينفك عنهما والتخصيص ممّا لا دليل عليه ولا سبيل إليه وارتفاعه كذلك والتكليف بما لا يطاق كذلك فانحصر الأمر بانّ الباب مفتوح والمقصر محروم.

والآية التاسعة:

قوله تعالى: «وَ هَدَيْناهُ النَّجْدَيْن».(٥)

في الكافي عن حمزة بن محمّد عن أبي عبد الله عليه السلام قال سالته عَنْ قَوْلِ اللهِ عَزَّ

---

(٤) آل‌عمران : ١٠٥

(٥) البلد : ١٠

وَ جَلَّ: وَ هَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ قَالَ: «نَجْدَ الْخَيْرِ وَ نَجْدَ الشَّرِّ».(١)

يقول المؤلف: وجـه الدلالة ظاهر فان الهداية لايمكـن الا مع علم وهي ينافي القول بالانسداد إلى ما يحتاج إليه العباد.

والآية العاشرة:

«وَ مَنْ يَتَّقِ اللهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجاً وَ يَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لا يَحْتَسِبُ».(٢)

عن ابن عباس أنه قال قرأ رسول الله صلى الله عليه وآله: «وَ مَنْ يَتَّقِ اللهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجاً» قال من شبهات الدنيا وغمرات الموت وشدائد يوم القيامة.

وعن ابي ذر – رضوان الله تعالى عليه –، عنه صلى الله عليه وآله لاني لا علم آية لو أخذ الناس لكفتهم ومن يتق الله يجعل له مخرجا الآية، فما زال يقرأها ويعيدها.

وعن الصادق عليه السلام في قول الله عز وجل «وَ مَنْ يَتَّـقِ اللهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجاً وَ يَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لا يَحْتَسِبُ» قَالَ هَؤُلَاءِ قَوْمٌ مِنْ شِيعَتِنَا ضُعَفَاءُ لَيْسَ عِنْدَهُمْ مَا يَتَحَمَّلُونَ بِهِ إِلَيْنَا فَيَسْمَعُونَ حَدِيثَنَا وَ يَقْتَبِسُونَ مِنْ عِلْمِنَا فَيَرْحَلُ قَوْمٌ فَوْقَهُمْ وَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ وَ يُتْعِبُونَ أَبْدَانَهُمْ حَتَّى يَدْخُلُوا عَلَيْنَا فَيَسْمَعُوا حَدِيثَنَا فَيَنْقُلُونَهُ إِلَيْهِمْ فَيَعِيهِ هَؤُلَاءِ وَ تُضَيِّعُهُ هَؤُلَاءِ فَأُولَئِكَ الَّذِينَ يَجْعَلُ اللهُ عَزَّ ذِكْرُهُ لَهُمْ مَخْرَجاً وَ يَرْزُقُهُمْ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُونَ.(٣)

---

(١) الكافي ١: ١٢٤ باب البيان والتعريف ح ٤.

(٢) الطلاق: ٢-٣

(٣) الكافي، ج٨، ص: ١٧٩

وعن عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ الْوَاسِطِيِّ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام قَالَ: قُلْتُ لَهُ أَصْلَحَكَ اللهُ لَقَدْ تَرَكْنَا أَسْوَاقَنَا انْتِظَاراً لِهَذَا الْأَمْرِ حَتَّى لَيُوشِكُ الرَّجُلُ مِنَّا أَنْ يَسْأَلَ فِي يَدِهِ فَقَالَ يَا [أَبَا] عَبْدِ الْحَمِيدِ أَ تَرَى مَنْ حَبَسَ نَفْسَهُ عَلَى اللهِ لَا يَجْعَلُ اللهُ لَهُ مَخْرَجاً بَلَى وَ اللهِ لَيَجْعَلَنَّ اللهُ لَهُ مَخْرَجاً رَحِمَ اللهُ عَبْداً أَحْيَا أَمْرَنَا.(١)

وفي رسالة ابي جعفر عليه السلام إلى سعد الخير أَمَّا بَعْدُ فَإِنِّي أُوصِيكَ بِتَقْوَى اللهِ فَإِنَّ فِيهَا السَّلَامَةَ مِنَ التَّلَفِ وَ الْغَنِيمَةَ فِي الْمُنْقَلَبِ إِنَّ اللهَ عَزَّ وَ جَلَّ يَقِي بِالتَّقْوَى عَنِ الْعَبْدِ مَا عَزَبَ عَنْهُ عَقْلُهُ وَ يُجْلِي بِالتَّقْوَى عَنْهُ عَمَاهُ وَ جَهْلَهُ وَ بِالتَّقْوَى نَجَا نُوحٌ وَ مَنْ مَعَهُ فِي السَّفِينَةِ وَ صَالِحٌ وَ مَنْ مَعَهُ مِنَ الصَّاعِقَةِ وَ بِالتَّقْوَى فَازَ الصَّابِرُونَ وَ نَجَتْ تِلْكَ الْعُصَبُ مِنَ الْمَهَالِكِ، الحديث.(٢)

وفي جواب أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام إلى رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِهِ أَمَّا بَعْدُ فَإِنِّي أُوصِيكَ بِتَقْوَى اللهِ فَإِنَّ اللهَ قَدْ ضَمِنَ لِمَنِ اتَّقَاهُ أَنْ يُحَوِّلَهُ عَمَّا يَكْرَهُ إِلَى مَا يُحِبُّ وَ يَرْزُقَهُ مِنْ حَيْثُ لا يَحْتَسِب.(٣)

يقول المؤلف: فسر الرزق في هذه الآية بالعلم بان الله يجعل للمتقين مخرجا عن تكاليفهم المشتبهة عليهم ويفيض عليهم من علمه ما يكتفون به وما احفظ لفظ الحديث ووجه الاستدلال ظاهر لانه خلاف مازعموه من انسداد الباب بل صريح في فتحه على الاتقياء الاطياب والا لزم خلف الوعد وارتفاع الحكم وهما باطلان بالضرورة ودليل العقل والحديث هذا.

(١) الكافي، ج٨، ص: ٨٠

(٢) الكافي، ج٨، ص: ٥٢

(٣) الكافي، ج٨، ص: ٤٩

والآية الحادي عشر:

«فَسْئَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لا تَعْلَمُونَ».[١]

في الكافي والقمـي والعياشي عنهم عليهم السلام في أخبار كثيرة رسـول الله الذكر وأهل بيته المسئولون وهم أهل الذكر.

وزاد في العيون عن الرضا عليه السلام :قال الله تعالى قَدْ أَنْزَلَ اللهُ إِلَيْكُمْ ذِكْراً رَسُولًا يَتْلُوا عَلَيْكُمْ آياتِ اللهِ مُبَيِّناتٍ فَالذِّكْرُ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وآله وَ نَحْنُ أَهْلُهُ.[٢]

وفي البصائر عن الصادق عليه السلام الذكر القرآن واهله آل محمد.

وزاد في الكافي: أَمَرَ اللهُ عَزَّ وَ جَلَّ بِسُـؤَالِهِمْ وَ لَمْ يُؤْمَرُوا بِسُـؤَالِ الْجُهَّالِ وَ سَمَّى اللهُ عَزَّ وَ جَلَّ الْقُرْآنَ ذِكْراً فَقَالَ تَبارَكَ وَ تَعَالَى وَ أَنْزَلْنا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ ما نُزِّلَ إِلَيْهِمْ.[٣]

وفيه والعياشي عن الباقـر عليه السلام ، قيل: إن من عندنـا يزعمون أن قول الله: «فَسْـئَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لا تَعْلَمُونَ» إنهم اليهـود والنصارى فقال: إذا يدعونكم إلى دينهم، قال: ثمّ قال بيده إلى صدره، نحـن أهل الذكر، ونحن المسئولون.[٤]

يقول المؤلف: وجه الاسـتدلال بهذه الآيـة انه تعالى اوجـب على الناس

(١) النحل: ٤٣.

(٢) عيون أخبار الرضا عليه السلام، ج١، ص: ٢٣٩

(٣) الكافي، ج١، ص: ٢٩٥

(٤) تفسير العياشي، ج٢، ص: ٢٦١

ســواهم عليهم السلام ولم يكن الله ليأمر بما لايكون ويكلف ما لايطـاق فعلم انه امر متيسر ولايتصور الا بالسوال عنهم مشافهة وهو غير حاصل للاكثر في زمن الغيبة أو بالرجوع إلى كلامهم وحكمهم واحكامهم وهذا هو الممكن فانحصر الأمر فيه ولو انسد باب الســوال مطلقاً لاســتلزم رفع حكم الآية وهي من المحكمات وذلك دفع للضرورة المذهبية أو تكليف ما لايطاق وهو كذلك.

والثانية عشر:

«بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْباطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذا هُوَ زاهِقٌ».[١]

في المحاســن: عَنْ أَيُّوبَ بْنِ الْحُرِّ بَيَّاعِ الْهَرَوِيِّ قَالَ: قَالَ لِي أَبُو عَبْدِ اللهِ عليه السلام يَا أَيُّوبُ مَا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا وَ قَدْ بَرَزَ عَلَيْهِ الْحَقُّ حَتَّى يَصْدَعَ قَبِلَهُ أَمْ تَرَكَهُ وَ ذَلِكَ أَنَّ اللهَ يَقُولُ فِي كِتَابِهِ بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْباطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذا هُوَ زاهِقٌ وَ لَكُمُ الْوَيْلُ مِمَّا تَصِفُونَ.[٢]

يقول المؤلف: وجه الاستدلال ظاهر لأن طريق ورود الحق والوصول إليه منحصر في العلم لانّ الظنّ لايغنى من الحق شــيئا، وهذا ردّ من زعم الباب منسداً.

والثالثة عشر:

---

(١) الأنبياء : ١٨

(٢) المحاسن، ج١، ص: ٢٧٦

«وَ لا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبيلِهِ»[١].

يقول المؤلف: وجه الاستدلال يظهر ممّا مر لان الانتهاء عن اتباع السبل ولزوم سبيله لا يمكن الّا بعد العلم بتلك السبل الباطلة ليجتنب عنها والعلم بسبيل الحق ليسلك فيه ولا يتاتى ذلك مع انسداد الباب والاكتفاء بالظن فتفطن والتخصيص لا دليل عليه والفروع داخلة في السبيل إليه.

والرابعة عشر:

«وَ الَّذينَ جاهَدُوا فينا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنا».

يقول المؤلف: وجه الاستلال ظاهر لانّ الله وعد المجاهدين فيه هداية سبيله فلا يفارق جهد من وصول السبيل الحق وهداية السبيل لا يمكن الا بالعلم فانّ الهداية ثمرة العلم ولا يو جد الآية ومعه وفيها رد من زعم الانسداد والتخصيص خلاف الأصل ولا دليل عليه أصلاً فلو لا العلم لما حصلت الهداية بعد الاجتهاد ولو الهداية إلى سبيل الحق لخولف وعده تعالى و«إِنَّ اللهَ لا يُخْلِفُ الْميعادَ»[٢] فعلم ان الذي ما وصل إلى الحق فيما يحتاج إليه فهو مقصر البتة ولو اجتهد لوصل لا محالة ولو وصل، لتيقن وارتفع الظن.

الخامسة عشر:

«وَ ما كانَ اللهُ لِيُضِلَّ قَوْماً بَعْدَ إِذْ هَداهُمْ حَتَّى يُبَيِّنَ لَهُمْ ما يَتَّقُون»[٣].

---

(١) الانعام: ١٥٣.

(٢) آل عمران: ٩.

(٣) التوبة: ١١٥.

فِي المحاســن عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام فِي قَوْلِ اللهِ وَ ما كانَ اللهُ لِيُضِلَّ قَوْماً بَعْدَ إِذْ هَداهُمْ حَتَّى يُبَيِّنَ لَهُمْ ما يَتَّقُونَ قَالَ حَتَّى يُعَرِّفَهُمْ مَا يُرْضِيهِ وَ مَا يُسْخِطُهُ.[1]

يقول المؤلف: وجه الإستدلال بيّن، لأنّ الله بيّن أنّ الضـلال بعد البيان وفسّره الإمام الصادق وقـال بعد التعريف والبيـان والتعريف ممّا لاً ينفكان من العلم بل هما من فروعه وثمراته وهذا مما لايمكن مع إنسداد الباب فثبت فساد من زعم الإنسداد.

السادسة عشر:

«وَ أْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوابِها»[2].

فِي الاحتجاج: عن أمير المؤمنين عليه السلام: وَ قَدْ جَعَـلَ اللهُ لِلْعِلْمِ أَهْلًا وَ فَرَضَ عَلَى الْعِبَادِ طَاعَتَهُمْ بِقَوْلِهِ «أَطِيعُوا اللهَ وَ أَطِيعُوا الرَّسُولَ وَ أُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ»[3] وَ بِقَوْلِهِ «وَ لَوْ رَدُّوهُ إِلى الرَّسُولِ وَ إِلى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ»[4] وَ بِقَوْلِهِ «اتَّقُوا اللهَ وَ كُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ»[5] وَ بِقَوْلِهِ «وَ ما يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللهُ وَ الرَّاسِـخُونَ فِي الْعِلْمِ»[6]، «وَ أْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوابِها»[7] وَ الْبُيُوتُ

---

(١) المحاسن، ج١، ص: ٢٧٦

(٢) البقرة: ١٨٩.

(٣) النساء ٥٩.

(٤) النساء: ٨٣.

(٥) التوبة: ١١٩.

(٦) آل عمران: ٧.

(٧) البقرة: ١٨٩.

هِيَ بُيُوتُ الْعِلْمِ الَّذِي اسْتُودِعَتْهُ الْأَنْبِيَاءُ وَ أَبْوَابُهَا أَوْصِيَاؤُهُمْ فَكُلُّ مَنْ عَمِلَ مِنْ أَعْمَالِ الْخَيْرِ فَجَرَى عَلَى غَيْرِ أَيْدِي أَهْلِ الِاصْطِفَاءِ وَ عُهُودِهِمْ وَ شَرَائِعِهِمْ وَ سُنَنِهِمْ وَ مَعَالِمِ دِينِهِمْ مَرْدُودٌ وَ غَيْرُ مَقْبُولٍ وَ أَهْلُهُ بِمَحَلِّ كُفْرٍ وَ إِنْ شَمِلَتْهُمْ صِفَةُ الْإِيمَانِ.

وعنه عليه السلام: نَحْنُ الْبُيُوتُ الَّتِي أَمَرَ اللهُ أَنْ يُؤْتَى مِن أَبْوَابِهَا وَ نَحْنُ بَابُ اللهِ وَ بُيُوتُهُ الَّتِي يُؤْتَى مِنْهُ فَمَنْ يَأْتِنَا وَ آمَنَ بِوَلَايَتِنَا فقَدْ أَتَى الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا وَ مَنْ خَالَفَنَا وَ فَضَّلَ عَلَيْنَا غَيْرَنَا فقَدْ أَتَى الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا [إلى أن قال: ان الله عزوجل] لَوْ شَاءَ عَرَّفَ النَّاسَ نَفْسَهُ حَتَّى يَعْرِفُوا حَدَّهُ وَ يَأْتُوهُ مِنْ بَابِهِ وَ لَكِنَّا جُعِلْنَا أَبْوَابَهُ وَ صِرَاطَهُ وَ سَبِيلَهُ وَ بَابَهُ الَّذِي يُؤْتَى مِنْهُ قَالَ فَمَنْ عَدَلَ عَنْ وَلَايَتِنَا وَ فَضَّلَ عَلَيْنَا غَيْرَنَا فَإِنَّهُمْ [وَ إِنَّهُمْ] «عَنِ الصِّراطِ لَناكِبُون» (١). (٢)

في المجمع والعياشي: عن الباقر عليه السلام: آل محمد صلى الله عليه وآله أبواب الله وسبيله والدعاة إلى الجنة والقادة إليها والأدلاء عليها إلى يوم القيامة.(٣)

وفي المحاسن بأسناده عن أبي عبدالله عليه السلام قال: إِنَّ حَبْراً مِنْ أَحْبَارِ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَبَدَ اللهَ حَتَّى صَارَ مِثْلَ الْخِلَالِ فَأَوْحَى اللهُ إِلى نَبِيٍّ مِنْ أَنْبِيَائِهِ فِي زَمَانِهِ قُلْ لَهُ وَ عِزَّتِي وَ جَلَالِي وَ جَبَرُوتِي لَوْ أَنَّكَ عَبَدْتَنِي حَتَّى تَذُوبَ كَمَا تَذُوبُ الْأَلْيَةُ فِي الْقِدْرِ مَا قَبِلْتُ مِنْكَ حَتَّى تَأْتِيَنِي مِنَ الْبَابِ الَّذِي أَمَرْتُكَ.(٤)

---

(١) المومنون: ٧٤.

(٢) تفسير فرات الكوفي، ص: ١٤٣

(٣) تفسير العياشي، ج١، ص: ٨٦

(٤) المحاسن، ج١، ص: ٩٧

وفيه عــن أبي عبدالله عــن أبيه عن علي ابن الحســين عليه السلام قال موســى بن عمران عليه السلام بِرَجُلٍ وَ هُوَ رَافِعٌ يَدَهُ إِلى السَّمَاءِ يَدْعُو اللهَ فَانْطَلَقَ مُوسَى فِي حَاجَتِهِ فَبَاتَ سَبْعَةَ أَيَّامٍ ثُمَّ رَجعَ إِلَيْهِ وَ هُوَ رَافِعٌ يَدَهُ إِلى السَّمَاءِ فَقَالَ يَا رَبِّ هَذَا عَبْدُكَ رَافِعٌ يَدَيْهِ إِلَيْكَ يَسْأَلُكَ حَاجَتَهُ وَ يَسْــأَلُكَ الْمَغْفِرَةَ مُنْذُ سَبْعَةِ أَيَّامٍ لَا تَسْتَجِيبُ لَهُ قَالَ فَأَوْحَى اللهُ إِلَيْهِ يَا مُوسَى لَوْ دَعَانِي حَتَّى يَسْقُطَ يَدَاهُ أَوْ يَنْقَطِعَ لِسَانُهُ مَا اسْتَجَبْتُ لَهُ حَتَّى يَأْتِيَنِي مِنَ الْبَابِ الَّذِي أَمَرْتُهُ.(١)

في النهج: نَحْــنُ الشِّــعَارُ وَ الْأَصْحَابُ وَ الْخَزَنَــةُ وَ الْأَبْــوَابُ وَ لَا تُؤْتَى الْبُيُوتُ إِلَّا مِنْ أَبْوَابِهَا فَمَنْ أَتَاهَا مِنْ غَيْرِ أَبْوَابِهَا سُمِّيَ سَارِقا.(٢)

وفي الكافي قال ابو عبدالله عليه السلام: مَنْ دَانَ اللهَ بِغَيْرِ سَمَاعٍ عَنْ صَادِقٍ أَلْزَمَهُ اللهُ الْبَتَّةَ إِلى الْعَنَاءِ وَ مَنِ ادَّعَى سَمَاعاً مِنْ غَيْرِ الْبَابِ الَّذِي فَتَحَهُ اللهُ فَهُوَ مُشْرِكٌ وَ ذَلِكَ الْبَابُ الْمَأْمُونُ عَلَى سِرِّ اللهِ الْمَكْنُونِ.(٣)

وفيه عن ربعيّ بن عبدالله، عن أبي عبدالله عليه السلام أنــه قال: أَبَى اللهُ أَنْ يُجْرِيَ الْأَشْيَاءَ إِلَّا بِأَسْبَابٍ فَجَعَلَ لِكُلِّ شَيْءٍ سَبَباً وَ جَعَلَ لِكُلِّ سَبَبٍ شَرْحاً وَ جَعَلَ لِكُلِّ شَرْحٍ عِلْماً وَ جَعَلَ لِكُلِّ عِلْمٍ بَاباً نَاطِقاً عَرَفَهُ مَنْ عَرَفَهُ وَ جَهِلَهُ مَنْ جَهِلَهُ

---

(١) المحاسن، ج١، ص: ٢٢٤

(٢) نهج البلاغة، ص: ٢١٥

(٣) الكافي، ج١، ص: ٣٧٧

ذَاكَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وآله وَ نَحْنُ [(١)]. [(٢)]

وفي الاكمال بأسناده عن أبي عبدالله عليه السلام فِي حَدِيثٍ طَوِيلٍ يَقُولُ فِي آخِرِهِ كَيْفَ يَهْتَدِي مَن لَمْ يُبْصِرْ وَ كَيْفَ يُبْصِرُ مَنْ لَمْ يُنْذَرْ اتَّبِعُوا قَوْلَ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وآله وَ أَقِرُّوا بِمَا نَزَلَ مِنْ عِنْدِ اللهِ عَزَّ وَ جَلَّ وَ اتَّبِعُوا آثَارَ الْهُدَى فَإِنَّهَا عَلَامَاتُ الْأَمَانَةِ وَ التُّقَى وَ اعْلَمُوا أَنَّهُ لَوْ أَنْكَرَ رَجُلٌ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ عليه السلام وَ أَقَرَّ بِمَنْ سِوَاهُ مِنَ الرُّسُلِ عليهم السلام لَمْ يُؤْمِنْ اقْصِدُوا الطَّرِيقَ بِالْتِمَاسِ الْمَنَارِ وَ الْتَمِسُوا مِنْ وَرَاءِ الْحُجُبِ الْآثَارَ تَسْتَكْمِلُوا أَمْرَ دِينِكُمْ وَ تُؤْمِنُوا بِاللهِ رَبِّكُمْ. [(٣)]

ويقول المؤلف: وجه الدلالة هو أنّ الله أمرنا بإتيان بيوت العلم، وهي

---

(١) أي جرت عادته سبحانه على وفق قانون الحكمة والمصلحة أن يوجد الأشياء بالأسباب كايجاد زيد من الآباء والمواد والعناصر وإن كان قادرا على إيجاده من كتم العدم دفعة بدون الأسباب وكذا علوم أكثر العباد ومعارفهم جعلها منوطة بشرائط وعلل وأسباب كالمعلم والإمام والرسول والملك واللوح والقلم وإن كان يمكنه إفاضتها بدونها وكذا ساير الأمور التي تجرى في العالم ففيها هو عليه السلام بصدد بيانه من الحاجة إلى الإمام الشيء: حصول النجاة والوصول إلى درجات السعادات الاخروية أو الأعمّ والسبب: المعرفة والطاعة؛ والشرح: الشريعة المقدّسة، والعلم بالتحريك أي ما يعلم به الشرع أو بالكسر أي سبب علم وهو القرآن والباب الناطق الذي به يوصل إلى علم القرآن: النبيّ صلى الله عليه وآله في زمانه والأئمّة صلوات الله عليهم بعده فظهر أنّه لا بدّ في حصول النجاة والوصول إلى الجنة الصورية والمعنوية من معرفة النبيّ صلى الله عليه وآله والإمام عليه السلام، ويحتمل أن يكون العلم: الرسول صلى الله عليه وآله والباب: الإمام فقوله: ذاك راجع اليهما معا والأول أظه. هكذا في مرآة العقول.

(٢) الكافي، ج١، ص: ١٨٣

(٣) كمال الدين وتمام النعمة، ج٢، ص: ٤١٢

بيوت علم الأنبياء من أبـواب الاوصياء وهذا لإتيان ممّا أمـر به الثقلان ولم يكن الله ليأمر بما هو خارج من الإمكان، فعلم أن الإتيان امر ممكن بل متيسّر، وذلك لا يمكن إلّامـع فتح البـاب وفي مرامنا هذا منحـصر في الرجوع إلى أحاديثهم، فلو كان الباب منسداً، ارتفع حكم هذه الآية المحكمة وهو خلاف ضرورة المذهب.

السابعة عشر:

«لا يُكَلِّفُ اللهُ نَفْساً إِلاَّ ما آتاها»[1].

المحاسن بأسناده الصحيح قال: هَلْ جُعِلَ فِي النَّاسِ أَدَاةٌ يَنَالُونَ بِهَا الْمَعْرِفَةَ قَالَ لَا قُلْتُ فَهَلْ كُلِّفُوا الْمَعْرِفَةَ قَالَ لَا إِنَّ عَلَى اللهِ الْبَيَانَ لَا يُكَلِّفُ اللهُ الْعِبَادَ إِلَّا وُسْعَها وَ لَا يُكَلِّفُ نَفْساً إِلَّا ما آتاها.[2]

يقول المؤلف: وجه الاسـتدلال بهذاه الكريمة هـو أنّ الله لم يكن ليكلف ما لم يسـعه العباد، ما لم يقله[3]، وقد كلّف العبـاد بتحصيل العلم والعمل به فيما يحتاجون إليه من أمر دينهم، والآيـات المحكمات، والنصوص الصحاح دالّة على فرض طلب العلم وإجماع المسـلمين، بل المليين، بل العقلاء أجمعين على ذلـك فقيـام الدليل عـلى وجوبه دليـل عـلى وجـوده والتخصيص في بعض التكليفات دون بعض تحكـم اذ لا دليل عليه فبثـت أن الباب مفتوح

---

(١) الطلاق: ٧.

(٢) المحاسن، ج١، ص: ٢٧٧

(٣) في نسخة «ب»: وما لم يأتهم.

والمحجوب مقصر.

الآية الثامنه عشر:

«وَ لا تَنازَعُوا فَتَفْشَلُوا»[١].

يقول المؤلف: وجه الدلالة؛ أنّ الله لم يكلف بترك شيء إلّا بعد القدرة عليه وإمكانه، لو كان باب العلم مسدوداً والتكليف بالظّن صحيحاً لما كان، لقوله «وَ لا تَنازَعُوا» معنى لأنّ الظّن لا يفارق الاختلاف والاختلاف لا يقارن التنازع والاعتساف، وهذا مشاهد بين غير المسلمين فإنهم لا يتنارعون ولا يختلفون.

الآية التاسعة عشر:

«وَ اتَّقُوا اللهَ وَ يُعَلِّمُكُمُ اللهُ».[٢]

يقول المؤلف: وجه الالدلالة أنه تعالى جعل العلم كالثمرة التقوى ثمرة له في الآية، فلعلم أن بعضها من بعض وأنهما لايفترقا، فالقول بسدّ باب العلم بعد التقوى تكذيب لوعد الله تعالى، فعلم ان المحجوب من الباب هو الذي ام يتق من ربّ الارباب.

---

(١) الأنفال:٤٦.

(٢) البقرة: ٢٨٢

الآية العشرون:

«يَخْرُجُ مِنْ بُطُونِها شَرابٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوانُهُ فيهِ شِفاءٌ لِلنَّاسِ»(١).

القمي عن الصادق عليه السلام: نَحْنُ النَّحْلُ الَّتِي أَوْحَى اللهُ إِلَيْهَا أَنِ اتَّخِذِي مِنَ الْجِبالِ بُيُوتاً أَمَرَنَا أَنْ نَتَّخِذَ مِنَ الْعَرَبِ شِيعَةً وَ مِنَ الشَّجَرِ يَقُولُ مِنَ الْعَجَمِ وَ مِمَّا يَعْرِشُونَ يَقُولُ مِنَ الْمَوَالِي وَ الَّذِي يَخْرُجُ مِنْ بُطُونِهَا شَرابٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوانُهُ الْعِلْمُ الَّذِي يَخْرُجُ مِنَّا إِلَيْكُم.(٢)

العياشي عنه عليه السلام النحل الأئمة والجبال العرب، والشجر الموالي عتاقه، وممّا يعرشون يعني الأولاد والعبيد ممن لم يعتق، وهو يتولى الله ورسوله والأئمة، والثمرات المختلف ألوانه فنون العلم - الذي قد يعلم الأئمة شيعتهم، «فِيهِ شِفاءٌ لِلنَّاسِ» يقول في العلم شفاء للناس، والشيعة هم الناس، وغيرهم الله أعلم بهم ما هم ولو كان كما يزعم - أنه العسل الذي يأكله الناس - إذا ما أكل منه ولا شرب ذو عاهة - إلا برأ لقول الله «فِيهِ شِفاءٌ لِلنَّاسِ» ولا خلف لقول الله، وإنما الشفاء في علم القرآن لقوله «وَ نُنَزِّلُ مِنَ الْقُرْآنِ ما هُوَ شِفاءٌ وَ رَحْمَةٌ [لِلْمُؤْمِنِينَ» فهو شفاء ورحمة] لأهله لا شك فيه ولا مرية(٣).

يقول المؤلف: وجه الدلالة في هذه الآية هو أنّ الله أخبر عن خروج الأئمة عليهم السلام وإفاضته بلفظة يخرج على صيغة المضارع التي تدلّ على التجدد

---

(١) النحل: ٦٩.

(٢) تفسير القمي، ج١، ص: ٣٨٧

(٣) تفسير العياشي، ج٢، ص: ٢٦٤.

والحدوث وفيها دليل على فتح بـاب العلم على أهله من أهلـه مع أهله وان انسداد الباب على غير أهله وقد اسـتدلّ الإمام عليه السلام بمثل هذا الاستدلال في سـورة حم بلفظ «فيها يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكيمٍ»[١] و في سـورة إنا انزلناه في ليلة القدر بلفظة «تَنَزَّلُ الْمَلائِكَةُ وَ الرُّوحُ».

في الاحتجاج عن علي عليه السلام: وَ لَوْ كَانَ هَذَا الْأَمْرُ الَّـذِي عَرَّفْتُكَ نَبَأَهُ لِلنَّبِيِّ دُونَ غَيْرِهِ لَكَانَ الْخِطَابُ يَدُلُّ عَلَى فِعْلٍ مَاضٍ غَيْرِ دَائِمٍ وَ لَا مُسْـتَقْبَلٍ وَ لَقَالَ نَزَلَتِ الْمَلَائِكَةُ وَ فُـرِقَ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ وَ لَمْ يَقُلْ تَنَـزَّلُ الْمَلائِكَةُ وَ يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ.[٢]

عن أبي جعفر عليه السلام في اخر حديث طويل وَ ايْمُ اللهِ إِنَّ مَنْ صَدَّقَ بِلَيْلَةِ الْقَدْرِ لَيَعْلَمُ أَنَّهَا لَنَا خَاصَّةً.

إلى أن قال: وَ مَنْ آمَنَ بِلَيْلَةِ الْقَدْرِ مِمَّنْ عَلَى غَيْرِ رَأْيِنَا فَإِنَّهُ لَا يَسَعُهُ فِي الصِّدْقِ إِلَّا أَنْ يَقُولَ إِنَّهَا لَنَا وَ مَنْ لَمْ يَقُلْ فَإِنَّهُ كَاذِبٌ إِنَّ اللهَ عَزَّ وَ جَلَّ أَعْظَمُ مِنْ أَنْ يُنَزِّلَ الْأَمْرَ مَعَ الرُّوحِ وَ الْمَلَائِكَةِ إلى كَافِرٍ فَاسِـقٍ فَإِنْ قَالَ إِنَّهُ يُنَزِّلُ إلى الْخَلِيفَةِ الَّذِي هُوَ عَلَيْهَا فَلَيْسَ قَوْلُهُمْ ذَلِكَ بِشَيْءٍ وَ إِنْ قَالُوا إِنَّهُ لَيْسَ يُنَزِّلُ إلى أَحَدٍ فَلَا يَكُونُ أَنْ يُنَزَّلَ شَيْءٌ إلى غَيْرِ شَيْءٍ وَ إِنْ قَالُوا وَ سَـيَقُولُونَ لَيْسَ هَذَا بِشَيْءٍ فَقَدْ ضَلُّوا ضَلَالًا بَعِيداً.[٣]

---

(١) الدخان: ٤.

(٢) الإحتجاج، ج١، ص: ٢٥٢

(٣) الكافي، ج١، ص: ٢٥٣

عنه عليه السلام: يا معشر الشيعة! خاصموا بسورة إِنَّا أَنْزَلْناهُ تفلجوا، فو الله إنّها لحجّة الله تبارك وتعالى على الخلق بعد رسـول الله صلى الله عليه وآله، وإنّها لسـيّدة دينكم، وإنّها لغاية علمنا.

يا معشر الشـيعة! خاصموا بـ«حم* وَ الْكِتابِ الْمُبِينِ* إِنّـا أَنْزَلْناهُ فِي لَيْلَةٍ مُبارَكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنْذِرِينَ» فإنّها لولاة الأمر خاصّة بعد رسول الله صلى الله عليه وآله.

يقول المؤلف: موضع اسـتدلاله بهذه السـورة باعتبار فعـل المضارع كما استدللنا من قوله «يخرج من بطونها» فتامل، تنل ان شاءالله.

والحادية والعشرون:

«وَ اعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللهِ جَميعاً وَ لا تَفَرَّقُوا».[1]

يقـول المؤلف: حبـل الله هـو[2] الإمام الذي افـترض الله طاعتـه على ما فسروه عليه السلام والاعتصـام به لايمكـن الا بالتمسـك بقوله وهـو منحصر في الأخبار فلو لم يكن مفيدة للعلم واليقين لماصـحّ التكليف بإعتصامها وعدم التفرق عنها لانّ الظن لا يخلوا من اختلاف وتفرق واعتساف كما هو مشاهد في القوم أجمعين الاعباد الله المخلصين.

---

(١) آل عمران: ١٠٣.

(٢) في نسخة «ب»: هي.

والثانية والعشرون:

«وَ لا تَقْفُ ما لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ».(١)

العلل عن السجاد عليه السلام: لَيْسَ لَكَ أَنْ تَتَكَلَّمَ بِمَا شِئْتَ لِأَنَّ اللهَ تَعَالَى قَالَ وَ لا تَقْفُ ما لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ وَ لِأَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وآله قَالَ رَحِمَ اللهُ عَبْداً قَالَ خَيْراً فَغَنِمَ أَوْ صَمَتَ فَسَلِمَ وَ لَيْسَ لَكَ أَنْ تَسْمَعَ مَا شِئْتَ لِأَنَّ اللهَ تَعَالَى يَقُولُ إِنَّ السَّمْعَ وَ الْبَصَرَ الاية.(٢)

تحف العقول عن عبدالعظيم الحسني عن علي ابن جعفر عن اخيه موسى ابن جعفر عن آبائه عليهم السلام في حديث قال ليس لك ان تتكلم بما شئت لان الله عزوجل يقوله «وَ لا تَقْفُ ما لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ».

وفي رواية ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وآله في حديث طويل جداً: يَا ابْنَ مَسْعُودٍ لَا تَتَكَلَّمْ بِالْعِلْمِ إِلَّا بِشَيْءٍ سَمِعْتَهُ وَ رَأَيْتَهُ فَإِنَّ اللهَ تَعَالَى يَقُولُ وَ لا تَقْفُ ما لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَ الْبَصَرَ وَ الْفُؤادَ كُلُّ أُولئِكَ كانَ عَنْهُ مَسْؤُلًا وَ قَالَ سَتُكْتَبُ شَهادَتُهُمْ وَ يُسْئَلُونَ.(٣)

يقول المؤلف: وجه دلالة الآية على المراد أنّه لم يكن(٤) الله ليمنع العباد عن شيء لا يمكن التّحرز منه أو يأمر بشيء لم يكن إليه سبيل ولما نهى عن اتّباع

---

(١) الاسراء: ٣٦.

(٢) علل الشرائع، ج٢، ص: ٦٠٦

(٣) مكارم الأخلاق، ص: ٤٥٥ ولم يذكر هذا الحديث في نسخة «ب».

(٤) في نسخة «ب»: يمكن.

ما ليس للعباد به علم ولا بدّ لهم من اتباع علم فلا بدّ ان يجعل لهم سبيلا إلى العلم فيما يحتاجون إليه والآية على عمومها لاجماع أهل البيت عليهم السلام وشيعتهم والمفسرين وانما نزل القران باياك اعني واسمعي باجارة.

الثالثة والعشرون:

«تُؤْتي أُكُلَها كُلَّ حينٍ بِإِذْنِ رَبِّها».[1]

والآية هكذا: «أَ لَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللهُ مَثَلاً كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُها ثابِتٌ وَ فَرْعُها فِي السَّماءِ* تُؤْتي أُكُلَها كُلَّ حينٍ بِإِذْنِ رَبِّها».[2]

في الكافي عنه عليه السلام انه سئل عن الشجرة في هذه الآية فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وآله أَصْلُهَا وَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام فَرْعُهَا وَ الْأَئِمَّةُ مِنْ ذُرِّيَّتِهِمَا أَغْصَانُهَا وَ عِلْمُ الْأَئِمَّةِ ثَمَرَتُهَا وَ شِيعَتُهُمُ الْمُؤْمِنُونَ وَرَقُهَا.[3]

وفي الاكمال: «تُؤْتي أُكُلَها كُلَّ حينٍ» قَالَ مَا يَخْرُجُ مِنْ عِلْمِ الْإِمَامِ إِلَيْكُمْ فِي كُلِّ سَنَةٍ مِنْ حَجٍّ وَ عُمْرَةٍ.[4]

وفي الاحتجاج: عن أمير المؤمنين وَ جَعَلَ أَهْلَ الْكِتَابِ الْمُقِيمِينَ بِهِ وَ الْعَالِمِينَ بِظَاهِرِهِ وَ بَاطِنِهِ مِنْ شَجَرَة أَصْلُها ثابِتٌ وَ فَرْعُها فِي السَّماءِ تُؤْتِي أُكُلَها كُلَّ حِينٍ

---

(١) إبراهيم: ٢٥.

(٢) إبراهيم: ٢٤و ٢٥.

(٣) الكافي، ج١، ص: ٤٢٨

(٤) كمال الدين وتمام النعمة، ج٢، ص: ٣٤٥

بِإِذْنِ رَبِّها أَيْ يُظْهِرُ مِثْلَ هَذَا الْعِلْمِ لِمُحْتَمِلِيهِ فِي الْوَقْتِ.[١]

يقول المؤلف: وجه دلالة الآية «تُؤْتِي أُكُلَها كُلَّ حِينٍ» بصيغة المضارع فتأمل ولا وجه للتخصيص لاصالة العموم وعدم المخصّص من كلام المعصوم وقد مضى بعض القول فيها.

الرابعة والعشرون:

«إِنَّ الَّذينَ قالُوا رَبُّنَا اللهُ ثُمَّ اسْتَقامُوا تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ الْمَلائِكَةُ أَلاَّ تَخافُوا وَ لا تَحْزَنُوا وَ أَبْشِرُوا بِالْجَنَّةِ الَّتي كُنْتُمْ تُوعَدُون».[٢]

في الكافي عن محمدبن مسلم قال سالت ابا عبدالله عليه السلام عن فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ عليه السلام اسْتَقَامُوا عَلَى الْأَئِمَّةِ وَاحِداً بَعْدَ وَاحِدٍ «تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ الْمَلائِكَةُ» الاية.

يقول المؤلف وجه الاستدلال بها لقوله «تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ» لمكان المضارع الموضوع للتجدد والحدوث وهذا ينافي الانسداد، نعم الآية خاصة بالمؤمنين المستقيمين على منهج السداد والمقصرون الزاعمون الانسداد لناكبون عن الصراط.

والخامسة والعشرون:

«وَ نَفْسٍ وَ ما سَوَّاها فَأَلْهَمَها فُجُورَها وَ تَقْواها».

---

(١) الإحتجاج، ج١، ص: ٢٥٣

(٢) الصافات: ٣٠.

في المحاسن والكافي عن الصادق عليه السلام قال: بَيَّنَ لَهَا مَا تَأْتِي وَ مَا تَتْرُكُ.[1]

وفي المحاسن عنه عليه السلام قال: قَالَ: أَبَى اللهُ أَنْ يُعَرِّفَ بَاطِلًا حَقّاً أَبَى اللهُ أَنْ يَجْعَلَ الْحَقَّ فِي قَلْبِ الْمُؤْمِنِ بَاطِلًا لَا شَكَّ فِيهِ وَ أَبَى اللهُ أَنْ يَجْعَلَ الْبَاطِلَ فِي قَلْبِ الْكَافِرِ الْمُخَالِفِ حَقّاً لَا شَكَّ فِيهِ وَ لَوْ لَمْ يَجْعَلْ هَذَا هَكَذَا مَا عُرِفَ حَقٌّ مِنْ بَاطِلٍ[2].

يقول المؤلف: وجه العموم ووجه الدلالة في هذه الكريمة أبين من اخواتها لانّ تعريف الحق والباطل والهام الفجور والتقوى لا يمكن الا بالعلم والهدى وفيها ردّ على من زعم الانسداد.

هر كه نقش خويشتن بيند در آب

والسادسة والعشرون:

«ما آتاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَ ما نَهاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا».[3]

يقول المؤلف: وجه الدلالة عموم الآية بأخذ ما أتى به الرسول وترك ما نهى عنه ولا سبيل إلى ذلك الّا بعد العلم بهما ولولاه للزم اما تكليف ما لا يطاق أو رفع حكم الآية وهي من المحكمات وعليها الاتفاق.

---

(١) المحاسن، ج١، ص: ٢٧٦

(٢) المحاسن، ج١، ص: ٢٧٧

(٣) الحشر: ٧.

والسابعة والعشرون:

«وَ أَنْ لَوِ اسْتَقامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْناهُمْ ماءً غَدَقاً».(٤)

في الكافي عن عبدالعظيم ابن عبدالله الحسيني باسناده عن أبي جعفر عليه السلام في قول الله تعالى «وَ أَنْ لَوِ اسْتَقامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْناهُمْ ماءً غَدَقاً» يَقُولُ لَأَشْرَبْنَا قُلُوبَهُمُ الْإِيمَانَ وَ الطَّرِيقَةُ هِيَ وَلَايَةُ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَ الْأَوْصِيَاءِ عليهم السلام.

يقول المؤلف: وجه الاستدلال بها ان الله وعد المستقيمين على الطريقة التي هي طاعة الاوصياء - افاضة الايمان عليهم - والايمان كله عمل ويحصل بعضه من بعض كما قالوه عليه السلام والعمل لا يكون الا بعلم كما تواتر به الأخبار فوجب على الله إبقاء لوعده وتصديقاً لاخباره إبقاء العلم وحفظ طريقه للمومنين وقد فسّر الماء بالعلم ايضاً في كثير من الأخبار وحينئذ لا يحتاج إلى مقدمات في اثبات الدلالة.

والثامنة والعشرون:

«أَ وَ مَنْ كانَ مَيْتاً فَأَحْيَيْناهُ وَ جَعَلْنا لَهُ نُوراً يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ كَمَنْ مَثَلُهُ فِي الظُّلُماتِ لَيْسَ بِخارِجٍ مِنْها».(٥)

يعنى؛ مثل من هداه الله وأنقذه من الضلال وجعل له حجته يهتدي بنورها كمن صفته البقاء في الضلالة لا يفارقها بحال.

(٤) الجن: ١٦.

(٥) الانعام: ١٢٢.

في الكافي عن الباقر عليه السلام: مَيْتٌ لَا يَعْرِفُ شَـيْئاً وَ نُوراً يَمْـشِي بِهِ فِي النَّاسِ إِمَاماً يُؤْتَمُّ بِهِ «كَمَنْ مَثَلُهُ فِي الظُّلُماتِ لَيْسَ بِخارِجٍ مِنْها» قَالَ: الَّذِي لَا يَعْرِفُ الْإِمَامَ.

وفي المناقب عن الصادق عليه السلام «أَ وَ مَنْ كانَ مَيْتاً فَأَحْيَيْناهُ» بنا.

يقول المؤلف: وجه الدلالة في الآية أن الميت الجاهل والحي المؤمن المهتدي العالم بدينه لان العلم هو الحيوة الابدية اماترى فسّر عليه السلام فقال فأحييناه بنا، والنور هدايتهم وكلامهم كما قال عليه السلام في الجامعة و«كلامكم نور» فالمتمسك بكلامهم السائر بنورهم[1] في ظلمات الجهل والضلالات ليس مساوياً بالجاهل الذي ضلّ عن كلامهم وبعد عن نورهم[2] فبقى متحيراً في ظلمات الشّبهات والنّور لا يكون الاّ علما والظن ظلمه لا نور فيه ولولا العلم للزم ارتفاع نورهم عليهم السلام وأبى الله الا ان يتمّ نور ولو كره الكافرون يريدون ان يطفئوا نور الله بافواههم ويأبى الله الا أن يتم نوره فتأمل.

واعلموا يا اخواني ان القران يشمل على عبارات واشارات ولطائف وحقائق لكل ووجه وأهل وجه الدلالات مختلف باعتبار الظهور والخفاء وافهام الناس تختلف في فهمها لمكان الكدرة والصفا فلو رأيتم طريق استدلال القوم بالايات على مطالب شتى بلا شاهد من كلام أئمة الهدى و[لو] سلكتم طريقة الانصاف التي هي طريقة المثلى لرايتم وجوه الدلالة فيما

(١) في نسخة «ب»: بنوره.

(٢) في نسخة «ب»: بنوره.

أوردناه واضحة على المدّعى اما رايتم يضعّفون الافا من الأحاديث المعصومية التي اجمعت على صحتها القدماء وشهدوا بكونها صادرة عن السادة الاتقياء بمجرد كون راوٍ من رواتها الواقع في السند مشتركاً بين ثقات ومجهول ويقولون انهاضعيفة لكون الفلان بين الثقات وواحد مجهول ويستدلون على هذه الفضول بقوله تعالى «إِنْ جاءَكُمْ فاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا»[1] فهل دلّت الآية على ان كلّ مشترك بين ثقات ومجهول مجهول أو كلّ مجهول الحال فاسق أو كلّ فاسق كاذب أو التبين معناه ردّ الحديث بل انما كان التبين لأجل ظهور الصحة ليعمل بمقضاه واى تبين أقوى وأبين من اعتماد القدماء الذين هم أقدام عهدا وأقرب زماناً بالأئمة ورجالهم وقد دارت رحى معرفة الرجال على أقوالهم وأيّ قرينة أبهى وأتقن من شهاداتهم بصحّتها وضبطهم إيّاها في تصانيفهم المعروضة على أئمة العترة ونوابهم ولو لم يكن قرينة الّا إجماع المحدثين الذين هم أصحاب الفنّ مع تلك المهارة والورع والعدالة لكفت عند أولى الحجى ولا تحسبن ان نقض الدليل انكار المكابرين ايّاه فان السوفسطائية ينكرون البديهيات الاوليّة ويكذبون الحواس والمشاعر والملاحدة والدهرية ينكرون وجود الصانع والثنويه توحيده وبعض الفلاسفة قدرته واختياره والاشاعرة وحدته واهل الكتاب ينكرون نبوة نبيّنا مع تلك المعجزات الباهرة والبراهمة ينكرون سائر النبوات والمرجئة ينكرون الوصية[2] وانما المومنون الاتقياء المسلّمون للائمة الامناء السالكون سبيل الهدى شرذمة قليلون

(١) الحجرات:٦.

(٢) في بعض النسخ: الرجعة.

ضعفاء مستضعفون، فان كان انكار المنكرين لتلك البينات لها نقصا فهب انكار المنكرين لادلتنا لها نقضاً والّا فالامر سواء والادلة على كمال الاستواء وانظروا بعين الانصاف وجانبوا الاعتساف وراقبوا ربّ العباد فانه لبالمرصاد وتأملوا فيما أذكره لكم من الحديث الصريح والخبر الصحيح حتّى يتبين الحق بلا غبار كوضوح الشمس في رابعة النهار.

في بحارالأنوار قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ الْهَرَوِيُّ خَرَجَ تَوْقِيعٌ مِنْ أَبِي مُحَمَّدٍ عليه السلام إلى بَعْضِ بَنِي أَسْبَاطٍ قَالَ كَتَبْتُ إلى أَبِي مُحَمَّدٍ أُخْبِرُهُ مِنِ اخْتِلَافِ الْمَوَالِي وَ أَسْأَلُهُ بِإِظْهَارِ دَلِيلٍ فَكَتَبَ إِنَّمَا خَاطَبَ اللهُ الْعَاقِلَ وَ لَيْسَ أَحَدٌ يَأْتِي بِآيَةٍ وَ يُظْهِرُ دَلِيلًا أَكْثَرَ مِمَّا جَاءَ بِهِ خَاتَمُ النَّبِيِّينَ وَ سَيِّدُ الْمُرْسَلِينَ صلى الله عليه وآله فَقَالُوا كَاهِنٌ وَ سَاحِرٌ وَ كَذَّابٌ وَ هُدِيَ مَنِ اهْتَدَى غَيْرَ أَنَّ الْأَدِلَّةَ يَسْكُنُ إِلَيْهَا كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ وَ ذَلِكَ أَنَّ اللهَ يَأْذَنُ لَنَا فَنَتَكَلَّمُ وَ يَمْنَعُ فَنَصْمُتُ وَ لَوْ أَحَبَّ اللهُ أَنْ لَا يُظْهِرَ حَقَّنَا مَا ظَهَرَ بَعَثَ اللهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَ مُنْذِرِينَ يَصْدَعُونَ بِالْحَقِّ فِي حَالِ الضَّعْفِ وَ الْقُوَّةِ وَ يَنْطِقُونَ فِي أَوْقَاتٍ لِيَقْضِيَ اللهُ أَمْرَهُ وَ يُنْفِذَ حُكْمَهُ وَ النَّاسُ عَلَى طَبَقَاتٍ مُخْتَلِفِينَ شَتَّى فَالْمُسْتَبْصِرُ عَلَى سَبِيلِ نَجَاةٍ مُتَمَسِّكٌ بِالْحَقِّ فَيَتَعَلَّقُ بِفَرْعٍ أَصِيلٍ غَيْرُ شَاكٍّ وَ لَا مُرْتَابٍ لَا يَجِدُ عَنِّي مَلْجَأً وَ طَبَقَةٌ لَمْ يَأْخُذِ الْحَقَّ مِنْ أَهْلِهِ فَهُمْ كَرَاكِبِ الْبَحْرِ يَمُوجُ عِنْدَ مَوْجِهِ وَ يَسْكُنُ عِنْدَ سُكُونِهِ وَ طَبَقَةٌ اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ شَأْنُهُمُ الرَّدُّ عَلَى أَهْلِ الْحَقِّ وَ دَفْعُ الْحَقِّ بِالْبَاطِلِ حَسَداً مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ فَدَعْ مَنْ ذَهَبَ يَمِيناً وَ شِمَالًا.

إلى أن قال: فَإِيَّاكَ وَ الْإِذَاعَةَ وَ طَلَبَ الرِّئَاسَةِ فَإِنَّهُمَا تَدْعُوَانِ إلى الْهَلَكَةِ.[1]

(١) بحارالأنوار، ج٢، ص: ١٨١.

وفي رياض الجنان لفضل الله بن محمود الفارسي عَـنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام أَنَّهُ قَالَ: إِنَّ أَمْرَنَا صَعْبٌ مُسْتَصْعَبٌ لَا يَحْتَمِلُهُ إِلَّا صُدُورٌ مُشْرِقَةٌ وَ قُلُوبٌ مُنِيرَةٌ وَ أَفْئِدَةٌ سَلِيمَةٌ وَ أَخْلَاقٌ حَسَنَةٌ لِأَنَّ اللهَ قَدْ أَخَذَ عَلَى شِيعَتِنَا الْمِيثَاقَ فَمَنْ وَفَى لَنَا وَفَى اللهُ لَهُ بِالْجَنَّةِ وَ مَنْ أَبْغَضَنَا وَ لَمْ يُؤَدِّ إِلَيْنَا حَقَّنَا فَهُوَ فِي النَّارِ وَ إِنَّ عِنْدَنَا سِرّاً مِنَ اللهِ مَا كَلَّفَ اللهُ بِهِ أَحَداً غَيْرَنَا ثُمَّ أَمَرَنَا بِتَبْلِيغِهِ فَبَلَّغْنَاهُ فَلَمْ نَجِدْ لَهُ أَهْلًا وَ لَا مَوْضِعاً وَ لَا حَمَلَةً يَحْمِلُونَهُ حَتَّى خَلَقَ اللهُ لِذَلِكَ قَوْماً خُلِقُوا مِنْ طِينَةِ مُحَمَّدٍ وَ ذُرِّيَّتِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِمْ وَ مِنْ نُورِهِمْ صَنَعَهُمُ اللهُ بِفَضْلِ صُنْعِ رَحْمَتِهِ فَبَلَّغْنَاهُمْ عَنِ اللهِ مَا أَمَرَنَا فَقَبِلُوهُ وَ احْتَمَلُوا ذَلِكَ وَ لَمْ تَضْطَرِبْ قُلُوبُهُمْ وَ مَالَتْ أَرْوَاحُهُمْ إِلَى مَعْرِفَتِنَا وَ سِرِّنَا وَ الْبَحْـثِ عَنْ أَمْرِنَـا وَ إِنَّ اللهَ خَلَقَ أَقْوَاماً لِلنَّـارِ وَ أَمَرَنَا أَنْ نُبَلِّغَهُمْ ذَلِكَ فَبَلَّغْنَاهُ فَاشْـمَأَزَّتْ قَلْبُهُمْ مِنْهُ وَ نَفَرُوا عَنْـهُ وَ رَدُّوهُ عَلَيْنَا وَ لَمْ يَحْتَمِلُوهُ وَ كَذَّبُوا بِهِ وَ طَبَعَ اللهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ ثُمَّ أَطْلَقَ أَلْسِنَتَهُمْ بِبَعْضِ الْحَقِّ فَهُمْ يَنْطِقُونَ بِهِ لَفْظاً وَ قُلُوبُهُمْ مُنْكِرَةٌ لَهُ ثُمَّ بَكَى عليه السلام وَ رَفَـعَ يَدَيْهِ وَ قَالَ اللَّهُمَّ إِنَّ هَذِهِ الشِّرْذِمَةَ الْمُطِيعِينَ لِأَمْرِكَ قَلِيلُونَ اللَّهُمَّ فَاجْعَلْ مَحْيَاهُمْ مَحْيَانَا وَ مَمَاتَهُمْ مَمَاتَنَا وَ لَا تُسَلِّطْ عَلَيْهِمْ عَدُوّاً فَإِنَّكَ إِنْ سَلَّطْتَ عَلَيْهِمْ عَدُوّاً لَنْ تُعْبَدَ.(١)

وقال الصادق عليه السلام: الْخَشْـيَةُ مِيرَاثُ الْعِلْمِ وَ مِيزَانُهُ وَ الْعِلْمُ شُـعَاعُ الْمَعْرِفَةِ وَ قَلْبُ الْإِيمَانِ وَ مَنْ حُرِمَ الْخَشْـيَةَ لَا يَكُونُ عَالِماً وَ إِنْ شَقَّ الشَّعْرَ بِمُتَشَابِهَاتِ الْعِلْمِ قَالَ اللهُ تَعَالَى إِنَّمَا يَخْشَى اللهَ مِنْ عِبادِهِ الْعُلَماءُ وَ آفَةُ الْعُلَمَاءِ ثَمَانِيَةٌ الطَّمَعُ وَ الْبُخْلُ وَ الرِّيَاءُ وَ الْعَصَبِيَّةُ وَ حُبُّ الْمَدْحِ وَ الْخَوْضُ فِيمَا لَمْ يَصِلُوا إِلَى حَقِيقَتِهِ وَ التَّكَلُّفُ فِي تَزْيِينِ الْكَلَامِ بِزَوَائِدِ الْأَلْفَاظِ وَ قِلَّةُ الْحَيَاءِ مِنَ اللهِ وَ الِافْتِخَارُ وَ تَرْكُ

(١) بحارالأنوار، ج٢، ص: ٢١٠

الْعَمَلِ بِمَا عَلِمُوا قَالَ عِيسَى عليه السلام أَشْقَى النَّاسِ مَنْ هُوَ مَعْرُوف بِعِلْمِهِ مَجْهُولٌ بِعَمَلِهِ وَ قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وآله: لَا تَجْلِسُوا عِنْدَ كُلِّ دَاعٍ مُدَّعٍ يَدْعُوكُمْ مِنَ الْيَقِينِ إِلى الشَّك.

إلى أن قال: وَ تَقَرَّبُوا إِلى عَالِمٍ يَدْعُوكُمْ إِلى التَّوَاضُعِ مِنَ الْكِبْرِ وَ مِنَ الرِّيَاءِ إِلى الْإِخْلَاصِ وَ مِنَ الشَّكِّ إِلى الْيَقِينِ.(١)

التاسعة والعشرون:

«أَ لَمْ يُؤْخَذْ عَلَيْهِمْ ميثاقُ الْكِتابِ أَنْ لا يَقُولُوا عَلَى اللهِ إِلاَّ الْحَقَّ».(٢)

بأن لا يكذبوا على اللهّ ولا يضيفوا إليه إلا ما أنزله.(٣)

في الكافي عن الصادق عليه السلام إِنَّ اللهَ خَصَّ عِبادَهُ بِآيَتَيْنِ مِنْ كِتَابِهِ أَنْ لَا يَقُولُوا حَتَّى يَعْلَمُوا وَ لَا يَرُدُّوا مَا لَمْ يَعْلَمُوا وَ قَالَ عَزَّ وَ جَلَّ أَ لَمْ يُؤْخَذْ عَلَيْهِمْ مِيثاقُ الْكِتابِ أَنْ لا يَقُولُوا عَلَى اللهِ إِلَّا الْحَقَّ وَ قَالَ بَلْ كَذَّبُوا بِما لَمْ يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ وَ لَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُه(٤).

والعياشي عنه وعن الكاظم عليه السلام ما يقرب منه.

يقول المؤلف: وجه الدلالة أنّ الآية دلّت على تحريم القول بغير الحق و«إِنَّ

---

(١) مصباح الشريعة، ص: ٢١

(٢) الاعراف: ١٦٩.

(٣) تفسير الصافي، ج٢، ص: ٢٤٩

(٤) الكافي، ج١، ص: ٤٣

الظَّنَّ لا يُغْني مِنَ الْحَقِّ شَيْئاً»[١] فانحصر القول الحق في العلم.

ولهذا قال عليه السلام ان لا يقولـوا حتّى يعلموا ثمّ اسـتدلّ بالآية والإجماع على بقاء هذا الحكم منعقد وهو لا يتأتّى إلّا بالعلم وإلّا للزم التكليف بما لا يطاق فدلالة الآية على بقاء العلم وشرع السبيل إليه التزاميّة.

الثلاثون:

«لَقَدْ جاءَتْ رُسُلُ رَبِّنا بِالْحَقِّ».[٢]

فالذي يحكم بالظّن ويعمل به لا يوافق حكمه وعلمه ما جاء من عند الله لأنّه حق وإنّ الظنّ لا يغني من الحق شيئاً فوجوب العمل على ما انزل الله دلّ على بقاء سبيل العلم إليه والّا للزم ارتفاع التكليف أو التكليف بما لا يطاق.

الحادية والثلاثون:

«قُلْ إِنَّـما حَـرَّمَ رَبِّيَ الْفَواحِشَ ما ظَهَـرَ مِنْها وَ ما بَطَـنَ وَ الْإِثْـمَ وَ الْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَ أَنْ تُشْرِكُوا بِاللهِ مـا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُـلْطاناً وَ أَنْ تَقُولُوا عَلَى اللهِ ما لا تَعْلَمُونَ».[٣]

يقول المؤلف: وجه الدلالة بيّن اذ تحريم القول بغير العلم يوجب على الله ابقاء العلم إلى الحكـم والعمل، والظن ليس من العلـم لا لغةً ولا عرفاً ولا

---

(١) النجم: ٢٨.

(٢) الاعراف: ٤٣.

(٣) الاعراف: ٣٣.

عقلاً ولا نقلاً كما حققناه في غير موضع من تصانيفنا.

في التوحيد عن الباقر عليه السلام انه سئل مَا حُجَّةُ اللهِ عَلَى الْعِبَادِ قَالَ أَنْ يَقُولُوا مَا يَعْلَمُونَ وَ يَقِفُوا عِنْدَ مَا لَا يَعْلَمُونَ.(١)

وفي الفقيه عن أميرالمؤمنين عليه السلام فِي وَصِيَّتِهِ لِابْنِهِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَنَفِيَّةِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ يَا بُنَيَّ لَا تَقُلْ مَا لَا تَعْلَمُ بَلْ لَا تَقُلْ كُلَّ مَا تَعْلَمُ.(٢)

وفي العيون عنه عليه السلام عن النبي صلى الله عليه وآله مَنْ أَفْتَى النَّاسَ بِغَيْرِ عِلْمٍ لَعَنَتْهُ مَلَائِكَةُ السَّمَاوَاتِ وَ الْأَرْضِ.(٣)

الثانية والثلاثون:

«اتَّبِعُوا ما أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ وَ لا تَتَّبِعُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِياء».(٤)

يقول المؤلف: وجه الدلالة هو ان حكم الآية وجوب اتباع ما انزل الله(٥) ولا يتأتى العمل بها إلّا ببقاء السبيل إلى علم ما انزل الله فان الظن لا يتوافق إلّا قليلاً مع(٦) قول الله لا اختلاف فيه فالمكتفي بالظّن يخرج عن حكم الآية واتباع ما انزل الله كثيراً فدلّ بقاء التكليف بها على بقاء العلم والّا للزم القبيح

---

(١) التوحيد للصدوق، ص: ٤٥٩

(٢) من لا يحضره الفقيه، ج٢، ص: ٦٢٦

(٣) عيون أخبار الرضا عليه السلام، ج٢، ص: ٤٦

(٤) الاعراف: ٣.

(٥) في نسخة «ب»: هو انّ حكم الآية باقٍ.

(٦) في نسخة «ب»: و.

على الله وفي الآية دلالة على تحريم اتباع الظّن والاكتفاء به، لأنّ الله الواجب على الناس اتباع ما انزل الله وفينا انـزل الله تحريم الاكتفاء بالظّن بقوله «و لا تقف ما ليس لك به علم» وبقوله «يا ايها الذين امنوا اجتنبوا كثيرا من الظن ان بعض الظن اثم» وبقوله «ان الظن لا يغنى من الحق شيئا» وهذا نظير قول القائل لا تاكل كثيراً من الســم فان قليلاً من السم قاتل ولا تشرب كثيراً من الخمر فإنّ بعض الخمر وقليله مسكر محرم.

والثالثة والثلاثون:

«أُولئِكَ الَّذينَ هَدَى اللهُ فَبِهُداهُمُ اقْتَدِهْ».[١]

يقول المؤلف: وجه الدلالة انّ إيجاب الاقتداء بهديهم عليهم السلام متوقف صحته على إبقاء الطريق إلى هديهم وهو اخبارهم وآثارهم ولو لا العلم بها باقياً للزم ارتفاع التكليف أو التكليف بما لا يطاق.

الرابعة والثلاثون:

«وَ مَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِما أَنْزَلَ اللهُ فَأُولئِكَ هُمُ الْكافِرُونَ».[٢]

الخامسة والثلاثون:

«وَ مَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِما أَنْزَلَ اللهُ فَأُولئِكَ هُمُ الظَّالِمُون».[٣]

---

(١) الانعام: ٩٠.

(٢) المائدة: ٤٤.

(٣) المائدة: ٤٥.

السادسة والثلاثون:

«وَ مَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِما أَنْزَلَ اللهُ فَأُولئِكَ هُمُ الْفاسِقُونَ».[١]

يقول المؤلف: وجه الدلالة واضح لدى المتأمل اذ تحريم الحكم بغير ما انزل الله والحصر فيه دليل على إبقاء العلم إليه إذا الظن لا يخلو من الخطاء والخطا لا يخلو من الاختلاف وهو خروج عما انزل الله اذ ليس في حكمه اختلاف.

العياشي عن بعض أصحابه قال: سمعت عماراً يقول على منبر الكوفة: ثلاثة يشهدون على عثمان أنه كافر وأنا الرابع، وأنا أسمي الأربعة ثمّ قرأ هؤلاء الآيات في المائدة.[٢]

وفيه عن أبي جعفر عليه السلام قال: قال علي عليه السلام من قضى في درهمين بغير ما أنزل الله فقد كفر.[٣]

وفيه عن أبي عبد الله عليه السلام قال من حكم في درهمين بغير ما أنزل الله فقد كفر، قلت: كفر بما أنزل الله أو بما أنزل على محمد صلى الله عليه وآله قال: ويلك إذا كفر بما أنزل على محمد صلى الله عليه وآله أ ليس قد كفر بما أنزل الله.[٤]

وفيه عن أبي عبد الله عليه السلام قال: من حكم في درهمين بغير ما أنزل الله – فهو

---

(١) المائدة: ٤٧.

(٢) تفسير العياشي، ج١، ص: ٣٢٣

(٣) تفسير العياشي، ج١، ص: ٣٢٣

(٤) تفسير العياشي، ج١، ص: ٣٢٤

كافر بالله العظيم.[١]

وفيه عنه عليه السلام من حكم في درهمين بغير ما أنزل الله فقد كفر، ومن حكم في درهمين فأخطأ كفر.[٢]

السابعة والثلاثون:

«وَ لا تَقُولُوا عَلَى اللهِ إِلاَّ الْحَقَّ».[٣]

الثامنة والثلثون:

«إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَماناتِ إِلى أَهْلِها وَ إِذا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ».[٤]

التاسعة والثلثون:

«تِلْكَ حُدُودُ اللهِ يُبَيِّنُها لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ».[٥]

الاربعون:

«وَ مَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللهِ فَأُولئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ».[٦]

---

(١) تفسير العياشي، ج١، ص: ٣٢٣

(٢) تفسير العياشي، ج١، ص: ٣٢٣

(٣) النساء: ١٧١.

(٤) النساء: ٥٧.

(٥) البقرة: ٢٣٠.

(٦) البقرة: ٢٢٩.

الحادية والاربعون:

«وَ مَنْ يَعْصِ اللهَ وَ رَسُولَهُ وَ يَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ ناراً خالِداً فيها وَ لَهُ عَذابٌ مُهينٌ».(٧)

يقول المؤلف: وجه الدلالة في هذه الآيـات واضح بأدنى تأمل فإنّ النهي عن القول بغير حق وانحصار القول فيه وكذلك الأمر بحكم العدل وكذلك النهي عن تعدي حـدود الله والوعيد عليه كلّ ذلـك لا يتأتّى إلّا بالعلم لانّ الظن لا يغني من الحق شيئاً ولا يخلو من الاختلاف فيلزمه الخروج عن العدل وكذلك التعدي عن الحدود لانه تعالى قال و«فَما ذا بَعْدَ الْحَقِّ إِلاَّ الضَّلالُ».(٨)

في أمالي الشيخ فيما كتب أميرالمؤمنين عليه السلام لمحمد بن ابى بكر: وَ لَا تَقْضِ فِي أَمْرٍ وَاحِدٍ بِقَضَاءَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ فَيَخْتَلِفَ أَمْرُكَ وَ تَزِيغَ عَنِ الْحَقِّ.(٩)

الثاني والاربعون:

«انَ النَّاسُ أُمَّةً واحِدَةً فَبَعَثَ اللهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّريـنَ وَ مُنْذِرينَ وَ أَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فيمَا اخْتَلَفُوا فيـهِ وَ مَا اخْتَلَفَ فيهِ إِلاَّ الَّذينَ أُوتُوهُ مِنْ بَعْدِ ما جاءَتْهُمُ الْبَيِّناتُ بَغْياً بَيْنَهُمْ فَهَدَى اللهُ الَّذينَ آمَنُوا لِمَا اخْتَلَفُوا فيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ وَ اللهُ يَهْدي مَنْ يَشاءُ إِلى صِراطٍ مُسْتَقيمٍ».(١٠)

---

(٧) النساء: ١٤.

(٨) يونس: ٣٢.

(٩) الأمالي للطوسي، ص: ٣٠

(١٠) البقرة: ٢١٣.

يقول المؤلـف: أو تأمّل متأمّل مرتـاد في مقال هذه الآية لهدى إلى سـبيل الرشـاد ولتيقّن انّ باب العلم مفتوح عند كثرة الاختـلاف على أهل الإيمان والانصاف ولحكم ببطلان القول بإنسداد وإنّه منسد على خصوص من سلك سـبيل العناد وان الله لم يترك طالب الحق في الحيرة وانه لرؤوف بالعباد وأنّه يعلم المجاهدين والمقصّرين وأنّه لبالمرصاد ولو أردت استقصاء الآيات الدالة على بقاء العلم وفتح الباب لطالت الرسالة واحتاج بانها إلى كتاب وفيما ذكر منها لكفاية وانّما يتذكر اولو الألباب.

المرشد الثالث

في ذكر

الأخبار الدالة على انّه لابدّ في زمن غيبة الحجة عليه السلام من بقاء العلم التوقيفي بين المكلّفين ليتمّ حجته تعالى على العالمين

وهي أكثر من أن تحصى فلنذكر بعضاً منها:

فمنها ما رواه ائمة الحديث في أصولهم كالبرقي في المحاسن والكليني في الكافي والسيد الرضي في النهج والمجلسي في بحارالأنوار بألفاظ متقاربة عن أميرالمؤمنين عليه السلام أنه قال على منبر الكوفة اللَّهُمَّ إِنَّهُ لَا بُدَّ لَكَ مِنْ حُجَجٍ فِي أَرْضِكَ حُجَّةٍ بَعْدَ حُجَّةٍ عَلَى خَلْقِكَ يَهْدُونَهُمْ إِلى دِينِكَ وَ يُعَلِّمُونَهُمْ عِلْمَكَ كَيْلَا يَتَفَرَّقَ أَتْبَاعُ أَوْلِيَائِكَ ظَاهِرٍ غَيْرِ مُطَاعٍ أَوْ مُكْتَتَمٍ يُتَرَقَّبُ إِنْ غَابَ عَنِ النَّاسِ شَخْصُهُمْ فِي حَالِ هُدْنَتِهِمْ فَلَمْ يَغِبْ عَنْهُمْ قَدِيمُ مَبْثُوثِ عِلْمِهِمْ وَ آدَابُهُمْ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ مُثْبَتَةٌ فَهُمْ بِهَا عَامِلُون.[1] إنتهى لفظ الكافي.

قال الشارح الرباني العارف المازندراني قدس سره قوله عليه السلام «يهدونهم إلى دينك» الجملة حال عن الحجج.

إلى أن قال: والمراد بالهداية هنا الدلالة إلى ما يوصل إلى المطلوب وبالدين جميع ما جاء به النبي صلى الله عليه وآله.

قوله عليه السلام «ظاهر غير مطاع أو مكتتم يترقب» أى يترقب ظهوره وهو

(١) الكافي، ج١، ص: ٣٣٩

صاحب الزمان عليه السلام وأما غيره من الأئمة فهو مندرج في الأول لظهورهم بين الخلق وعدم اطاعة الخلق لهم.[١]

قوله عليه السلام «ان غاب عن الناس شخصهم في حال هدنتهم فلم يغب عنهم قديم مثبوت علمهم» الهدنة الاسم من المهادنة وهي المصاحبة والمثبوت من ثبته بمعنى أثبته وثبت جاء لازما ومتعديا؟ واضافة القديم إلى المثبوت والمثبوت إلى العلم من باب إضافة الصفة إلى الموصوف يعنى أن غاب من الخلق شخصهم بالانزواء والاعتزال في حال مصالحتهم مع الاعداء المتغلبة وعدم اقتدارهم على الظهور واجراء الأحكام خوفا منهم وممن تابعهم لم يغب عمن تابعهم علمهم المثبوت القديمى الّذي نقله الرواة الثقات وكانه عليه السلام أخبر عن امثال زماننا هذا فان علمهم مع غيبتهم شايع بين أصحاب الايمان أرباب العرفان بنقل السابقين إلى التابعين وهكذا ينقل إلى ما شاء الله.[٢]

يقول المؤلف: هذا قول منه رحمه الله في بقاء العلم المرويّ ولا يحصل الآمن الاخبرد ولا يوجد الا في الاثار:

قوله «فهم بها عاملون» تقديم الظرف يفيد الحصر يعنى انهم عاملون بعلوم الأئمة عليهم السلام لا بغيرها من الاقيسة والاستحسانات المخترعة والآراء المبتدعة إلى آخر.

وقوله رحمه الله وفيه أيضاً دلالة على أن العمل بدون العلم ليس بعمل وهو

---

(١) شرح الكافي لمولى صالح المازندراني، ج٦، ص: ٢٤١.

(٢) شرح الكافي لمولى صالح المازندراني، ج٦، ص: ٢٤٢

كذلك لان العلم أصل والعمل فرع ولا يعقل وجود الفرع بدون الاصل.

ومنها ما رواه بهذا الاسناد أنه عليه السلام قال في هذا الخطبة في موضع آخر: فِيمَنْ هَذَا وَ لِهَذَا يَأْرِزُ الْعِلْمُ إِذَا لَمْ يُوجَدْ لَهُ حَمَلَةٌ يَحْفَظُونَهُ وَ يَرْوُونَهُ كَمَا سَمِعُوهُ مِنَ الْعُلَمَاءِ وَ يَصْدُقُونَ عَلَيْهِمْ فِيهِ اللَّهُمَّ فَإِنِّي لَأَعْلَمُ أَنَّ الْعِلْمَ لَا يَأْرِزُ كُلُّهُ وَ لَا يَنْقَطِعُ مَوَادُّهُ وَ إِنَّكَ لَا تُخْلِي أَرْضَكَ مِنْ حُجَّةٍ لَكَ عَلَى خَلْقِكَ ظَاهِرٍ لَيْسَ بِالْمُطَاعِ أَوْ خَائِفٍ مَغْمُورٍ كَيْلَا تَبْطُلَ حُجَّتُكَ وَ لَا يَضِلَّ أَوْلِيَاؤُكَ بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَهُمْ بَلْ أَيْنَ هُمْ وَ كَمْ هُمْ أُولَئِكَ الْأَقَلُّونَ عَدَداً الْأَعْظَمُونَ عِنْدَ اللهِ قَدْراً. (١)

قال العارف المقدس الصالح في شرحه:

قوله عليه السلام «فيمن هذا» في بعض النسخ فمن هذا وفيه اشارة إلى قلّة وجوده وهو الحق الّذي لا ريب فيه لان المؤمن العالم العامل الخالص عزيز الوجود.(٢)

ومنها ما رواه المشايخ الثقاة والكليني قدس سره بالاسناد عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال فِي خُطْبَةٍ لَهُ: اللَّهُمَّ وَ إِنِّي لَأَعْلَمُ أَنَّ الْعِلْمَ لَا يَأْرِزُ كُلُّهُ وَ لَا يَنْقَطِعُ مَوَادُّهُ وَ أَنَّكَ لَا تُخْلِي أَرْضَكَ مِنْ حُجَّةٍ لَكَ عَلَى خَلْقِكَ - ظَاهِرٍ لَيْسَ بِالْمُطَاعِ أَوْ خَائِفٍ مَغْمُورٍ كَيْلَا تَبْطُلَ حُجَجُكَ وَ لَا يَضِلَّ أَوْلِيَاؤُكَ بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَهُمْ بَلْ أَيْنَ هُمْ وَ كَمْ أُولَئِكَ الْأَقَلُّونَ عَدَداً وَ الْأَعْظَمُونَ عِنْدَ اللهِ جَلَّ ذِكْرُهُ قَدْراً الْمُتَّبِعُونَ لِقَادَةِ الدِّينِ الْأَئِمَّةِ الْهَادِينَ الَّذِينَ يَتَأَدَّبُونَ بِآدَابِهِمْ وَ يَنْهَجُونَ نَهْجَهُمْ فَعِنْدَ ذَلِكَ يَهْجُمُ بِهِمُ الْعِلْمُ عَلَى حَقِيقَةِ الْإِيمَانِ فَتَسْتَجِيبُ أَرْوَاحُهُمْ لِقَادَةِ الْعِلْمِ وَ يَسْتَلِينُونَ

---

(١) الكافي، ج١، ص: ٣٣٩

(٢) شرح الكافي لمولى صالح المازندراني، ج٦، ص: ٢٤٢

مِنْ حَدِيثِهِمْ مَا اسْتَوْعَرَ عَلَى غَيْرِهِمْ وَ يَأْنَسُونَ بِمَا اسْتَوْحَشَ مِنْهُ الْمُكَذِّبُونَ وَ أَبَاهُ الْمُسْرِفُونَ أُولَئِكَ أَتْبَاعُ الْعُلَمَاءِ صَحِبُوا أَهْلَ الدُّنْيَا بِطَاعَةِ اللهِ تَبَارَكَ وَ تَعَالَى وَ أَوْلِيَائِهِ وَ دَانُوا بِالتَّقِيَّةِ عَنْ دِينِهِمْ وَ الْخَوْفِ مِنْ عَدُوِّهِمْ فَأَرْوَاحُهُمْ مُعَلَّقَةٌ بِالْمَحَلِّ الْأَعْلَى فَعُلَمَاؤُهُمْ وَ أَتْبَاعُهُمْ خُرْسٌ صُمْتٌ فِي دَوْلَةِ الْبَاطِلِ مُنْتَظِرُونَ لِدَوْلَةِ الْحَقِّ وَ سَ يُحِقُّ اللهُ الْحَقَّ بِكَلِمَاتِهِ وَ يَمْحَقُ الْبَاطِلَ هَا هَا طُوبَى لَهُمْ عَلَى صَبْرِهِمْ عَلَى دِينِهِمْ فِي حَالِ هُدْنَتِهِمْ وَ يَا شَوْقَاهْ إِلى رُؤْيَتِهِمْ فِي حَالِ ظُهُورِ دَوْلَتِهِمْ وَ سَيَجْمَعُنَا اللهُ وَ إِيَّاهُمْ فِي جَنَّاتِ عَدْنٍ وَ مَنْ صَلَحَ مِنْ آبائِهِمْ وَ أَزْواجِهِمْ وَ ذُرِّيَّاتِهِمْ.(١)

قال الشارح العارف الصالح رحمه الله: قوله (أن العلم لا يأرز كله ولا ينقطع مواده) أرز فلان يأرز بالراء ثمّ الزاى المعجمة إذا تضأم وتقبض، يعنى أن العلوم الدينية والمعارف الالهية والاسرار الربانية لا تذهب كله عن الخلق والا لارتفع التكليف عنهم. ولا تنقطع مواد العلم عنهم بالكلية وهم العلماء الراسخون والحكماء الالهيون الذين يظهرون تلك العلوم على المستعدين للقبول والقائلين لفيضانها وهم علماء الفرقة الناجية رضوان الله عليهم.(٢)

يقول المؤلف: عفى الله عنه الأنسب بسياق الحديث وما شابهه انّ مواد العلم هي الأصول المرويّة والقوانين الكليّة الملقاة عن الأئمة الهادية المهدية عليهم السلام المشار إليها بقول العالم عليه السلام «عَلَيْنَا إِلْقَاءُ الْأُصُولِ إِلَيْكُمْ وَ عَلَيْكُمْ

---

(١) الكافي، ج١، ص: ٣٣٥

(٢) شرح الكافي لمولى صالح المازندراني، ج٦، ص: ٢٢٣.

التَّفَرُّعُ»(١) وبقوله «عَلَيْنَا أَنْ نُلْقِيَ إِلَيْكُمُ الْأُصُولَ وَ عَلَيْكُمْ أَنْ تُفَرِّعُوا»(٢)و قد جمع طرفاً منها الشيخ الثقة الماهر شيخنا محمّد الحر العاملي رحمه الله في كتاب فصول المهمة في أصول الأئمة المعروف بالكليات وهو عندي بخطه الشريف، والله يعلم.

قال الشارح قدس سره:

قوله «و انك لا تخلى أرضك من حجة لك على خلقك» لا تخلى اما من التخلية أو من الاخلاء والحجة هو الإمام و«ظاهر» صفة له والمغمور المستور من خوف يعلوه من غمره الماء أى علاه.

قوله «كيلا تبطل حجتك» إشارة إلى قوله تعالى «لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللهِ حُجَّةٌ» وإلى سبب عدم تخلية الأرض منه، قال بعض المحققين: ان الإماميّة رحمهم الله آووا إلى هذا الكلام ليدفعوا ما أورد مخالفوهم عليهم حيث قالوا يجب نصب الإمام على الله تعالى لانه إذا كان لهم رئيس قاهر يمنعهم من المحظورات ويحثهم على الواجبات كانوا معه اقرب إلى الطاعة وأبعد عن المعاصى منهم بدونه واللطف واجب على الله، فاعترض عليهم مخالفوهم وقالوا انما يكون منفعة ولطفا واجبا إذا كان ظاهرا قاهرا زاجرا عن القبائح قادرا على تنفيذ الأحكام واعلاء لواء كلمة الإسلام وهذا ليس بلازم عندكم فالامام الّذي ادعيتم وجوبه ليس بلطف والّذي هو لطف ليس بواجب

---

(١) السرائر، ج٣، ص: ٥٧٥

(٢) السرائر، ج٣، ص: ٥٧٥

فأجابوا بأن وجود الإمام لطف سواء تصرف أولم يتصرف على ما نقل عن أميرالمؤمنين عليه السلام من الكلام المذكور وتصرفه الظاهر لطف آخر، وتوضيحه على ما ذكره الشيخ بهاء الملة والدين نقلاً عن القوم: أن الثمرة ليست منحصرة في مشاهدته وأخذ المسائل عنه بل نفس التصديق بوجوده عليه السلام وأنه خليفة الله في الأرض أمر مطلوب لذاته وركن من أركان الايمان كتصديق من كان في عصر النبي صلى الله عليه وآله بوجوده عليه السلام.

ثم ذكر حديث جابر عن النبي صلى الله عليه وآله الذي سنذكره في محلّه ان شاء الله تعالى.

إلى أن قال: ثمّ قال الإماميّة ان تشنيعكم علينا مقلوب عليكم لانكم تذهبون أن المراد بامام الزمان في الحديث الّذي رويتموه من قوله صلى الله عليه وآله «من مات ولم يعرف امام زمانه فقد مات ميتة جاهلية» وهو منقول من طرق الخاصة أيضاً صاحب الشوكة من ملوك الدنيا كائنا من كان عالما أو جاهلا عادلا أو فاسقا فأى ثمرة تترتب على معرفة الجاهل الفاسق ليكون من مات ولم يعرفه مات ميتة جاهلية ولما استشعر هذا بعض المخالفين ذهب إلى أن المراد بالامام في الحديث الكتاب، وقال الإماميّة أن اضافة الإمام إلى زمان ذلك الشخص يشعر بتبدل الأئمة في الازمنة والقرآن العزيز لا تبدل له بحمد الله على مر الازمان. وأيضا فالمراد بمعرفة الكتاب التي إذا لم تكن حاصلة للانسان مات ميتة جاهلية ان اريد بها معرفة ألفاظه والاطلاع على معانيه أشكل الأمر على كثير من الناس وان اريد مجرد التصديق بوجوده فلا وجه للتشنيع علينا إذا قلنا بمثله، انتهى.[1]

(١) شرح الكافي لمولى صالح المازندراني، ج٦، ص: ٢٢٤.

يقول المؤلف: واحسن من هذه الاجوبة ما نقله الشيخ – طاب ثراه – عن السيّد المرتضى رضي الله عنه في كتاب الغيبة ما لفظه:

وكان المرتضى رضي الله يقول سؤال المخالف لنا لم لا يظهر الإمام للأولياء غير لازم لأنه إن كان غرضه أن لطف الولي غير حاصل فلا يحصل تكليفه فإنه لا يتوجه فإن لطف الولي حاصل لأنه إذا علم الولي أن لـه إماما غائبا يتوقع ظهوره عليه السلام ساعة [ساعة] ويجوز انبساط يده في كلّ حال فإن خوفه من تأديبه حاصل وينزجر لمكانه عن المقبحات ويفعل كثيرا من الواجبات فيكون حال غيبته كحال كونه في بلد آخر بل ربما كان في حال الاستتار أبلغ لأنه مع غيبته يجوز أن يكون معه في بلده وفي جواره ويشاهده من حيث لا يعرفه ولا يقف على أخباره وإذا كان في بلد آخر ربما خفـي عليه خبره فصار حال الغيبة [و] الانزجار حاصلاً عن القبيح على ما قلناه. وإذا لم يكن قد فاتهم اللطف جاز استتاره عنهم وإن سلم أنه يحصل ما هو لطف لهم ومع ذلك يقال لم لا يظهر لهم قلنا ذلك غير واجب على كلّ حال فسقط السؤال من أصله.

على أن لطفهم بمكانه حاصل من وجه آخر وهو أن لمكانه يثقون بوصول جميع الشرع إليهم ولولاه لما وثقوا بذلك وجـوزوا أن يخفى عليهم كثير من الشرع وينقطع دونهم وإذا علمـوا وجوده في الجملة أمنـوا جميع ذلك فكان اللطف بمكانه حاصلا من هذا الوجه أيضا.(١)

يقول المؤلف: إنّما يتمّ جواب المرتضى رضي الله عنه بعد قولـه بفتح باب العلم إلى

---

(١) الغيبة للشيخ الطوسي، ص: ١٠٥.

المكلّف بـه لأنّه ذهـب إلى أنّ وجود الإمـام عليه السلام وان كان غائباً عـن الرعيّة العوام هو السبب لحصول القطع بالشرايع التي وصلت إلى الأنام وبوجوده حفظت الأحكام والحلال والحرام عن التغيير والتبديل بحيث لو اجتهد مجتهد لأمكنه الوصول إلى الحق بالدليل وإن قطع على احد طريق الحق في التكاليف فبتقصيره الواقع منه في الدين الحنيـف والمخطي عنده بل جميع المتكلّمين من الإماميّة المتقدمين والمتأخرين يستحقّ العقاب وهذا قول معروف لهم في كلّ كتاب وأمّا القائلون بإنسداد باب العلم في الغيبة إلى الشرعيات وتغيّر فرض الله في السـنن والواجبات وتجويز ان يكـون الواجب في نفـس الأمر حراماً والحرام واجباً وانّ الحقّ النفس الامريّ غير مكلّف به وربّما يخالف الشرعيات الحق باختلاف ادلّة الاجتهادات ويعذر المخطي عند الله ويجب اتباع ظنّه فيما اخطأ أيضاً بعد ما اجتهد إيجاب أمن الله فلا يستقيم لهم التمسك بهذه الاجوبة ولا ينطق مذهبهم على قواعد أهل العدل القائلين بالواجبات العقلية.

ولننقل هنا ما يوضح المرام عند الأعلام.

قال الشيخ الطائفة في كتاب الغيبة:

فإن قيل: كيف الطريق إلى إِصَابَةِ الحَقِّ مع غَيْبَةِ الإمام.

فإن قلتم: لا سبيل إليها.

جعلتم الخلق في حَيْرَةٍ وضَلَالَةٍ وشك في جميع أمورهم.

وإن قلتم: يُصَابُ الحقُّ بأدلته.

قيل لكم: هذا تصريح بالاستغناء عن الإمام بهذه الأدلة.

قلنا: الحق على ضربين عقلي وسمعي فالعقلي يصاب بأدلته والسمعي عليه أدلة منصوبة من أقوال النبي صلى الله عليه وآله ونصوصه وأقوال الأئمة عليهم السلام من ولده وقد بينوا ذلك وأوضحوه ولم يتركوا منه شيئاً لا دليل عليه.

غير أن هذا وإن كان على ما قلناه فالحاجة إلى الإمام قد بينا ثبوتها لأن جهة الحاجة إليه المستمرة في كلّ حال وزمان كونه لطفا لنا على ما تقدم القول فيه ولا يقوم غيره مقامه فالحاجة المتعلقة بالسمع أيضاً ظاهرة لأن النقل وإن كان واردا عن الرسول صلى الله عليه وآله وعن آباء الإمام عليهم السلام بجميع ما يحتاج إليه في الشريعة فجائز على الناقلين العدول عنه إما تعمدا وإما لشبهة فينقطع النقل أو يبقى فيمن لا حجة في نقله.

وقد استَوْفَيْنَا هذه الطريقة في تلخيصِ الشَّافي فلا نطول بذكرها الكتاب.

يقول المؤلف: غرض الشيخ من هذا الكلام أنّه لو لم يكن معصوم في الامة حافظ للشريعة لجاز عقلاً انقطاع الشرائع المنقولة واضمحلال اخبارها وانّ التي وصلت الينا غير التي كلّفنا الله بها وجاءنا به رسول الله صلى الله عليه وآله وأما وجود الإمام المعصوم عليه السلام وان كان غائبا يصير سبب الاعتماد على رواية الفرقه التابعة له عليه السلام وأنّ الحق منحصر في نقلهم وإلى هذا أشار الشريف المرتضى رحمه الله فيما تقدّم ذكره بقوله: على انّ لطفهم بمكانه حاصل من وجه آخر، إلى آخر. وهذا أصل معروف بين متكلّمي الإماميّة من الأصول التي اوجبوا بها وجود الإمام المعصوم عليه السلام في كلّ حين وأسّسوا عليها أساس الدين ولكن متأخريّ

الأصحاب غفلوا عن ٱدلة القدماء ونسوا قولهم الصواب. انتهى.

ثم قال الشيخ رحمه الله:

فإن قيل: لو فرضنا أن الناقلين كتم بعض منهم بعض الشريعة واحتيج إلى بيان الإمام ولم يعلم الحق إلا من جهته وكان خوف القتل من أعدائه مستمرا كيف يكون الحال.

فإن قلتم: يظهر وإن خاف القتل فيجب أن يكون خوف القتل غير مبيح له الاستتار ويلزم ظهوره.

وإن قلتم: لا يظهر وسقط التكليف في ذلك الشيء المكتوم عن الأمة خرجتم من الإجماع لأنه منعقد على أن كلّ شيء شرعه النبي صلى الله عليه وآله وأوضحه فهو لازم للأمة إلى أن تقوم الساعة.

وإن قلتم: إن التكليف لا يسقط صرحتم بتكليف ما لا يطاق وإيجاب العمل بما لا طريق إليه.

قلنا: قد أجبنا عن هذا السؤال في التلخيص مستوفى وجملته إن الله تعالى لو علم أن النقل ببعض الشرع المفروض ينقطع في حال يكون تقية الإمام فيها مستمرة وخوفه من الأعداء باقيا لأسقط ذلك عمن لا طريق له إليه فإذا علمنا بالإجماع أن تكليف الشرع مستمر ثابت على جميع الأمة إلى قيام الساعة علمنا عند ذلك أنه لو اتفق انقطاع النقل بشيء من الشرع لما كان ذلك إلا في حال يتمكن فيها الإمام عليه السلام من الظهور والبُرُوزِ والإعلام والإنذار.

وكان المرتضى رحمه الله يقـول أخيرا لا يمتنـع أن يكون هاهنا أمـور كثيرة غير واصلـة إلينا هـي مُودَعَةٌ عنـد الإمـام عليه السلام وإن كان قد كتمهـا الناقلون ولم ينقلوها ولم يلزم مع ذلك سقوط التكليف عن الخلق لأنه إذا كان سبب الغيبة خوفه على نفسه من الذين أخافوه فمن أحوجه إلى الاستتار أتى من قبل نفسه في فوت ما يفوته من الشرع كما أنه أتى من قبل نفسـه فيـما يفوته من تأديب الإمام وتصرفه من حيث أحوجه إلى الاستتار ولو زال خوفه لظهر فيحصل له اللطف بتصرفه وتبين له ما عنده ممّا انكتم عنه فإذا لم يفعل وبقي مستترا أتى من قبل نفسه في الأمرين وهذا قوي تقتضيه الأصول.[1]

يقول المؤلف: الأصول عند متكلّمي الأماميّة هي القواعد المؤسسّة عندهم بالأدلة القاهرة من ضروره العقل أو المذهب أو الكتاب أو السـنة التي كان بناءكلامهم مع من خالفهم من الجبريـة والعدليّة عليها وكانوا لا يقبلون مع معارضتها دليلاً قط ولو كان مؤيدا بألف حديث صحيح ونصّ صريح وهذه الأصول الفقهية المعتبرة عند المتسـمّين بالأصولية[2] من متأخّري المتأخّرين كاعتبـار الظنـون الاجتهادية في نفـس الأحـكام الشرعية وحجـة المفاهيم والاعتبارات الظنّية العقليّة والتعبّد بالآحـاد العاريّة عن القرائن القطعيّة ما كانت معتبرة عندهم بل هي بأسرها كانـت لديهم مردودة ولأصولهم مخالفة وهذا بـيّن عند من طالع الشـافي والجمـل والذريعة والفصـول الملتقاط من العيون والمجالس وغيرها من تصانيف الشريف المرتضى وتلخيص الشـافي

(١) الغيبة للشيخ الطوسي، ص: ٩٧

(٢) في بعض النسخ: بالأصوليين.

وشرح الجمل وكتاب الغيبة والعدة تصنيف شيخ الطائفة.

والمتأخرون الذين قالوا بإنسداد باب العلم غفلوا مع أن القول به مع بقاء التكليف يلزمه القول بتكليف ما لايطاق والقول بسقوط التكليف ممّا لايمكنهم بالإتفاق والقول باكتفاء الظنون يلزمه تجويز تعبّد الله بالخطا وتبدّل الفروض الواجبة من الله وقبح التكليف بالظنون ممّا لا يخفى على عدلي قطعاً لما فيه من تبدل الفروض والرضى بالاختلاف والتشتت والفساد المفسد لأمور العباد في المبدء والمعاد ونستوفي بعض ما يليق ذكره ههنا في المورد الموضوع للأدّلة العقلية وذكرها ان شاءالله ولنرجع إلى شرح الحديث.

قال الشارح قوله عليه السلام بل أين هم وكم الظاهر ان الضمير راجع إلى الاولياء بدليل ما بعده.

وفيه حينئذ شكاية من قلّة أنصار الإمام حتّى صار مقهور للاعادي مستورا عن الخلق قوله عليه السلام اولئك الاقلون عددا والاعظمون عند الله جلّ ذكره قدراً اولئك إشارة إلى الاولياء وقلتهم ظاهرة فأتهم بمنزلة شعرة بيضاء في فرس اسود وكذا عظمة قدرهم ومنزلتهم إلى آخر قوله عليه السلام المتّبعون لقادة الدين الائمد الهادين إلى آخر الأئمة بدل اوبيان للقادة ولعلّ المراد بمتابعتهم لهم المتابعة في معرفة أصل الدين وهو جميع ما جاء به النبّي صلى الله عليه وآله اذ هم القادة والهداية إليه وبالتأدّب بآدابهم التخلّق بأخلاقهم الفاضلة حتّى يحصل بذالك المناسبة الروحانيّة وسلوك طريقهم والعمل بكلّ ما عملوه وترك ما تركوه،

ويحتمـل ان يكون المـراد بالتـأدب، التخلق بمثـل اخلاقهم[١] وبنهـج إبانة طريقهم وإيضاحها بالتعليم والارشاد.

يقول المؤلف: الاتباع لقادة الدين عام شامل للمراتب الثلاثة الايمانية التي هي شـطوره من العقد بالجنان والاقرار باللسـان والعمل بالاركان وما بعد من التأدب بآدابهم والتنهّج بنهجهم تفصيل بعـد الاجمل وبيان لإفراد العام بعد الاهمال وهو إشـارة إلى اقتفائهم في الفرعيـات والاصليات والاخلاق والاعمال للائمة الهداة الابدال وغير خفي على الفطن الذكي أنّ هذا الاقتفاء والامتثال لايتأتّى لاهل زماننا هذا بل لاهل سـائر القرون في سائر الاحوال الّا بالاعتماد على الأصـول المصنفة التـي صنّفها ثقات الفرقـة الناجيّة قديما وحديثـا في أحاديثهـم النورانية وآثارهـم الرحمانيّة صونا مـن الاضمحلال ويقطع بما قلناه من تتبّع الوافي والوسائل والبحار والكافي والفقيه والتهذيب والاستبصار وغيرها من مصنّفات القدماء ومن حذى حذوهم الموجودة في الأمصار وتبحّر في مطالعـة الكتب الفقهية وأصولهـا وشروحها التي عليها المعول والمدار ويتيقّن عند ذلك أن الفوز بقصب السبق في مضمار هذه الدار لا يمكن الّا بعد التمكن على صهوات العلوم الحاصلة من تتبع الأخبار واقتفاء الآثار ولنعم ما قيل:

چون نديدند حقيقت ره افسانه زدند

ولعمرى يحـرم من فوائـد أخبار المعصومـين ويحجب عـن ادراك نورها

---

(١) في نسخة «ب»: + والعمل بمثل أعمالهم.

المستبين من بنى تصحيح المتون على تصحيح الاسناد واعتبار الأقوال وترك معرفة الرجال بالحق بل رام معرفة الحق بالرجال وقد صارت هذه لشبهة المظلمة سببا لترك جلّ الأحاديث المعصومية والحكم النبويّة والمرتضويّة والفاطميّة لان بعد التتبع بعلم المتتبع انّ قاعدة تصحيح الاسناد المخترعة بين المتأخرين هي أسّ تخريب الدين والخروج عن طريقة المعصومين عليهم السلام ورفض نهج سلف الصالحين اذ ليس عشرا من اعشار الأحاديث المرويّة في الأصول صحيحة على مصطلح هؤلاء الفضول المعتمدين على الظّن والتخمين، وسيعلمون غداً من الكذاب والاشر.

قوله عليه السلام: وينهجون بنهجهم؛ النهج والمنهج الطريق الواضح، يقال: نهجت الطريق أي سلكته، ويقال أيضاً نهجت الطريق أي أبنته وأوضحته ويجوز ارادة كلا المعنيين كما أشرنا اليه.

يقول المؤلف: الأوّل أظهر قوله عليه السلام فعند ذلك يهجم بهم العلم على حقيقة الايمان ذلك إشارة إلى اتباع قادة الدين وما بعده والهجوم على القوم الدخول عليهم بغتة والباء في بهم للتعدية والعلم فاعل «يهجم» والمراد به العلم اللدنى الفائض من المبدء[١] الفيّاض و«على» متعلق بـ«يهجم» والحقيقة الشيء الذي له ثبات ووجود في نفس الأمر كقوله صلى الله عليه وآله ان لكل شيء حقيقة فما حقيقة ايمانك اى ما الذي ينبئ عن كون ما تدّعيه حقا ولها معان أخر وإضافتها إلى الايمان لأدنى ملابسة باعتبار ان الايمان الكامل مقتض[٢] لحصولها للمؤمن والمعنى

(١) في نسخة «ب»: البدء.

(٢) في نسخة «ب»: مفيض.

ان ذلك الاتباع إلى آخره يدخلهم العلم اللدني ويطلعهم على حقايق الايمان الكامل الذي يقتضي حصولها وهي حقائق الاشياء ويكشف لهم حجبها حتّى يعرفوها بعين اليقين على ما هي عليه في نفس الأمر وهذه هي الحكمة التي اشار اليها جلّ شأنه بقوله ومن يؤت الحكمة فقد أوتى خيرا كثيرا، ويحتمل ان يجعل الباء بمعنى «على» والجار بعد العلم متعلقا به يعنى يدخل عليهم العلم على حقايق الايمان ويحتمل ان يراد بحقيقة الايمان اركانه وهي العقائدالصالحة والاعمال الفاضلة والله أعلم.

يقول المؤلف: المراد بالعلم في غالب كلام المعصومين عليهم السلام ما خرج من عندهم عليهم السلام من الاخلاد والآثار كما هو منصوص في كثير من النصوص التي نذكر بعضها فيما بعد بالخصوص ان شاءالله والمعنى عندي ان اتباع المعصومين عليهم السلام في المراتب الثلاث يصير سببا للاقتباس انوار اخبارهم والاطلاع على خفايا اسرارهم وهي التي ينكشف لعاملها بأخذها وتتبعها وقبولها الحقايق الايمانيّة وبرقابها إلى المعارج الروحانية ويعبر عن البحور السبعة الهيولانية فيسير بعد العبور عن ديجور البحور في المفاوز النورانية ولنعم ما قيل:

وانّى في الظلام رأيت ضوءا كان الليل بدل بالنهار
ولى سر عظيم منكروه يدقون الرؤس على الجدار

والحاصل أنّ الأخبار المعصوميّة التي هي العلم حقيقة يطلّع بها المتتبعون المتبّعون على حقائق الايمان من العقائد والاخلاق والاعمال وينجلى بها عنهم غياهب الشبهة والتشكيكات وظلم الظنون والاحتمالات هذه مرتبة يعرف

فيها صاحبهـا الأخبار بمتونها ويتوقـف نظره على ما يقال؛ أنظـر إلى ما قال ولا تنظر إلى من قال وحينئذ ينظر بنور الله إلى انوار كلام اولياءالله المشـار في الجامعة بقوله عليه السلام وكلامكم نور والمحجوب في دياجي العلوم الظاهرة عن علوم العترة الطاهرة بما عنده مغرور وأبصاره عن هذا النور في أغشية الستور ومن لم يجعل الله له نورا فماله من نوره.

قال قوله «فتستجيب أرواحهم لقادة العلم» واستجابتها لهم لاجل مناسبة وارتباط بينها وبـين أرواحهم المقدسـة في أصـل الصفاء والنوريـة والبهاء والاتصاف بالعلوم الا انها لما رأت العلوم والصفاء في أرواحهم أشد وأقوى وشـاهدت النورية والبهـاء في ذواتهم أكمل وأبهـى، أقبلت إليهـم بالرضا والتسليم واعترفت لهم بالفضل والتعليم.

قوله «و يسـتلينون من حديثهم ما اسـتوعر على غيرهم» استوعر بمعنى وعر كاسـتقر بمعنى قر، والوعر الصعب أى يستسهلون ويجدون سهلا لينا من حديثهـم ما صعب على غيرهم مـن المخالفين والموافقـين الذين لم تتنعم عقولهم بنعمة العلم والكمال وذلك لفقدهم المناسبة والارتباط المذكورين وما لم يتحقق المناسبة والارتباط بين المعلم والمتعلم امتنع التفهم والتفهيم وصعب التعلم والتعليم.

قوله: «و يأنسون بما استوحش منه المكذبون وأباه المسرفون» الوحشة الهم والحزن والفرار ومنه الوحشى لفراره عن الناس، والمكذبون.

إلى أن قال: والجاهلون مطلقاً لان شأنهم التكذيب.[١]

يقول المؤلف: واليهم الاشارة بقوله تعالى بل كذبوا بما لم يحيطوا بعلمه، وقوله عليه السلام المرء وثمرة العداوة القلبيّة التكذيب سرّاً وعلانية فان الصديق يصدّق الصديق ويأبى المحب لحبيبه الّا بالتصديق.

قوله عليه السلام والمسرفون المترفون المتغمون لان شانهم الاسراف غالباً أو دائماً لانهم يصرفون اعمارهم في طلب الدنيا وشهواتها دائما والاسراف اعظم من ذلك والموصول عبارة عن أمور الدين وفضائل الإمام عليه السلام وملازمة الصمت والصبر على قيام الليل وصيام النهار ورياضة السهر والجوع والمراقبة احوال النفس وأمور الاخرة ورفض الشهوات النفسانيّة وقطع التعلقات الدنيويّة ورفع المخاطرات الشيطانية يعنى انّ الاولياء المذكورين الموصوفين بما مرّ يأنسون بهذه الأمور التي يحزن ويفر منه المكذبون ويأباه المسرفون لأنسهم بأضدادها وحبّهم زهرات الدنيا وشهواتها وكلّ من أحبّ شيئاً أبغض ضده.

يقول المؤلف: الظاهر أن المراد بالموصول أحاديث أهل البيت عليهم السلام المتضمنة لانوار علومهم التي أنس بها المؤمنون المخلّصون ونفر عنها الناس أجمعون ومن المكذّبين جماعة يقابلون الأحاديث المعصوميّة بالأمراء الوهميّة والاستنباطات الظنيّة ويعرضون تلك الأنوار على الافهام المشوبة بالظلام وعقولهم المغلوبة من الاوهام ويضعفونها في الانظار يتخيّلات واحتمالات وافكار ويروّجون آرائهم الباطلة العاطلة ويصرفون الناس عن العلوم

(١) شرح الكافي لمولى صالح المازندراني، ج٦، ص: ٢٢٦

المتخيّلة الفاضلة يريدون ليطئفو أنـوار الله بأفواههم وديدنهم في المحاورات لم لم لانسلم.

پرده اوهـــام ظلمانی بنـــور معرفت
چون برون پرده پر نور وضيا خواهد شدن
لانســـلم گونخواهد يافت سراين سخن
اننی امنت گويان را اصلاً خواهد شـــدن

والمفسرون المتعـدون في العقائد والأقـوال والعلوم والاعـمال عن أقول النبي صلى الله عليه وآله الاميّ وائمة الآل المتجاوزون عن حدود الله الباحثون عمّا سـكت الله المثبتون الأحكام بـالآراء والاوهام على الفـروض الاعتباريّة الخارجون بمقتضى الخمارية عـن الكتابية والاخباريـة المعجبون بالتدقيقـات الكلامية والفلسفية المتمسكون بتخيلات السوفسطائية.

خواهش گل باشد آن گلخواره را   گل شكر نگوار دان بيچاره را

قال: قوله «اولئك اتباع العلماء» أى اولئك الموصوفون بالصفات المذكورة هم أتباع العلماء الذين هم أئمة الدين وأولاد سيد المرسلين، وتعريف المسند إليه باسم الاشـارة للدلالة على أن اتصافهم بالخير لاجل الصفات المذكورة كما قالوا مثل ذلك في قوله تعالى «أُولئِـكَ عَلى هُدىً مِنْ رَبِّهِـمْ وَ أُولئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ» انتهى.[١]

ومنها ما رواه الصدوق رضي الله عنه في إكمال الدين بالاسـناد عن أبي عبدالله عليه السلام

---

(١) شرح الكافي لمولى صالح المازندراني، ج٦، ص: ٢٢٦

عن آبائه عليهم السلام أنّه قالَ فِي خُطْبَةٍ لَهُ عَلَى مِنبَرِ الْكُوفَةِ اللَّهُمَّ إِنَّهُ لَا بُدَّ لِأَرْضِكَ مِنْ حُجَّةٍ لَكَ عَلَى خَلْقِكَ يَهْدِيهِمْ إِلى دِينِكَ وَ يُعَلِّمُهُمْ عِلْمَكَ لِئَلَّا تَبْطُلَ حُجَّتُكَ وَ لَا يَضِلَّ أَتْبَاعُ أَوْلِيَائِكَ بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَهُمْ بِهِ إِمَّا ظَاهِرٍ لَيْسَ بِالْمُطَاعِ أَوْ مُكْتَتِمٍ مُتَرَقِّبٍ إِنْ غَابَ عَنِ النَّاسِ شَخْصُهُ فِي حَالِ هِدَايَتِهِمْ فَإِنَّ عِلْمَهُ وَ آدَابَهُ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ مُثْبَتَةٌ فَهُمْ بِهَا عَامِلُونَ.[1]

يقول المؤلف: هذا الخبر نصّ في بقاء العلوم الحقة التي هي أصل العقائد وأسّ الاعمال في جميع الأحوال وانّ نصب الحجّة لأهل الهداية والتعليم وحفظ الحجّة الالهيّة ورعاية الرعيّة المرضية وانّ غيبة الإمام عليه السلام لا يستلزم غيبة علومه عن الأنام وانّ علمه باقٍ في الناس وان فقد شخصه عن الناسي والقول بأن الظنون الاجتهاديّة هي العلوم تحكم تضحك منه[2] الثكلى ولا ترضى بمثله الحمقى فانّ العلم لم يطلق على الظن لا لغة ولاعرفاً مع ان اضافة لفظ العلم إلى الضمير الراجع إلى المعصوم عليه السلام يأبى عن هذا التاويل المهضوم.

ومنها ما رواه الصدوق عن الصادق عليه السلام عن الآبائه الصادقين عليهم السلام عن الصدّيق الأكبر عن الصادق الأمين - صلى الله عليه وعليهم أجمعين - في وصية له انه قال:

يَا عَلِيُّ أَعْجَبُ النَّاسِ إِيمَاناً وَ أَعْظَمُهُمْ يَقِيناً قَوْمٌ يَكُونُونَ فِي آخِرِ الزَّمَانِ لَمْ يَلْحَقُوا النَّبِيَّ وَ حُجِبَ عَنْهُمُ الْحُجَّةُ فَآمَنُوا بِسَوَادٍ عَلَى بَيَاضٍ.

---

(١) كمال الدين وتمام النعمة، ج١، ص: ٣٠٢

(٢) في بعض النسخ: به.

يقول المؤلف: الإيمان بسواد وبياض كناية عن الايمان بالاخبار المروية عن الأئمة الفاطمية عليهم السلام وفي بعض الروايات على ما أحفظه فامنوا بسواد على بياض وهو الاظهر فتبصر فان كانت الأحاديث المعصومية عليهم السلام ظنيه المفاد وباب العلم مسدوداً على العباد فيما كلّفهم الله وأراد لما صحّ عليها الاعتماد ولم يجز اطلاق لفظ الايمان على المؤمن بها لان الايمان فرع التصديق بل هو التصديق ولا يتصور التصديق مع الظّن فتفطّن تفز بالتحقيق فعلم ان مفاد الأخبار علم بعد الاعتبار والعمل بها بعد تصديقها ايمان عند النبي المختار وحيدرة الكرار والأئمة الأطهار وان سمّوها الاغيار ظناً فذلك ظنّ الذين كفروا فويل للذين كفروا من النار.

ومنها ما رواه ثقة الإسلام بالاسناد عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى ائْتُونِي بِكِتابٍ مِنْ قَبْلِ هذا أَوْ أَثارَةٍ مِنْ عِلْمٍ إِنْ كُنْتُمْ صادِقِينَ قَالَ عَنَى بِالْكِتَابِ التَّوْرَاةَ وَ الْإِنْجِيلَ وَ أَثَارَةٍ مِنْ عِلْمٍ فَإِنَّمَا عَنَى بِذَلِكَ عِلْمَ أَوْصِيَاءِ الْأَنْبِيَاءِ صلى الله عليه وآله.[1]

يقول المؤلف: قد سمّي الله تعالى علوم الاوصياء علماً وجعلها دليل الصدق في الدعوى حتماً فان كان باب العلم مسدوداً على المكلّفين لما وصلت إليهم أخبار الصادقين عليهم السلام وان لم تكن الأخبار علوما حقيقة معتبرة في الدين لما اطلق عليها إله العالمين لفظ العلم في الكتاب المبين بل هي العلم باليقين وان رغمت معاطس المكذبين المشككين.

---

(١) الكافي، ج١، ص: ٤٢٦

ومنها ما رواه الصدوق رحمه الله بالاسناد عَنِ الْفُضَيْلِ بْنِ يَسَارٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللهِ وَ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولَانِ إِنَّ الْعِلْمَ الَّذِي أُهْبِطَ مَعَ آدَمَ لَمْ يُرْفَعْ وَ الْعِلْمُ يُتَوَارَثُ وَ كُلُّ شَيْءٍ مِنَ الْعِلْمِ وَ آثَارِ الرُّسُلِ وَ الْأَنْبِيَاءِ لَمْ يَكُنْ مِنْ أَهْلِ هَذَا الْبَيْتِ فَهُوَ بَاطِلٌ، الحديث.(١)

يقول المؤلف: وهذا نصّ في بقاء العلم وعدم انسداد بابه وانحصار العلم الحق في الأخبار وكون ما سواها باطلا عند الأئمة الاطها وآثارهم منحصرة في اخبارهم واخبارهم مدونة في وافيهم ووسائلهم وبحارهم فمن كذبها كذب آثارهم ومن عمى عنها عمى عن أنوارهم وما تعمى الابصار ولكن تعمى القلوب التي في الصدور ومن لم يجعل الله له نورا فما له من نور.

پاك شود اوّل وپس ديده بر آن پاك انداز

ومنها ما رواه ثقة الإسلام بالاسناد عن زرارة قال كنت عند أبي جعفر عليه السلام فقال له رجل من أهل الكوفة يسأله عن قول أمير المؤمنين عليه السلام سلونى عما شئتم فلا تسئلوني عن شيء الا نبأتكم به قال أنّه ليس أحد عنده علم الاّ شيء خرج من عند أمير المؤمنين عليه السلام فليذهب الناس حيث شاؤوا فو الله ليس الأمر الّا من ههنا وأشار بيده إلى بيته.

يقول المؤلف: وبحمدالله قد وصل الينا من كلام أمير المؤمنين عليه السلام من الخطب والحكم والادعية والأحكام والقضايا ما لا تضبطه الدواوين فمنها نهج البلاغة وهو تتضمن من العلوم ما لا ينفد ومنها الدرر والغرر المرتبة على

(١) كمال الدين وتمام النعمة، ج١، ص: ٢٢٣

ترتيب الحروف ومنها نثر اللئالى ومنها العربية العلوية ومنها الصحيفة العلوية ومنها ديوانه عليه السلام ومنها الطب المرتضوى والأخبار المروية عنه في مطاوى كتب الخاصة والعامة والخطب الطوال التي تزيـد كلّ واحد على كرّاس التي قات نقلها عن الشريف الرضي رضي الله عنه أكثر ممّا جمعه الشريـف وغير الشريف وكلها علوم حقيقه باقية عندنا ببركات وجود الإمام عليه السلام.

كز به بلند برور چشم شير چشمه آفتاب را چه گناه.

ومنها ايضاً عن أبي جعفر عليه السلام انه قال لِسَـلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ وَ الْحَكَمِ بْنِ عُتَيْبَةَ شَرِّقَا وَ غَرِّبَا فَلَا تَجِدَانِ عِلْماً صَحِيحاً إِلَّا شَيْئاً خَرَجَ مِنْ عِنْدِنَا أَهْلَ الْبَيْتِ. (١)

الكافي ماروواه عنه عليه السلام في آخر الحديث: فَوَ اللهِ لَا يُؤْخَذُ الْعِلْمُ إِلَّا مِنْ أَهْلِ بَيْتٍ نَزَلَ عَلَيْهِمْ جَبْرَئِيلُ عليه السلام. (٢)

وفيه مارواه بالاسـناد عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال: وَ عِنْدَهُ نَـاسٌ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ عَجَباً لِلنَّاسِ إِنَّهُـمْ أَخَذُوا عِلْمَهُمْ كُلَّهُ عَنْ رَسُـولِ اللهِ صلى الله عليه وآله فَعَمِلُوا بِهِ وَ اهْتَدَوْا وَ يَرَوْا فإنا [أَنَّا] أَهْلَ بَيْتِهِ وَ ذُرِّيَّتَهُ لَمْ نَأْخُـذْ عِلْمَهُ وَ نَحْنُ أَهْلُ بَيْتِهِ وَ ذُرِّيَّتُهُ فِي مَنَازِلِنَا نَزَلَ الْوَحْيُ وَ مِنْ عِنْدِنَا خَرَجَ الْعِلْمُ إِلَيْهِمْ أَ فَيَرَوْنَ أَنَّهُمْ عَلِمُوا وَ اهْتَدَوْا وَ جَهِلْنَا نَحْنُ وَ ضَلَلْنَا إِنَّ هَذَا لَمُحَالٌ. (٣)

يقول المؤلف: فهذه الأخبار الصحاح والنصـوص الصراح دلت على ان

---

(١) الكافي، ج١، ص: ٣٩٩.

(٢) الكافي، ج١، ص: ٤٠٠

(٣) بصائر الدرجات، ج١، ص: ١٢

العلوم الحقة هي اخبارهم وهي باقية عندنا وفيما بيننا وليست أبوابها منسدة علينا.

گفت لقمان سرخسى كاى خدا　　　برمن مسكين در رحمت گشا
رابعه آنجا مگر بنشسته بود　　　گفت كى غافل كى اين در بسته بود

ومنها ما رواه الصدوق – رحمه الله – في إكمال الدين بالإسناد عن أبي عبد الله عليه السلام قال إن الله تبارك وتعالى لم يدَع الأرض إلّا فيها عالم يعلم الزنادة والنقصان فإذا زادالمومنون شيئاً ردهم وإذا نقصوا شيئاً اكمله لهم ولو لا ذلك لا لبست على المؤمنين أمورهم.

ومنها ما رواه ايضاً بالاسناد عن أبي بصير قال: قال ابوعبدالله عليه السلام ان الله عزوجل لم يدَعَ الأرض بغير إمام ولو لا ذلك لما عرف الحق من الباطل.

ومنها ما رواه بالاسناد عن عبد الاعلى بن أعين عن أبي جعفر عليه السلام قال سمعته يقول ما ترك الله الأرض بغير عالم ينقص ما زاد ويزيد ما نقصوا ولو لا ذلك لاختطلت على الناس أمورهم.

ومنها ما رواه بالاسناد عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: لَنْ تَخْلُوَ الْأَرْضُ مِنْ حُجَّةٍ عَالِمٍ يُحْيِي فِيهَا مَا يُمِيتُونَ مِنَ الْحَقِّ ثُمَّ تَلَا هَذِهِ الْآيَةَ يُرِيدُونَ لِيُطْفِؤُا نُورَ اللهِ بِأَفْواهِهِمْ وَ اللهُ مُتِمُّ نُورِهِ وَ لَوْ كَرِهَ الْكافِرُون.[1]

ومنها ما رواه بالإسناد عن جعفربن محمّد عَنْ آبَائِهِ عليهم السلام أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وآله قَالَ: إِنَّ فِي كُلِّ خَلَفٍ مِنْ أُمَّتِي عَدْلًا مِنْ أَهْلِ بَيْتِي يَنْفِي عَنْ هَذَا الدِّينِ تَحْرِيفَ

(١) بصائر الدرجات، ج١، ص: ٤٨٧.

الْغَالِينَ وَ انْتِحَالَ الْمُبْطِلِينَ وَ تَأْوِيلَ الْجَاهِلِينَ وَ إِنَّ أَئِمَّتَكُمْ قَادَتُكُمْ إِلى اللهِ عَزَّ وَ جَلَّ فَانْظُرُوا بِمَنْ تَقْتَدُونَ فِي دِينِكُمْ.(١)

يقول المؤلف: قـد دلت هذا الأخبـار المتوافرة المتظافرة عـلى أنّه لابدّ من بقاء الطريق إلى علوم الإمام عليه السلام في كلّ عصر وانه يطلع المخلصون على قوله الحق عند اختلاف الفرقـه ولنا طرق ثلث إلى القائـم عليه السلام نروى بها جملة من الأخبار والأحكام بواسـطة ثقتين احدها يروى عن الاخر فالاخر عنه عليه السلام فبينى وبينه عليه السلام واسـطتان ثقتان ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء وربّما يستدل بهذه الأخبار على حجيّة الاجماع الذي لا مستند له من السنة والكتاب فيقال ان اردتم من الاجماع ما يرادف الضرورة الدينيّة أو المذهبيّة فدخول المعصوم فيها معلوم بالضرورة وتلك ممّا لا يزاد فيـه ولا ينقص فانّ الضروري لايقع فيه اختلاف وإن اردتم الاجماعات المدعاة في الخلافيّات بلا مستند له بعموم أوخصوص أو في مقابل النصوص فتلك مثل هفـوات الصوفية وتصلّفات الفلسفيّة لاسبيل إلى تحققها واثباتها الّا في الاعتبار.

ومنها ما رواه بالاسناد عن جابر بن عبدالله الانصارى عن النبي صلى الله عليه وآله حيث سأل عن انتفاع الناس بأمامة إمام الغائب فقال عليه السلام: إِي وَ الَّذِي بَعَثَنِي بِالنُّبُوَّةِ إِنَّهُمْ يَسْتَضِيئُونَ بِنُورِهِ وَ يَنْتَفِعُونَ بِوَلَايَتِهِ فِي غَيْبَتِهِ كَانْتِفَاعِ النَّاسِ بِالشَّمْسِ وَ إِنْ تَجَلَّلَهَا سَـحَابٌ يَا جَابِرُ هَذَا مِنْ مَكْنُونِ سِرِّ اللهِ وَ مَخْزُونِ عِلْمِهِ فَاكْتُمْهُ إِلَّا عَنْ أَهْلِهِ.(٢)

---

(١) كمال الدين وتمام النعمة، ج١، ص: ٢٢١

(٢) كمال الدين وتمام النعمة، ج١، ص: ٢٥٣

قال شيخنا المجلسي – طاب ثراه –: التشـبيه بالشمس المجللة بالسحاب يومي إلى أمور.

الأول أن نـور الوجود والعلـم والهداية يصل إلى الخلق بتوسـطه عليه السلام إذ ثبت بالأخبار المستفيضة أنهم العلل الغائية لإيجاد الخلق فلولاهم لم يصل نور الوجود إلى غيرهم وببركتهم والاستشـفاع بهم والتوسل إليهم يظهر العلوم والمعارف على الخلق.

إلى أن قال: الثامن أن الشمس كما أن شعاعها تدخل البيوت بقدر ما فيها من الروازن والشـبابيك وبقدر ما يرتفع عنها من الموانـع فكذلك الخلق إنما ينتفعون بأنوار هدايتهم بقدر ما يرفعون الموانع عن حواسـهم ومشـاعرهم التي هي روازن قلوبهم من الشهوات النفسانية والعلائق الجسمانية وبقدر ما يدفعون من قلوبهم من الغواشي الكثيفة الهيولانية إلى أن ينتهي الأمر إلى حيث يكون بمنزلة من هو تحت السماء يحيط به شعاع الشمس من جميع جوانبه بغير حجاب، إلى آخره[1].

يقول المؤلف: الاسـتضاءة بنورهم هي الاسـتفادة من علومهم المتضمنة لا خلافهم واعرافهم وحكمهـم واحكامهم وخطبهـم وكلامهم وحلالهم وحرامهم المنطويّة في مطاوي اخبارهم وآثارهم.

وفيه إشـارة إلى بقاء علوم أهل بيت عليهم السلام في العالمين بقـدر كفاية المكتفين واداء تكليف المكلّفين بلا معونة ظنّ وتخمين.

---

(١) بحارالأنوار، ج٥٢، ص: ٩٤

فمنها ما قاله اميرالؤمنين عليه السلام في كتاب له إلى عثمان ابن حنيف رضي الله عنه : فَانْظُرْ إلى مَا تَقْضَمُه مِنْ هَذَا الْمُقْضَمِ فَمَا اشْتَبَهَ عَلَيْكَ عِلْمُهُ فَالْفِظْهُ وَ مَا أَيْقَنْتَ بِطِيبِ [وَجْهِهِ] وُجُوهِهِ فَنَلْ مِنْهُ أَلَا وَ إِنَّ لِكُلِّ مَأْمُومٍ إِمَاماً يَقْتَدِي بِهِ وَ يَسْتَضِيءُ بِنُورِ عِلْمِه الحديث.[1]

يقول المؤلف: قوله عليه السلام وإنّ لكل مأموم إلى قوله بنور علمه نصّ على بقاء باب علم امام كلّ زمان مفتوحا على من يقتدى به وان المستضى بنور علم الإمام يمكنه الاستضائه به عند تراكم ظلام الشبه وغياهب الاوهام.

ومنها ما تواتر عن النبي صلى الله عليه وآله والأئمة عليهم السلام لفظاً ومعنى وروته الخاصة والعامة باسانيد شتّى ونذكره براوية الكلينى فانه أوثق علماء الحديث قديما وحديثا روى بالاسناد عن أبي عبدالله عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله طَلَبُ الْعِلْمِ فَرِيضَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ أَلَا إِنَّ اللهَ يُحِبُّ بُغَاةَ الْعِلْمِ[2].

ومنها ما رواه بالاسناد عن ابي عبدالله قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله طلب العلم فريضة.

يقول الشارح العارف المازندراني: الفرض والواجب سيّان عندنا وعند الشافعي والفرض آكد من الواجب عند أبي حنيفة.[3]

يقول المؤلف: يظهر من الأخبار ان الفرض ما ثبت وجوبه من الكتاب والواجب ما ثبت وجوبه بدليل من السنة.

(١) نهج البلاغة، ص: ٤١٧

(٢) الكافي، ج١، ص: ٣٠

(٣) شرح الكافي لمولى صالح المازندراني، ج٢، ص: ٢

ثم قال الشـارح: واختلـف النـاس في العلم الّـذي هو فـرض على كلّ مسـلم فقال الفقهـاء: هو علم الفقه المشـتمل عـلى كيفية الصـلاة والصوم وسائر العبادات والمعاملات الّتي بها يتمّ نظام الخلق في الدّين والدّنيا، وقال المتكلّمون: هو علم الكلام الباحث عن الله تعـالى وعن صفاته وما ينبغي له وما يمتنع عليه، وقال المفسرون والمحدّثون: هو علم الكتاب والسـنّة إذ بهما يتوصّل إلى العلوم كلّها، وقال المتصوّفة.

وساق الكلام في ذكر الأقوال إلى أن قال:

فكلّ حزب خصّوه بما هو المعروف عندهم، وكلّ حزب بما لديهم فرحون والحـقّ أنّ تعميـم الفرض بحيث يشـمل العينـى والكفائى وتعميـم العلم بحيث يشـمل أصول الدّين وفروعه وتعميم الطلب بحيث يشـمل الطلب بالاستدلال والطلب بالتقليد أنسـب بالمقام لأنّ التخصيص خلاف الظاهر وتوضيح المقصود أنّ كلّ مسـلم مكلّف بسـلوك صراط الحقّ فوجب عليه معرفة الحق وصفاته ومعرفة الرّسول والصراط أعني الدّين الحقّ والأحكام العينيّة والكفائيّة والأخلاق الموجبة للقرب منه تعالى والرّذايل المؤدّية إلى البعد عنه كلّ ذلك إمّا بالاستدلال إن كان من أهله أو بالتقليد إن لم يكن فقد ظهر ممّا ذكرنا أنّ القضيّة المذكورة كلّيّة.

إلى أن قال:

وإنّما خصّ المسلم بالذكر مع أنّ طلب العلم فرض على كلّ أحد لأنّه القابل

دون غيره ولأنّ غيره لكونه بمنزلة الحشرات غير قابل لتوجّه الخطاب إليه.[١]

يقول المؤلـف: وجه التخصيـص هو ما يظهـر من الأخبـار انّ الأحكام يتعلّق بالكفار بعد قبولهم الإسـلام فالمسـلم هو المكلّف بطلـب العلم أو لا يصحّ الخطاب باعتبـار تحقق شرط القبول فيه من الإسـلام والكافر مخاطب اولا بالاسلام فان أسلم توجّه إليه خطاب طلب العلم ثانياً، فتأمل.

يقول المؤلف: ووجه الدلالد في هذا الأخبار على قبح باب علوم الأطهار ان الله أوجب طلـب العلم على المكلّفين في كلّ زمـان وحين لاطلاق النص والـضررة في الدين ولم يكـن الله ليكلف ما ليس في وسـع العالمـين بل قبيح على الله ان يسـد باب العلم على المسـلمين ثمّ يأمرهم بطلـب العلم واليقين والتخصيص بالأصول تحكم يأبى عنه العقول لفقد الدليل واستواء السبيل فالامكان ممّا لا ينكر والخلاف ممّا لا يندر والحصول ممّا لايتعسر على من طلب وتشمر.

في أسولة الزنديق عن الصادق عليه السلام قَالَ فَإِلَى الْعَبْدِ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ؟ قَالَ مَا نَهَاهُ اللهُ عَنْ شَيْءٍ إِلَّا وَ قَدْ عَلِمَ أَنَّهُ يُطِيقُ تَرْكَهُ وَ لَا أَمَرَهُ بِشَيْءٍ إِلَّا وَ قَدْ عَلِمَ أَنَّهُ يَسْتَطِيعُ فِعْلَهُ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ صِفَتِهِ الْجَوْرُ وَ الْعَبَثُ وَ الظُّلْمُ وَ تَكْلِيفُ الْعِبَادِ مَا لَا يُطِيقُونَ.[٢]

يقول المؤلـف: التعميم بـل التخصيص بالفـروع وماروواه ثقة الإسـلام

---

(١) شرح الكافي لمولى صالح المازندراني، ج٢، ص: ٤

(٢) الإحتجاج، ج٢، ص: ٣٤١

بالاسناد عن أمير المؤمنين عليه السلام انه قال: أَيُّهَا النَّاسُ اعْلَمُوا أَنَّ كَمَالَ الدِّينِ طَلَبُ الْعِلْمِ وَ الْعَمَلُ بِهِ أَلَا وَ إِنَّ طَلَبَ الْعِلْمِ أَوْجَبُ عَلَيْكُمْ مِنْ طَلَبِ الْمَالِ إِنَّ الْمَالَ مَقْسُومٌ مَضْمُونٌ لَكُمْ قَدْ قَسَمَهُ عَادِلٌ بَيْنَكُمْ وَ ضَمِنَهُ وَ سَيَفِي لَكُمْ وَ الْعِلْمُ مَخْزُونٌ عِنْدَ أَهْلِهِ وَ قَدْ أُمِرْتُمْ بِطَلَبِهِ مِنْ أَهْلِهِ فَاطْلُبُوهُ.(١)

ووجه الدلالة على المراد ان قوله عليه السلام والعمل بـه أيّ بالعلم قرينة على ان العلم الذي هو كمال الدين ممّا يتعلق بالعمليات ويتفرع عليه الفرعيّات وهو المقصور بفرض الطلب وزيـادة الكد والتعب ودخـول الأصول لأدلّة اخر من العقول والمنقول بل نقول انّ الايـمان كله عمل ويحصل بعضه من بعض وان اختلف اساميه بحسب الجوارح فعمل القلب يسمى عقداً وعمل للسان اقراراً وعمل الاركان عبادات وقـد يطلق لفظ الايمان في القران على فرد من الافراد من باب اطلاق اسم الكل على جزئه، فتأمل.

وقال الشارح: الظاهر أنّ المراد بهذا العلم العلم المتعلّق بكيفيّة العمل.

إلى أن قال: أقـول: وسرّ ذلـك أنّ بالعلم يعرف واضـح الدّين وحدوده وأحكامه ولواحقه وشرائطه ومداخله ومخارجه ومصالحه ومفاسده وبالعمل يحقّقه ويقيمه ويوجده ويضع كلّ واحد من أجزائـه في موضعه ويخرجه من حيّز البطـون إلى حيّز الظهور، فلـولا العلم بطل العمل ولـو لا العمل بطل العلم وصار بلا فائدة.

ولا يقال انّ فيه دلالة على الاستحباب بقرينة قوله كمال الدين فانا فنقول

---

(١) الكافي، ج١، ص: ٣٠

اوّلًا انّه لا دلالة فيه على الاستجاب بمعنى نفي الفرض فان الكمال لايدلّ على نفي الغرض بل يدلّ على اثباته وقد جعل الله الولاية كمال الدين واشار إليه بقوله تعالى «الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دينكُمْ»[١] الآية مع اتفاق الفرقة على وجوبها بل كونها من أصول الدين مع انه في الحديث من القرائن الناصة على الوجوب ما لا يخفى على اللبيب من قوله عليه السلام أوجب عليكم وقوله قد امرتم بطلبه وقوله فاطلبوه والأمر حقيقة في الوجوب عند الأكثر على الأشهر وعند قيام القرينة ممّا لاخلاف فيه في بادي النظر.

ومنها ما رواه بالاسناد عن ابى الحسن موسى عليه السلام في حديث قال في آخره ثمّ قال النبي صلى الله عليه وآله انما الْعِلْمُ ثَلَاثَةٌ آيَةٌ مُحْكَمَةٌ أَوْ فَرِيضَةٌ عَادِلَةٌ أَوْ سُنَّةٌ قَائِمَةٌ وَ مَا خَلَاهُنَّ فَهُوَ فَضْلٌ[٢].

يقول المؤلف: وهذه الثلاثة اشارة إلى علوم الكتاب [والسنة] ولا شك ان الكتاب والسنة باقيان عندنا والاقسام الثلاثة من العلم باقيه بين المكلّفين وقد حصر النبي صلى الله عليه وآله العلم فيها فانكار وجود هذه الثلاثة دفع للضرورة والقول بوجوده قول بوجود العلم في هذا الزمان وان الباب مفتوح لمن اراد الاتيان وتعميم العلم على الظن أو القول بان العلم الشرعي هو الظن، ظن غير حسن بل ممّا لا يظن.

ومنها ما رواه ثقة الإسلام بالاسناد عن أبي عبدالله عليه السلام قال إِنَّ الْعُلَمَاءَ وَرَثَةُ

---

(١) المائدة:٣.

(٢) الكافي، ج١، ص: ٣٢

الْأَنْبِيَاءِ وَ ذَاكَ أَنَّ الْأَنْبِيَاءَ لَمْ يُورِثُوا دِرْهَماً وَ لَا دِينَاراً وَ إِنَّمَا أَوْرَثُوا أَحَادِيثَ مِنْ أَحَادِيثِهِمْ فَمَنْ أَخَذَ بِشَيْءٍ مِنْهَا فَقَدْ أَخَذَ حَظّاً وَافِراً فَانْظُرُوا عِلْمَكُمْ هَذَا عَمَّنْ تَأْخُذُونَهُ فَإِنَّ فِينَا أَهْلَ الْبَيْتِ فِي كُلِّ خَلَفٍ عُدُولًا يَنْفُونَ عَنْهُ تَحْرِيفَ الْغَالِينَ وَ انْتِحَالَ الْمُبْطِلِينَ وَ تَأْوِيلَ الْجَاهِلِينَ.[1]

قال الشـارح في ذيل الحديث: وقد نقل شـيخ العارفين بهاء الملّة والدين عن بعض أصحاب الكمال في تحقيق معنى الآل كلاما يناسـب ذكره في هذا المقام وهو أنّ آل النبيّ عليهم السّـلام كلّ من يؤول إليه، وهم قسمان الأوّل من يؤول إليه أولا صوريّا جسـمانيّا كأولاده ومن يحـذو حذوهم من أقاربه الصور بـين الّذين يحرم عليهـم الصدقة والثـاني من يؤول إليـه أولا معنويّا روحانيّا وهم أولاده الروحانيّون من العلماء الرّاسـخين والاولياء الكاملين والحكماء المتألّهين المقتبسين من مشكاة أنواره سـواء سبقوه بالزّمان أو لحقوه ولا شكّ أنّ النسبة الثانية آكد من الاولى وإذا اجتمعت النسبتان كان نورا على نور كما في الأئمة المشـهورين من العترة الطاهرة صلـوات الله عليهم أجمعين وكما حرّم على الأولاد الصوريين الصدقة الصوريّة كذلك حرّم على الأولاد المعنويين الصدقة المعنوية أعنى تقليد الغير في العلوم والمعارف، ثمّ قال: هذا ملخّص كلامه، وهو ممّا يستوجب أن يكتب بالتبر على الأحداق لا بالحبر على الأوراق.

إلى أن قال:

---

(١) الكافي، ج١، ص: ٣٢

فانظروا علمكم هذا أي الّذي هو ميراث الأنبياء عمّن تأخذونه.

ثم ساق الكلام إلى أن قال:

والحقّ أنّ المقصود منه هو التنبيه على أنّه ينبغي لكم أن تعرفوا أحوال الناس حتّى تجدوا أهل هذا العلم لتأخذوه منه لأنّ مدّعي العلم بعد النبيّ صلى الله عليه وآله كثير والجميع ليسوا قائلين بالصواب ولا آخذين من مشكاة النبيّ صلى الله عليه وآله بل أكثرهم يدّعونه بمجرّد الأهواء طالبين للتقدّم والرئاسة، تابعين للشيطان والنفس الأمّارة بالسوء وإنّما القائلون بالحقّ الآخذون له من منبع الرّسالة هم أهل البيت الّذين عصمهم الله تعالى من الخطأ والخطل وطهّرهم من الأرجاس والزّلل، واختارهم لإرشاد الخلائق إلى الطريقة الغرّاء وهدايتهم إلى الشريعة البيضاء في كلّ عصر واحد بعد واحد لئلّا يكون للنّاس عليه حجّة فوجب أخذه عنهم إلى قيام الساعة وقد نبّه على هذا بقوله «فإنّ فينا أهل البيت».

إلى أن قال: «و تأويل الجاهلين» بعلوم الكتاب والسنّة على وفق آرائهم الفاسدة وظنونهم الباطلة من غير أن يكون لهم في ذلك نصّ صريح أو خبر صحيح، وهؤلاء العدول الأئمة عليهم السلام الرّاسخون في العلم الّذين يعلمون معالم التنزيل ووجوه التأويل بإعلام نبويّ وإلهام إلهيّ.

وفيه دلالة على أن ميراث العلم انتقل إليهم أوّلا ثمّ بوساطتهم إلى من شاء الله هدايته.

إلى أن قال: ومثل هذا روي من طريق العامّة عن النبيّ صلى الله عليه وآله قال: «يحمل هذا العلم من كلّ خلف عدول ينفون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين

وتأويل الجاهلين».[١]

يقول المؤلف: هذا نص على بقاء طريق إلى علم الإمام عليه السلام ولما راينا الفرق باسرها منكرين لامامته عليه السلام تيقنا ان هذا الطريق مسلوك في شيعته الكرام ولما راينا شيعته مفترقين إلى فرقتين احداهما ينكر الطريق إلى علمه عليه السلام في ايام الغيبة تيقنا ان الطريق العلم مسلوك إلى الفرقة الاخرى الذين يقصرون في العقائد والاعمال والأقوال في كلّ باب على نصوص الكتاب والسنة ويعرفون الرجال بالحق لا الحق بالرجال على سنة الاطياب ولعمرى هذا دليل متين على سبيل أدلّة المتكلّمين.

ومنها ما يؤيد المقام ويوضح المرام رواه الطبرسي في الاحتجاج عن أبي عبد الله عليه السلام انه قال: وَ مَا مَضَى رَسُولٌ وَ لَا نَبِيٌّ قَطُّ لَمْ تَخْتَلِفْ أُمَّتُهُ مِنْ بَعْدِهِ وَ إِنَّمَا كَانَ عِلَّةُ اخْتِلَافِهِمْ خِلَافَهُمْ عَلَى الْحُجَّةِ وَ تَرْكَهُمْ إِيَّاهُ قَالَ فَمَا يُصْنَعُ بِالْحُجَّةِ إِذَا كَانَ بِهَذِهِ الصِّفَةِ قَالَ قَدْ يُقْتَدَى بِهِ وَ يَخْرُجُ عَنْهُ الشَّيْ‏ءُ بَعْدَ الشَّيْ‏ءِ مَكَانَهُ مَنْفَعَةُ الْخَلْقِ وَ صَلَاحُهُمْ فَإِنْ أَحْدَثُوا فِي دِينِ اللهِ شَيْئاً أَعْلَمَهُمْ وَ إِنْ زَادُوا فِيهِ أَخْبَرَهُمْ وَ إِنْ نَفَذُوا مِنْهُ شَيْئاً أَفَادَهُم.[٢]

يقول المؤلف: وهذا أيضاً نصّ صريح في كون باب العلم مفتوحا على أهله وانه مادام الحجة عليه السلام باقياً في الخلق لم ينسدّ عليهم باب العلم والهدى، نعم الباب منسد على من لم يؤتيه ولم يقصد إتيانه وكذلك كان منسدا على الراغبين

---

(١) شرح الكافي لمولى صالح المازندراني، ج٢، ص: ٣٣

(٢) الإحتجاج، ج٢، ص: ٣٣٧

عنه أبدا.

اذا لم يكن للمرء عين صحيحة   فلا غرو ان يرتاب والصبح مسفر

ومن ذلك مـارواه أيضاً في الاحتجاج عـن الصادق عليه السلام نَحْـنُ نَزْعُمُ أَنَّ الْأَرْضَ لَا تَخْلُو مِنْ حُجَّةٍ وَ لَا تَكُونُ الْحُجَّةُ إِلَّا مِنْ عَقِبِ الْأَنْبِيَاءِ مَا بَعَثَ اللهُ نَبِيّاً قَطُّ مِنْ غَيْرِ نَسْلِ الْأَنْبِيَاءِ وَ ذَلِكَ أَنَّ اللهَ شَرَعَ لِبَنِي آدَمَ طَرِيقاً مُنِيراً وَ أَخْرَجَ مِنْ آدَمَ نَسْلًا طَاهِراً طَيِّباً.

إلى أن قال: فَمَنْ كَانَ خَازِنَ عِلْمِ اللهِ وَ أَمِينَ غَيْبِهِ وَ مُسْتَوْدَعَ سِرِّهِ وَ حُجَّتَهُ عَلَى خَلْقِهِ وَ تَرْجُمَانَهُ وَ لِسَانَهُ لَا يَكُونُ إِلَّا بِهَذِهِ الصِّفَةِ فَالْحُجَّةُ لَا يَكُونُ إِلَّا مِنْ نَسْـلِهِمْ يَقُومُ النَّبِيُّ صلى الله عليه وآله فِي الْخَلْقِ بِالْعِلْمِ الَّذِي عِنْدَهُ وَ وَرِثَهُ عَنِ الرَّسُـولِ إِنْ جَحَدَهُ النَّاسُ سَـكَتَ وَ كَانَ بَقَاءُ مَا عَلَيْهِ النَّاسُ قَلِيلًا مِمَّـا فِي أَيْدِيهِمْ مِنْ عِلْمِ الرَّسُـولِ عَلَى اخْتِلَافٍ مِنْهُمْ فِيهِ قَدْ أَقَامُوا بَيْنَهُمُ الـرَّأْيَ وَ الْقِيَاسَ وَ إِنَّهُمْ إِنْ أَقَرُّوا بِهِ وَ أَطَاعُوهُ وَ أَخَذُوا عَنْهُ ظَهَرَ الْعَدْلُ وَ ذَهَبَ الِاخْتِلَافُ وَ التَّشَاجُرُ وَ اسْتَوَى الْأَمْرُ وَ أَبَانَ الدِّينُ وَ غَلَبَ عَلَى الشَّكِّ الْيَقِينُ،إلى آخره.[١]

يقول المؤلف: وجه دلالة الحديث هو ان السكوت بالنسبة إلى الجاحدين الذين لم يقرّوا به ولم يطيعوه عليه السلام وامّا المخلصون فليس الإمام عليه السلام ساكتاً عنهم ولاهم عنه محجوبون فعلم ان الذي سـدّ عليه الباب انما اتى من قبل نفسـه بالتقصير في طاعة الإمام ومعرفة نورية كلامه عليه السلام ، فتأمل.

ومنها مارواه ثقة الإسلام عن أبي عبدالله عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله واله

---

(١) الإحتجاج، ج٢، ص: ٣٣٧

مَنْ عَمِلَ عَلَى غَيْرِ عِلْمٍ كَانَ مَا يُفْسِدُ أَكْثَرَ مِمَّا يُصْلِحُ.(١)

يقول المؤلف: قد بين مولانا العارف المازندراني – طاب ثراه – هذا المطلب بمثال حسن في ذيل حديث آخر أحببت إيراده ههنا قال:

أقول: وسرّ ذلك أنّ بالعلم يعرف واضح الدّين وحدوده وأحكامه ولواحقه وشرائطه ومداخله ومخارجه ومصالحه ومفاسده وبالعمل يحقّقه ويقيمه ويوجده ويضع كلّ واحد من أجزائه في موضعه ويخرجه من حيّز البطون إلى حيّز الظهور، فلولا العلم بطل العمل ولو لا العمل بطل العلم وصار بلا فائدة وذلك كما إذا قصدت بناء دار معيّنة محدودة بحدود معيّنة وموصوفة بصفات مخصوصة وموضوعة على أركان وهيئة معلومة عندك وطلبت بناءها من زيد فلا بدّ لزيد من أن يعلم مقصودك المشتمل على تفاصيل مذكورة ثمّ يشتغل بالعمل ويبنيها على نحو ما قصدت ليتمّ على وجه الكمال كما أردت فلو اشتغل بالبناء من غير أن يعلم مقصودك لكان ما يبنيه غير موافق لمقصودك غالبا إذ الاتّفاق نادر جدّا، ولو علم مقصودك ولم يشتغل بالعمل لم ينفعه ذلك العلم ولم يستحقّ منك الثناء والأجر ومن هاهنا ظهر أن كمال الدّين وتمامه بالعلم والعمل، انتهى.(٢)

قال: نظير ذلك من اشتغل باعمال الكيمياء من غير علم بها فانّ إفساده أكثر من إصلاحه، بل إصلاحه محال بحسب العادة أو من سلك في ليل مظلم من

---

(١) الكافي، ج١، ص: ٤٤

(٢) شرح الكافي لمولى صالح المازندراني، ج٢، ص: ١٠

غير بصيرة بادية فيها آبار كثيرة فانّ وقوعه فيهــا وصرعته في مهاوي الهلاك أغلب من نجاته، انتهى.(١)

أقول: لله درّه مثّل المعقول بمثال محسوس فأبان حتّى استبان ووجه الدلالة على المقصود انه ورد التحذير عن العمل بغير علم مع الحث على العمل وايجابه ولم يكن الشارع ليحذر عما لابدّ منه أو يأمر بما لاسبيل إليه فوجب العمل مع التحذير عن اتيانه بــلا علم دلّ على بقاء العلم الذي يحتــاج إليه العباد وفتح الباب إليه وبطلان زعم الانسداد ولا شــك ان الظن لايقوم مقام العلم ابداً وما يطابق المقصود ما أتوا به ظناً وسيعلمون غداً.

ومنها ما رواه ثقه الإسلام عن أبي عبدالله عليه السلام انه قال: أَنْهَاكَ عَنْ خَصْلَتَيْنِ فِيهِمَا هَلَاكُ الرِّجَالِ أَنْهَاكَ أَنْ تَدِينَ اللهَ بِالْبَاطِلِ وَ تُفْتِيَ النَّاسَ بِمَا لَا تَعْلَمُ.(٢)

يقــول المؤلف: ان كلام أهــل العصمة يفــسّر بعضه بعضا كــما قالوه عليهم السلام فالباطل على لســانهم كلّ علم لم يخــرج من بيوتهم الطاهــرة كما قال عليه السلام كلّ شيء - من العلم وآثار الرســل والانبياء - لم يخرج من أهــل هذا البيت فهو باطل، والباطل ضــدّ الحق والحق لا يعــرف إلّا بالعلم، فــكل شيء لم يدرك بالعلم بل يستنبط بالظنّ فهو باطل غير حق، لقوله تعالى «انّ الظن لا يغني من الحق شيئاً»(٣) فحينئذ يعمّ العلوم الغير المرويّة الاصليّة والفرعيّة طرّا ولعمري إذا كانت الفلسفة التي ادلّتها قطعيته عقلية باطلة منهية عنها فالأصول الظنيّة

(١) شرح الكافي لمولى صالح المازندراني، ج٢، ص: ١٦٢

(٢) الكافي، ج١، ص: ٤٢

(٣)

والفروع المستنبطة منها التي كلّ ادلّتها شبه ظنيه وهمية باطلة محرّمة بطريق أولى مع النصوص المتواترة المتكاثرة من الكتاب وسنة العترة الطاهرة على تحريم إتباع الظن مطلقاً وسيما في نفس الأحكام فلم يرد به رخصة أصلا لا نقلاً ولا عقلاً والجماعة يعدون انفسهم من أصحاب العقول والأصول وما لهم سبيل إلى معرفة الموهوم من المعقول ولا تفريق بين البرهان والشبهة التي هي شبيهة بالبرهان إذ لا معرفة لهم بأنحاء مواد القضايا وصورها والمغالطات التي تقع في كليهما وهم مع ذلك يزعمون ان طاعتهم على الناس واجبة كطاعة الله ورسوله والأئمة الطاهرين من ولده، ووجه الدلالة في هذا الحديث هو ان الله لم يكن ليحرم علينا ما لابد لنا من فعله ولا قدرة لنا على تركه ولما حرم علينا التدين بالباطل والفتيا بما لا تعلم، ثبت ان طريقا إلى الحق والعلم فيهما وفسد زعم القائلين بالانسداد والله الهادى إلى سبيل الرشاد.

وقال الشيخ العارف الرباني المولى المازندراني - رحمه الله -: والمفاسد الدّنيويّة والاخرويّة الموجبة للهلاك الأبدي في الإفتاء بغير علم كثيرة وهو تارة يصدر عن ملكة الكذب، وتارة عن الجهل المركّب وكلاهما من أكبر الرّذايل وأعظم المهلكات في الآخرة لكونهما من أعظم الأمراض القلبيّة الموجبة لفوات الحياة الأبديّة والاستحقاق بأفظع العقوبات الاخرويّة ثمّ الرّجال الهالكون هم الّذين عدلوا عمّا نطق به الكتاب والسنّة والنبيّ والإمام عليهما السلام وأخذوا أصول العقائد وفروعها من غير مأخذها فضلّوا عن دين الحقّ ولم يهتدوا إليه وجعلوا لأنفسهم دينا باطلا وجمعوا شيئاً من الرّطب واليابس والحقّ والباطل ونسجوها كنسج العناكب وجعلوها شبكة لذباب العقول الناقصة وجلسوا

حاكمين بين الناس، إلى آخره.[١]

ومنها ما رواه ثقة الإسلام أيضاً عَنْ زُرَارَةَ بْنِ أَعْيَنَ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام مَا حَقُّ اللهِ عَلَى الْعِبَادِ قَالَ أَنْ يَقُولُوا مَا يَعْلَمُونَ وَ يَقِفُوا عِنْدَ مَا لَا يَعْلَمُونَ.[٢]

قال الشارح الرباني وقد يقال: وجه التخصيص أنّ المراد بالعباد هنا العلماء من أهل الكتب والفتاوي بقرينة حاليّة أو مقاليّة تحقّقت عند السؤال فلذلك اجيب بأخصّ صفاتهم.

وفيه نظر فلأنّ الوقوف عند ما لا يعلمون من حقّ الله على الجهّال أيضا.[٣]

يقول المؤلف: وجه الاستدلال بيّن لأنّه لمّا صار حق الله ان تقول بالعلم نقف عند عدمه وجب عليه تعالى ابقاء العلم وحفظ الطريق إليه لئلا يؤديالى العسر والحرج المرفوعين من الدين الحنيف بالضرورة.

ومنها ما رواه أيضاً عن أبي عبد الله عليه السلام قال ان الله خصّ عباده بآيتين من كتابه ان لا يقولوا حتّى يعلموا ولا يردّوا ما لم يعلموا وقال الله عزوجل الم يؤخذ عليهم ميثاق الكتاب ان لايقولوا على الله الا الحق وقال بل كذبوا بما لم يحيطوا بعلمه ولمّا يأتهم تأويله.

قال الشارح الرباني – طاب ثراه –: الآية وإن نزلت لذمّ المتسرّعين إلى

(١) شرح الكافي لمولى صالح المازندراني، ج٢، ص: ١٤١

(٢) الكافي، ج١، ص: ٤٣

(٣) شرح الكافي لمولى صالح المازندراني، ج٢، ص: ١٥٠

التكذيب بالقـرآن قبل أن يتدبّـروا في نظمه الّـذي يعجز عـن مثله مصاقع الخطباء وأن يتفكّروا في معناه الّذي يقصر عن الوصول إلى كنه حقائقه عقول العلماء لكن يندرج فيها باعتبار عموم اللّفظ ذمّ من يتسرّع إلى الردّ والتكذيب بالأحاديث النبويّة والرّوايات المنقولة عن الأئمّة الطاهرين ولو بواسطة وغير ذلك من الأمور الدّينيّة قبل أن يعلم ذلك ويتدبّر في معناه ويتفكّر من مغزاه ويتأمل في صحّة مضمونه ومؤدّاه كالناشي على الدّين الباطل من مخالفينا.

وساق الكلام إلى أن قال: كبعض المجتهدين الّذي يعتمد برأيه فتارة يحكم بشيء ويعمل به ويحمل غـيره عليه وتارة يرجع عن رأيـه ويحكم بضدّ ذلك الشيء وأحد هذين الحكمين كذب وافتراء لا محالة فكأنّه لم يسمع قوله تعالى «وَ لا تَقُولُوا لِما تَصِفُ أَلْسِـنَتُكُمُ الْكَذِبَ هذا حَلالٌ وَ هذا حَرامٌ لِتَفْتَرُوا عَلَى اللهِ الْكَـذِبَ إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَـلَى اللهِ الْكَذِبَ لا يُفْلِحُونَ مَتـاعٌ قَلِيلٌ وَ لَهُمْ عَذابٌ أَلِيمٌ» فوجب عـلى كلّ عاقل متديّن أن يقول ما يعلمـه ولا يردّ ما لا يعلمه ويسـكت ويطلب حقيقة أمره عـن أهل العلم وله في السـكوت أجر جميل وثواب جزيل.(١)

يقول المؤلف: وجه الاسـتدلال ظاهـر لان الامريـن المطلوبين لايمكن الاتيان بهما بلا علم فلا بدّ من ابقاء العلم وشرع السـبيل إليه والا يكون من باب التكليف بما لا يطاق أو العسر والاصر المتقين.

ومنها ما رواه عن عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ قَالَ: قَالَ لِي أَبُو عَبْدِ اللهِ عليه السلام إِيَّاكَ

(١) شرح الكافي لمولى صالح المازندراني، ج٢، ص: ١٥٣

وَ خَصْلَتَيْنِ فَفِيهِمَا هَلَكَ مَنْ هَلَكَ إِيَّاكَ أَنْ تُفْتِيَ النَّـاسَ بِرَأْيِكَ أَوْ تَدِينَ بِمَا لَا تَعْلَمُ.(١)

ومنها مارواه عن مفضل بـن عمر قَالَ قَالَ لِي أَبُو عَبْـدِ اللهِ عليه السلام أَنْهَاكَ عَنْ خَصْلَتَيْنِ فِيهِمَا هَلَاكُ الرِّجَالِ أَنْهَـاكَ أَنْ تَدِينَ اللهَ بِالْبَاطِلِ وَ تُفْتِيَ النَّاسَ بِمَا لَا تَعْلَم.(٢)

يقول المؤلف: التدين بالباطل هو التدين بلا مستند من كلام الصادقين – سلام الله عليهم أجمعين –.

قال الرضا عليه السلام مَنْ دَانَ بِغَيْرِ سَمَاعٍ أَلْزَمَهُ اللهُ الْبَتَّةَ إلى الْفَنَاءِ.

وجه الاسـتدلال بهما ظاهر لانه لما حرم التدين بالباطل والفتيا بغير علم تعين التدين بالحق والظن لايغني من الحق شـيئاً فتعيـن ثبوت العلم لصحة التكليف وكذلـك في الفتيـا ولولاه للـزم التكليف بـما لا يطـاق أو أرتفاع التكليف وكلاهما منفيان بالاتفاق.

قال الشارح في قوله «أو تدين بما لا نعلم» أى إيّاك أن نعبد الله بما لا تعلمه وتتّخذ دينا بغير علم مستند إلى ما ذكر فتخرج من دين الحقّ فتهلك لأنّ دين الحق عبارة عن مجموع القوانين الّتي وضعها النبيّ صلى الله عليه وآله لاصلاح الخلق بعلم إلهيّ وأمر ربّانيّ وله حدود كحدود الدّار ولا يعلم ذلك إلّا بتعليمه أو تعليم من يقوم مقامه فمن اتّخذ دينـا واعتقده وعبد ربّه به ولم يكن له علم مسـتند

(١) الكافي، ج١، ص: ٤٢

(٢) الكافي، ج١، ص: ٤٢

إليهم فهو خارج عن دين الحقّ مبتدع لدين آخر والمبتدع هالك.[١]

ومنها ما رواه ثقة الإسلام في الكافي والصدوق عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام قَالَ: إِنَّ اللهَ خَلَقَ الْخَلْقَ - فَعَلِمَ مَا هُمْ صَائِرُونَ إِلَيْهِ - وَ أَمَرَهُمْ وَ نَهَاهُمْ فَمَا أَمَرَهُمْ بِهِ مِنْ شَيْءٍ فَقَدْ جَعَلَ لَهُمُ السَّبِيلَ إِلى تَرْكِهِ وَ لَا يَكُونُونَ آخِذِينَ وَ لَا تَارِكِينَ إِلَّا بِإِذْنِ اللهِ.

ورواه الصدوق تارة أخرى من طريق أخر من اسمعيل بن جابر عن أبي عبدالله عليه السلام والمتن بعينه.

ولا يخفى ما تكاثر من الآيات المحكمة على وجوب طلب العلم والامر به وتواتر الأخبار الناصة على ذلك فدعوى انسداد باب العلم مع ثبوت الأمر بطلبه خلاف البرهان وتكذيب السنة والقرآن.

ومنها ما رواه الصدوق رحمه الله من طريق ابن بطة في العالى الاسناد عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى الْجُهَنِيِّ عَنْ حَرِيزِ بْنِ عَبْدِ اللهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام قَالَ: إِنَّ النَّاسَ فِي الْقَدَرِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ.

وساق الحديث إلى أن قال: رَجُلٌ يَزْعُمُ أَنَّ اللهَ كَلَّفَ الْعِبَادَ مَا يُطِيقُونَ وَ لَمْ يُكَلِّفْهُمْ مَا لَا يُطِيقُونَ.

إلى أن قال: فَهَذَا مُسْلِمٌ بَالِغٌ، انتهى.[٢]

---

(١) شرح الكافي لمولى صالح المازندراني، ج٢، ص: ١٤٢

(٢) التوحيد للصدوق، ص: ٣٦١

والخبر نصّ في المطلب بعد قوله تعالى «وَ لا تَقْفُ ما لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ»[١] و قوله «إِنَّ الظَّنَّ لا يُغْني مِنَ الْحَقِّ شَيْئاً».[٢]

ومنها ما رواه الصدوق في القدسی عن النبي صلى الله عليه وآله عن الله سبحانه: وَ لَمْ أُكَلِّفْكَ فَوْقَ طَاقَتِكَ وَ لَمْ أُحَمِّلْكَ مِنَ الْأَمَانَةِ إِلَّا مَا قَدَرْتَ عَلَيْهِ رَضِيتُ مِنْكَ لِنَفْسِي مَا رَضِيتَ بِهِ لِنَفْسِكَ.[٣]

وفي حديث آخر: الا ما قدرت عليه.

ومنها ماروواه لصدوق في العيون عن إِبْرَاهِيمَ بْنَ الْعَبَّاسِ يَقُولُ سَمِعْتُ الرِّضَا عليه السلام وَ قَدْ سَأَلَهُ رَجُلٌ أَ يُكَلِّفُ اللهُ الْعِبَادَ مَا لَا يُطِيقُونَ فَقَالَ هُوَ أَعْدَلُ مِنْ ذَلِكَ الحديث.[٤]

ومنها رواه الكليني في الروضة عن أبي جعفر عليه السلام في رسالته إلى سعد الخير:

يَا أَخِي إِنَّ اللهَ عَزَّ وَ جَلَّ جَعَلَ فِي كُلٍّ مِنَ الرُّسُلِ بَقَايَا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ يَدْعُونَ مَنْ ضَلَّ إِلَى الْهُدَى وَ يَصْبِرُونَ مَعَهُمْ عَلَى الْأَذَى يُجِيبُونَ دَاعِيَ اللهِ وَ يَدْعُونَ إِلَى اللهِ فَأَبْصِرْهُمْ رَحِمَكَ اللهُ فَإِنَّهُمْ فِي مَنْزِلَةٍ رَفِيعَةٍ وَ إِنْ أَصَابَتْهُمْ فِي الدُّنْيَا وَضِيعَةٌ إِنَّهُمْ يُحْيُونَ بِكِتَابِ اللهِ الْمَوْتَى وَ يُبَصِّرُونَ بِنُورِ اللهِ مِنَ الْعَمَى كَمْ مِنْ قَتِيلٍ لِإِبْلِيسَ

---

(١) الاسراء: ٣٦.

(٢) يونس: ٣٦.

(٣) التوحيد للصدوق، ص: ٣٤١

(٤) عيون أخبار الرضا عليه السلام، ج١، ص: ١٤٢

قَدْ أَحْيَوْهُ وَ كَمْ مِنْ تَائِهٍ ضَال قَدْ هَدَوْه، الحديث.[(١)]

أقول: كلّ آيـة دلت على تحديد الـشرع والنهى عن تعدي حـدوده بقوله تعالى «تلك حدود الله ومن يتعد حدود الله فاولئك هم الظالمون» وغير ذلك وكذلك كلّ حديث دل على تحديد الشرعيات والنهي عن الابتداع والتشريع وكل دليل قام على ذمّ الظنون من كتاب أو سـنة أو عقل تدلّ دلالة التزامية على وجوب حفظ العلم على الله وابقاء الطريق إليه مادام الشرع باقيا لئلا يلزم تكليف ما لا يطـاق في النهي عن تعدى الحدود الشرعيـة لانّ حفظ الحدود لايمكن الا بالعلم وامـا الظن فلا ينفك من الخطـاء والاختلاف وحينئذ لا يمكن التفصي عن التعدي فتأمل وسنذكر بعض الآيات والاحاديث ممّا يؤيد ما في المقام في أليق بالكلام ان شاء الله تعالى.

---

(١) الكافي، ج٨، ص: ٥٧

المرشد الرابع

في ذكر

مباحث عقلية جرت بيني وبين بعض الأعلام فأرادوا منّي أن أكتبها ليجيبوا عنها، فكتبت إلى آخر الكلام وبقيت القراطيس عندهم ليالي وأياماً وردّت على ما كانت عليه من البياض فتبيّن ما كان مقدارهم من السواد وهي هذه:

من قولنا معشر أهل العـدل: أن التكليف من فعـل الله تعالى وبه من قال بالتكليف مـن المليـين وان افعاله تعالى معللـة بأغراض ومصالـح تعود إلى المكلّف لئلا يلـزم العبث والإفتقـار في أفعاله وهذا من خصائـص الإماميّة والمعتزلة فثبت ان التكليف الذي هو من فعل الله تعـالى معلل بغرض يعود إلى المكلّفين والاجماع من المليين واهل العدل أجمعين منعقد على بقاء التكليف على من يصـحّ تكليفه أبـد الآبدين لوجود علـة العقليـة والنقلية والغرض فيه امّا عـام أو خاص فالغرض العام هو اصلاح النظام وحفظه من الفسـاد والاختلال لان تحريم القتـل مثلا لحفظ النفوس وتحريـم السرقة والغضب والنهب والحـرب والقمار لحفظ الامـوال وتحريـم الزنا والقـذف والبهتان لحفظ الانسـاب وتحريم اللواط ووطيء البهائم والاستمناء مع الأمر بنكاح الازواج والأمة لحفظ النسل وتحريم المسـكر والمغمى لحفظ العقول وتحريم السـم وأكل الموذيّات لحفظ النفوس ووجوب طاعة اولياء الأمر معصومين العصمة عـن الخطاء إلى غـير ذلك فامثال هـذه التكاليـف متضمنة لغرض عام تعود إلى الكل والمكلّـف منهم فلا مهمذور مع ترتـب الثواب عليها له والغرض الخاص كالصّـوم والصلوة والطهارة وامثال هـذه التكاليف يعود

نفعها إلى نفس المكلّف من تخلية من الرذائل وتحلية بالفضايل وقربه من المبدأ الفياض واستعداد لقبول الفيض فلو كانت العقول مستقلة في تشخيصها ما يصلحها وما يفسدها حتّى تاتى به وتتركه لما وجبت بعثة الرسل وانزال الكتب ونصب الأئمة الحفاظ للشرايع فلما ثبت وجوب بعثة الانبياء ونصب الحجج علمنا ان العقول ليست مستقلة في علم ما يصلحها وما يفسدها لكى تفعل أو تترك وهذا ما اجمع عليه المليون أجمعون ثمّ إذا ثبت وجوب التكليف ثمّ توقفه على التوقيف ثمّ بقاء التكليف ثمّ قبح التكليف بدون التوقيف علمنا ان طريق التوقيف باق مادام التكليف باقيا ثمّ نظرنا فرأنيا طريق التوقيف اما بالوحى وهو خاصة الانبياء ولسنا منهم وامّا بالالهام والقذف وهما من خواص الأئمة المعصومين ولسنا منهم وامّا بالرجوع إليهم والاستفادة منهم وهما اما بالمشافهة فما كانت واجبة في زمن الحضور فكيف في الغيبة الكبرى واما بالرجوع إلى الأخبار المروية عنهم عليهم السلام والآثار الصادرة المدونة في كتب الأصحاب وهذا طريقنا في التوقيف لانحصار الأمر فيه فثبت انه يجب على الله تعالى حفظ هذا الطريق من الخراب والاندراس والتحريف والزيادة والنقصان مادام التكليف باقيا على الانس والجان لئلا يلزم ارتفاع التكليف وهو خلاف ضرورة الاديان والتكليف بما لا يطاق وهو خلاف ضرورة العقل والوجدان فإذا ثبت بقاء الطريق نظرنا في انه هل يجب سلوكه بالعلم واليقين لم يسع في سلوكه الظن والتخمين فرأنيا ان الظن لا يخلوا من الخطأ والخطأ لا يفارق الاختلاف والاختلاف في أمر الفروع والدماء والموال لا ينفك عن الفساد فعلمنا ان لتكليف الله عباده بالظن مستلزم للتعبد بالغباد

وهو قبيح على الله وكذلك مستلزم للتعبد بالاختلاف وهو قبيح كذلك وللتعبد بالفساد وهو قبحه بديهي ورأينا أن الاختلاف والفساد ينافيان غرض التكليف الغرض العام والخطأ خروج عن الحق وهو ينافى غرض الخاص فتيقنا بالبرهان التكليف وطريق التوقيف منحصر في العلم والايقان ولا دخل فيهما للظن والحسبان.

عن أبي عبدالله عليه السلام قال قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وآله يُعَذَّبُ اللِّسَانُ بِعَذَاب لَا يُعَذِّبُ بِهِ شَيْئاً مِنَ الْجَوَارِحِ فَيَقُولُ أَيْ رَبِّ عَذَّبْتَنِي بِعَذَابٍ لَمْ تُعَذِّبْ بِهِ شَيْئاً مِنَ الْجَوَارِحِ قَالَ فَيُقَالُ لَهُ خَرَجَتْ مِنْكَ كَلِمَةٌ يَلْهَثُ مَشَارِقَ الْأَرْضِ وَ مَغَارِبَهَا فَسُفِكَ بِهَا الدَّمُ الْحَرَامُ وَ أُخِذَ بِهَا الْمَالُ الْحَرَامُ وَ انْتُهِكَ بِهَا الْفَرْجُ الْحَرَامُ فَوَ عِزَّتِي لَأُعَذِّبَنَّكَ بِعَذَابٍ لَا أُعَذِّبُ بِهِ شَيْئاً مِنْ جَوَارِحِكَ.[(١)]

فإن قيل: هذا جارٍ في الأصول لان أدلتها قطعية وأما الفروع فلا يضرّ فيها الاختلاف لكون ادلتها ظنيّة.

قلنا: التخصيص تحكم ومصادرة بالمطلوب لان برهاننا يشمل الأصول والفروع ولامخصص هنا من عقل أو نقل يدل على انه يجب على الله اقامة الحجّة القطعية على أصول الدين دون الفروع والمخطيء في الأول مأثوم غير معذور دون الثاني لان الدليل فيه ظني اذ نقول لهذ القائل أيّ شيء أوجب على الله إقامة الحجّة القطعية في الأصول ان هو اما لعدم تجويزه الاختلاف لقبحه ممّا يلزمه من الفساد فهذا هو جاري في أحكام الفروج والدماء والفرايض

---

(١) الجعفريات (الأشعثيات)، ص: ١٤٨

والمواريث سواء أو لقبح التعبّد بالخطا لانه يلزم الخروج عن الحق فهذا أيضا مساوٍ فيهما أو للامكان فالامر ممكن بالذات بالنسبة إليهما فما صار القول بالفرق الا تحكم غير معقول ودعوى غير مقبول.

فإن قيل: ان الوجدان حاكم في الفروع بان غاية ما يحصل فيها الظن لمكان الاختلاف الواقع في ادلّتها لكونها نقليّة غالباً واما أدلّة الأصول فعقليه لا اختلاف فيها.

قلنا: هذا أيضاً تحكم بلا دليل ودعوى ما إلى اثباتها من سبيل لانا نمنع هذا الحكم لاجل هذه العلة اوّلا واطراد العلة ثانياً مع معارضة تلك الدعوى بدعوى مثلها في خلافها لان اختلاف الأدلّة العقلية وتشتت الأحكام العقليه في المطالب الأصولية أكثر من الفروع والقول بأنه لا اختلاف في دلالة العقل قول ناش من عدم التبتع في الكتب الكلاميه والحكميّة بل الاختلاف هناك أكثر حتّى كاد أن لا يوافق اثنان من أصحاب النظر والاستدلال في مسئلة من المسائل وهذا لا يحتاج إلى إيراد العبارات فان الكتب المصنفة في الفنون العقلية موجودة.

ومن قول هشام بن الحكم للشامى بحضرة الصادق عليه السلام: وَ تَزْعُمُ أَنَّ الرَّأْيَ طَرِيقُ الدِّينِ وَ أَنْتَ مُقِرٌّ بِأَنَّ الرَّأْيَ لَا يَجْمَعُ عَلَى الْقَوْلِ الْوَاحِدِ الْمُخْتَلِفَيْنِ فَسَكَتَ الشَّامِيُّ كَالْمُفَكِّرِ، إلى آخره.[١]

وكذلك القول بأن ادلّة الأصول كلّها عقلية ناش من الغفلة أو التغافل

---

(١) الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد، ج٢، ص: ١٩٦

فإنّ من الأصول ما ليس فيه الا الدليل النقـلي كانحصار الأئمة في اثنا عشر وكالنصّ من السابق على اللاحق فان مذهب القائلين بعصمة الأئمة كالإماميّة الاثنى عشرية والسـبائية والكسـائية والناووسـية والواقفية على موسى بن جعفر عليه السلام والواقفية على الحسن بن على العسـكرى عليه السلام ومن حذا حذوهم ان لا سبيل إلى معرفة العصمة الابنصّ الهيّ وتوقيف معصومى فصار السبيل هنا منحصرا في النقل وكذلك القول بتأبيد الشرعية المحمدية وكذلك القول بالحشر الجسماني والنعيم الجسـماني وحجمية والقول بسـائر ما يتعلق بالمعاد من الحسـاب والكتاب والميزان والحوض والصراط وكذلك القول بالمعراج الجسماني فان هذه كلّها ونظائرها ممّا لا دليل عليها الا من جهة النقل فلا معنى بالقول بان أدلّة الأصول عقلية.

وكذلك القول بكون أدلّة الفروع كلّها نقليّة ظنية فانه خلاف الواقع لانا نجد كثيرا من الفروع ادلتها عقلية قطعية لا اختلاف فيها مع قطع النظر عن ورود الشرع كتحريم الكـذب الضّار وتحريم قتل النفس بـلا جناية وتحريم اسـاءة وتحريم اكل الخـروء وكذلك وجوب صـدق النافع والاحسـان إلى المحسن كالابوين وانجاء الغريق وإطفاء الحريق وامثال ذلك كثيرة غير عزيزة فان هذه كلّها من الفروع والعقل قاطع فيه وليس فيها اختلاف وقد بيّنا فساد دعوى الوجـدان في العقليات على خلاف البرهان في تقدم وسـيأتى[١] [فينا يأتى][٢] ان شاء الله تعالى فارجه وارجه.

---

(١) في بعض النسخ: سنبين.

(٢) في نسخة «ج» لايوجد.

فإن قيل: الاتفاق حاصل في الأصول في الجملة.

قلنا: وكذلك في الفروع مـا لا يختلف فيه أحد من المسـلمين بل أحد من المليـين والحق ان الأصـول والفـروع حكمها واحـد بوجود الاتفـاق فيهما والاختلاف في الجملة ولكون الدليل في بعضها عقليا فقط وفي بعضها نقلياً فقط وفي البعض مركباً من الاثنين ولكون الاكتفاء بالظنون فيهما قبيحا لاجل وقوع الاختلاف والفساد والخطاء المخرج عن الحق.

فإن قيل: انا نعتمد على القـو اعد الظينة في الفروع ونقـول بحجية الظن الخاص فيها لاجل دليل قطعي علمى.

قلنا: اما قولكم لاجل دليل علمي قطعي فهذا اول الدعاوي الباطلة لانه ليس دليلكم فيه الا القول بالانسداد وقد تكلمنا عليه ولكم ان شاءالله تعالى حتّى يتبيّن الرشاد مع انه ان جاز لكم هذا القول جاز لمخالفينا في الإمامة هذا القول سواء لعدم الفرق فانّ المخالف حينئذ يقول انّى اعتمد على الأدلّة الظنيّة في إمامة فلان وفلان وبطلان مذهب من خالفنا في امامتهما واعتمادى على مثل هذا الظن بدليل قطعي وكذلك يقول اعتمادى على الاقيسة والاستحسانات والآراء المبتدأة لاجل دليل قطعي فكلّ شيء ناقشـت به في دليله ناقشناك في دليلك وما كان جوابك لنا كان جواب خصمك لك سواء.

فإن قيل: هـذا ازراء بعلماء المذهـب فانهم قائلون بانسـداد باب العلم في الفروع غالباً وباكتفاء الظن وحجية الظنون الاجتهادية فيها.

قلنا: هذا اشتباه عظيم من جهات شتى فالاول انه ليس كلّ علماء المذهب

قائلين بانسداد ولا كلهم قائلين بحجية الاجتهاد والظنون الاجتهادية فان الأخباريين والمحدثين منهم ومن الأصوليين قديما وحديثا لايقولون بهذا مطلقاً وما قالوا به ابدا وقد صرح العلّامة الحلى - برّد الله مضجعه - في نهاية الأصول بان أكثر أصحابنا الاخباريون وليس غرضنا الاستدلال بالكثرة لان الكثرة لاحجة فيها وهي تخلف في الازمان بل غرضنا بيان فساد القول بان هذالبرهان يقتضى الازراء بعلماء المذهب وكذلك قدماء الأصوليين واساتذة المتكلّمين كابن قبة الرازى والمفيد والشريف المرتضى وابن ادريس والمحقق الطوسي - قدسّ الله سرهم - قد نصوا على عدم حجية الأدلّة الظنية وبطلان الظنون الاجتهادية وفساد القول بانسداد باب العلم مادام التكليف باقياً ونسبوا هذا القول إلى المذهب ولا تسع هذه الوجيزه لذكر عباراتهم وقد اخرجتها بألفاظها في الحجّة البالغة وكتاب اعصار فيه نار فمن اراد الاطلاع عليها فليرجع اليهما فثبت انه يلزم الازراء ببعض الذين غفلوا عن البرهان أو تغافلوا واكتفوا بالشهة وما من برهان الا وقد خالفه جمع فلو كان الأمر على ان لا يقبل برهان بمجرد مخالفة جمع ايّاه إذا لما قبل برهان ابدا وفي هذا القول فساد المذهب وتضييع الحقوق وتكذيب الكتاب والسنة فانهما يأمران بإتباع البرهان ويخبران بأنّه علامة الصدق أما ترى في غير موضع من القرآن قوله تعالى «قُلْ هاتُوا بُرْهانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صادِقِينَ»[١] بل يلزم تسفيه العقل وهدام أساس حجيته وفي هدمه هدم مذهبكم الذي تزعمون انه أسس على أساسه واستضيء بنبراسه.

---

(١) البقرة: ١١١.

والثاني: ان الناس يجب عليهم اتباع البرهان لا البرهان يجب عليه اتباع الناس فإذا خالف بعض العلماء البرهان فانما هو نقص له لا نقض للبرهان.

والثالث: ان دين الله لايعرف بالرجال بل بآية الحق وصحة البرهان كما نصّ عليه أميرالمومنين عليه السلام في غير موضع من كلامه الذي يفوق كلام العالمين ويشبه كلام ربّ العالمين.

فإن قيل: ان الوجدان يحكم بان طريق إلى الأحكام الوضيعة منحصر في الظن والحسبان وهذا قول بعض ارباب بعض الناس واكبر الهتهم.

قلنا: ان لهذه الشبهة أجوبة برهانية وجدانية قد حققناها وبيناها في مقام معارضة الوجدان مع البرهان ولنكلتف ههنا بجوابين على طريق له النقض والحلّ.

امّا النقض فانه يقال لوجاز لكم هذه الدعوى لجاز لكلّ مخالف للحق ان يتمسك بهذا القول في مقابلة البرهان فيقول انى رايت المسلمين مفترقين فرقاً شتى فمنهم من يقول انّ الإمامة مسئلة فرعيّة تكتفى فيها بادلة ظنينه ومنهم من يقول اصلية علمية ومنهم من يقول نصب الإمام على جميع الرعيّة ومنهم من يقول على أهل الحل والعقد منهم ومنهم من يقول على الله ومنهم من يقول على النبي صلى الله عليه وآله ومنهم من يقول يكفى العدالة في الإمام ولا يجب عصمته ومنهم من يقول لا يضر فسقه ومنهم من يقول لابد من عصمته ومنهم من يقول مضى النبي صلى الله عليه وآله بغير نصب خليفة ومنهم من يقول نص على ابي بكر ابن ابي قحافه ومنهم من يقول على عمه العباس ابن عبدالمطلب

ومنهم من يقول نص على ابن عمه وزوج ابنته على ابـن ابى طالب عليه السلام ثمّ القائلون بخلافة ابى بكر منهم من قال انه أفضل الناس بعد النبي صلى الله عليه وآله ومنهم من قال عـلي عليه السلام أفضل منه الا انه يجـوز تفضيل المفضول ثـمّ قالوا بخلافة عمر ابن الخطاب ثمّ عثمان بن عفان وقد افترق المسـلمون فمنهم من قال ان الفضل على الترتيب الخلافة ومنهم من قال علي أفضل من عثمان ومنهم من قال علي عليه السلام أفضل من الثلاثة وجوز تفضيل المفضول على الفاضل قال بكفر عثمان وارتداده بعد الخلافـة وصوّب قاتليه ومنهم مـن زاد على هذا بعداوة على عليه السلام والبرائة منه ومنهم من عادى عليا عليه السلام فقط وأحبّ الثلاثة ثمّ قالوا بخلافة من النعقد عليه الاجماع ولو بسـفك المهج من خلفاء بنى اميه واميه وبنى العباس والقائلون بخلافة على والنص عليه منهم من اقتصر عليه وقال انه حيّ ينتظروهم السبائية ومنهم من قال بعده بإمامة الحسن ثمّ الحسين عليه السلام وقال انه لم يقتل بل شبّه على الناس وهو القائم وهم بعض الغلاة ومنهم من قال ان الإمامة انتقلت إلى محمّد بن الحنفية وهو حيّ غائب في جبال رضوى وهو القائم وهولاء الكيسانيه ومنهم من قال ان الإمام بعد الحسين عليه السلام ابنه زين العابدين عليه السلام علي ثمّ ابنه محمّد الباقر عليه السلام ثمّ اخوه زيد بن علي الشـهيد وهم الزيديّة وهم فرق شـتّى منهم من يحب الشيخين ومنهما من يبأ منهما ثمّ قالوا بإمامة ائمة من ولد زيد ثمّ من بنى الحسن كمحمد بن عبدالله بن الحسن بن الحسن المعروف بالنفس الزكية ومنهم من قال انه لم يقتل وهو المهديّ ومن الناس من قال ان كلّ فاطمي مجتهد قام بالسيف ودعى إلى نفسه وجب طاعته ومنهم من قال ان الإمام بعد الباقر ابنه جعفر الصادق عليه السلام وهو حيّ لم يمت

وهو المهدى وهولاء الناووسية ومنهم من قال ان الإمام بعده موسى وهو حيّ لم يمت وهم الواقفية ومنهم من قال ان الإمام بعد جعفر ابنه عبدالله الافطحى ثمّ موسى ثمّ على الرضا ثمّ الجواد عليه السلام الهادى ثمّ العسكرى ثمّ جعفر الكتاب وهم الفطيحة ومنهم من قال ان الإمام بعد جعفر عليه السلام ابنه اسمعيل وانه ما مات في حيوة أبيه والإمامة في صلبه إلى اخر الدهر وهم الاسماعيلية ومنهم المغاربة وهم يعتقدون بالشرايع ومنهم ملاحدة يقولون بسقوط التكليف ومن الناس من قال بعد موسى بإمامة ابنه الرضا عليه السلام ثمّ الجواد ثمّ ابنه الهادى على ثمّ ابنه الحسن العسكري وقال انه لم يمت وهو حيّ ينتظر ومنهم من قال انه مات وسيقوم بعد موته وهو القائم ومنهم من قال ان القائم بعده اخوه محمدبن على وانه مامات في حيوة أبيه وانه حيّ ينتظر وهؤلاء المحمدية ومنهم من قال بعد الحسن بإمامة جعفر الكذاب ومنهم من قال بالحيرة ومنهم من قال بالفترة ومنهم من قال خلف ولدا في البطن ان القائم حمل بعد ومنهم من قال خلف ابنا زكيا جوادا وعرفه خوص أصحابه وكان له غيبتان الصغرى وقد انقضت والكبرى وستنقضي ان شاءالله تعالى وأنه حيّ يقوم بالسيف متى اذن الله وأراد وانّ اختفاءه بعلّة الخوف من الاعداء والمرتابين من شيعته ومنهم من قال أنّه عليه السلام مات وسيبعث ويقوم ولهذا سمي قائما ثمّ القائلون بانسداد ببقائه منهم من قال انه لا يمكن لقياه والاستفادة من علومه بعد غيبته الكبرى وهم القائلون بانسداد باب العلم الملقبين أنفسهم بالمجتهدين ومنهم من قال أنه ان غاب عن الناس شخصه في حال هدنتهم لم يغب عنهم علمه وآدابه في قلوب المؤمنين مثبتة هم بها عاملون وانّ أبواب العلم واليقين مفتوحة على

الطالبين الرّاغبين وانّ الإمام يمكن ان يلقى مواليه المخلصين ويرشدهم إلى الحق واليقين وهولاء يسمون بالمحدثين والاخباريين وبه قال الشريف المرتضى والشيخ الطوسي والسيد جمال الدين ابن طاووس نوّرالله مراقدهم وقد نقلنا عباراتهم في كتابنا الكبير وهذا جملة القـول في اختلاف الإمامة ورأيت كتب القوم وأدلّتهم العقلية والنقليّة واحاديثهــم المروية وما حصل لى علم بإمامة الحجّة المنتظر عليه السلام فانشــدك الله ايها الاجتهادي نعذره عند الله وعند نفســك بهذا الغدر وتقول بولائه أو تلعنه وتبرأ منه وتحكم بهلاكة.

فإن قلــت: انه معــذور خالفــت الإماميّة قاطبــة واجماعهــم والنصوص المتواترة.

وإن قلت: انه هالــك فله ان يقول انــك تقول ان الله لم يكلـف العباد الا بما اتاهــم وانى اجتهدت وهذا مــا بلغته فما حصل لي علــم لاختلاف الادلّة والأقوال فلم تبغضنى وتبرأ منّى.

فإن قلت: انك معاند أو مقصر والّا فقول الله أصدق من قولك والبرهان أولى بالتصديق من وجدانك.

قلنا: هذا القول بعينه لك فينا ادعيت فيه الوجدان بسد باب العلم بسبب الاختلاف.

فإن قلت: انى مخلص وذلك معاند صار تحكما وتصلفاً.

وإن قلت: بالفرق بين المسـئلة الاصليّــة والفرعيّة فقد اثبتنــا عدم الفرق

وعجزت عن اثبات الفرق فكلما كان جوابك لمخالفك المدعى سدّ باب العلم إلى إمامة القائم عليه السلام كان جوابنا لك لعدم الفرق من جهة اختلاف الأدلّة و اختلاف الاقول وافهام الرجال.

فإن قلت: كلّ شيء كلّف الله به عامة العباد فقد سوّى في ذلك بين عقولهم ونصب عليه دليلا قطعياً من جاهد فيه هداه الله إلى سبيله ومن لم يصل فلاجل تقصيره والمقصر ليس بمعذور.

قلنا: هذا قولنا لكم وعليكم فتنبهوا فما كان جوابكم لنا كان جواب خصمكم لكم وما كان جوابكم لخصمكم كان جوابنا لكم.

فإن قيل: أ تفسقون جملة من المجتهدين وما قال به احد من الصالحين.

قلنا: أ تكذبون قول ربّ العالمين «وَ الَّذينَ جاهَدُوا فينا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنا وَ إِنَّ اللهَ لَمَعَ الْمُحْسِنينَ»[1] وهل تردون حكم البرهان وقد قال الله تعالى «قل هاتوا برهانكم ان كنتم صادقين» فان كذبتم قول ربّ العالمين فسقناكم أجمعين وان أقررتم وأذعنتم لبرهانه المتين وقوله المبين صرتم منا ومثلنا والحمدلله ربّ العالمين.

وأمّا الحلّ فنقول لا نسلّم الوجدان ولا تحققه ولا حكمه على خلاف البرهان في ما نحن فيه من تعلق التكليف بالعلم ووجوب ابقائه على الله وقبح الاخلال به لان الوجدان غاية ما يحكم بزعكم حصول الظن وحصول

---

(١) العنكبوت: ٦٩.

الظن لا ينافي امكان العلم حقيقة والا إمكان تحققه خارجا في فرد آخر ولا في نفس الظّان بعد ذلك الان بل الوجدان يشهد ان حقيقة العلم ممكن وتحققه في العقليات والنقليات ممكن ايضاً بل يحكم بتحققه في الجملة أيضاً أصولاً وفروعا وبعد الحكم بامكان الحقيقة وتحققها في الجملة ولو في فرد ما لا يمكنه تكذيت البرهان لان البرهان يفيد وجوب التكليف بالعلم وذلك يصحّ بامكان العلم فبعد ما سلّم الوجدان امكانه لا يمكنه تكذيب برهانه وانما كان التعارض بين الوجدان والبرهان ان لو دل البرهان على احالة الظن والوجدان على حصوله أو دل على امتناع العلم والوجدان على حصوله واما لما دل البرهان على امكان العلم وصحّ شرط التكليف به فعدم وجدان الوجدان لا يدل على الوجود والامكان دون العكس لان وجوده يدل على اماتناعه مع ان الوجدان قد حكم بصحة البرهان وحجتيه مطلقاً ليلزمه ذلك بل نقول شهادة البرهان ههنا على الوجود وشهادة الوجدان على عدم الوجدان لا تعارض بينهم فانه متى قال زيد انى رايت عمرا وقال خالد انى لم اره لا يستلزم ذلك تكذيب زيد والشهادة على النفي غير مقبولة اجماعا بل قد ثبت المطلوب بالبرهان ولا وجدان هناك عند الخصم لانّ الخصم يقول ما وجدت العلم وذلك ليس بوجدان اذ الوجدان لا يتعلق بالعدم بل يتعلقه الفقدان وهو ضد الوجدان فيا عجبا من قوم ما فرقوا بين الوجدان والفقدان والشبهة والبرهان ولا عرفوا موضوعهما ومتعلقهما فاهل البرهان هم أهل الوجدان ومن لا علم له لا وجدان له ولا برهان فتامل ان المطلب دقيق جداً والله الموفق.

گرنه در زنجیـــــرم از رگهـــــای خویش
می‌نشـــــاندم آســـــمان را جای خویش
زخـــــم از جـــــای دگـــــر دارد نمك
ورنـــــه میگشـــــتیم دوری بـــــا فلك

ومن قولنا كافة أهل العدل والبرهان المتسكين بألسنة القرآن: ان الله تعالى لم يرض بباطل وضلال ولا يرضى الا بالحق في جميع الاحوال ولم يسخط على حق بل لا يسخط الا على باطل والا لرجع القبيح إليه تعالى بالمال وعلى هذا أجمعت الامم من وجه لان من ينسب الافعال كلّها إليه ينفي القبيح مطلقاً لئلا يرجع إليه ثمّ انه لم يأمر الّا بما رضي به ولم ينه الا عمّا سخط عليه وسمّى امتثال اوامره ونواهيه فعلا كان أو تركا الايمان وبه بعثت الانبياء ونزلت الكتب وقامت النواميس والاديان ثمّ انه لم يثب الا على ما امر به ولم يعاقب الا على ما نهي عنه ثمّ أنه لم يفعل قبيحاً وانه لا يكلف الا بما وسع العباد إتيانه وهذه المقدمات كلّها سليمة عن الجدل عند الإماميّة وأهل العدل فإذا احطنا خبرا بما سبق وعلمنا بقاء التكليف قطعا نظرنا في انه هل يمكن موافاة رضاه تعالى بامتثال أوامره في فعل الحق وترك الباطل وكذلك مجانبة سخطه باجتناب نواهيه في فعل الباطل وترك الحق بدون التوقيف وطريق العلم إليه أم لا فرأنيا أن الاستغناء عن التوقيف يستلزم فسادا لمباعث والشرايع ويثبت مذاهب الملاحدة والفلاسفة المكتفين بعقولهم الناقصة مع انه محال ان يطابق العقول الناقصة الغير المعصومية مراده تعالى ويوافق احكامه الوضيعة من كون صلوة الفجر ركعتين والمغرب ثلاثا والباقى اربعا وعدم اجزاء الزائد على هذه مثلاً

ولو كان الفاً إلى غير ذلك من وجوب صوم يوم آخر شهر رمضان وحرمة يوم بعده واستجاب يوم آخر بعده أو جوازه ورابنا ان الظنون قلّما توافق الحق لان الحق لا اختلاف فيه والظنون لا تخلوا من الاختلاف وعلمنا بالبراهين القاطعة بنفي الواسطة بين الحق والضلال ببرهان عقلي وقوله تعالى «فَمَاذَا بَعدَ الحَقِّ اِلّا الضَّلَال» فتيقنا ان السالك في سبيل الظن والتخمين والمتعبد به في احكام الدين كثيراً ما يخالف رضاه تعالى بخروجه عن الحق ويستحق سخطه تعالى بتركه الحق ودخوله في الباطل وذلك عند تجدد الاراء واختلاف الفتوى والانظار وتفاوت مراتب الاعتبار واثبتنا انه تعالى لم يثب الا على ما امر به وقد امرنا بالحق فتعديناه ففات عنا الثواب وانّه لم يعاقب الّا على ما نهى عنه وقد نهانا عن الباطل فدخلنا فيه لاجل الاختلاف فاستحق علينا العقاب فعلمنا بالبرهان القاطع بان طريق التكليف الاهى والوصول إلى نعيم لا يتناهى والنجاة عن عذاب غير متناه خارج عن الظنون الاجتهادية ومنحصر في العلم بالاحاديث المعصوميّة ولولاه للزم اما ارتفاع التكليف وهو باقٍ بالانفاق فثبت بقاء شرطه وامّا التكليف بما لا يطاق وقد نفاه العقل عن ربه.

فإن قيل: لسنا مكلّفين بالحق النفس الامرى في غير دولة الإمام عليه السلام.

قلنا: ان الحق لا تعدد فيه وانما قولكم هذا مغالطة اذ لا معنى لكون الحق تارة النفس الامرى وتارة غير مطابق للواقع ونفس الأمر فانّ الثاني ليس بحق ان هي الّا أسماء سميتموها أنتم وآباؤكم ما انزل الله بها من سلطان.

فإن قيل: ان الأخبار الواردة مورد التقية أوقعنا في الاختلاف لعدم اطلاعنا

بخصوص ما ورد تقية في جميع المواضع.

قلنا: هذه شبهة لها اجوبة كثيرة وجوابان نكتفى بهما:

منها الاوّل: ان هذا عذر المحدثين فيما يعملون من الأخبار المختلفة ولامحل بهذا الجواب في الاختلاف الواقع في الفتاوي والأحكام والمسائل النظرية في الحلال والحرام ممّا يتكلم فيه على الأصول ويرجح بالعقول فانا نرى كتب أصول الفقه وفروعه الاستدلالية مشحونة باعتبارات فرضية ما وصل فيها من الكتاب والسنة نص ولا بيان لاستغناء المكلّفين عنها أو لعدم الحاجة اليها أو لخروجها عن التكليف ودخولها في باب التكليف المنهى عنه أو لكونها ممّا سكت الله عنه أو غير ذلك من الأسباب وقد نظر فيها المستنبطون واختلفوا في حكمها المجتهدون اختلافا كثيراً وربّما ورد في المسئلة نص واحد أو نصّان مختلفان فتركوها لاجل اعتبارات نظرية ظينة واعتمدوا على ظنونهم العقلية فيها وربما وقع من الخبر اختلاف قليل مثل القولين أو الثلاثة وربّما كان هذا من باب التوسعة والتخيير لان من الشرايع ما فيه تضئيق لايسعوا الا أمر واحد ومنها ما فيه توسعة وتخيير وكفاية فيضيقون على المكلّفين باعتبارهم اخذ الأخبار ويشنعون على من عمل بغيره من الأخبار وربما يكون الاختلاف الخبرى على وجهين فيؤدى اختلافهم فيها إلى عشرين قولا بل ثلاثين قولا على الحقيقة لا على المبالغة ومن انكر هذا فليراجع الكتب الاستدلالية والشروح المبسوطة حتّى يتحقق عنده صدق هذه الدعوى مع انه من جاس خلال تلك الديار لا يسعه الا الاقرار فهب ان الاختلاف الناشي لاجل الأخبار كان من اجل التقية وعدم المعرفة بها فصرتم معذورين فيه وعذرتم عند الله فما عذركم

في الاختلافات الخارجة عن الأخبار باعتبار الاعتبارات والفروض والانظار ولاجل الظنون التي عليها المعول والمدار فان هذا الجواب لايشملها ولايعمها عند الاعتبار.

فإن قلتم: هذا من ذلك كذبتم لان الأصول الظنيّة العقلية ليس تعويل مؤسسيها فيها على الأخبار بل إنما وضعوها للاكتفاء بها من تبتع الأحاديث والاثار وهذه كتب الأصول القديمة والجديدة من المتون والشروح موجودة فانظروا فيها بعين الاعتبار هل ذكروا حديثاً قط في مقام تاسيس أصل من الأصول وهل تجاوزوا من ادلّة ظنية استنبطوها بالعقول اللهم بلى جماعة من متأخري متأخري المتأخّرين لما هطل عليهم مزن اعتراضات المحدثين وتتابع تعيير الاخباريين عليهم أجمعين اضطروا إلى ذكر بعض الأخبار الضعيفة العاميّة التي ليس في كتب الإماميّة أثر ولا لمحدثيهم عنها خبرا أو أخبار آحاد شاذة واردة مورد التقية أو اخبار لا دلالة فيها على مقصودهم فزخرفوها ببعض الخيالات الظنيّة والاعتبارات وحسبوها أدلّة نقلية في مقام تعارضها مع النصوص القطعيّة من الكتاب والسنة المعصوميّة وقد نصّ على هذا المعنى بالخصوص أفضل من راينا من الأعلام المتبحرين وأستاذ الاساتذة أجمعين البحر الذي لا ساحل له عند الاعتبار وان لم يكن له ما لغيره عند العوام في الانظار فانما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه صاحب الخوان وفتاح المجامع المولى الجليل النبيل الآقا محمّد علي الذي ليس له نظير ولا بديل - متّع الله الطالبين بطول بقائه أبد الابدين - قال في جواب التاسع والستين بعد الخمسمائة من كتاب المقامع ما لفظه:

وقد اشتهر بين المتأخرين مسائل على خلاف الادلّة القوية استنادا إلى بعض الأصول أو اطـلاق دليل معارض بمقيـد مقاوم أو خبر ضعيـف بل عاميّ معارض بقوي خاصي، انتهى.

وهذا المبحث طويل جدا لايسعه الكراس، قد نقلنا بعضه في التسلية[١] وقد نقلنا ما يناسب ذكره في هذا المقام بعبارات القوم في كتابنا الكبير ولا تسعها الرسالة.

وإن قلتم: هذا مثل ذلك، قستم قياساً مع الفارق الـذي لايرضى بمثله المخالف والمؤالف.

وإن قلتم: بالاضطرار إلى الفرض والاعتبار ولم لاتعلمون عند الالجاء على الأخبار التي ضعفتموها مع تصحيح القدماء إيّاهـا فانها وان كانت ضعيفة بزعكم فالعمل بها أولى من استعمال بالظنون الاستحسانية والاقيسة كلّا ثمّ كلّا لا ذا ولا ذلك بل اظهار دقّة الانظـار وتعمية العبارات والغازها دعتهم إلى ما اجابوه ولو لا خوف الاطالة والازراء لذكرت ما قالوه نوه في بيان علة الغاز التحرير واعسار اليسير.

والجواب الثاني: ان الأحكام الواردة مورد التقية حق مكلّف بها في محلها حق ان لو عاملا ترك العمل بها لا شـكل الحكم بصحّـة عمله كالوضوء في موضع التيتم والتمام في موضع القصر والصـوم في موضع الإفطار والاقرار بالبرائة في موضع التقية والاستار، وليس هذا اختلاف والتناقض في الحقيقة

---

(١) تسلية القلوب الحزينة؛ للمؤلف.

لاختلاف الموضع لان كلّ موضوع له حكم، فلا يقال لم اختلف هذا الموضع في موضوع آخر وان كان التمام حقاً ورضى الله فلـم جاز القصر وان كان في القصر رضاه لم جاز التمام اذ تقول انّ محلّ التمام غير محل القصر وبالعكس بل عندالتحقيق تبيّن لدى الحسـن اللطيف ان ليس في الأخبار المعتبرة الصادرة عنهم عليهم السلام اختـلاف مطلقاً لان غالـب الاختلاف في انظـار المقصرين لعدم اطلاعهـم بالمبيّنات ومواضع الاجمـال والتفصل فانه عليه السلام قـال كلامنا يفسّر بعضه بعضاً.

في الكافي عن أبي جعفر الثانى عليه السلام في حديث طويل قال: إِنَّ اللهَ عَزَّ وَ جَلَّ أَبَى أَنْ يَكُونَ لَهُ عِلْمٌ فِيهِ اخْتِلَافٌ.

إلى أن قال للسائل: فَهَلْ كَانَ فِيمَا أَظْهَرَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وآله مِنْ عِلْمِ اللهِ عَزَّ ذِكْرُهُ اخْتِلَافٌ فَإِنْ قَالُوا لَا فَقُلْ لَهُمْ فَمَنْ حَكَمَ بِحُكْمِ اللهِ فِيهِ اخْتِلَافٌ فَهَلْ خَالَفَ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وآله فَيَقُولُونَ نَعَمْ فَإِنْ قَالُوا لَا فَقَدْ نَقَضُوا أَوَّلَ كَلَامِهِم.

إلى أن قال: وَ مَنْ حَكَمَ بِأَمْرٍ فِيهِ اخْتِلَافٌ فَرَأَى أَنَّهُ مُصِيبٌ فَقَدْ حَكَمَ بِحُكْمِ الطَّاغُوتِ.(١)

عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام قَالَ: قَالَ لِي يَا زِيَادُ مَا تَقُولُ لَوْ أَفْتَيْنَا رَجُلًا مِمَّنْ يَتَوَلَّانَا بِشَيْءٍ مِنَ التَّقِيَّةِ قَالَ قُلْتُ لَهُ أَنْتَ أَعْلَمُ جُعِلْتُ فِدَاكَ قَالَ إِنْ أَخَذَ بِهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ وَ أَعْظَمُ أَجْراً، وَ فِي رِوَايَةٍ أُخْرَى إِنْ أَخَذَ بِهِ أُوجِرَ وَ إِنْ تَرَكَهُ وَ اللهِ أَثِمَ.(٢)

---

(١) الكافي، ج١، ص: ٢٤٨

(٢) الكافي، ج١، ص: ٦٥

وفي بصائر الدرجات في آخر حديث فقام جابر الجعفى وقال: أمس أمرت باللعنة عليهما والبرائة منهما واليوم تقول خلاف ذلك. قال: معاذ الله ما في قولي خلاف، إلى آخره.

وفي الخرائج سؤال الفهفكي عن ابى محمّد العسكري الذي رواه أبوهاشم الجعفري ما لفظه:

فَقُلْتُ فِي نَفْسِي قَدْ كَانَ قِيلَ لِي إِنَّ ابْنَ أَبِي الْعَوْجَاءِ سَأَلَ أَبَا عَبْدِ اللهِ عليه السلام عَنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فَأَجَابَهُ بِمِثْلِ هَذَا الْجَوَابِ فَأَقْبَلَ عليه السلام عَلَيَّ فَقَالَ نَعَمْ هَذِهِ مَسْأَلَةُ ابْنِ أَبِي الْعَوْجَاءِ وَ الْجَوَابُ مِنَّا وَاحِدٌ إِذَا كَانَ مَعْنَى الْمَسْأَلَةِ وَاحِداً جَرَى لِآخِرِنَا مَا جَرَى لِأَوَّلِنَا وَ أَوَّلُنَا وَ آخِرُنَا فِي الْعِلْمِ وَ الْأَمْرِ سَوَاءٌ وَ لِرَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وآله وَ لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام فَضْلُهُمَا.(١)

وفي الاحتجاج عَنْ عَبْدِ الْمُؤْمِنِ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام إِنَّ قَوْماً رَوَوْا أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وآله قَالَ اخْتِلَافُ أُمَّتِي رَحْمَةٌ فَقَالَ صَدَقُوا قُلْتُ إِنْ كَانَ اخْتِلَافُهُمْ رَحْمَةً فَاجْتِمَاعُهُمْ عَذَابٌ؟ قَالَ لَيْسَ حَيْثُ تَذْهَبُ وَ ذَهَبُوا إِنَّمَا أَرَادَ قَوْلَ اللهِ - عَزَّ وَ جَلَّ - فَلَوْ لا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَ لِيُنْذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ أَمَرَهُمْ أَنْ يَنْفِرُوا إِلَى رَسُولِ اللهِ وَ يَخْتَلِفُوا إِلَيْهِ وَ يَتَعَلَّمُوا ثُمَّ يَرْجِعُوا إِلَى قَوْمِهِمْ فَيُعَلِّمُوهُمْ إِنَّمَا أَرَادَ اخْتِلَافَهُمْ فِي الْبُلْدَانِ لَا اخْتِلَافاً فِي الدِّينِ إِنَّمَا الدِّينُ وَاحِدٌ.(٢)

---

(١) الخرائج والجرائح، ج٢، ص: ٦٨٥

(٢) الإحتجاج، ج٢، ص: ٣٥٥

وفيه عنه عليه السلام أَنَّ رَسُـولَ اللهِ صلى الله عليه وآله قَالَ: مَا وَجَدْتُمْ فِي كِتَـابِ اللهِ عَزَّ وَ جَلَّ فَالْعَمَلُ لَكُمْ بِهِ وَ لَا عُذْرَ لَكُمْ فِي تَرْكِهِ وَ مَـا لَمْ يَكُنْ فِي كِتَابِ اللهِ عَزَّ وَ جَلَّ وَ كَانَتْ فِي سُنَّةٍ مِنِّي فَلَا عُذْرَ لَكُمْ فِي تَرْكِ سُنَّتِي وَ مَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ سُنَّةٌ مِنِّي فَمَا قَالَ أَصْحَابِي فَقُولُوا إِنَّمَا مَثَلُ أَصْحَابِي فِيكُمْ كَمَثَلِ النُّجُومِ بِأَيِّهَا أُخِذَ اهْتُدِيَ وَ بِأَيِّ أَقَاوِيلِ أَصْحَابِي أَخَذْتُمْ اهْتَدَيْتُمْ وَ اخْتِلَافُ أَصْحَابِي لَكُمْ رَحْمَةٌ قِيلَ يَا رَسُولَ اللهِ مَنْ أَصْحَابُكَ؟ قَالَ أَهْلُ بَيْتِي، انتهى.[١]

وكذلك الأخبار الوارده مورد التوسعة ليس فيها اختلاف في الحقيقة لان الشـارع عليه السلام ربّما امر بشيء ولم يكن واجباً متحتّما فرخّص في موضع في تركه أو أمر بتركه حتّى لايضيق الأمر على الناس وربّـما نهى عن شيء نهى كراهة واعافة فبادر إلى الاذهـان حرمته ثمّ امر بفعله لئلا يزعـم الناس تحريه وربما كان بعض الواجبات كفائية فأمر به أحدا ثمّ لما قام به وسقط التكليف رخّص في تركه الاخر ونهى عنه لئـلا فعلم وجوبه عينا وربما كان الواجب موسـعا فامر بفعله ثمّ رخص في تاخيره لئلا يقولوا بالتضئيق فيه وربما كان الواجب ذا أفراد عديدة ككفارة الفطـور في يوم الصيام فامـر كلّ واحد من المكلّفين بفعل فرد مـن افراده وربما كان الموضـع مختلفا فامر كلّ واحد من السـائلين بخلاف الاخر لاختلاف الموضع وربما كان السائل فقيها عارفا بلسانهم عليهم السلام فافتوه بمجمـل من الكلام لكفايتـه بذلك لانه عـارف بالتفضيل وربما كان السائل اجنبياً فافتوه بتفصيل وتذئيل وربما كان المقام مقام تقية فافتوه برموز واشـارات وسـكتوا عن آخر لانه ما كان محتاجا إلى ما سـاله واجابوا غيره

(١) الإحتجاج، ج٢، ص: ٣٥٥.

لاحتياجه وربما كان الأمر سرا من الاسرار وخصوا به احدا دون غيره فإذا كان لابد للكلام من الانحاء المذكورة والكلام الصادر عنهم كان حجة على المكلّفين إلى يوم الدين ولا بدّ لهم من العمل به أمروهم بالعرض على الكتاب والسنة وسائر كلامهم الشايع الذائع لكي تتبعوا فيعرفوا وجوه كلامهم من نور كلامهم فانه يفسر بعضه بعضا وربما تعذر أو تعسرا للعرض فادّى إلى الضيق والجرح فوسعوا عليهم الاخذ به على سبيل التخيير من باب التوسعة فهذا هو منشاء الاختلاف الظاهر وهذا وجه الخلاص عنه وكلّما بيناه مذكور في النصوص بعمومها والخصوص وربما نذكر بعضها فجاء قوم غشم ما لهم أنس بكلامهم ولا اطلاع بمرامهم الذين صرفوا أعمارهم في تدقيقات نحويّة وتعليلات خيالية وشبهات كلامية وفروض ظنيّة واستنباطات رائية فارادوا معرفة النور بالظلمة وتعريف البهاء بالبهمة فعرضوا كلام المعصومين على كلام الخاطئين وقاسوا نتائج القرب والوصول على فلتات الفضول فراوا بينهما بونا بعيدا واختلافا شديدا فحسبوا ان خيالاتهم في تأصيل الأصول أوثق وأقوى من كلمات الرسول ﷺ وآل الرسول فسمّوا هفواتهم أصولا عقلية وكلمات المعصومين أقوالا ظنيّة فابتدعوا قوانين التي لا تفيد الا الظن أو التخمين فأزروا الرويات كازراء الريح الهشيم وضعّفوا جلّ أحاديث النبي الكريم وذريته السادة الهياميم «كَلاَّ سَوْفَ تَعْلَمُونَ» «ثُمَّ كَلاَّ سَوْفَ تَعْلَمُونَ» «كَلاَّ لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ الْيَقِينِ» «لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ» «ثُمَّ لَتَرَوُنَّهَا عَيْنَ الْيَقِينِ» «ثُمَّ لَتُسْئَلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ النَّعِيمِ» ولتعلمن بناء بعد حين فأين اختلاف الحديث من إختلاف الاراء وبينهما أبعد ما بين الأرض والسماء.

میان ماه من تا ماه گردون　　　　تفاوت از زمین تا آسمان است

ولنذكر بعض الأحاديث الدّالة على ما أشرنا إليه لتطمئن القلوب وتسكن النفوس.

١. في العيون أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ الْمِيثَمِيُّ أَنَّهُ سُئِلَ الرِّضَا عليه السلام يَوْماً وَ قَدِ اجْتَمَعَ عِنْدَهُ قَوْمٌ مِنْ أَصْحَابِهِ وَ قَدْ كَانُوا يَتَنَازَعُونَ فِي الْحَدِيثَيْنِ الْمُخْتَلِفَيْنِ عَنْ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وآله فِي الشَّيْءِ الْوَاحِدِ فَقَالَ عليه السلام إِنَّ اللهَ عَزَّ وَ جَلَّ حَرَّمَ حَرَاماً وَ أَحَلَّ حَلَالًا وَ فَرَضَ فَرَائِضَ فَمَا جَاءَ فِي تَحْلِيلِ مَا حَرَّمَ اللهُ أَوْ تَحْرِيمِ مَا أَحَلَّ اللهُ أَوْ دَفْعِ فَرِيضَةٍ فِي كِتَابِ اللهِ رَسْمُهَا بَيِّنٌ قَائِمٌ بِلَا نَاسِخٍ نَسَخَ ذَلِكَ فَذَلِكَ مِمَّا لَا يَسَعُ الْأَخْذُ بِهِ لِأَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وآله لَمْ يَكُنْ لِيُحَرِّمَ مَا أَحَلَّ اللهُ وَ لَا لِيُحَلِّلَ مَا حَرَّمَ اللهُ وَ لَا لِيُغَيِّرَ فَرَائِضَ اللهِ وَ أَحْكَامَهُ كَانَ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ مُتَّبِعاً مُسَلِّماً مُؤَدِّياً عَنِ اللهِ وَ ذَلِكَ قَوْلُ اللهِ عَزَّ وَ جَلَّ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا ما يُوحى إِلَيَّ فَكَانَ عليه السلام مُتَّبِعاً لِلهِ مُؤَدِّياً عَنِ اللهِ مَا أَمَرَهُ بِهِ مِنْ تَبْلِيغِ الرِّسَالَةِ قُلْتُ فَإِنَّهُ يَرِدُ عَنْكُمُ الْحَدِيثُ فِي الشَّيْءِ عَنْ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وآله مِمَّا لَيْسَ فِي الْكِتَابِ وَ هُوَ فِي السُّنَّةِ ثُمَّ يَرِدُ خِلَافُهُ فَقَالَ وَ كَذَلِكَ قَدْ نَهَى رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وآله عَنْ أَشْيَاءَ نَهْيَ حَرَامٍ فَوَافَقَ فِي ذَلِكَ نَهْيُهُ نَهْيَ اللهِ تَعَالَى وَ أَمَرَ بِأَشْيَاءَ فَصَارَ ذَلِكَ الْأَمْرُ وَاجِباً لَازِماً كَعِدْلِ فَرَائِضِ اللهِ تَعَالَى وَ وَافَقَ فِي ذَلِكَ أَمْرُهُ أَمْرَ اللهِ تَعَالَى فَمَا جَاءَ فِي النَّهْيِ عَنْ رَسُولِ اللهِّ ٩ نَهْيَ حَرَامٍ ثُمَّ جَاءَ خِلَافُه لَمْ يَسَعِ اسْتِعْمَالُ ذَلِكَ وَ كَذَلِكَ فِيمَا أَمَرَ بِهِ لِأَنَّا لَا نُرَخِّصُ فِيمَا لَمْ يُرَخِّصْ فِيهِ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وآله وَ لَا نَأْمُرُ بِخِلَافِ مَا أَمَرَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وآله إِلَّا لِعِلَّةِ خَوْفِ ضَرُورَةٍ فَأَمَّا أَنْ نَسْتَحِلَّ مَا حَرَّمَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وآله أَوْ نُحَرِّمَ مَا اسْتَحَلَّ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وآله فَلَا يَكُونُ ذَلِكَ أَبَداً لِأَنَّا تَابِعُونَ لِرَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وآله مُسَلِّمُونَ لَهُ

كَمَا كَانَ رَسُـولُ اللهِ ﷺ تَابِعاً لِأَمْرِ رَبِّهِ عَزَّ وَ جَلَّ مُسَلِّماً لَهُ وَ قَالَ عَزَّ وَ جَلَّ ما آتاكُمُ الرَّسُـولُ فَخُذُوهُ وَ ما نَهاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَ إِنَّ رَسُـولَ اللهِ ﷺ نَهَى عَنْ أَشْـيَاءَ لَيْسَ نَهْيَ حَرَامٍ بَلْ إِعَافَةٍ وَ كَرَاهَةٍ وَ أَمَرَ بِأَشْـيَاءَ لَيْسَ أَمْرَ فَرْضٍ وَ لَا وَاجِبٍ بَلْ أَمْرَ فَضْلٍ وَ رُجْحَانٍ فِي الدِّينِ ثُمَّ رَخَّصَ فِي ذَلِكَ لِلْمَعْلُولِ وَ غَيْرِ الْمَعْلُولِ فَمَا كَانَ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ نَهْيَ إِعَافَةٍ أَوْ أَمْرَ فَضْلٍ فَذَلِكَ الَّذِي يَسَعُ اسْتِعْمَالُ الرُّخَصِ فِيهِ إِذَا وَرَدَ عَلَيْكُمْ عَنَّا فِيهِ الْخَبَرَانِ بِاتِّفَاقٍ يَرْوِيهِ مَنْ يَرْوِيهِ فِي النَّهْيِ وَ لَا يُنْكِرُهُ وَ كَانَ الْخَبَرَانِ صَحِيحَيْنِ مَعْرُوفَيْنِ بِاتِّفَاقِ النَّاقِلَةِ فِيهِمَا يَجِبُ الْأَخْذُ بِأَحَدِهِمَا أَوْ بِهِمَا جَمِيعاً أَوْ بِأَيِّهِمَا شِئْتَ وَ أَحْبَبْتَ مُوَسَّعٌ ذَلِكَ لَكَ مِنْ بَابِ التَّسْلِيمِ لِرَسُـولِ اللهِ ﷺ وَ الرَّدِّ إِلَيْهِ وَ إِلَيْنَا وَ كَانَ تَارِكُ ذَلِكَ مِنْ بَابِ الْعِنَادِ وَ الْإِنْكَارِ وَ تَرْكِ التَّسْلِيمِ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ مُشْرِكاً بِاللهِ الْعَظِيمِ فَمَا وَرَدَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَبَرَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ فَاعْرِضُوهُمَا عَلَى كِتَابِ اللهِ فَـمَا كَانَ فِي كِتَابِ اللهِ مَوْجُوداً حَلَالًا أَوْ حَرَاماً فَاتَّبِعُوا مَا وَافَقَ الْكِتَابَ وَ مَا لَمْ يَكُنْ فِي الْكِتَابِ فَاعْرِضُوهُ عَلَى سُنَنِ النَّبِيِّ ﷺ فَمَا كَانَ فِي السُّنَّةِ مَوْجُوداً مَنْهِيّاً عَنْهُ نَهْيَ حَرَامٍ أَوْ مَأْمُوراً بِهِ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ أَمْرَ إِلْزَامٍ فَاتَّبِعُوا مَا وَافَقَ نَهْيَ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَ أَمْرَهُ وَ مَا كَانَ فِي السُّنَّةِ نَهْيَ إِعَافَةٍ أَوْ كَرَاهَةٍ ثُمَّ كَانَ الْخَبَرُ الْآخَرُ خِلَافَهُ فَذَلِكَ رُخْصَةٌ فِيمَا عَافَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَ كَرِهَهُ وَ لَمْ يُحَرِّمْهُ فَذَلِكَ الَّذِي يَسَعُ الْأَخْذُ بِهِمَا جَمِيعاً أَوْ بِأَيِّهِمَا شِئْتَ وَسِعَكَ الِاخْتِيَارُ مِنْ بَابِ التَّسْـلِيمِ وَ الِاتِّبَاعِ وَ الرَّدِّ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ وَ مَا لَمْ تَجِدُوهُ فِي شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْوُجُوهِ فَرُدُّوا إِلَيْنَـا عِلْمَهُ فَنَحْنُ أَوْلَى بِذَلِكَ وَ لَا تَقُولُوا فِيهِ بِآرَائِكُـمْ وَ عَلَيْكُمْ بِالْكَفِّ وَ التَّثَبُّتِ وَ الْوُقُـوفِ وَ أَنْتُمْ طَالِبُونَ بَاحِثُونَ حَتَّى يَأْتِيَكُمُ الْبَيَانُ مِنْ عِنْدِنَا.

٢. وذكر الصدوق ﵀ أنه فقل هذا من كتاب الرحمة لسعد بن عبدالله وذكره في الفقيه انه من الأصول والكتب التي عليها المعوّل واليه المرجع.

٣. في السرائر نقلاً من كتاب مسائل الرجال عن على ابن محمد عليه السلام ان محمّد بن على بن عيسى كتب إليه يسال عن العلم المنقول الينا عن آبائك واجدادك عليهم السلام قد اختلاف علينا فيه فكيف العمل به على اختلاف أو الرّد إليك فيما اختلف فيه فكتب ما علمتم انه قولنا فالزموه وما لم تعلموا فردّوه الينا.

٤. وفي كتاب صفات الشيعة عن الرضا عليه السلام قال: شِيعَتُنَا الْمُسَلِّمُونَ لِأَمْرِنَا الْآخِذُونَ بِقَوْلِنَا الْمُخَالِفُونَ لِأَعْدَائِنَا فَمَنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَّا.(١)

٥. وقال ابوعبدالله عليه السلام: «إِنَّا وَ اللهِ لَا نُدْخِلُكُمْ إِلَّا فِيمَا يَسَعُكُمْ».(٢)

٦. وفي بصائر الدرجات روى ان رجلاً سأل اباعبدالله عليه السلام عن مسئله فَأَجَابَهُ فِيهَا فَقَالَ الرَّجُلُ إِنْ كَانَ كَذَا وَ كَذَا مَا كَانَ الْقَوْلُ فِيهَا فَقَالَ لَهُ مَهْمَا أَجَبْتُكَ فِيهِ لِشَيْءٍ فَهُوَ عَنْ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وآله لَسْنَا نَقُولُ بِرَأْيِنَا مِنْ شَيْءٍ.(٣)

٧. وعن أبي جعفر عليه السلام قال: لَوْ أَنَّا حَدَّثْنَا بِرَأْيِنَا ضَلَلْنَا كَمَا ضَلَّ مَنْ كَانَ قَبْلَنَا وَ لَكِنَّا حَدَّثْنَا بِبَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّنَا بَيَّنَهَا لِنَبِيِّهِ فَبَيَّنَهَا لَنَا.

---

(١) صفات الشيعة، ص: ٣

(٢) الكافي، ج١، ص: ٦٧

(٣) بصائر الدرجات، ج١، ص: ٣٠١

٨. وعنه عليه السلام انه قال وَ اللهِ لَوْ كُنَّا نُفْتِيكُمْ بِالْجَوْرِ لَكُنَّا شَرّاً مِنْكُمْ.[١]

يقول المؤلف: وأمثال هذه الأحاديث متظافرة متواترة ناصّة على انّ المعول في الأحاديث بعد فقد التراجيح المروية على التوسعة والتسليم والرد إليهم لاعلى الرأي وان الرأي ليس من دين الله ولافى دينه والقوم قد جعلوا لاثنين مأتين والان عندهم مائة قاعدة نحوية ومائة قاعدة عقليّة يعتمدون على جلّها بل كلّها في الترجيحات والاستنباطات وهذا بيّن على من رأى تمهيد القواعد وما شابهها من المطولات.

ومن قولنا انّ الإيمان هو عقد بالجنان وإقرار باللسان وعمل بالأركان وان العمل شطر من الإيمان التام وان صحّة العل مشروط بصحّة العقد وان المعاصي تخرج العبد من الإيمان لا الإسلام فعلم ان العمل متوقف على الاعتقاد بما يعمل كيف يعمل وأنى يعمل ولم يعمل ولن يعمل ولو لم يعمل والاعتقاد هو التصديق والتصديق متوقف على اليقين واليقين على العلم والعلم لا بدّ له من الطريق إليه فوجوب العمل مشروط بوجود العلم ولو لا العلم لما صحّ العمل فالقول بانسداد باب العلم والاكتفاء بالظنون مع القول ببقاء التكليف قول خارج عن طريقة العدلين فصار بقاء التكليف بالعمل دليلاً قطعياً على امكان العلم لمن يحصل.

في مصباح الشريعة عن النبي صلى الله عليه وآله قال: نَعُوذُ بِاللهِّ مِنْ عِلْمٍ لاَ يَنْفَعُ وَ هُوَ الْعِلْم الَّذِي يُضَادُّ الْعَمَلَ بِالْإِخْلَاصِ وَ اعْلَمْ أَنَّ قَلِيلَ الْعِلْمِ يَحْتَاجُ إِلى كَثِيرِ

---

(١) الكافي، ج٦، ص: ٥٨

الْعَمَلِ لِأَنَّ عِلْمَ سَاعَةٍ يُلْزِمُ صَاحِبَهُ اسْتِعْمَالَهُ طُولَ دَهْرِهِ.[١]

وفي الكافي فَقَالَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عليه السلام مَكْتُوبٌ فِي الْإِنْجِيلِ لَا تَطْلُبُوا عِلْمَ مَا لَا تَعْلَمُونَ وَ لَمَّا تَعْمَلُوا بِمَا عَلِمْتُمْ فَإِنَّ الْعِلْمَ إِذَا لَمْ يُعْمَلْ بِهِ لَمْ يَزْدَدْ صَاحِبُهُ إِلَّا كُفْراً وَ لَمْ يَزْدَدْ مِنَ اللهِ إِلَّا بُعْداً.[٢]

وفي العيون عن الرضا عليه السلام عن أبيه عن آبائه عليهم السلام أنه قال: الدُّنْيَا كُلُّهَا جَهْلٌ إِلَّا مَوَاضِعَ الْعِلْمِ وَ الْعِلْمُ كُلُّهُ حُجَّةٌ إِلَّا مَا عُمِلَ بِهِ وَ الْعَمَلُ كُلُّهُ رِيَاءٌ إِلَّا مَا كَانَ مُخْلَصاً وَ الْإِخْلَاصُ عَلَى خَطَرٍ حَتَّى يَنْظُرَ الْعَبْدُ بِمَا يُخْتَمُ لَه.[٣]

وفي الكافي عن أمير المومنين عليه السلام فِي كَلَامٍ لَهُ خَطَبَ بِهِ عَلَى الْمِنْبَرِ أَيُّهَا النَّاسُ إِذَا عَلِمْتُمْ فَاعْمَلُوا بِمَا عَلِمْتُمْ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ إِنَّ الْعَالِمَ الْعَامِلَ بِغَيْرِهِ كَالْجَاهِلِ الْحَائِرِ الَّذِي لَا يَسْتَفِيقُ عَنْ جَهْلِهِ بَلْ قَدْ رَأَيْتُ أَنَّ الْحُجَّةَ عَلَيْهِ أَعْظَمُ وَ الْحَسْرَةَ أَدْوَمُ عَلَى هَذَا الْعَالِمِ الْمُنْسَلِخِ مِنْ عِلْمِهِ مِنْهَا عَلَى هَذَا الْجَاهِلِ الْمُتَحَيِّرِ فِي جَهْلِهِ وَ كِلَاهُمَا حَائِرٌ بَائِرٌ.[٤]

فإن قيل: ان هذه الأخبار وأمثالها دلّت على وجـوب العمل على العالم لا على توقف العمل على العلم.

قلنا: وجه الدلالة في هذه الأخبار هو انّ العلم مطلوب للعمل والمقدمة له

---

(١) مصباح الشريعة، ص: ١٤.

(٢) الكافي، ج١، ص: ٤٥

(٣) عيون أخبار الرضا عليه السلام، ج١، ص: ٢٨١

(٤) الكافي، ج١، ص: ٤٥

والا لا فائدة فيه فعلم انّ العمل متوقف عليه منوط به.

ويدلّ على ذلك ما رويناه عن أبي عبدالله عليه السلام انه صلى الله عليه وآله قـال: الْعِلْمُ مَقْرُونٌ إلى الْعَمَلِ فَمَنْ عَلِمَ عَمِلَ وَ مَنْ عَمِلَ عَلِمَ وَ الْعِلْمُ يَهْتِفُ بِالْعَمَلِ فَإِنْ أَجَابَهُ وَ إِلَّا ارْتَحَلَ عَنْهُ.(١)

وعنه عليه السلام انه قال: إِنَّ الْعَالِمَ إِذَا لَمْ يَعْمَلْ بِعِلْمِهِ زَلَّتْ مَوْعِظَتُهُ.(٢)

ما رواه في الكافي عن طلحة بن زيد قال سـمعت ابا عبـدالله عليه السلام يَقُولُ: الْعَامِلُ عَلَى غَيْرِ بَصِيرَةٍ كَالسَّـائِرِ عَلَى غَـيْرِ الطَّرِيقِ لَا يَزِيدُهُ سُرْعَةُ السَّـيْرِ إِلَّا بُعْداً.(٣)

وعن الحسين الصيقل قال سمعت اباعبدالله عليه السلام يقول: لَا يَقْبَلُ اللهُ عَمَلًا إِلَّا بِمَعْرِفَةٍ وَ لَا مَعْرِفَةَ إِلَّا بِعَمَلٍ فَمَنْ عَرَفَ دَلَّتْـهُ الْمَعْرِفَةُ عَلَى الْعَمَلِ وَ مَنْ لَمْ يَعْمَلْ فَلَا مَعْرِفَةَ لَهُ أَلَا إِنَّ الْإِيمَانَ بَعْضُهُ مِنْ بَعْضٍ.(٤)

وعنه عليه السلام قال قال رسول صلى الله عليه وآله: مَنْ عَمِلَ عَلَى غَيْرِ عِلْمٍ كَانَ مَا يُفْسِدُ أَكْثَرَ مِمَّا يُصْلِحُ.

ومن قولنا(٥) مع بعض أعلام المجتهدين لما ادعـى وجوب اتباع ظنّه على

---

(١) الكافي، ج١، ص: ٤٤

(٢) الكافي، ج١، ص: ٤٤

(٣) الكافي، ج١، ص: ٤٣

(٤) الكافي، ج١، ص: ٤٤

(٥) في بعض النسخ: من قولى.

نفسه وعلى من لم يجتهد اجتهاد الظن والتخمين واستدلّ بقضية مشهورة بقوله هذا ما أدّى إليه ظنّي وكلّ ما أدّى إليه ظنّي فهو حكم الله في حقّي وحقّ من قلّدني.

فقلت له: هذه قضية بيّنة الغيّ والفساد بعيدة عن الرشاد محض دعوى بلا دليل ومجرد قول ما إلى اثباته من سبيل وها انّا اتكلم على صغراها وكبراها وأبيّن رداها وهداها فأمّا قولك هذا ما أدّى إليه ظنّي اخبار عن وجدانك ما إلى معرفة صدقه من كذبه طريق فلعلك في تردد وإرتياب وتقول هذا معتمداً لترويج أمرك أو غفلة منك في أمرك ولعل ما حصل لك هو ظن مبتداء غير مبين على الدليل فبين لنا كيف حصل الظن الراجح مع اختلاف الأدلة وتشتت الآراء وتبائن الاقاويل وانّى لك إلى حصوله من سبيل فإن ذكرت الأدلة.

قلنا: لك هذه الأدلة بعينها قد نظر فيها المجتهدون الّذين فيهم من هو أفضل منك بل لا نسبة بين فضله وفضلك ومنهم ليس منك بدون فلو كانت تلك الأدلّة علة لحصول الظن لحصل لكلّ ناظر فيها مجتهد في مطاويها من مهرة الفن ولمّا رأينا المجتهدين مع أنظارهم الثاقبة[١] ما حصل لهم ظنّ بما ادعيت بل بعضهم قال بخلافها وبعضهم توقف فيها وبعضهم تركها علمنا كذب دعواك في حصول الظن بما افتيت.

فإن قلت: أنا أدرى بوجداني ولا يسعني تكذيب الوجدان بمجرد الاحتمال

---

(١) في بعض النسخ: الثاقية.

ولا يضرني خلاف من خالفتني على أيّ حال.

قلنا: فكيف انكرت على المحدثين دعواهم بحصول العلم واليقين بزواهر جواهر كلام الصادقين - سلام الله عليهم أجمعين - مع كونهم أساتذة الفن والمتتبعين وكيف جوزت عليهم انكار وجدانه في اليقين.

فإن قلت: إنّ الظن ممكن الحصول.

قلنا: ان ترد الامكان الذاتي، فالعلم والظن فيه سواء ولكل أسباب فكما قد يحصل الظن بأدنى سبب ولا يحصل منه لاخر بل قد يحصل لاخر به علم فكذلك العلم يختلف حصوله بالنسبة الاذهان إلى الصافية والمشوبة باكدار الشبهات وإن أردت الإمكان العادي الوقوعي فالأمر أيضاً سواء عند التحقيق وكما يوجد الاختلاف في حصول الظن وعدمه بين الأعلام ويكذب فاقده مدّعى حصوله بانحاء الكلام فكذلك العلم بالنسبة إلى قلوب الأنام فكلما اثبت به دعوى الظن والتخمين أثبت به خصمك دعوى الحق واليقين وما كان جوابك لمنكري ظنّك المستفاد كان جوابك من مدّعي العلم في المراد.

فإن قلت: ان الظّن لايضرّه تطرّق الاحتمالات وأنّى لكم الطريق إلى سدّ باب الاحتمالات في المعلومات.

قلنا: الاحتمال والمغالطة والتشكيك لايضرّ بحال من حصل له علم وإن لم يقدر على جواب المغالطة، فإن العلم الحاصل بالبرهان المدرك بالوجدان لايزول بتشكيك أصحاب الظن والحسبان والحق انه إن جاز شرعاً قبول دعوى الاجتهاديين فيما يدعونه مع اختلافهم في المسئلة الواحدة من الظن

والتخمين وساغ إيجاب قبول هذه الدعوى على الناس أجمعين لجاز قبول دعوى المحدثين فيما يخالفونكم فيه من الحصول العلم واليقين وثبت إيجاب قبوله على المكلّفين بطريق أولى لأنّ مدعى العلم أليق بالاتباع وأحرى.

يؤيد قوله تعالى «أَ فَمَنْ يَهْدي إلى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمَّنْ لا يَهِدِّي إِلاَّ أَنْ يُهْدى فَما لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ»[١].

والحاصل أن قولك هذا ما أدّى إليه ظنّي دعوى بلا برهان ولا يجوز عقلاً ولا نقلاً تسليم الدعاوي بلا بينة ولا بيان وإنّما يقول به من لادراية له في الكلام وإنّما هو عامي من الطغام.

لمؤلفه:

أنى يكون وليس ذاك بكائن — لذوي الظنون إقامة البرهان
ندعو إلى دين الاله وانّما — تدعو الظنون إلى رضي الشيطان
الظن ما قام الدليل بصدقه — بل ردّه الرحمان في القرآن
الله كذبه وكذبه النبي — والعالمون بحكمة الايمان
فويل ثمّ الويل لنهج الذي — تركوا الحديث ومحكم القران
واستمسكو بالظن في أديانهم — والظن لا يغني عن الاديان
ان انكر الجهال صدق مقالتي — فالشمس ينكر ضوءها العميان
قد قلت صدقا والدليل شهيدنا — والله يشهدنا بكل مكان
والحجة المهدي قال بصدقنا — والمؤمنون ويشهد الملكان

(١) يونس: ٣٥.

وأمّا قولك «كلّ ما أدّى إليه ظنّي فهو حكم الله في حقّي وحقّ من قلدني» فكلام لا يستقيم القول به على أصول الأمامية المتكلّمين ولا على أصول المحدثين ويكذبه محكمات القرآن ونصوص أحاديث الطاهرين ويبطله الحجج والبراهين.

وفيه من وجوه الفساد ما لا تحصى ولنذكر قليلاً منها:

فالأول: أنّ صحّة حمل محمولها على الموضوع متوقف على حجيّة الظن في النفس الأحكام الإلهية ومن دون إثباتها خرط القتاد لأنّها مبيّن على القول بالانسداد وقد بيّنا فيه وجه الفساد ونقول انّ حجتكم في الانسداد داحضة عند الارتياد لانكم تقولون انّ التكليف باق ولا يصحّ إلّا بعد التوقيف والاقدار وباب العلم إليه منسد لا يصلح التكليف به لقبح التكليف بما لا يطاق فانحصر الأمر في الظن لانّه أقرب شيء بالعلم.

ونقول انّ القول بانّ التكليف باق وهو متوقف على الاقدار والتوقيف لئلايلزم التكليف بما لايطاق صحيح مسلم أجمع عليه العدليّون من الإماميّة وغير هم أجمعون واما القول بان العلم إليه منسد والتكليف به تكليف بما لا يطاق مردود غير مقبول وموهون غير معقول لانه كما ان التكليف بما لا يطاق قبيح عليه تعالى كذلك التكليف بالظن قبيح عليه أيضاً لما يلزم عدم الأمن من الخطأ والاختلاف والخروج عن الحق.

فإن قلت: يجوز عليه تعالى القبيح العقلي خرجت من المذهب وبطل قولك بأنّ باب العلم مسدود فالتكليف به قبيح عليه تعالى اذ جوّزت عليه القبيح.

وإن قلت: انّ الظّن ما يقع فيه الخطأ والاختلاف والافساد انكرت المحسوس وكذبت الوجدان.

وإن قلت: التكليف بما يوقع في الخطأ والاختلاف والفساد ليس بقبيح عقلاً فقد خالفت بديهة العقول بأسرها وخرجت عن المذهب لانّ برهان وجوب العصمة في الانبياء والاوصياء مبيّن على هذا الأصل الأصيل والأسّ الثقيل.

وإن قلت: لا يجوز عليه القبيح العقلي وهو الحق والطريق منحصر فيه.

قلنا: فاذاً بقاء التكليف قطعاً عقلاً ونقلاً دليل على بقاء العلم إلى التوقيف لانه متوقف على التوقيف والتوقيف منحصر في العلم لما بيناه والقول ببقاء التكليف ثمّ توقفه على التوقيف ثمّ قبح التكليف بالظن وقبح التكليف بما لا يطاق كذلك يلزم القول بفتح باب العلم وشرع السبيل إليه ولا يمكن دفع المقدمات فلا يمكن انكار النتيجة غير انك تدعى معارضة الوجدان البرهان، وقد بينا وجه الفساد في دعوى الوجدان فانه معارض بمثله لانّ الخصم أيضاً يدعى الوجدان على خلافه والدليل ما له على اثبات الوجدان سبيل فان صحّ قبول الدعوى بلا برهان صحّ قبول دعوى الخصم والله المستعان وفي ذلك يلزم القول بالمتناقضين والإقرار بالمتضادين.

والثاني ان القول يكون حكم الله في حق المجتهدين والمقلدين هو ظنّهم الذي يختلف في قضية واحدة في زمان واحد بالنسبة إلى كلّ أحد من المجتهدين وكذلك يختلف ظنّ واحدهم في قضية واحدة في يوم واحد وهذا لا يستقم على

الأصول الإماميّة أبدا بل هو عين مذهب المخالفين من الأشـاعرة والجبريين لانّ الثابت بالبرهـان الذي لايتطرق إليه الحدثـان ان الاختلاف لايكون في حكم الله ولا من الله ولا إلى الله وانه يلزمه ان يكون فعلاً واحداً وحكماً واحداً في آن واحد في قضية واحدة ماموراً منهياً واجباً حراماً مرضياً مسـخطاً مثلاً إذا حكم مجتهد بانّ قتل فلان واجـب فوجب على مقلّديه وعليه قتله وحكم مجتهد آخر بانه حرام قتله لانه هذا السـبب مثلاً ليس موجبـاً للقتل وحمايته واجبة فوجب عـلى مقلّدي هذا وعلى نفسـه حمايته ولا ينجر هـذا إلى الهرج والمرج والقتال والجدال والفسـاد والافسـاد وللزم منه ان الله يرضى بباطل وقبيح ويوجبه على جماعة ويسخط بحق وامر حسن يوجب[1] تركه على جماعة في تلك الساعة ومن جوّز مثل هذا على الله تعالى فقد كفر وجوز عليه قبيحاً تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً.

فإن قلت: ان الاجتهاد لا يختلف ولا ينجر إلى هذا الفساد.

قلنا: هـذا دفع للعيان والوجـدان فاني قد أخرجت من المسـائل الخلافية الاجتهادية في الفروج والدماء والمواريث والفرائض ما يزيد على مائة مسالة في كتابي الكبير والرسالة لا تسـمع هذه الاطالة وأهل الفن مطلعون على ما قلناه فلا تركها ههنا.

وإن قلت: الاختلاف موجود في الأحاديث أيضاً.

قلنا: معاذ الله ليس في كلام المعصومين اختلاف مثل اختلاف الآراء فانّ

---

(١) في بعض النسخ: يحرّم.

المحرمات والواجبات ما فيها اختلاف الا الواجب الكفائي والموسع والمخيّر فانه قد يختلف الأخبار لأجل بيان التوسـعة والتخيير والكفاية وهذا مختصّ في غير المعاملات والفروج والدماء والاختـلاف في المندوبات والمكروهات لبيان جواز الترك والفعل وما ورد تقية فقد جاء مبيّنه أيضاً وقد بيّنه صاحب الوسـائل والبحار والوافي سـقاهم الله بكأس صـافٍ في كبتهـم وما يوجد في الأخبـار المعتبره عندنا ما ينجر العمل به إلى فسـاد وها انـا متتبّع فيها من دهر طويل مستفرغ وسـعى في تصفحها ولم أجد في القضايا المتعلقة بالدماء والحقوق من الاختلاف الـذي ما جاء بيانـه على وجه التوفيـق ومن يدعى خلاف ما قلنا فليثبت دعواه.

والثالث أن هذا القول يلزم امّا تعدد الحـق وكونه في جهات مختلفة في آن واحد في قضية واحدة واما حكم الله عن الحـق وليس غير الحق الا الضلال لقوله: «فَمَا ذا بَعْدَ الْحَقِّ إِلاَّ الضَّلالُ فَأَنَّى تُصْرَفُونَ [(١)]»و اما نفى حكم الله وانّه ليس له حكم في الواقع.

فإن قلت: ان الحق في الواقـع متعدد خرجت عن المذهـب واثبت صحّة المذاهب والأديان وابطلت القول بانحصار الحق في مذهب أهل البيت وهذا عين مذهب الصوفية الملحدين.

وإن قلت: ان حكـم الله قد يخرج عـن الحق ويدخـل في الباطل جوزت

---

(١) يونس: ٣٢.

القبيح عليه تعـالى وانكرت حكم الكتـاب والسـنة، «قَوْلُهُ الْحَـقُّ»[١] «وَ لَهُ الْحُكْمُ»[٢] «وَ اللهُ يَقْضِي بِالْحَقِّ»[٣].

وإن قلت: بالواسطة بين الحق والباطل فقد احلت لانها منفية ببديهة العقل ونصّ الكتاب.

وإن قلت: بـانّ الله ليس له حكـم في الواقـع فقد خرجت عـن المذهب وانكرت الكتاب والسنة وهذا عين مذهب بعض أهل السنة.

وإن قلت: ان التكليف لم يتعلق بحكم الله والواقع ممّا لا سبيل إليه.

قلت: أ فهل كلّفنا الله بغير الحق والواقع وغير الحق والواقع باطل فاذاً لا فرق بيننا وبين سـائر الملل الزائغة عن الحق والناكبة عن الصراط المستقيم أو هل كلّفنا الله بخلاف حكمه وكلّ ذلك قبيح عـلى الله عقلاً ويكذبه الكتاب والسنة.

وإن قلت:انّ حكم الله متعدد في الواقع.

قلنا: تعدد الحكم مع وحدة الحق خروج عن الحق وهو قبيح.

فإن قلت: انّ الحق واقع وحكـم الله متعلق به ورضاه وثوابه مترتب عليه لانّ الباب منسد علينا فصار التكليف به تكليف بما لا يطاق.

---

(١) الأنعام: ٧٣

(٢) القصص: ٧٠

(٣) غافر: ٢٠

قلنا: من سدّ عليكم الباب وأيّ جهة في سدّه؟ بينوا لنا!.

فإن قلت: ان الفتح محال بالذات دفعت بديهة العقل والأديان فإنّ طريق التوقيف ممكن لامحالة.

وإن قلت: الأمر ممكن ولكن عرض له الانسداد.

قلنا: ممن هذا؟.

فإن قلت: من الله احلت القبيح إليه تعالى عن ذلك.

وإن قلت: من الإمام.

قلت: بنقصه وخطائه وتقصيره وحاشاه عن ذلك.

وإن قلت: من المكلّفين أجمعين، فسقتهم أجمعين.

وإن قلت: من بعضهم الذين هم المقصرون.

قلنا: فكيف بعض الآخر.

فإن قلت: انسدّ عليهم لاجل غيرهم لزم القول بالقبيح وقد نادى القرآن في نادي المسلمين جهراً باللفظ الفصيح «وَ أَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسانِ إِلاَّ ما سَعى»[٤] «أَلاَّ تَزِرُ وازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرى» «لَها ما كَسَبَتْ وَ عَلَيْها مَا اكْتَسَبَتْ» و«كُلُّ امْرِئٍ بِما كَسَبَ رَهين» و«لا تُسْئَلُ عَنْ أَصْحابِ الْجَحيمِ»[٥].

---

(٤) النجم: ٣٩.

(٥) البقرة: ١١٩.

وغير ذلك من المحكمات.

وإن قلت: ارتفع التكليف عن المخلصين فيما انسد عليهم الباب فيه لاجل تقصير المقصرين.

قلنا: هذا خروج عن ضرورة الدين وقول شبيه بقول الملحدين في رفع التكاليف عنهم وقد اطبق العدليون ان عمل جماعة لا يكون سبب منع اللطف عن جماعة أخرى.

وإن قلت: ان غير المقصرين لابدّ لهم إلى القطع واليقين وليس عندهم ظنّ ولا تخمين ثبت ان الدين سموا انفسهم بمجتهدين ليسوا من المجتهدين ولو اجتهدوا لوصلوا بالعلم وفازوا باليقين فان كان لكم كيد فيكيدون «إِنَّهُمْ يَكيدُونَ كَيْداً وَ أَكيدُ كَيْداً فَمَهِّلِ الْكافِرينَ أَمْهِلْهُمْ رُوَيْداً»[١]، «وَ مَكَرُوا وَ مَكَرَ اللهُ وَ اللهُ خَيْرُ الْماكِرينَ»[٢] «قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبالِغَةُ فَلَوْ شاءَ لَهَداكُمْ أَجْمَعينَ»[٣].
وها قد أفسدنا المقدمتين فما بقيت نتيجة في البين.

---

(١) الطارق: ١٥-١٧

(٢) آل‌عمران: ٥٤

(٣) الأنعام: ١٤٩

تنبيه

في ذمّ الظنون أصولاً وفروعاً على ما نطق به القرآن في غير موضع منه «فَانْفُذُوا لا تَنْفُذُونَ إِلاَّ بِسُلْطان»[١].

البقرة:

١. «وَ مِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لا يَعْلَمُونَ الْكِتابَ إِلاَّ أَمانِيَّ وَ إِنْ هُمْ إِلاَّ يَظُنُّونَ»[٢].

آل عمران:

٢. «يَظُنُّونَ بِاللهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجاهِلِيَّةِ».[٣]

سورة النساء:

٣. «وَ إِنَّ الَّذينَ اخْتَلَفُوا فيهِ لَفي شَكٍّ مِنْهُ ما لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلاَّ اتِّباعَ الظَّنِّ».[٤]

الانعام:

٤. «وَ ضَلَّ عَنْكُمْ ما كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ».[٥]

---

(١) الرحمن: ٣٣.

(٢) البقرة: ٧٨

(٣) آل عمران: ١٥٤.

(٤) النساء: ١٥٧.

(٥) الأنعام: ٩٤

أقول: أي؛ تظنون.

٥. «فَلا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُمْتَرِينَ».[١]

أقول: الامتراء هو التردد والشك والظن لا يخلو منه فشمل النهي الظن من باب المقدمة.

٦. «وَ إِنْ تُطِعْ أَكْثَرَ مَنْ فِي الْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَنْ سَبيلِ اللهِ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلاَّ الظَّنَّ وَ إِنْ هُمْ إِلاَّ يَخْرُصُونَ»[٢].

٧. «سَيَقُولُ الَّذينَ أَشْرَكُوا لَوْ شاءَ اللهُ ما أَشْرَكْنا وَ لا آباؤُنا وَ لا حَرَّمْنا مِنْ شَيْءٍ كَذلِكَ كَذَّبَ الَّذينَ مِنْ قَبْلِهِمْ حَتَّى ذاقُوا بَأْسَنا قُلْ هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنا إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلاَّ الظَّنَّ وَ إِنْ أَنْتُمْ إِلاَّ تَخْرُصُونَ»[٣].

الأعراف:

٨. «قالَ الْمَلَأُ الَّذينَ كَفَرُوا مِنْ قَوْمِهِ إِنَّا لَنَراكَ في سَفاهَةٍ وَ إِنَّا لَنَظُنُّكَ مِنَ الْكاذِبينَ»[٤].

سورة يونس:

٩. «حَتَّى إِذا أَخَذَتِ الْأَرْضُ زُخْرُفَها وَ ازَّيَّنَتْ وَ ظَنَّ أَهْلُها أَنَّهُمْ قادِرُونَ

---

(١) الأنعام: ١١٤

(٢) الأنعام: ١١٦

(٣) الأنعام: ١٤٨

(٤) الأعراف: ٦٦

عَلَيْها أَتاها أَمْرُنا لَيْلاً أَوْ نَهاراً فَجَعَلْناها حَصيداً». [١]

١٠. «وَ ما يَتَّبِعُ أَكْثَرُهُمْ إِلاَّ ظَنًّا إِنَّ الظَّنَّ لا يُغْني مِنَ الْحَقِّ شَيْئاً إِنَّ اللهَ عَليمٌ بِما يَفْعَلُونَ». [٢]

١١. «وَ ما ظَنُّ الَّذينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللهِ الْكَذِبَ يَوْمَ الْقِيامَةِ إِنَّ اللهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ وَ لكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لا يَشْكُرُونَ». [٣]

١٢. «لَقَدْ جاءَكَ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ فَلا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُمْتَرينَ». [٤]

سورة هود:

١٣. «ما نَراكَ إِلاَّ بَشَراً مِثْلَنا وَ ما نَراكَ اتَّبَعَكَ إِلاَّ الَّذينَ هُمْ أَراذِلُنا بادِيَ الرَّأْيِ وَ ما نَرى لَكُمْ عَلَيْنا مِنْ فَضْلٍ بَلْ نَظُنُّكُمْ كاذِبينَ ». [٥]

سورة بني اسرائيل:

١٤. «وَ تَظُنُّونَ إِنْ لَبِثْتُمْ إِلاَّ قَليلاً» [٦]

سورة الكهف:

---

(١) يونس: ٢٤.

(٢) يونس: ٣٦.

(٣) يونس: ٦٠.

(٤) يونس: ٩٤.

(٥) هود: ٧٢

(٦) بني اسرائيل: ٥٢

١٥. «وَ رَأَى الْمُجْرِمُونَ النَّارَ فَظَنُّوا أَنَّهُمْ مُواقِعُوها».[١]

مريم:

١٦. «قَوْلَ الْحَقِّ الَّذي فيهِ يَمْتَرُونَ».[٢]

الحج:

١٧. «مَنْ كانَ يَظُنُّ أَنْ لَنْ يَنْصُرَهُ اللهُ فِي الدُّنْيا وَ الْآخِرَةِ فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلى السَّماءِ ثُمَّ لْيَقْطَعْ فَلْيَنْظُرْ هَلْ يُذْهِبَنَّ كَيْدُهُ ما يَغيظُ».[٣]

سورة الشعراء:

١٨. «وَ ما أَنْتَ إِلاَّ بَشَرٌ مِثْلُنا وَ إِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الْكاذِبينَ».[٤]

القصص:

١٩. «وَ قالَ فِرْعَوْنُ يا أَيُّهَا الْمَلَأُ ما عَلِمْتُ لَكُمْ مِنْ إِلهٍ غَيْري» إلى أن قال: «إِنِّي لَأَظُنُّهُ مِنَ الْكاذِبينَ».[٥]

٢٠. «وَ اسْتَكْبَرَ هُوَ وَ جُنُودُهُ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَ ظَنُّوا أَنَّهُمْ إِلَيْنا لا

---

(١) الكهف: ٥٣.

(٢) مريم: ٣٤

(٣) الحج: ١٥.

(٤) الشعراء: ١٨٦

(٥) القصص: ٣٨

يُرْجَعُونَ».[١]

الأحزاب:

٢١. «وَ إِذْ زاغَتِ الْأَبْصارُ وَ بَلَغَتِ الْقُلُوبُ الْحَناجِرَ وَ تَظُنُّونَ بِاللهِ الظُّنُونَا».[٢]

السبأ:

٢٢. «وَ لَقَدْ صَدَّقَ عَلَيْهِمْ إِبْليسُ ظَنَّهُ فَاتَّبَعُوهُ إِلاَّ فَريقاً مِنَ الْمُؤْمِنينَ».[٣]

الصافات:

٢٣. «أَ إِفْكاً آلِهَةً دُونَ اللهِ تُريدُونَ».[٤]

٢٤. «فَما ظَنُّكُمْ بِرَبِّ الْعالَمينَ».[٥]

حم السجدة:

٢٥. «وَ لكِنْ ظَنَنْتُمْ أَنَّ اللهَ لا يَعْلَمُ كَثيراً مِمَّا تَعْمَلُونَ».[٦]

٢٦. «وَ ذلِكُمْ ظَنُّكُمُ الَّذي ظَنَنْتُمْ بِرَبِّكُمْ أَرْداكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ مِنَ

---

(١) القصص: ٣٩

(٢) الأحزاب: ١٠

(٣) السبأ: ٢٠

(٤) الصافات: ٨٦

(٥) الصافات: ٨٧

(٦) السجدة: ٢٢

الْخاسِرينَ». (١)

٢٧. «وَ ما أَظُنُّ السَّاعَةَ قائِمَةً». (٢)

الزخرف:

٢٨. «ما لَهُمْ بِذلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلاَّ يَخْرُصُونَ». (٣)

سورة الجاثية:

٢٩. «ما لَهُمْ بِذلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلاَّ يَظُنُّونَ». (٤)

٣٠. «إِنْ نَظُنُّ إِلاَّ ظَنًّا وَ ما نَحْنُ بِمُسْتَيْقِنينَ». (٥)

الفتح:

٣١. «وَ يُعَذِّبَ الْمُنافِقينَ وَ الْمُنافِقـاتِ وَ الْمُشْرِكينَ وَ الْمُشْرِكاتِ الظَّانِّينَ بِاللهِ ظَنَّ السَّوْءِ». (٦)

الحجرات:

---

(١) السجدة: ٢٣

(٢) السجدة: ٥٠

(٣) الزخرف: ٢٠

(٤) الجاثية: ٢٤

(٥) الجاثية: ٣٢

(٦) الفتح: ٦

٣٢. «يا أَيُّهَا الَّذينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثيراً مِنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْم».[١]

الذاريات:

٣٣. «قُتِلَ الْخَرَّاصُونَ».[٢]

النجم:

٣٤. «إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلاَّ الظَّنَّ وَ إِنَّ الظَّنَّ لا يُغْني مِنَ الْحَقِّ شَيْئاً».[٣]

الحشر:

٣٥. «ظَنُّوا أَنَّهُمْ مانِعَتُهُمْ حُصُونُهُمْ مِنَ اللهِ».[٤]

سورة الجن:

٣٦. «وَ أَنَّهُمْ ظَنُّوا كَما ظَنَنْتُمْ أَنْ لَنْ يَبْعَثَ اللهُ أَحَداً».[٥]

سورة القيامة:

٣٧. «وَ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ باسِرَةٌ».[٦]

---

(١) .الحجرات: ١٢.

(٢) الذاريات: ١٠

(٣) النجم: ٢٨

(٤) الحشر: ٢

(٥) الجن: ٧

(٦) القيامة: ٢٤

٣٨. «تَظُنُّ أَنْ يُفْعَلَ بِها فاقِرَةٌ».[١]

٣٩. «وَ ظَنَّ أَنَّهُ الْفِراق».[٢]

يقول المؤلف: فهذه تسعة وثلاثون آية دلت جملة على ذمّ الاكتفاء بالظّن والتخمين واتباعه وأن الظن غير العلم واليقين وأنه لا يعذر به أحد عند الله وأنّه لا يغني من الحق وانّه من فعل إبليس وسجية الكافرين ولو استقصينا القرآن لوجدنا أكثر ممّا ذكرنا.

فإن قلت: انّها مخصّصة بالأصول.

قلنا: التخصيص خلاف الأصل وخصوص المورد لا يخصص الحكم إتفاقاً مع ان فيها ما يشمل الفروغ نصّاً كقوله «سَيَقُولُ الَّذينَ أَشْرَكُوا»[٣] الآية وفيها وفي أمثالها نصّ على أن العلم غير الظن وانّ الظن المتاخم بالعلم عندهم ليس بعلم عندهم حقيقة ولا مجاز.

---

(١) القيامة: ٢٥

(٢) القيامة: ٢٨

(٣) الأنعام: ١٤٨

إيقاظ

في ذمّ الاكتفاء بغير العلم في الحكم والقول والعمل على ما نطق به محكمات الكتاب المنزل

وقد أثبتنا أنّ الظّن غير العلم: «وَ ما لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ».[١]

البقرة:

١. «وَ مِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لا يَعْلَمُونَ الْكِتابَ إِلاَّ أَمانِيَّ».[٢]

أقول: ذمّهم الله بنفي العلم عنهم وإنما استحقوا الذم بتقصيرهم والامم امثال والقرآن عبر فاعتبر.

٢. «قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِنْدَ اللهِ عَهْداً فَلَنْ يُخْلِفَ اللهُ عَهْدَهُ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى اللهِ ما لا تَعْلَمُونَ».[٣]

أقول: ذمهم الله بقولهم عليه تعالى بغير علم وقد بيّنا أنّ الظن غير العلم والقول يعمّ الفروع والأصول وسيجيء ان شاءالله تعالى ما هو مختص بالفروع لو لا الذهول.

٣. «كَذلِكَ قالَ الَّذينَ مِنْ قَبْلِهِمْ».[٤]

---

(١) النجم:٢٨.

(٢) البقرة: ٧٨.

(٣) البقرة: ٨٠.

(٤) البقرة: ١١٨.

أقول: ذكرهم نفي العلم عنهم في مقام الذم.

٤. «وَ قالَ الَّذينَ لا يَعْلَمُونَ لَوْ لا يُكَلِّمُنَا اللهُ».(١)

٥. «يا أَيُّهَا الَّذينَ آمَنُوا» إلى قوله «وَ لا تَتَّبِعُوا خُطُواتِ الشَّيْطانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبينٌ».(٢)

٦. «إِنَّما يَأْمُرُكُمْ بِالسُّوءِ وَ الْفَحْشاءِ وَ أَنْ تَقُولُوا عَلَى اللهِ ما لا تَعْلَمُونَ»(٣)

أقول: فيهما انه تعالى نهى أولًا عن إتباع الشيطان وهو امتثال أوامره ثمّ بين انه من جملة ما يأمره القول على الله بغير علم وقد ثبت بدليل الكتاب والسنة والعقل أنّ الظن غير العلم والنهي هنا للتحريم باجماع المسلمين والقول يشتمل الأصول والفروع بالقطع واليقين فتنبه ولا تكن من الغافلين.

٧. «وَ اللهُ يَعْلَمُ وَ أَنْتُمْ لا تَعْلَمُونَ».(٤)

أقول: عبّرهم بنفي العلم عنهم أيضاً والله يعلم وانتم لا تعلمون.

آل عمران:

٨. «وَ ما يَعْلَمُ تَأْويلَهُ إِلاَّ اللهُ وَ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ»(٥)

---

(١) البقرة:١١٨.

(٢) البقرة: ٢٠٨.

(٣) البقرة: ١٦٩.

(٤) البقرة:٢١٦.

(٥) آل عمران: ٧.

أقول: فيها مدح الراسخين وبيان فضلهم بالعلم به وذمّ غيرهم بنفي العلم عنهم وبيان مفضوليّتهم وردع عن ان يقولوا فيها بقولهم لئلا يكون قولا بغير علم فمن قال في المتشابهات بلابيان من الراسخين فقد قال على الله بغير علم ولزمه ما لزم من العذاب المهين.

٩. «ها أَنْتُمْ هؤُلاءِ حاجَجْتُمْ فيما لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ فَلِمَ تُحاجُّونَ فيما لَيْسَ لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ وَ اللهُ يَعْلَمُ وَ أَنْتُمْ لا تَعْلَمُونَ».[1]

أقول: ردع عن المحاجة بغير علم فيما ليس به علم والظن ليس من العلم وهم قد يحاجون به فافهم ثمّ نفى عنهم العلم رد عاهم في مقام الذّم.

النساء:

١٠. «وَ إِنَّ الَّذينَ اخْتَلَفُوا فيهِ لَفي شَكٍّ مِنْهُ ما لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلاَّ اتِّباعَ الظَّنِّ وَ ما قَتَلُوهُ يَقيناً».[2]

أقول: فيها تنبيه على ان الشك ثمرة الظنّ وهما من باب واحد أما ترى أنّه تعالى أثبت لهم الشك فقال:«إِنَّ الَّذينَ اخْتَلَفُوا فيهِ لَفي شَكٍّ»، فاثبت الظن لهم وأكّد الجملة بحرفى التاكيد ثمّ نفى عنهم العلم وأثبت الظن بالاستثناء المنقطع ثمّ نفى عنهم اليقين في ضمن الجملة الخبرية فعلم أنّ الشك والظن لا يفارقان ومع العلم واليقين لا يجتمعان.

---

(١) آل عمران: ٦٦.

(٢) النساء: ١٥٧.

١١. «وَ لا تَقُولُوا عَلَى اللهِ إِلاَّ الْحَقَّ».[١]

أقول: فانحصر القول في الحق والظن لا يغني من الحق شيئا وهذا نهي عن القول بغير علم وكذا استدلّ الإمام عليه السلام في الحديث الذي مضى.

المائدة:

١٢. «وَ إِذا قيلَ لَهُمْ تَعالَوْا إِلى ما أَنْزَلَ اللهُ وَ إِلى الرَّسُولِ قالُوا حَسْبُنا ما وَجَدْنا عَلَيْهِ آباءَنا أَ وَ لَوْ كانَ آباؤُهُمْ لا يَعْلَمُونَ شَيْئاً وَ لا يَهْتَدُونَ».[٢]

أقول: فيها ذمّ المقلدين والتوبيخ على تقليد من لا علم له والظن ليس بعلم فلا يجوز تقليد من نفى العلم عن نفسه ويقول بالانسداد ويحكم بالظن في غالب المواد.

الأنعام:

١٣. «وَ لكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لا يَعْلَمُونَ»[٣].

أقول: فيها ذمّ الاكثر بنفي العلم عنهم.

١٤. «الْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذابَ الْهُونِ بِما كُنْتُمْ تَقُولُونَ عَلَى اللهِ غَيْرَ الْحَق».[٤]

أقول: أي بغير علم.

---

(١) النساء: ١٧١.

(٢) المائدة: ١٠٤.

(٣) الأنعام: ٣٧

(٤) الانعام: ٩٣.

١٥. «إِنَّ الظَّنَّ لا يُغْني مِنَ الْحَقِّ».[١]

١٦. «وَ خَرَقُوا لَهُ بَنينَ وَ بَناتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ».[٢]

١٧. «فَيَسُبُّوا اللهَ عَدْواً بِغَيْرِ عِلْمٍ».[٣]

١٨. «وَ لكِنَّ أَكْثَرَهُمْ يَجْهَلُونَ».[٤]

١٩. «وَ إِنَّ كَثيراً لَيُضِلُّونَ بِأَهْوائِهِمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِالْمُعْتَدينَ».[٥]

أقول: فهنا ذمّ الأكثر لاضلالهم بالأهواء ولفظه بغير علم لتوضيح الوصف لا للتقليد فان الإضلال لا يكون إلّا بغير علم وفي آخر الآية اشعار على انّ اتباع الهوى بغير علم واضلال الناس بها اعتداء فتأمل جداً.

٢٠. «قَدْ خَسِرَ الَّذينَ قَتَلُوا أَوْلادَهُمْ سَفَهاً بِغَيْرِ عِلْمٍ».[٦]

٢١. «وَ مِنَ الْإِبِلِ اثْنَيْنِ وَ مِنَ الْبَقَرِ اثْنَيْنِ قُلْ آلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ الْأُنْثَيَيْنِ أَمَّا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ أَرْحامُ الْأُنْثَيَيْنِ أَمْ كُنْتُمْ شُهَداءَ إِذْ وَصَّاكُمُ اللهُ بِهذا فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ

---

(١) يونس: ٣٦.

(٢) الانعام: ١٠٠.

(٣) الانعام: ١٠٨.

(٤) الأنعام: ١١١

(٥) الأنعام: ١١٩

(٦) الانعام: ١٤٠.

افْتَرى عَلَى اللهِ كَذِباً لِيُضِلَّ النَّاسَ بِغَيْرِ عِلْمٍ إِنَّ اللهَ لا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ». [١]

أقول: فيها نصّ على أن القول في الفروع من الحلال والحرام بغير علم ظلم وافتراء وكذب وإضلال وفيها أشدّ تهديد في المقام والظن غير العلم في كلام الملك العلام.

الأعراف:

٢٢. «إِنَّ اللهَ لا يَأْمُرُ بِالْفَحْشاءِ أَ تَقُولُونَ عَلَى اللهِ ما لا تَعْلَمُونَ». [٢]

٢٣. «قُلْ إِنَّما حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَواحِشَ ما ظَهَرَ مِنْها وَ ما بَطَنَ وَ الْإِثْمَ وَ الْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَ أَنْ تُشْرِكُوا بِاللهِ ما لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطاناً وَ أَنْ تَقُولُوا عَلَى اللهِ ما لا تَعْلَمُونَ». [٣]

أقول: هذه نصّ الآيات على تحريم القول على الله بغير علم وقد قرنه الله بالشرك فلا فصل بينهما والنهي على عمومه والتحريم كذلك يشملان القول أصولاً وفروعاً فلا معنى للتخصيص.

٢٤. «أَنْ تَقُولُوا عَلَى اللهِ ما لا تَعْلَمُونَ». [٤]

٢٥. «وَ لكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لا يَعْلَمُونَ». [٥]

(١) الانعام: ١٤٤.

(٢) الأعراف: ٢٨

(٣) الأعراف: ٣٣

(٤) الأعراف: ٣٣

(٥) الأعراف: ١٣١

٢٦. أيضاً «وَ لكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لا يَعْلَمُونَ».[١]

أقول: ذمّ الأكثر بنفي العلم عنهم والأمم أمثال.

٢٧. «أَ لَمْ يُؤْخَذْ عَلَيْهِمْ ميثاقُ الْكِتابِ أَنْ لا يَقُولُوا عَلَى اللهِ إِلاَّ الْحَق».[٢]

أقول: فيها ذمّ على القول بغير علم كما استدلّ به الإمام عليه السلام فانّ الظن لا يغني من الحق شيئاً.

٢٨. «وَ لكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لا يَعْلَمُونَ».[٣]

٢٩. الأنفال: «وَ لكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لا يَعْلَمُونَ».[٤]

التوبة:

٣٠. «ذلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لا يَعْلَمُونَ».[٥]

٣١. «وَ طُبِعَ عَلى قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لا يَفْقَهُونَ».[٦]

يونس:

---

(١) الانفال: ٣٤.

(٢) الاعراف: ١٦٩.

(٣) الاعراف: ١٨٧.

(٤) الانفال: ٣٤.

(٥) التوبة: ٦

(٦) التوبة: ٨٧

٣٢. «بَلْ كَذَّبُوا بِما لَمْ يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ».[١]

أقول: ذمّ وردع عن تكذيب ما لم يحيطوا بعلمه.

٣٣. «وَ لكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لا يَعْلَمُونَ».[٢]

٣٤. «إِنْ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطانٍ بِهذا أَ تَقُولُونَ عَلَى اللهِ ما لا تَعْلَمُونَ».[٣]

هود:

٣٥. «فَلا تَسْئَلْنِ ما لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنِّي أَعِظُكَ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْجاهِلِينَ».[٤]

٣٦. «قالَ رَبِّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَسْئَلَكَ ما لَيْسَ لي بِهِ عِلْمٌ وَ إِلاَّ تَغْفِرْ لي وَ تَرْحَمْني أَكُنْ مِنَ الْخاسِرينَ».[٥]

أقول: فيها تأديب عن التقدم على الله بالسؤال عنه وعده الله من شعار الجاهلين وسمّاه جهلاً.

يوسف:

٣٧. «وَ اللهُ غالِبٌ عَلى أَمْرِهِ وَ لكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لا يَعْلَمُونَ».[٦]

---

(١) يونس: ٣٩.

(٢) يونس: ٥٥

(٣) يونس: ٦٨

(٤) هود: ٤٦

(٥) هود: ٤٧

(٦) يوسف: ٢١

٣٨. أيضا: «وَ لكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لا يَعْلَمُونَ».[١]

٣٩. وأيضاً «وَ إِنَّهُ لَذُو عِلْمٍ لِما عَلَّمْناهُ وَ لكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لا يَعْلَمُونَ».[٢]

٤٠. «إِنِّي أَعْلَمُ مِنَ اللهِ ما لا تَعْلَمُونَ».[٣]

النحل:

٤١. «لِيَحْمِلُوا أَوْزارَهُـمْ كامِلَةً يَوْمَ الْقِيامَةِ وَ مِـنْ أَوْزارِ الَّذينَ يُضِلُّونَهُمْ بِغَيْرِ عِلْم».[٤]

٤٢. «بَلى وَعْداً عَلَيْهِ حَقًّا وَ لكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لا يَعْلَمُونَ».[٥]

٤٣. «وَ يَجْعَلُونَ لِمـا لا يَعْلَمُونَ نَصيباً مِمَّـا رَزَقْناهُمْ تَاللهِ لَتُسْـئَلُنَّ عَمَّا كُنْتُمْ تَفْتَرُونَ».[٦]

٤٤. «إِنَّ اللهَ يَعْلَمُ وَ أَنْتُمْ لا تَعْلَمُونَ».[٧]

٤٥. «بَلْ أَكْثَرُهُمْ لا يَعْلَمُونَ».[٨]

---

(١) يوسف: ٤٠

(٢) يوسف: ٦٨

(٣) يوسف: ٩٦

(٤) . النحل: ٢٥.

(٥) النحل: ٣٨

(٦) النحل: ٥٦

(٧) النحل: ٧٤

(٨) النحل: ٧٥

٤٦. «وَ لا تَقُولُوا لِما تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هذا حَلالٌ وَ هذا حَرامٌ لِتَفْتَرُوا عَلَى اللهِ الْكَذِبَ إِنَّ الَّذينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللهِ الْكَذِبَ لا يُفْلِحُونَ».[١]

سورة بني اسرائيل:

٤٧. «وَ لا تَقْفُ ما لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَ الْبَصَرَ وَ الْفُؤادَ كُلُّ أُولئِكَ كانَ عَنْهُ مَسْؤُلاً».[٢]

٤٨. «وَ ما أُوتيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلاَّ قَليلاً».[٣]

الكهف:

٤٩. «ما لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ وَ لا لِآبائِهِمْ».[٤]

٥٠. «ما يَعْلَمُهُمْ إِلاَّ قَليلٌ».[٥]

طه:

٥١. «وَ لا يُحيطُونَ بِهِ عِلْماً».[٦]

الأنبياء:

---

(١) النحل: ١١٦

(٢) الإسراء: ٣٦

(٣) الإسراء: ٨٥

(٤) الكهف: ٥

(٥) الكهف: ٢٢.

(٦) طه: ١١٠

٥٢. «هذا ذِكْرُ مَنْ مَعِيَ وَ ذِكْرُ مَنْ قَبْلي بَـلْ أَكْثَرُهُمْ لا يَعْلَمُونَ الْحَقَّ فَهُمْ مُعْرِضُونَ».(١)

الحج:

٥٣. «وَ مِنَ النَّاسِ مَنْ يُجادِلُ فِي اللهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَ يَتَّبِعُ كُلَّ شَيْطانٍ مَريدٍ».(٢)

٥٤. «لِكَيْلا يَعْلَمَ مِنْ بَعْدِ عِلْمٍ شَيْئاً».(٣)

٥٥. «وَ مِـنَ النَّاسِ مَـنْ يُجـادِلُ فِي اللهِ بِغَيْرِ عِلْـمٍ وَ لا هُـدىً وَ لا كِتابٍ مُنيرٍ».(٤)

٥٦. «وَ يَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللهِ ما لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطاناً وَ ما لَيْسَ لَهُمْ بِهِ عِلْمٌ».(٥)

النور:

٥٧. «وَ تَقُولُونَ بِأَفْواهِكُمْ ما لَيْسَ لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ وَ تَحْسَبُونَهُ هَيِّناً وَ هُوَ عِنْدَ اللهِ عَظيمٌ».(٦)

أقول: لو تأمل متأمل في هذه الآية لكفته زاجرا عن القول بغير علم والظن ليس بعلم كما حقق مرة بعد مرة.

(١) الأنبياء: ٢٤

(٢) الحج: ٣

(٣) الحج: ٥.

(٤) الحج: ٨

(٥) الحج: ٣

(٦) النور: ١٥

٥٨. «وَ اللهُ يَعْلَمُ وَ أَنْتُمْ لا تَعْلَمُونَ».[١]

النمل:

٥٩. «بَلْ أَكْثَرُهُمْ لا يَعْلَمُونَ».[٢]

٦٠. و«قالَ أَ كَذَّبْتُمْ بِآياتي وَ لَمْ تُحيطُوا بِها عِلْماً».[٣]

القصص:

٦١. «وَ لكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لا يَعْلَمُونَ».[٤]

٦٢. «وَ لكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لا يَعْلَمُونَ».[٥]

العنكبوت:

٦٣. «وَ إِنْ جاهَداكَ لِتُشْرِكَ بي ما لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلا تُطِعْهُما».[٦]

الروم:

٦٤. «وَ لكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لا يَعْلَمُونَ».[٧]

---

(١) النور: ١٩

(٢) النمل: ٦١

(٣) النمل: ٨٤.

(٤) القصص: ١٣

(٥) القصص: ٥٧

(٦) العنكبوت: ٨.

(٧) الروم: ٦

٦٥. «بَلِ اتَّبَعَ الَّذينَ ظَلَمُوا أَهْواءَهُمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ فَمَنْ يَهْدي مَنْ أَضَلَّ اللهُ وَ ما لَهُمْ مِنْ ناصِرينَ».[١]

لقمان:

٦٦. «وَ مِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْتَري لَهْوَ الْحَديثِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبيلِ اللهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ».[٢]

٦٧. «وَ إِنْ جاهَداكَ عَلى أَنْ تُشْرِكَ بي ما لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلا تُطِعْهُما».[٣]

٦٨. «وَ مِنَ النَّاسِ مَنْ يُجادِلُ فِي اللهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَ لا هُدىً وَ لا كِتابٍ مُنيرٍ».[٤]

٦٩. «بَلْ أَكْثَرُهُمْ لا يَعْلَمُونَ».[٥]

الزمر:

٧٠. «قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذينَ يَعْلَمُونَ وَ الَّذينَ لا يَعْلَمُونَ إِنَّما يَتَذَكَّرُ أُولُوا الْأَلْبابِ».[٦]

---

(١) الروم: ٢٩

(٢) لقمان: ٦.

(٣) لقمان: ١٥.

(٤) لقمان: ٢٠

(٥) لقمان: ٢٥

(٦) الزمر: ٩

٧١. «بَلْ أَكْثَرُهُمْ لا يَعْلَمُونَ».[١]

٧٢. «وَ لكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لا يَعْلَمُونَ».[٢]

غافر:

٧٣. «تَدْعُونَنَي لِأَكْفُرَ بِاللهِّ وَ أُشْرِكَ بِهِ ما لَيْسَ لي بِهِ عِلْم».[٣]

الزخرف:

٧٤. «ما لَهُمْ بِذلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلاَّ يَخْرُصُونَ».[٤]

الدخان:

٧٥. «ما خَلَقْناهُما إِلاَّ بِالْحَقِّ وَ لكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لا يَعْلَمُونَ».[٥]

الجاثية:

٧٦. «ثُمَّ جَعَلْناكَ عَلى شَريعَةٍ مِنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهـا وَ لا تَتَّبِعْ أَهْواءَ الَّذينَ لا يَعْلَمُونَ».[٦]

---

(١) الزمر: ٢٩

(٢) الزمر: ٤٩

(٣) غافر: ٤٣.

(٤) الزخرف: ٢٠

(٥) الدخان: ٣٩

(٦) الجاثية: ١٨

٧٧. «وَ ما لَهُمْ بِذلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلاَّ يَظُنُّونَ».[١]

الطور:

٧٨. «وَ لكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لا يَعْلَمُونَ».[٢]

النجم:

٧٩. «وَ ما لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلاَّ الظَّنَّ».[٣]

المنافقون:

٨٠. «وَ لكِنَّ الْمُنافِقِينَ لا يَعْلَمُونَ».[٤]

يقول المؤلف رحمه الله: فهذه خمسة وثمانون آية دلّت على ذمّ أكثر الناس لعدم علمهم ولو لا انهم مقصرون في ذلك وان الأمر منحصر في العلم والظن لا يكتفي به في الدين لما صحّ ذمّهم وأكثر الآيات عامة لا تخصيص لها بالأصول وبعضها مختصة بالفروع كما هو الظاهر بأدنى تأمل.

---

(١) الجاثية: ٢٤

(٢) طور: ٤٧

(٣) النجم: ٢٨.

(٤) المنافقون: ٨

تفريع

على ذمّ الاختلاف أصولاً وفروعاً في الدين وانّه ليس من الله ولا من رسوله ولا من المعصومين - سلام الله عليهم أجمعين - بل أصل الاختلاف بابتعى واتباع الهوى وخطوات الشياطين وليس الحكم فيه إلّا لله ربّ العالمين كلّ ذلك على ما نطق به الكتاب المبين

البقرة:

١. «أَ فَكُلَّما جاءَكُمْ رَسُولٌ بِما لا تَهْوى أَنْفُسُكُمُ اسْتَكْبَرْتُمْ فَفَريقاً كَذَّبْتُمْ وَ فَريقاً تَقْتُلُونَ».(١)

٢. «فَاللهُ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيامَةِ فيما كانُوا فيهِ يَخْتَلِفُونَ».(٢)

٣. «ذلِكَ بِأَنَّ اللهَ نَزَّلَ الْكِتابَ بِالْحَقِّ وَ إِنَّ الَّذينَ اخْتَلَفُوا فِي الْكِتابِ لَفي شِقاقٍ بَعيدٍ».(٣)

٤. «كانَ النَّاسُ أُمَّةً واحِدَةً فَبَعَثَ اللهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرينَ وَ مُنْذِرينَ وَ أَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فيمَا اخْتَلَفُوا فيهِ وَ مَا اخْتَلَفَ فيهِ إِلاَّ الَّذينَ أُوتُوهُ مِنْ بَعْدِ ما جاءَتْهُمُ الْبَيِّناتُ بَغْياً بَيْنَهُمْ فَهَدَى اللهُ الَّذينَ آمَنُوا لِمَا

(١) البقرة: ٨٧

(٢) البقرة: ١١٣

(٣) البقرة: ١٧٦

اخْتَلَفُوا فيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ وَ اللهُ يَهْدي مَنْ يَشاءُ إِلى صِراطٍ مُسْتَقيمٍ».[١]

أقول: آيات نزلت في السابقين عبرة للاحقين والقرون أمثال لقوله تعالى «لَتَرْكَبُنَّ طَبَقاً عَنْ طَبَقٍ»[٢] بقوله صلى الله عليه وآله في الحديث المشهور وفي الآية نصّ على أن الاختلاف نشأ بعد العلم لاجل البغي بينهم وهداية الله تشمل المؤمنين عند الإختلاف في الحق ولا تخصيص في الآية ولا مخصص لها أبداً فلا معنى لانسداد باب العلم مطلقاً بل الباب مفتوح على المؤمنين المخلصين والانسداد مختصّ بالمجادلين المقصرين.

چون نديدن حقيقت ره افسانه زدند

٥. «وَ لَوْ شاءَ اللهُ مَا اقْتَتَلَ الَّذينَ مِنْ بَعْدِهِمْ مِنْ بَعْدِ ما جاءَتْهُمُ الْبَيِّناتُ وَ لكِنِ اخْتَلَفُوا».[٣]

٦. «فَمِنْهُمْ مَنْ آمَنَ وَ مِنْهُمْ مَنْ كَفَرَ».[٤]

آل عمران:

٧. «وَ مَا اخْتَلَفَ الَّذينَ أُوتُوا الْكِتابَ إِلاَّ مِنْ بَعْدِ ما جاءَهُمُ الْعِلْمُ بَغْياً بَيْنَهُمْ».[٥]

---

(١) البقرة: ٢١٣

(٢) الانشقاق: ١٩.

(٣) البقرة: ٢٥٣.

(٤) البقرة: ٢٥٣.

(٥) آل عمران: ١٩.

٨. «ثُمَّ إِلَيَّ مَرْجِعُكُمْ فَأَحْكُمُ بَيْنَكُمْ فيما كُنْتُمْ فيهِ تَخْتَلِفُونَ».[١]

٩. «وَ لا تَكُونُوا كَالَّذينَ تَفَرَّقُوا وَ اخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ ما جاءَهُمُ الْبَيِّناتُ وَ أُولئِكَ لَهُمْ عَذابٌ عَظيمٌ».[٢]

النساء:

١٠. «فَإِنْ تَنازَعْتُمْ في شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلى اللهِ وَ الرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَ الْيَوْمِ الْآخِرِ».[٣]

أقول: إنّما نسب الاختلاف إليهم في كلّ آية ذكر فيها الاختلاف وانما اثبت فيه الحكم له تعالى ولرسوله صلى الله عليه وآله وللسادة الاشراف عليهم السلام فتنبّه ولا تكن من أهل الاعتساف.

١١. «فَلا وَ رَبِّكَ لا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فيما شَجَرَ بَيْنَهُمْ»[٤] إلى آخره.

١٢. «أَ فَلا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَ لَوْ كانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللهِ لَوَجَدُوا فيهِ اخْتِلافاً كَثيراً».[٥]

أقول: فانظر كيف استدلّ على صحّة صدور القرآن من عنده تعالى بنفي الاختلاف عنه وأنّه من خصائص غير الله.

(١) آل عمران: ٥٥

(٢) آل عمران: ١٠٥

(٣) النساء: ٥٩.

(٤) النساء: ٦٥.

(٥) النساء: ٨٢

فإن قلت: الاختلاف في القران بحسب المعاني والمباني موجود مشاهد يحكم به الوجدان فهل يسعنا تكذيب الوجدان لآية من القرآن.

قلنا: الاختلاف الحقيقي بحسب مراده تعالى وعلى ما يعلمه الراسخون في العلم فمرفوع بالبرهان ثابت خلافه عند أهل الايمان كما يدلّ عليه الحديث الطويل الذي رواه صاحب الاحتجاج في مسألة الزنديق عن أميرالمؤمنين عليه السلام والبراهين القطعية العقلية قاعة على خلاف الخلاف وكذلك حال الأخبار النبوية والمرتضوية والأئمة الفاطمية - عليهم صلوات ملك البرية - لانها فروع ذلك الأصل القويم وشعبة من الفروع الكريم وقبسة من الذكر الحكيم والختلاف على مقبضى عقول الرجال الغائضة في لجج الحيرة والضلال فلسنا ننكره ولا يضرنا في حال من الأحوال وانّما يجب على الناس السؤال من الأئمة الأبدال والرجوع إلى كلامهم الموصول إلينا في ضمن الأحاديث وصحيح الأقوال.

١٣. «وَ مَنْ يُشاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ ما تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدى وَ يَتَّبِعْ غَيْرَ سَبيلِ الْمُؤْمِنينَ نُوَلِّهِ ما تَوَلَّى وَ نُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَ ساءَتْ مَصيراً».(١)

١٤. «وَ إِنَّ الَّذينَ اخْتَلَفُوا فيهِ لَفي شَكٍّ».(٢)

المائدة:

---

(١) النساء: ١١٥

(٢) النساء: ١٥٧.

١٥ . «إِلى اللهِ مَرْجِعُكُمْ جَميعاً فَيُنَبِّئُكُمْ بِما كُنْتُمْ فيهِ تَخْتَلِفُونَ». [١]

الأنعام:

١٦ . «إِنَّ الَّذينَ فَرَّقُوا دينَهُمْ وَ كانُوا شِيَعاً لَسْتَ مِنْهُمْ في شَيْءٍ إِنَّما أَمْرُهُمْ إِلى اللهِ». [٢]

١٧ . «ثُمَّ إِلى رَبِّكُمْ مَرْجِعُكُمْ فَيُنَبِّئُكُمْ بِما كُنْتُمْ فيهِ تَخْتَلِفُونَ». [٣]

يونس:

١٨ . «وَ ما كانَ النَّاسُ إِلاَّ أُمَّةً واحِدَةً فَاخْتَلَفُوا وَ لَوْ لا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لَقُضِيَ بَيْنَهُمْ فيما فيهِ يَخْتَلِفُونَ». [٤]

١٩ . «فَمَا اخْتَلَفُوا حَتَّى جاءَهُمُ الْعِلْمُ إِنَّ رَبَّكَ يَقْضي بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيامَةِ فيما كانُوا فيهِ يَخْتَلِفُونَ». [٥]

٢٠ . «قُلْ يا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جاءَكُمُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنِ اهْتَدى فَإِنَّما يَهْتَدي لِنَفْسِهِ وَ مَنْ ضَلَّ فَإِنَّما يَضِلُّ عَلَيْها». [٦]

أقول: وجه الدلالة هو ان الهداية والضلال الذين هما منشأ اختلاف

---

(١) المائدة: ٤٨

(٢) الانعام: ١٥٩.

(٣) الانعام: ١٦٤

(٤) يونس: ١٩

(٥) يونس: ٩٣

(٦) يونس: ١٠٨

الرجال في الأقوال والعقائد والأعمال نسبهما العزيز المتعال إلى أنفس الرجال فقال «فَمَنِ اهْتَدى» «وَ مَنْ ضَلَّ»، فتأمّل.

هود:

٢١. «وَ لَوْ شاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً واحِدَةً وَ لا يَزالُونَ مُخْتَلِفينَ * إِلاَّ مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ وَ لِذلِكَ خَلَقَهُمْ».(١)

أقول: في الأخبار أي خلقهم للرحمة.

النحل:

٢٢. «وَ ما أَنْزَلْنا عَلَيْكَ الْكِتابَ إِلاَّ لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فيهِ وَ هُدىً وَ رَحْمَةً لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ».(٢)

الحج:

٢٣. «اللهُ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ يَوْمَ الْقِيامَةِ فيما كُنْتُمْ فيهِ تَخْتَلِفُونَ».(٣)

النمل:

٢٤. «إِنَّ هـذَا الْقُرْآنَ يَقُصُّ عَلى بَني إِسْرائيلَ أَكْثَرَ الَّذي هُمْ فيهِ يَخْتَلِفُونَ».(٤)

---

(١) هود: ١١٩-١١٨

(٢) النحل: ٦٤

(٣) الحج: ٦٩

(٤) النمل: ٧٦

السجدة:

٢٥. «إِنَّ رَبَّكَ هُوَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيامَةِ فيما كانُوا فيهِ يَخْتَلِفُونَ».[١]

الزمر:

٢٦. «إِنَّ اللهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ في ما هُمْ فيهِ يَخْتَلِفُونَ».[٢]

٢٧. «أَنْتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبادِكَ في ما كانُوا فيهِ يَخْتَلِفُونَ».[٣]

الشورى:

٢٨. «وَ مَا اخْتَلَفْتُمْ فيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللهِّ».[٤]

٢٩. «شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ ما وَصَّى بِهِ نُوحا» إلى أن قال «وَ لا تَتَفَرَّقُوا فيهِ».[٥]

أقول: وجه الدلالة فيها هو أنه تعالى نهاهم عن التفريق ولو لا التفرق من فعلهم وممّا يتعلق به التكليف ويصحّ الخطاب لما نهاهم عنه.

٣٠. «وَ ما تَفَرَّقُوا إِلاَّ مِنْ بَعْدِ ما جاءَهُمُ الْعِلْمُ بَغْياً بَيْنَهُم».[٦]

---

(١) السجدة: ٢٥

(٢) الزمر: ٣.

(٣) الزمر: ٤٦

(٤) الشورى: ١٠

(٥) الشورى: ١٣.

(٦) الشورى: ١٤.

الزخرف:

٣١. «وَ لَمَّا جاءَ عيسى بِالْبَيِّناتِ قالَ قَدْ جِئْتُكُمْ بِالْحِكْمَةِ وَ لِأُبَيِّنَ لَكُمْ بَعْضَ الَّذي تَخْتَلِفُونَ فيه».[1]

٣٢. «فَاخْتَلَفَ الْأَحْزابُ مِنْ بَيْنِهِمْ».[2]

الجاثية:

٣٣. «وَ آتَيْناهُمْ بَيِّناتٍ مِنَ الْأَمْرِ فَمَا اخْتَلَفُوا إِلاَّ مِنْ بَعْدِ ما جاءَهُمُ الْعِلْمُ بَغْياً بَيْنَهُمْ إِنَّ رَبَّكَ يَقْضي بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيامَةِ فيما كانُوا فيهِ يَخْتَلِفُونَ».[3]

النبأ:

٣٤. «الَّذي هُمْ فيهِ مُخْتَلِفُونَ».[4]

البيّنة:

٣٥. «وَ ما تَفَرَّقَ الَّذينَ أُوتُوا الْكِتابَ إِلاَّ مِنْ بَعْدِ ما جاءَتْهُمُ الْبَيِّنَةُ * وَ ما أُمِرُوا إِلاَّ لِيَعْبُدُوا اللهَ مُخْلِصينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفاءَ وَ يُقيمُوا الصَّلاةَ وَ يُؤْتُوا الزَّكاةَ وَ ذلِكَ دينُ الْقَيِّمَةِ».[5]

---

(١) الزخرف: ٦٣.

(٢) الزخرف: ٦٥.

(٣) الجاثية: ١٧

(٤) النبأ: ٣

(٥) البينة: ٥-٦

يقول المؤلف: فهذه خمسة وثلاثون آية دلّت على انّ الاختلاف والتفرق من بغيهم وتعديهم عن الحق والحكم فيه لله تعالى.

واعلم انّ حكم الله يعرف بالرجوع إلى وحيه المنزل وبيان رسوله المرسل والأئمة المعصومين - سلام الله عليهم أجمعين -.

تبيان

في ذكر آيات تدلّ على انّ الشرايع حدوداً محدودة وعلى عقاب من تعدى عنها

وهي بأسرها دالّة على إنحصار التكليف في العلم وشرع السبيل إليه دلالة التزامية لان مع تجويز الظن لا معنى للتحذير عن التعدي فانّ الظنّ يلزمه الخطأ والخطأ يلزمه الاختلاف والاختلاف يلزمه التعدي.

البقرة:

١. «قُلْ إِنَّ هُدَى اللهِ هُوَ الْهُدى».[١]

٢. «وَ مَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللهِ فَأُولئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ».[٢]

٣. «وَ تِلْكَ حُدُودُ اللهِ يُبَيِّنُها لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ».[٣]

آل عمران:

---

(١) البقرة: ١٢٠.

(٢) البقرة: ٢٢٩

(٣) البقرة: ٢٣٠

٤. «إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللهِ الْإِسْلامُ».[١]

أقول: وجه الدلالة تحديد الله دينه في الإسلام، «قُلْ إِنَّ هُدَى اللهِ هُوَ الْهُدى».[٢]

النساء:

٥. «تِلْكَ حُدُودُ اللهِ».[٣]

٦. «وَ مَنْ يَعْصِ اللهَ وَ رَسُولَهُ وَ يَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ ناراً خالِداً فيها وَ لَهُ عَذابٌ مُهينٌ».[٤]

٧. «إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَماناتِ إِلى أَهْلِها وَ إِذا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ».[٥]

أقول: فيها تحديد الحكم بالعدل والتعدي منه إلى طرفي الإفراط والتفريط جور فمن لم يمكنه العدل لا يجوز له الحكم.

المائدة:

٨. «وَ مَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِما أَنْزَلَ اللهُ فَأُولئِكَ هُمُ الْكافِرُونَ».[٦]

---

(١) آل عمران: ١٩.

(٢) البقرة: ١٢٠.

(٣) النساء: ١٣

(٤) النساء: ١٤

(٥) النساء: ٥٧.

(٦) المائدة: ٤٤

۹. «وَ مَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِما أَنْزَلَ اللهُ فَأُولئِكَ هُمُ الظّالِمُونَ».[۱]

۱۰. «وَ مَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِما أَنْزَلَ اللهُ فَأُولئِكَ هُمُ الْفاسِقُونَ».[۲]

۱۱. «وَ أَنِ احْكُمْ بَيْنَهُمْ بِما أَنْزَلَ اللهُ».[۳]

الأنعام:

۱۲. «إِنْ أَتَّبِعُ إِلاَّ ما يُوحى إِلَيَّ».[٤]

۱۳. «وَ هذا كِتابٌ أَنْزَلْناهُ مُبارَكٌ فَاتَّبِعُوهُ وَ اتَّقُوا».[٥]

الأعراف:

۱٤. «اتَّبِعُوا ما أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ وَ لا تَتَّبِعُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِياءَ».[٦]

أقول: وجه الدلالة حصر اتباع الكتاب.

۱٥. «أَ لَمْ يُؤْخَذْ عَلَيْهِمْ ميثاقُ الْكِتابِ أَنْ لا يَقُولُوا عَلَى اللهِ إِلاَّ الْحَقَّ».[٧]

أقول: تحديد القول في الحق والظن لا يغني من الحق شيئاً.

---

(۱) المائدة: ٤٥

(۲) المائدة: ٤٧

(۳) المائدة: ٤٩.

(٤) الانعام: ٥٠.

(٥) الانعام: ۱٥٥.

(٦) الاعراف: ۳.

(٧) الأعراف: ۱٦٩

١٦. «قُلْ إِنَّما أَتَّبِعُ ما يُوحى إِلَيَّ مِنْ رَبِّي».[١]

التوبة:

١٧. «الْأَعْرابُ أَشَدُّ كُفْراً وَ نِفاقاً وَ أَجْدَرُ أَلاَّ يَعْلَمُوا حُدُودَ ما أَنْزَلَ اللهُ».[٢]

١٨. «أَ لَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَنْ يُحادِدِ اللهَ وَ رَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نارَ جَهَنَّمَ خالِداً فيها».[٣]

أقول: وهذه جملة من الآيات إلى غير ذلك دلّت على انّ الشرايع والدين أمور محدودة معلومة لا يجوز التجاوز والتعدي عنها.

إرشاد

في أوامر الله في خصوص العلم وتحصيله وتفضيله وإتباع البرهان وكونه آية الصدق وما يناسب ذلك من الآيات المحكمات.

البقرة:

١. «فَأَمَّا الَّذينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ».[٤]

٢. «وَ عَلَّمَ آدَمَ الْأَسْماءَ كُلَّها ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلائِكَةِ فَقالَ أَنْبِئُوني بِأَسْماءِ

---

(١) الاعراف: ٢٠٣.

(٢) التوبة: ٩٧

(٣) التوبة: ٦٣.

(٤) البقرة: ٢٦.

هؤُلاءِ إِنْ كُنْتُمْ صادِقِينَ».[١]

٣. «قالُوا سُبْحانَكَ لا عِلْمَ لَنا إِلاَّ ما عَلَّمْتَنا».[٢]

٤. «قُلْ هاتُوا بُرْهانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صادِقِينَ».[٣]

٥. «إِنَّ الَّذينَ أُوتُوا الْكِتابَ لَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ».[٤]

٦. «اعْلَمُوا أَنَّ اللهَ شَديدُ الْعِقابِ».[٥]

٧. «فَاعْلَمُوا أَنَّ اللهَ عَزيزٌ حَكيمٌ».[٦]

٨. «وَ اعْلَمُوا أَنَّكُمْ مُلاقُوه».[٧]

٩. «تِلْكَ حُدُودُ اللهِ يُبَيِّنُها لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ».[٨]

١٠. «وَ اعْلَمُوا أَنَّ اللهَ يَعْلَمُ ما في أَنْفُسِكُمْ فَاحْذَرُوهُ».[٩]

---

(١) البقرة: ٣١

(٢) البقرة: ٣٢.

(٣) البقرة: ١١١

(٤) البقرة: ١٤٤.

(٥) البقرة: ١٩٦

(٦) البقرة: ٢٠٩

(٧) البقرة: ٢٢٣.

(٨) البقرة: ٢٣٠

(٩) البقرة: ٢٣٥.

١١. «وَ اعْلَمُوا أَنَّ اللهَ غَفُورٌ حَليمٌ».[١]

١٢. «فَاذْكُرُوا اللهَ كَما عَلَّمَكُمْ ما لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ».[٢]

١٣. «وَ اعْلَمُوا أَنَّ اللهَ سَميعٌ عَليمٌ».[٣]

١٤. «وَ اعْلَمْ أَنَّ اللهَ عَزيزٌ حَكيمٌ».[٤]

١٥. «وَ اعْلَمُوا أَنَّ اللهَ غَنِيٌّ حَميدٌ».[٥]

١٦. «وَ أَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ».[٦]

١٧. «وَ اتَّقُوا اللهَ وَ يُعَلِّمُكُمُ اللهُ».[٧]

آل عمران:

١٨. «وَ ما يَعْلَمُ تَأْويلَهُ إِلاَّ اللهُ وَ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ».[٨]

١٩. «فَمَنْ حَاجَّكَ فيهِ مِنْ بَعْدِ ما جاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ فَقُلْ تَعالَوْا».[٩]

---

(١) البقرة: ٢٣٥.

(٢) البقرة: ٢٣٩

(٣) البقرة: ٢٤٤

(٤) البقرة: ٢٦٠

(٥) البقرة: ٢٦٧

(٦) البقرة: ٢٨٠

(٧) البقرة: ٢٨٢

(٨) آل عمران: ٧

(٩) آل عمران: ٦١

٢٠. «لَقَدْ مَنَّ اللهُ عَلَى الْمُؤْمِنينَ إِذْ بَعَثَ فيهِمْ رَسُولاً مِنْ أَنْفُسِهِمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ آياتِهِ وَ يُزَكِّيهِمْ وَ يُعَلِّمُهُمُ الْكِتابَ وَ الْحِكْمَةَ وَ إِنْ كانُوا مِنْ قَبْلُ لَفي ضَلالٍ مُبينٍ».(١)

٢١. «يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشاءُ وَ مَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْراً كَثيراً».(٢)

النساء:

٢٢. «وَ لَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَ إِلى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ».(٣)

٢٣. «أَنْزَلَ اللهُ عَلَيْكَ الْكِتابَ وَ الْحِكْمَةَ وَ عَلَّمَكَ ما لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ».(٤)

٢٤. «يا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جاءَكُمْ بُرْهانٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَ أَنْزَلْنا إِلَيْكُمْ نُوراً مُبيناً».(٥)

٢٥. «فَأَمَّا الَّذينَ آمَنُوا بِاللهِ وَ اعْتَصَمُوا بِهِ فَسَيُدْخِلُهُمْ في رَحْمَةٍ مِنْهُ وَ فَضْلٍ وَ يَهْديهِمْ إِلَيْهِ صِراطاً مُسْتَقيماً».(٦)

المائدة:

٢٦. «قَدْ جاءَكُمْ مِنَ اللهِ نُورٌ وَ كِتابٌ مُبينٌ * يَهْدي بِهِ اللهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوانَهُ

(١) آل عمران: ١٦٤

(٢) البقرة: ٢٦٩

(٣) النساء: ٨٣

(٤) النساء: ١١٣.

(٥) النساء: ١٧٤

(٦) النساء: ١٧٥

سُبُلَ السَّلامِ وَ يُخْرِجُهُمْ مِنَ الظُّلُماتِ إِلى النُّورِ بِإِذْنِهِ وَ يَهْديهِمْ إِلى صِراطٍ مُسْتَقيمٍ». [١]

٢٧. «فَإِنْ تَوَلَّوْا فَاعْلَمْ أَنَّما يُريدُ اللهُ أَنْ يُصيبَهُمْ بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ». [٢]

٢٨. «فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَاعْلَمُوا أَنَّما عَلى رَسُولِنَا الْبَلاغُ الْمُبينُ». [٣]

٢٩. «ذلِكَ لِتَعْلَمُوا أَنَّ اللهَ يَعْلَمُ ما فِي السَّماواتِ وَ ما فِي الْأَرْضِ وَ أَنَّ اللهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَليمٌ». [٤]

٣٠. «اعْلَمُوا أَنَّ اللهَ شَديدُ الْعِقابِ وَ أَنَّ اللهَ غَفُورٌ رَحيمٌ». [٥]

الأنعام:

٣١. «قَدْ فَصَّلْنَا الْآياتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ». [٦]

٣٢. «آتَيْناهُمُ الْكِتابَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ مُنَزَّلٌ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَق». [٧]

٣٣. «ثَمانِيَةَ أَزْواجٍ مِنَ الضَّأْنِ اثْنَيْنِ وَ مِنَ الْمَعْزِ اثْنَيْنِ قُلْ آلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ

---

(١) المائدة: ١٥-١٦

(٢) المائده: ٤٩.

(٣) المائدة: ٩٢

(٤) المائدة: ٩٧

(٥) المائدة: ٩٨

(٦) الأنعام: ٩٧

(٧) الانعام: ١١٤.

الْأُنْثَيَيْنِ أَمَّا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ أَرْحامُ الْأُنْثَيَيْنِ نَبِّئُوني بِعِلْمٍ إِنْ كُنْتُمْ صادِقينَ».[١]

أقول: هذه الآية مختصّة بالفروع وقد طلب الله منهم الدليل العلمي وجعبه علامة الصدق ولو كان الظن كافياً في الأحكام الفرعية لما كان يصحّ عن الله تعالى مطالبة الدليل العلمي فتأمل وانصف، تنل، إن شاء الله تعالى.

الأعراف:

٣٤. «كَذلِكَ نُفَصِّلُ الْآياتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ».[٢]

٣٥. «وَ لَقَدْ جِئْناهُمْ بِكِتابٍ فَصَّلْناهُ عَلى عِلْمٍ هُدىً وَ رَحْمَةً لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ».[٣]

الأنفال:

٣٦. «وَ اعْلَمُوا أَنَّما أَمْوالُكُمْ وَ أَوْلادُكُمْ فِتْنَةٌ وَ أَنَّ اللهَ عِنْدَهُ أَجْرٌ عَظيمٌ».[٤]

٣٧. «وَ إِنْ تَوَلَّوْا فَاعْلَمُوا أَنَّ اللهَ مَوْلاكُمْ».[٥]

٣٨. «وَ اعْلَمُوا أَنَّما غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ للهِ خُمُسَه».[٦]

---

(١) الانعام: ١٤٣

(٢) الأعراف: ٣٢

(٣) الأعراف: ٥٢

(٤) الانفال: ٢٨

(٥) الانفال: ٤٠.

(٦) الانفال: ٤١.

التوبة:

٣٩. «وَ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِي اللهِ».[٧]

٤٠. «نُفَصِّلُ الْآياتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ».[٨]

٤١. «اعْلَمُوا أَنَّ اللهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ».[٩]

يونس:

٤٢. «يُفَصِّلُ الْآياتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ».[١٠]

٤٣. «إِنْ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطانٍ بِهذا».[١١]

هود:

٤٤. «فَإِلَّمْ يَسْتَجيبُوا لَكُمْ فَاعْلَمُوا أَنَّما أُنْزِلَ بِعِلْمِ اللهِ وَ أَنْ لا إِلهَ إِلاَّ هُو».[١٢]

يوسف:

٤٥. «وَ لِنُعَلِّمَهُ مِنْ تَأْويلِ الْأَحاديثِ».[١٣]

---

(٧) التوبة: ٣.

(٨) التوبة: ١١

(٩) التوبة: ٣٦

(١٠) يونس: ٥

(١١) يونس: ٦٨.

(١٢) هود: ١٤.

(١٣) يوسف: ٢١

٤٦. «ذلِكُما مِمَّا عَلَّمَني رَبِّي».[١]

٤٧. «وَ إِنَّهُ لَذُو عِلْمٍ لِما عَلَّمْناهُ».[٢]

٤٨. «إِنِّي أَعْلَمُ مِنَ اللهِ ما لا تَعْلَمُونَ».[٣]

٤٩. «رَبِّ قَدْ آتَيْتَني مِنَ الْمُلْكِ وَ عَلَّمْتَني مِنْ تَأْويلِ الْأَحاديث».[٤]

الرعد:

٥٠. «أَ فَمَنْ يَعْلَمُ أَنَّما أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ الْحَقُّ كَمَنْ هُوَ أَعْمى إِنَّما يَتَذَكَّرُ أُولُوا الْأَلْبابِ».[٥]

٥١. «قُلْ كَفى بِاللهِّ شَهيداً بَيْني وَ بَيْنَكُمْ وَ مَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتابِ».[٦]

إبراهيم:

٥٢. «لِيَعْلَمُوا أَنَّما هُوَ إِلهٌ واحِدٌ».[٧]

النحل:

---

(١) يوسف: ٣٧

(٢) يوسف: ٦٨.

(٣) يوسف: ٩٦

(٤) يوسف: ١٠١

(٥) الرعد: ١٩

(٦) الرعد: ٤٣

(٧) إبراهيم: ٥٢

٥٣. «قالَ الَّذينَ أُوتُوا الْعِلْمَ إِنَّ الْخِزْيَ الْيَوْمَ وَ السُّوءَ عَلَى الْكافِرينَ».[١]

٥٤. «وَ لَأَجْرُ الْآخِرَةِ أَكْبَرُ لَوْ كانُوا يَعْلَمُونَ».[٢]

بني إسرائيل:

٥٥. «قُلْ آمِنُوا بِهِ أَوْ لا تُؤْمِنُوا إِنَّ الَّذينَ أُوتُوا الْعِلْمَ مِنْ قَبْلِهِ إِذا يُتْلى عَلَيْهِمْ يَخِرُّونَ لِلْأَذْقانِ سُجَّداً».[٣]

الكهف:

٥٦. «لِيَعْلَمُوا أَنَّ وَعْدَ اللهِ حَقٌّ».[٤]

٥٧. «وَ عَلَّمْناهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْماً».[٥]

٥٨. «قالَ لَهُ مُوسى هَلْ أَتَّبِعُكَ عَلى أَنْ تُعَلِّمَنِ مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْداً».[٦]

مريم:

٥٩. «يا أَبَتِ إِنِّي قَدْ جاءَني مِنَ الْعِلْمِ ما لَمْ يَأْتِكَ فَاتَّبِعْني أَهْدِكَ صِراطاً

---

(١) النحل: ٢٧

(٢) النحل: ٤١

(٣) الإسراء: ١٠٧

(٤) الكهف: ٢١

(٥) الكهف: ٦٥

(٦) الكهف: ٦٦

سَوِيًّاً». [١]

طه:

٦٠. «فَسَتَعْلَمُونَ مَنْ أَصْحابُ الصِّراطِ السَّوِيِّ وَ مَنِ اهْتَدى». [٢]

الأنبياء:

٦١. «قُلْ هاتُوا بُرْهانَكُمْ». [٣]

٦٢. «وَ لُوطاً آتَيْناهُ حُكْماً وَ عِلْماً». [٤]

الحج:

٦٣. «وَ لِيَعْلَمَ الَّذينَ أُوتُوا الْعِلْمَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ». [٥]

المؤمنون:

٦٤. «قالَ إِنْ لَبِثْتُمْ إِلاَّ قَليلاً لَوْ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ». [٦]

٦٥. «وَ مَنْ يَدْعُ مَعَ اللهِ إِلهاً آخَرَ لا بُرْهانَ لَهُ بِهِ فَإِنَّما حِسابُهُ عِنْدَ رَبِّهِ». [٧]

---

(١) مريم: ٤٣

(٢) طه: ١٣٥

(٣) الأنبياء: ٢٤

(٤) الأنبياء: ٧٤.

(٥) الحج: ٥٤

(٦) المؤمنون: ١١٤

(٧) المؤمنون: ١١٧

النور:

٦٦. «وَ يَعْلَمُونَ أَنَّ اللهَ هُوَ الْحَقُّ الْمُبينُ».[١]

٦٧. «فَكاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فيهِمْ خَيْراً».[٢]

أقول: هذه في الفروع فتنبّه.

٦٨. «كُلٌّ قَدْ عَلِمَ صَلاتَهُ وَ تَسْبيحَهُ».[٣]

أقول: قد اثبت الله في هذه الآية العلم لكل من في السموات والأرض والطير ومن أشباه الأنعام من ينكر العلم في الحلال والحرام والشرايع والأحكام انّهم إلّا كالأنعام بل هم أضلّ.

الفرقان:

٦٩. «وَ سَوْفَ يَعْلَمُونَ حينَ يَرَوْنَ الْعَذابَ مَنْ أَضَلُّ سَبيلاً».[٤]

النمل:

٧٠. «وَ لَقَدْ آتَيْنا داوُدَ وَ سُلَيْمانَ عِلْماً».[٥]

---

(١) النور: ٢٥

(٢) النور: ٣٣

(٣) النور: ٤١

(٤) الفرقان: ٤٢

(٥) النمل: ١٥

٧١. «قالَ يا أَيُّهَا النَّاسُ عُلِّمْنا مَنْطِقَ الطَّيْرِ».[١]

٧٢. «قالَ الَّذي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتابِ».[٢]

٧٣. «وَ أُوتينَا الْعِلْمَ مِنْ قَبْلِها».[٣]

٧٤. «قُلْ هاتُوا بُرْهانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صادِقينَ».[٤]

القصص:

٧٥. «وَ لِتَعْلَمَ أَنَّ وَعْدَ اللهِ حَقٌّ».[٥]

٧٦. «وَ لَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَ اسْتَوى آتَيْناهُ حُكْماً وَ عِلْما».[٦]

٧٧. «فَاعْلَمْ أَنَّما يَتَّبِعُونَ أَهْواءَهُمْ وَ مَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَواهُ بِغَيْرِ هُدىً مِنَ اللهِ».[٧]

٧٨. «فَقُلْنا هاتُوا بُرْهانَكُمْ فَعَلِمُوا أَنَّ الْحَقَّ للهِ».[٨]

---

(١) النمل: ١٦

(٢) النمل: ٤٠

(٣) النمل: ٤٢

(٤) النمل: ١١١

(٥) القصص: ١٣

(٦) القصص: ١٤

(٧) القصص: ٥٠

(٨) القصص: ٧٥

٧٩. «وَ قالَ الَّذينَ أُوتُوا الْعِلْمَ وَيْلَكُمْ ثَوابُ اللهِ خَيْرٌ».[١]

العنكبوت:

٨٠. «وَ تِلْكَ الْأَمْثالُ نَضْرِبُها لِلنَّاسِ وَ ما يَعْقِلُها إِلاَّ الْعالِمُونَ».[٢]

٨١. «بَلْ هُوَ آياتٌ بَيِّناتٌ في صُدُورِ الَّذينَ أُوتُوا الْعِلْمَ».[٣]

الروم:

٨٢. «وَ قالَ الَّذينَ أُوتُوا الْعِلْمَ وَ الْإِيمانَ».[٤]

السبأ:

٨٣. «وَ يَرَى الَّذينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذي أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقَّ وَ يَهْدي إِلى صِراطِ الْعَزيزِ الْحَميدِ».[٥]

يس:

٨٤. «قالَ يا لَيْتَ قَوْمي يَعْلَمُونَ».[٦]

الزمر:

---

(١) القصص: ٨٠

(٢) العنكبوت: ٤٣

(٣) العنكبوت: ٤٩

(٤) الروم: ٥٦

(٥) سبأ: ٦

(٦) يس: ٢٦

٨٥. «قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذينَ يَعْلَمُونَ وَ الَّذينَ لا يَعْلَمُونَ».[١]

الشورى:

٨٦. «وَ يَعْلَمُونَ أَنَّهَا الْحَقُّ».[٢]

الأحزاب:

٨٧. «مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَ هُمْ يَعْلَمُونَ (٨٦)».[٣]

محمد ﷺ:

٨٨. «قالُوا لِلَّذينَ أُوتُوا الْعِلْمَ ما ذا قالَ آنِفاً».[٤]

٨٩. «فَاعْلَمْ أَنَّهُ لا إِلهَ إِلاَّ اللهُ».[٥]

النجم:

٩٠. «ذلِكَ مَبْلَغُهُمْ مِنَ الْعِلْمِ».[٦]

الرحمن:

---

(١) الزمر: ٩

(٢) الشورى: ١٨

(٣) الزخرف: ٨٦

(٤) محمد: ١٦

(٥) محمد: ١٩

(٦) النجم: ٣٠

٩١. «خَلَقَ الْإِنْسانَ * عَلَّمَهُ الْبَيانَ».[١]

الحديد:

٩٢. «اعْلَمُوا أَنَّ اللهَ يُحْيِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِها».[٢]

٩٣. «اعْلَمُوا أَنَّمَا الْحَياةُ الدُّنْيا لَعِبٌ وَ لَهْوٌ».[٣]

الممتحنة:

٩٤. «فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِناتٍ فَلا تَرْجِعُوهُنَّ إلى الْكُفَّارِ».[٤]

أقول: هذه في الفروع خاصة فلا تغفل.

الطلاق:

٩٥. «يَتَنَزَّلُ الْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ لِتَعْلَمُوا أَنَّ اللهَ عَلى كُلِّ شَيْءٍ قَديرٌ».[٥]

العلق:

٩٦. «عَلَّمَ الْإِنْسانَ ما لَمْ يَعْلَمْ».[٦]

التكاثر:

---

(١) الرحمن: ٣-٤

(٢) الحديد: ١٧

(٣) الحديد: ٢٠

(٤) الممتحنة: ١٠

(٥) الطلاق: ١٢

(٦) العلق: ٥

٩٧. كَلاَّ سَوْفَ تَعْلَمُونَ * ثُمَّ كَلاَّ سَوْفَ تَعْلَمُونَ * كَلاَّ لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ الْيَقِينِ * لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ * ثُمَّ لَتَرَوُنَّهَا عَيْنَ الْيَقِينِ». [١]

أقول: ومن أوضح الآيات على فضل العلماء قوله تعالى «إِنَّما يَخْشَى اللهَ مِنْ عِبادِهِ الْعُلَماءُ»[٢] والخشية آية العلم، بها يعرف العالم ويميز من التكلف الحافظ للنقوش والرسوم.

خشية الله را نشان علم دان   انّما يخشى تو در قرآن بخوان

ومن ههنا يتبيّن الفرق بين العلم والظنّ والتمايز بين اطلاقهما ومواضع استعمالهما وبطلان من زعم انّ العلم الشرعي المعتبر عند الشارع هو الظنّ.

«ذلِكَ ظَنُّ الَّذينَ كَفَرُوا فَوَيْلٌ لِلَّذينَ كَفَرُوا مِنَ النَّارِ».[٣]

---

(١) التكاثر: ٣-٧

(٢) فاطر: ٢٨

(٣) ص: ٢٧

توبيخ

على ذمّ ترك العمل بمقتضى العلم واتباع الهوى وما يناسب ذلك من ذمّ الريب والشك والتقليد والكذب والافتراء عليه تعالى

البقرة:

١. «ذٰلِكَ الْكِتابُ لا رَيْبَ فيهِ».[١]

٢. «وَ لَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْواءَهُمْ مِنْ بَعْدِ ما جاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ إِنَّكَ إِذاً لَمِنَ الظّالِمينَ».[٢]

أقول: يظهر من سائر الآيات انّ الهوى ضدّ الهدى، والهدى ثمرة العلم والعلم ثمرة التقوى.

٣. «أَ وَ لا يَعْلَمُونَ أَنَّ اللهَ يَعْلَمُ ما يُسِرُّونَ وَ ما يُعْلِنُونَ»[٣]

٤. «أَ لَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللهَ لَهُ مُلْكُ السَّماواتِ وَ الْأَرْضِ وَ ما لَكُمْ مِنْ دُونِ اللهِ مِنْ وَلِيٍّ وَ لا نَصيرٍ».[٤]

٥. «وَ إِنَّ فَريقاً مِنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَ هُمْ يَعْلَمُونَ».[٥]

---

(١) البقرة: ٢

(٢) البقرة: ١٤٥

(٣) البقرة: ٧٧

(٤) البقرة: ١٠٧

(٥) البقرة: ١٤٦

٦. «الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ فَلا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُمْتَرِينَ».(١)

آل عمران:

٧. «الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ فَلا تَكُنْ مِنَ الْمُمْتَرِينَ».(٢)

المائدة:

٨. «فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ بِما أَنْزَلَ اللهُ وَ لا تَتَّبِعْ أَهْواءَهُمْ عَمَّا جاءَكَ مِنَ الْحَقِّ».(٣)

٩. «وَ أَنِ احْكُمْ بَيْنَهُمْ بِما أَنْزَلَ اللهُ وَ لا تَتَّبِعْ أَهْواءَهُمْ وَ احْذَرْهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ ما أَنْزَلَ اللهُ».(٤)

١٠. «قُلْ يا أَهْلَ الْكِتابِ لا تَغْلُوا في دينِكُمْ غَيْرَ الْحَقِّ وَ لا تَتَّبِعُوا أَهْواءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا مِنْ قَبْلُ وَ أَضَلُّوا كَثيراً وَ ضَلُّوا عَنْ سَواءِ السَّبيلِ».(٥)

١١. «ما جَعَلَ اللهُ مِنْ بَحيرَةٍ وَ لا سائِبَةٍ وَ لا وَصيلَةٍ وَ لا حامٍ وَ لكِنَّ الَّذينَ كَفَرُوا يَفْتَرُونَ عَلَى اللهِ الْكَذِبَ وَ أَكْثَرُهُمْ لا يَعْقِلُونَ».(٦)

١٢. «ما يَكُونُ لي أَنْ أَقُولَ ما لَيْسَ لي بِحَقٍّ».(٧)

---

(١) البقرة: ١٤٧

(٢) آل‌عمران: ٦٠

(٣) المائدة: ٤٨

(٤) المائدة: ٤٩

(٥) المائدة: ٧٧

(٦) المائدة: ١٠٣

(٧) المائدة: ١١٦

الأنعام:

١٣. «فَقَدْ كَذَّبُوا بِالْحَقِّ لَمَّا جاءَهُم».[١]

١٤. «وَ مَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرى عَلَى اللهِ كَذِباً».[٢]

١٥. «وَ كَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ وَ هُوَ الْحَق».[٣]

١٦. «الْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذابَ الْهُونِ بِما كُنْتُمْ تَقُولُونَ عَلَى اللهِ غَيْرَ الْحَقِّ».[٤]

١٧. «ساءَ ما يَحْكُمُونَ».[٥]

١٨. «فَذَرْهُمْ وَ ما يَفْتَرُونَ».[٦]

١٩. «سَيَجْزيهِمْ بِما كانُوا يَفْتَرُونَ».[٧]

٢٠. «وَ قالُوا ما في بُطُونِ هذِهِ الْأَنْعامِ خالِصَةٌ لِذُكُورِنا وَ مُحَرَّمٌ عَلى أَزْواجِنا وَ إِنْ يَكُنْ مَيْتَةً فَهُمْ فيهِ شُرَكاءُ سَيَجْزيهِمْ وَصْفَهُمْ إِنَّهُ حَكيمٌ عَليمٌ».[٨]

٢١. «فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَذَّبَ بِآياتِ اللهِ وَ صَدَفَ عَنْها سَنَجْزِي الَّذينَ

(١) الأنعام: ٥

(٢) الأنعام: ٢١

(٣) الأنعام: ٦٦

(٤) الأنعام: ٩٣

(٥) الأنعام: ١٣٦

(٦) الأنعام: ١١٢

(٧) الأنعام: ١٣٨

(٨) الأنعام: ١٣٩

يَصْدِفُونَ عَنْ آياتِنا سُوءَ الْعَذابِ بِما كانُوا يَصْدِفُونَ».[١]

الأعراف:

٢٢. «فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّـنِ افْتَرى عَلَى اللهِ كَذِبـاً أَوْ كَذَّبَ بِآياتِـهِ أُولئِكَ يَنالُهُمْ نَصيبُهُمْ مِنَ الْكِتابِ حَتَّى إِذا جاءَتْهُمْ رُسُلُنا يَتَوَفَّوْنَهُمْ قالُوا أَيْنَ ما كُنْتُمْ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللهِّ».[٢]

يونس:

٢٣. «قُلْ أَ رَأَيْتُمْ ما أَنْزَلَ اللهُ لَكُمْ مِنْ رِزْقٍ فَجَعَلْتُمْ مِنْهُ حَراماً وَ حَلالاً قُلْ آللهُّ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى اللهِ تَفْتَرُونَ».[٣]

٢٤. «وَ ما ظَنُّ الَّذينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللهِ الْكَذِبَ يَوْمَ الْقِيامَةِ».[٤]

٢٥. «قُلْ إِنَّ الَّذينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللهِ الْكَذِبَ لا يُفْلِحُونَ».[٥]

يقول المؤلف: وفي الصحيح الظنّ أكذب الكذب.[٦] فمن حكم فقد افترى على الله كذباً.

هود:

(١) الأنعام: ١٥٧

(٢) الاعراف: ٣٧.

(٣) يونس: ٥٩

(٤) يونس: ٦٠

(٥) يونس: ٦٩

(٦) قرب الإسناد، ص: ٢٩

٢٦. «وَ مَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْـتَرى عَلَى اللهِ كَذِباً أُولئِكَ يُعْرَضُـونَ عَلى رَبِّهِمْ وَ يَقُولُ الْأَشْهادُ هؤُلاءِ الَّذينَ كَذَبُوا عَلى رَبِّهِمْ أَلا لَعْنَةُ اللهِ عَلَى الظَّالِمينَ».[١]

٢٧. «أُولئِكَ الَّذينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ وَ ضَلَّ عَنْهُمْ ما كانُوا يَفْتَرُونَ».[٢]

النحل:

٢٨. «وَ يَجْعَلُونَ لِما لا يَعْلَمُونَ نَصيباً مِمَّا رَزَقْناهُمْ تَاللهِّ لَتُسْـئَلُنَّ عَمَّا كُنْتُمْ تَفْتَرُونَ».[٣]

٢٩. «وَ لا تَقُولُوا لِما تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هذا حَلالٌ وَ هذا حَرامٌ لِتَفْتَرُوا عَلَى اللهِ الْكَذِبَ إِنَّ الَّذينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللهِ الْكَذِبَ لا يُفْلِحُونَ».[٤]

الكهف:

٣٠. «فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرى عَلَى اللهِ كَذِباً».[٥]

القصص:

٣١. «وَ مَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَواهُ بِغَيْرِ هُدىً مِنَ اللهِ».[٦]

---

(١) هود: ١٨

(٢) هود: ٢١

(٣) النحل: ٥٦

(٤) النحل: ١١٦

(٥) الكهف: ١٥

(٦) القصص: ٥٠

٣٢. «وَ ضَلَّ عَنْهُمْ ما كانُوا يَفْتَرُونَ».[١]

العنكبوت:

٣٣. «ساءَ ما يَحْكُمُونَ».[٢]

٣٤. «وَ مَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرى عَلَى اللهِ كَذِباً أَوْ كَذَّبَ بِالْحَقِّ لَمَّا جاءَهُ».[٣]

الروم:

٣٥. «بَلِ اتَّبَعَ الَّذينَ ظَلَمُوا أَهْواءَهُمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ».[٤]

ص:

٣٦. «وَ لا تَتَّبِعِ الْهَوى فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبيلِ اللهِ».[٥]

الزخرف:

٣٧. «وَ كَذلِكَ ما أَرْسَلْنا مِنْ قَبْلِكَ في قَرْيَةٍ مِنْ نَذيرٍ إِلاَّ قالَ مُتْرَفُوها إِنَّا وَجَدْنا آباءَنا عَلى أُمَّةٍ وَ إِنَّا عَلى آثارِهِمْ مُقْتَدُونَ».[٦]

الجاثية:

٣٨. «ساءَ ما يَحْكُمُونَ».[٧]

---

(١) القصص: ٧٥

(٢) العنكبوت: ٤

(٣) العنكبوت: ٦٨

(٤) الروم: ٢٩

(٥) ص: ٢٦

(٦) الزخرف: ٢٣

(٧) الجاثية: ٢١

هداية

أقول: من تأمّل حقّ التأمّل وأعطى التفكّر حقّه في ذمّ الظنون والنهي عن اتباعها في الأصول والفروع وفي ذمّ الإفتاء[١] بغير علم في الحكم والقول والعمل وذمّ الاختلاف في أصول الدين وفروعه وانّ ليس من الله والله ولا من رسوله ولا من أمنائه الطاهرين وانّما نشأ من البغي والعدوان واتباع الهوى وخطوات الشيطان وان الحكم لله ولرسوله ولأولي الأمر عند التنازع والاختلاف والسؤال عنهم عند الجهل والردّ إليهم عند الحيرة وانّ الشرايع لها حدود محدودة وانّ العقاب يترتّب على من تعدّى منها وجار فيها وانّ الناس مأمورون باتباع العلم وتحصيله واتباع البرهان وأنه آية الصدق وعلامة الحق ثمّ نظر في ذمّ ترك العمل بمقتضى العلم واتباع الهوى وإيثاره على الهدى وانّ الظنّ غير العلم وضدّه وكذلك الهوى ضدّ الهدى والافتراء ضد الاذن وكلّ ما يناسب ذلك من ذمّ الريب والشك والامتراء والزعم والحسبان والحرص ومدح العلم وفضل أهله كلّ ذلك في مطاوي الآيات المحكمات التي ذكرنا قليلاً منها واخرجنا كلّها في «الحجّة البالغة»[٢] ثمّ تدبّر في الآيات الدالة على انّ التكليف لا يتعلق إلّا بالمقدور الموسع دون الطاقة تيقن يقيناً حقاً انّ دعواهم الوجدان عند قيام البرهان امّا عجز ومكابرة قد نشأ من العناد وحبّ الغلبة والرياسة وامّا لتقصير منهم في سلوك طريق العلم ومراعات أسباب حصوله وامّا لتقليدهم الآباء والأسلاف والأكابر وامّا لقصور الذراع وضيق الباع من

(١) في بعض النسخ: الاكتفاء.

(٢) ميزان التميز، بالفارسية الملقب بالحجة البالغة.

رفع الشبهة والتشكيك والمغالطة وخرق الحجب الظلمانية الوهمانية والاغشية الديجورية الهيولانية، اللهم نعم من لم يجعل الله له نوراً فما له من نور.

إكمال

في ذكر نبذة من الآيات الدالة على أن التكليف متعلق بالمقدور والوسع دون الطاقة

وقد ثبت انه تعلق بتحصيل العلم في الشرايع وعدم الاكتفاء بالظن في شيء من أمور الدين فمدعى الانسداد والوجدان على تكذيب القرآن وتحريف آياته إلى هواه ناكب عن الصراط، قل لئن اتبع الحق اهوائهم لفسدت السماوات والأرض.

البقرة:

١. «لا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلاَّ وُسْعَها».[١]

٢. «لا يُكَلِّفُ اللهُ نَفْساً إِلاَّ وُسْعَها».[٢]

الأعراف:

٣. «لا نُكَلِّفُ نَفْساً إِلاَّ وُسْعَها».[٣]

الطلاق:

٤. «لا يُكَلِّفُ اللهُ نَفْساً إِلاَّ ما آتاها».[٤]

---

(١) البقرة: ٢٣٣.

(٢) البقرة: ٢٨٦

(٣) الأعراف: ٤٢

(٤) الطلاق: ٧

تشييد

في براهين عقلية في بطلان القول بالانسداد وجواز تقليد أصحاب الاجتهاد

وربّما يكرّر بعض المطالب والغرض من تكريره إفادة الطالب، فانّ العقول تختلف في فهم المقاصد وسرعة الانتقال وبطئه في المصادر والموارد.

لا يخفى انّ الإماميّة - رضوان الله عليهم - بنوا في كتبهم الكلاميّة قولهم باستمرار الحجّة وإيجابها في جميع الأزمان على الأصل المعبّر عنه باللطف الواجب على اللطيف الخبير وحكموا بقبح التكليف من الحكيم القدير بدونه في التكوين والتقدير وأوجبوا لذلك على الله ربّ العلمين ابقاء الإمام المصوم المنصوب من طرفه لإرشاد المكلّفين ورفع التنازع بين المسلمين وقول متأخري المجتهدين بانسداد باب العلم بعد غيبة الإمام عليه السلام ينافي دليل لطف التام وينقض الأصل المحكم غاية الأحكام الذي هو أسّ القول بالإمامة عند الأعلام وكلّ دليل يقوم المذهب بنقضه أو ينتقض بقيامه لا يصلح أن يكون دليلاً لتمامه وفساد هذا الدليل يستلزم فساد القول ببقائه عليه السلام وإيجاب ابقائه على الحكيم العلام ويترتب عليه فساد مذهب الإماميّة ويلزمه فساد مذهب متأخّريهم بالسوية فعلم انّ القول بالانسداد لا يستقم على أصول الإماميّة بعد الارتياد.

برهان آخر: كذلك منعت الإماميّة - أيّدهم الله تعالى - جوّز طاعة أئمّة المذاهب لنفي عصمتهم وشرطوا وجوب الطاعة بوجود العصمة وأثبتوها

لائمتهم – سلام الله عليهم – وعلى شيعتهم فقالوا بوجوب طاعتهم قولاً منهم بأنّه من لم يكن معصوماً يجوز عليه الخطأ ومن يجوز عليه الخطأ لا يؤمن عليه من الخطأ وإيجاب طاعة جائز الخطا خطأ؛ لاستلزامه إيجاب طاعة الخطا والإقدام على ما لا أمن فيه من الخطأ وذلك لا يجوز على الله مطلقاً بحقّه عليه تعالى عقلاً.

وقول بعض متأخّري المجتهدين بإيجاب الله طاعة ظنّ المجتهدين مع وقوع الخطأ منهم أجمعين يلزم تجويز الخطأ على ربّ العلمين وذلك ممّا لا تجوزه العقول في الفروع والأصول فقيام أدلّة المتكلّمين يلزمه فساد مذهب المتأخّرين وقيام فقيام أدلّة المتكلّمين بلزمه فساد مذهب المتأخّرين وقيام دليل المتأخّرين يستلزم فساد بعضه باليقين.

فعلم انّ القول بالانسداد ولا يستقيم على أصول الإماميّة بعد الارتياد.

فإن قيل: فان غيبة الإمام وعدم تصرفه عليه السلام وسدّ باب العلم على الأنام لتقصير المكلّفين فلا يقبح حينئذ من الله تكليفهم باليقين.

قلنا: القول بتعليق التكليف باليقين يلزمه جعل السبيل إليه للمكلّفين والقول بتقصير المكلّفين أجمعين يستلزم القول بتفسيق من لا يجوز تفسيقه من علماء المتأخّرين.

فإن قيل: إنّ غيبة المعصوم لا يستلزم سدّ باب العلوم والمنسدّ إليهم بعض دون آخرين ولا يلزم حينئذ تقصيرهم أجمعين.

قلنــا: إذاً ثبت المطلوب بــأن المقصر هو المحجــوب وانّ المخلص التواب مفتوح الباب.

وعليه دلّ حديث أمير المؤمنين عليه السلام: «إِنْ غَابَ عَنِ النَّاسِ شَخْصُهُمْ فِي حَالِ هُدْنَتِهِمْ فَلَمْ يَغِبْ عَنْهُمْ قَدِيمُ مَبْثُوثِ عِلْمِهِمْ وَ آدَابُهُمْ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ مُثْبَتَةٌ فَهُمْ بِهَا عَامِلُونَ».[1]

وقوله عليه السلام: «وَ إِنَّ لِكُلِّ مَأْمُومٍ إِمَاماً يَقْتَدِي بِهِ وَ يَسْتَضِيءُ بِنُورِ عِلْمِهِ»[2].

وقوله عليه السلام في الخطبــة الطالوتية: «أَيُّهَا الْأُمَّــةُ الَّتِي خُدِعَــتْ فَانْخَدَعَتْ وَ عَرَفَتْ خَدِيعَةَ مَنْ خَدَعَهَا فَأَصَرَّتْ عَلَى مَا عَرَفَتْ وَ اتَّبَعَتْ أَهْوَاءَهَا وَ ضَرَبَتْ فِي عَشْوَاءِ غَوَايَتِهَا وَ قَدِ اسْتَبَانَ لَهَا الْحَقُّ فَصَدَّتْ عَنْهُ وَ الطَّرِيقُ الْوَاضِحُ فَتَنَكَّبَتْهُ أَمَا وَ الَّذِي فَلَقَ الْحَبَّةَ وَ بَرَأَ النَّسَمَةَ لَوِ اقْتَبَسْتُمُ الْعِلْمَ مِنْ مَعْدِنِهِ وَ شَرِبْتُمُ الْمَاءَ بِعُذُوبَتِهِ وَ ادَّخَرْتُمُ الْخَيْرَ مِنْ مَوْضِعِهِ وَ أَخَذْتُمُ الطَّرِيقَ مِنْ وَاضِحِهِ وَ سَلَكْتُمْ مِنَ الْحَقِّ نَهْجَهُ لَنَهَجَتْ بِكُمُ السُّبُلُ وَ بَدَتْ لَكُمُ الْأَعْلَامُ وَ أَضَاءَ لَكُمُ الْإِسْلَامُ فَأَكَلْتُمْ رَغَداً وَ مَا عَالَ فِيكُمْ عَائِلٌ وَ لَا ظُلِمَ مِنْكُمْ مُسْلِمٌ وَ لَا مُعَاهَدٌ وَ لَكِنْ سَلَكْتُمْ سَبِيلَ الظَّلَامِ فَأَظْلَمَتْ عَلَيْكُمْ دُنْيَاكُمْ بِرُحْبِهَا وَ سُدَّتْ عَلَيْكُمْ أَبْوَابُ الْعِلْمِ فَقُلْتُــمْ بِأَهْوَائِكُمْ وَ اخْتَلَفْتُــمْ فِي دِينِكُمْ فَأَفْتَيْتُمْ فِي دِيــنِ اللهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَ اتَّبَعْتُمُ الْغُوَاةَ فَأَغْوَتْكُمْ وَ تَرَكْتُمُ الْأَئِمَّةَ فَتَرَكُوكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ تَحْكُمُونَ بِأَهْوَائِكُمْ إِذَا ذُكِرَ الْأَمْرُ سَأَلْتُمْ أَهْلَ الذِّكْرِ فَإِذَا أَفْتَوْكُمْ قُلْتُمْ هُوَ الْعِلْمُ بِعَيْنِهِ فَكَيْفَ وَ قَدْ

---

(١) الكافي، ج١، ص: ٣٣٩

(٢) نهج البلاغة، ص: ٤١٧

تَرَكْتُمُوهُ وَ نَبَذْتُمُوهُ وَ خَالَفْتُمُوهُ رُوَيْداً عَمَّا قَلِيلٍ تَحْصُدُونَ جَمِيعَ مَا زَرَعْتُمْ وَ تَجِدُونَ وَخِيمَ مَا اجْتَرَمْتُمْ وَ مَا اجْتَلَبْتُمْ» انتهى.(١)

في المحاسن عن ابي جعفر عليه السلام: «وَ هَكَذَا يَا مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ مَنْ أَصْبَحَ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ وَ لَا إِمَامَ لَهُ مِنَ اللهِ عَادِلٌ أَصْبَحَ تَائِهاً مُتَحَيِّراً إِنْ مَاتَ عَلَى حَالِهِ تِلْكَ مَاتَ مِيتَةَ كُفْرٍ وَ نِفَاقٍ» إلى آخره.(٢)

وقول الصادق عليه السلام: «سَتَخْلُو كُوفَةُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَ يَأْرِزُ عَنْهَا الْعِلْمُ كَمَا تَأْرِزُ الْحَيَّةُ فِي جُحْرِهَا ثُمَّ يَظْهَرُ الْعِلْمُ بِبَلْدَةٍ يُقَالُ لَهَا قُمُّ وَ تَصِيرُ مَعْدِناً لِلْعِلْمِ وَ الْفَضْلِ حَتَّى لَا يَبْقَى فِي الْأَرْضِ مُسْتَضْعَفٌ فِي الدِّينِ حَتَّى الْمُخَدَّرَاتُ فِي الْحِجَالِ وَ ذَلِكَ عِنْدَ قُرْبِ ظُهُورِ قَائِمِنَا فَيَجْعَلُ اللهُ قُمَّ وَ أَهْلَهُ قَائِمِينَ مَقَامَ الْحُجَّةِ وَ لَوْ لَا ذَلِكَ لَسَاخَتِ الْأَرْضُ بِأَهْلِهَا وَ لَمْ يَبْقَ فِي الْأَرْضِ حُجَّةٌ فَيُفِيضُ الْعِلْمُ مِنْهُ إِلَى سَائِرِ الْبِلَادِ فِي الْمَشْرِقِ وَ الْمَغْرِبِ فَيَتِمُّ حُجَّةُ اللهِ عَلَى الْخَلْقِ حَتَّى لَا يَبْقَى أَحَدٌ عَلَى الْأَرْضِ لَمْ يَبْلُغْ إِلَيْهِ الدِّينُ وَ الْعِلْمُ ثُمَّ يَظْهَرُ الْقَائِمُ ع وَ يَسِيرُ سَبَباً لِنَقِمَةِ اللهِ وَ سَخَطِهِ عَلَى الْعِبَادِ لِأَنَّ اللهَ لَا يَنْتَقِمُ مِنَ الْعِبَادِ إِلَّا بَعْدَ إِنْكَارِهِمْ حُجَّةً».(٣)

وبه قال المتكلّمون كالمفيد والمرتضى والشيخ الطوسي وابن طاوس وجماعة من نفات الظنون فلا يستقيم لمدعي الانسداد دعواه مع فرض استفراغ وسعه فانّ البرهان قام على تقصيره في وصول الباب.

(١) الكافي، ج٨، ص: ٣٢

(٢) المحاسن، ج١، ص: ٩٣

(٣) بحارالأنوار، ج٥٧، ص: ٢١٣

مع أنه يمكن أن يقال: إذا جوّز القوم التعبّد بالظنون المستلزم للخطأ القبيح على الله تعالى فراراً من قبيح التكليف بما لايطاق مع فرض الانسداد المستلزم للخلاف والشقاق فهلّا فّروا من هذا لمخطور ذلك إلى الآن دليل المنع عن التكليف بما لايطاق والتعبّد بالخطأ متّحد المسالك وهو عدم جواز القبيح على الاله المالك مع ان ما فرّوا إليه فراراً عمّا فرّوا إليه مع استلزامه الترجيح بلامرجع.

مع انّه يمكن ان يقال: ان القوم قالوا بقبح التعبّد بما يلزمه الخطاء وقبح التكليف بما لايطاق معا وقالوا ببقاء التكليف جميعاً فهلا قالوا بفتح باب العلم مع ثبوت إمكانه وتقصير من يدعى الانسداد في زمانه كما قالوا في الأصول بعد الارتياد لئلا يلزمه شيء من المحظور في المراد وهذا فرار حسن للمخطئة وقد فرّوا إليه مشايخ الطائفة مع ان تكذيب الخارجين عن مقتضى البراهين المدعين خلافها بدعوى الوجدان أحرى من ردّ البراهين وأوصافها بعد البيان فانّه لاينتقض البراهين بمخالفة المخالفين بل يلزمهم النقض في ذلك عند العارفين.

فإن قالوا بجواز الاعتماد على تلك الأنظار فقد خالفوا مذهب إيجاب النظر على أولى الأبصار.

وإن قالوا بوجوب اتباع البرهان لزمهم ما لزمهم والله المستعان فعلم ان القول بالانسداد لايستقيم على أصول الإماميّة بعد الارتياد.

تقرير البرهان بعبارة أخرى أقرب إلى التيبان

قال المتأخّـرون: ان تحليل الظنـون الاجتهاديـة واسـتنباط الأحكام من القواعد الظنية مبناه على الاضطرار ومبنى الاضطرار على الانسـداد ومبنى الانسداد على طول مدة الغيبة والبعاد.

فنقول: ولا بدّ له من علّة وهي إما منه تعالى فيلزمه النقض تعالى عن ذلك وامّـا منه عليه السلام فينـافي العصمة والغـرض في نصب الإمام وحاشـاه عليه السلام عن الذنوب والاثام واما من الأنام كما نـصّ عليه المحقق الطوسي قدوة الأعلام وقال: وجود الإمام لطف وتصرّفه لطف آخر وعدمه منا. انتهى.

فلا يخلوا ما أن يكون من الكلّ فيلزمه فسق الكلّ أو من البعض فلايخلوا إما ان يكون الآخر منسـداً عليهم الباب فليزمه خلاف العدل ومخالفة نص الكتـاب أو الانسـداد مختصـاً بالمقصرين دون سـائر الأصحـاب فلا يكون للمقصرين عذر فيـما وقعوا فيه بدعـوى الاضطرار من تحليـل الظنّ الحرام وتحريم الحلال بالانظار لانّ السبب منهم لامن العزيز الغفار.

مع انـه يمكن ان يقـال: ان جاز بزعمكـم في عدل الله تكليـف العباد في الشرعيات يظنونهم التي لاتنفك من الخطأ والتفرق والشتات وصاروا بذلك معذورين في الخطأ بعد الاجتهادات فلـم لم يجز على قولكم في عدله الاكتفاء بالظن في الاعتقادات مع أنها جزء من العمل والعمل الأمر الاركاني متوقف عليها، فتأمل.

فإن قيل: أنّه نصب الدليل القطعي في الأصول.

قلنا: فما وجه اختصاص الأصول بالقطعي بوجه معقول.

مع انّ الأمر ممكن مقدور له إن أراد ونسبة لقبح التعبّد بالخطاء والاختلاف والفساد ومنافاة لغرض تكليف العباد سواء إليه تعالى أصولاً كان أو فروعاً بعد الارتياد، مع انّه قال عليه السلام: الإيمان كلّه عمل ويحصل بعضه من بعض.

فإن قيل: انّ اختلاف الدليل وتفاوت الانظار صارا علّة اعذار المحظي في الفروع بعد الاعتباد.

قلنا: أنّهما موجودان في مخطى الأصول بل هناك الاختلاف أكثر لتصادم أدلّة العقول وترددها بين الرد والقبول فان عذرتموه مطلقاً فذاك مذهب بعض العامة وأكثر الصوفية وان اثمتموه مطلقاً فهذا مذهب متكلّمي الإماميّة وتثبت البغية ولا معنى لتخصيص مخطي الأصول بالتقصير والعناد دون مخطى الفروع لعموم دليل العقل ونصّ الكتاب والفرار إلى بعض موضوعات الأحكام وشروطها والأسباب واجراء المثال في نفس الأحكام لايجدى نفعا عند الأعلام فعلم ان القول بالانسداد لايستقيم على أصول الإماميّة بعد الارتياد.

مع ان القول بانحصار تكليف العباد في تقليد والاجتهاد وتخصيصهما باعمال الجوارح دون اعمال الفؤاد لايمكن الا بعد الايمان بهما وهو متوقف على التصديق بهما وهو على تصورهما وهو يمكن الا بعد معرفتهما ومعرفة اقسامها ومعرفة المراد ومعرفة ما يجوز منهما وما لايجوز منهما وفيهم يجوز وفيهم لايجوز ولمن لايجوز ومتى يجوز ومتى لايجوز وكيف يجوز وكيف لايجوز وتقليد من يجوز ومن لا يجوز ولا يتم ذلك الا بعد معرفة الواجبات والمحرمات والكبائر

المويقات وانه يقلد كلّ عالم مطلقاً أو المجتهد مطلقاً أو المطلق مطلقاً أو الاعلم مطلقاً أو الفروع مطلقاً أو في نظرياتها مطلقاً فـان أوجبتم على العامي تقليد من يقلده فيما يتوقف عليه التقليـد فيلزمه الدور أو تقليـد عامي مثله الذي لايجوز تقليده فيلزمه التسلسل وان اوجبتم عليه الاجتهاد في هذه المقدمات ولا يتأتّى ذلك الا لبالغ رتبة الاجتهاد في هـذه المقدمات ولا يتاتى ذلك الا لبالغ رتبة الاجتهاد العارف بطرق الاسـتنباطات والترجيحات فلزمكم اما التكليف بما لا يطاق أو الخروج عن الاتفاق والدور أو التسلسل والخروج عن حكم العقل بعد التامل والتفصيل يحتاج إلى بسط الكلام وذلك ينافى المرام.

مع انه يقال: هـل أوجب العقل تقليد المجتهد على مـن لم يجتهد في كلّ ما يفتيه المجتهد أو الشرع أوجبه؟.

فإن قيل: العقل أوجب على غير المجتهد وان كان عالماً بالادلة والمستند.

قلنا: وأين الدليل العقلى المعتمد على وجوب طاعة غير المعصوم عليه السلام وأنّى له هذا ولم يقدر عليه أحد من الأعلام.

وان قيل: إنّ الله أوجبه.

قلنا: هل أوجب الله تقليده فيما يصيب ويخطى أو فيما أصاب فقط؟.

فإن قيل: إن الله أوجبه مطلقاً أصاب المجتهد ام أخطأ.

قلنا: هل يصحّ على أصول العدليّة القائلين بحجيّة العقل في حكمه بالحسن والقبيح إيجاب الله على العباد اتباع الخطأ من أهل الاجتهاد؟.

فان قالوا: نعم، خرجوا عن المذهب. وان قالوا: لا، ثبت المطلب.

فإن قيل: أوجب الله التقليد فما أصاب.

قلنا: هل لغير المجتهد طريق إلى معرفة ما أخطأ المجتهد فيه وأصاب؟.

فان قالوا: نعم، كذبوا العيان؛ لانّ عامة من يوجيون عليهم التقليد ليس لهم إلى ذلك سبيل.

وان قالوا: لا، أوجبوا التكليف بما لايطاق لانهم قالوا يجب عليه التقليد فيما أصاب المجتهد فيه مع أنه لاسبيل إلى معرفة الخطأ من الصواب.

فإن قيل: يجب التقليد ما لم يظهر الخطأ على مقلده.

قلنا: فإذا ظهر الخطأ بوجه من الوجوه هل يجب على المقلد في تلك المسئلة الاجتهاد أو التقليد أو يرتفع التكليف عنه.

فإن قلت بالاول خرجت عن مذهبك من سقوط فرض الاجتهاد عن العامة إذا قام به واحد منهم وقلت بمذهب من يوجب الاجتهاد عينا.

وإن قلت بالثاني؛ أوجبت إيجاب اتباع الخطأ عليه تعالى القبيح عقلاني الشرع الالهيّ مطلقاً.

وإن قلت بالثالث؛ خرجت عن ضرورة الإسلام لكون التكاليف باقية إلى يوم القيامة.

فإن قيل: لا سبيل إلى معرفة خطأ المجتهد لغيره.

قلنا: هذا خلاف المعلوم لان مقلدة الإماميّة يدينون بان الحق في الواقعة واحد وأن المجتهد يصيب ويخطئ فإذا سمعوا من المجتهدين حكمين مختلفين في الواقعة الواحدة أو من مجتهد واحد حكمين مختلفين باعتبار الرى تيقنوا على ان احد الحكمين كان خطأ باطلا وقد أحلوا الفروج وسفكوا الدماء على أن احد القولين وهم إلى القول الاخر محتاجون فان كان الأول حقاً لايجوز لهم تقليده في الثاني وان كان الثاني حقا فكيف ما تروجوا عليه وعبدوا الله طول عمرهم به.

مع ان المجتهد يصيح وينادى يا ويح انى كنت اولا على خطاء وثانيا ما اتيقن بصوابى ايضاً.

والعجب كلّ العجب ان الاجتهادية يوجبون التجنب عن الماء المشتبه في مسئله الانائين مع قطعهم بان أحد المائين طاهر واقعا ويوجبون التيمم هناك مع كون المسئلة من العبادات التي غرضها خاص لازم شخصي جزئى ولايوجبون ترك العمل والاحتراز عن فتوى المجتهدين إذا خالفا في الحكم مع قطع المقلدة بكون أحد الحكمين المتناقضين باطلاً خطأ مع كون المسئله كلية شاملة للعبادات والمعاملات والعقود والايقاعات والمواريث والفرايض والحدود والديات ومع كون الخطر أعظم والخطب أفجع.

ولا يرد ذلك على المحدثين - رضى الله عنهم - فانهم لايجوزون العمل الا على سنن مقطوعة صادرة عن أصحاب العصمة عليهم السلام وامّا مع عدم العلم بصدور الحكم بخصوصه عموما أو خصوصا فلا يعلمون بل يتركون

ويقضون في التعيين وعـدم الضرورة أو يحتاطون عنـد المعاملات ويختارون التوسعة في السنن والاداب كلّ ذلك بادلة قاطعة عندهم وطريق صواب.

ثم نقول للقائلين بالحيرة هل جعل الله الخلق في حيرة وتركهم سدى واراد منهم العبادة والتدين بالريب والهوى أو أباح لهم ان يعبدوه بالخطاء وكل ذلك قبيح عليه تعالى.

فان قالوا: ان الله أباح التعبّد بالخطاء في أيامنا هذه لمصلحة لا ندري بها.

قيل لهـم: فإذا ثبت لهـم انه يجوز عـلى الله ان يكلـف العباد باتبـاع الخطأ والتعبّد به في الجملة جاز عليه مطلقاً لان الأحكام العقلية الذاتية لا تخصص لان الذوات لا تغيّر، فـإنّ كلّ شيء قطع العقل الصحيح بقبحه لايجوز عليه تعالى فان جوّزه في بعض الاحيان فقد جوزه في جميـع الازمان لعدم الفارق واذا يرتفع الحاجة عن الحجّة المعصوم ويقوم دعوى الخصوم في تجويز إمامة غير المعصوم فان قالوا ان التعبّد بالظنون المسـتلزمة للخطاء قبيح عليه تعالى ذاتا كالتعبّد بالكذب القبيح ذاتا ولا مانع مـن ان يرتفع القباحة لعرض من الاعراض فيصح التعبّد به كما قد يصح التعبّد بالكذب النافع لعروض النفع.

قلنا: هـذه مغالطة غير مسـتقيمة نـتراح[1] بأدنى تأمل لمـكان الفرق بين المسئلتين فنقول ان من القبيح ما يسـتلزم فسادا كليا وله لوازم فساد لاينفك منه ابـدا كالتعبّد بقتل الانبياء المرسـلين والأئمة المعصومـين والتعبّد بالهرج والفساد فان هذه الأمور ما لها قبح لابتغير ولا يتبدل لعروض عارض أصلا

---

(١) في بعض النسخ: تزاج.

فلا يجوز أن يحســن مــن الله في حين من الاحيــان لمصلحة لانــدري به ونفع عارضى ان يكلف الناس بقتل الانبياء والمعصومين فان من اجاز هذا على الله كفرو بطل الكلام معه في المسائل الاسلامية والتعبّد بالظنون المستلزمة للخطأ من هذا القبيل لتضمنها فســاد النظام وابطال الصلاح العام ولذا ما تغيرت أصول الشرايع ولا انستخت[١] في عهد من العهود وقرن من القرون كالتعبّد بالتوحيد والعدل والنبــوة والإمامة بمعنى التصديق لقــول الانبياء والأئمة وقبول طاعتهم والقول بالمعاد من حشر وحســاب وكتــاب وثواب وعقاب وإلى مثل هذه الاشياء اشار بقوله تعالى في معنى «وَ لَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللهِ تَبْديلاً»و «وَ لَنْ تَجِدَ لِسُــنَّتِ اللهِ تَحْويــلاً»، فلا يجوز عقلاً ان يكلــف الله عباده في حين من الاحيان لاجل غرض لا يدري بتكذيب الانبياء وهتك حرماتهم واعانة الكفار ومســاعدتهم على الموحدين المؤمنين وان يغفر الله لابن ملجم وشمر وابن سعد وخولي لاجل مصلحة لا ندري ومن جوز هذا خرج عن مذهب الإماميّة ومن القبيح ما ليستلزم فســادا جزئيا قد ينفك عنه لعارض يعرضه كالافطار من شهر رمضان فانه قبيح باعتبار فإذا مرض المكلّف وما اطلق عن الصيام صح تكليفه بالافطار لحفظ منفعة اقوى وهي حفظ البدن وكذلك قتل النفس قبيح أيضاً فإذا فسدت في الأرض وقتلت نفوسا محترمة بغير حق صح من الله إيجاب قتله لدفع عارض عرضها فهة محترمة باعتبار قبيح قتلها مباحة لدفع فسادها وقد ثبت في الحكمة ان مراعات الاصلح واجبة عليه وهذا هو الاصلح واباحة كلّ ميتــة للمضطر الغير العــادي ولا الباغى وجواز كذب

---

(١) في بعض النسخ انتسخت.

النافع ونسخ بعض الشرايع من هذا الباب لان المصالح الجزئية بحسب الزمان والقرون والاشـخاص والافراد تتغير تغير محلها وموضها بخلاف المصالح الكلية وحرمـة الظن وقبـح التعبّد بالخطاء مـن البـاب الأول لا الثاني فبان الفرق وظهر الغلط ولا يزال جماعة الناكبين عن الصراط ديدنهم التشـكيك والاغلاط فهنا لك استحوذ الشيطان على اوليائه ونجى الذين سبقت لهم من الله الحسنى.

فإن قيل ان أكثر الأدلّة المذكورة مفيدة للظن ودليل الظنى لايفيد الا ظنّا.

قلنا: اولا لا نسلم كون كلّ الأدلّة أو جلها ظنيه بل بعضها ظنيه نذكر في مقام التأييد وبعضها علميّة قطعية نذكر في مقام التأسيس وثانياً لانسلم كون ما يحصل من الأدلّة الظنية ظنيا كما نص العلّامة الحلى – طاب ثراه – بقوله ظنية الطريق لا تنافى علمية الحكم وتوضيح ذلك ان الحاجـة إلى الدليل قبول الوصول إلى المدلول فربما كان الدليل ظنيا وبعد الوصول إلى المدلول يحصل القطع مثلا إذا كان الرجل تايها في فلاة من الأرض ثمّ بان له امارات ظنية إلى المعمورة فاتبعها وصل إلى المعمورة كان في حال قطع الطريق ظانا وصار بعد الوصول متيقنا نعم إذا لم يحصل بعد الوصول إلى المدلول الا الظن هناك يصدق ان الدليل الظنى ما افاد الا ظنا وليس هذا بمطرد وهذا باب واسـع يفيد في كثير من المواضع من العلوم الحاصلة بالتتبع والاستقراء الظني وغير ذلك.

فإن قيل: سلمنا ان غاية ما يحصل من هذه الأدلّة هو الجزم على هذا المطلب فمن أين لكم السبيل إلى الجزم بان هذا الجزم مطابق للواقع.

قلنا: لولم يكن عند الجزم جزم بانه مطابق للواقع لم يكن جزما بالواقع مع ان هذه القضية تنعكس عليكم في الأصول اليقينية فما كان جوابكم هناك لمخالفيكم يكون جوابنا لكم بعينه.

فإن قيل: سلمنا انه حصل الجزم والجزم بكون مطابقا للواقع لكن لايستلزم الجزم بكون الجزم مطابقا للواقع مطابقة للواقع بل ربما يجزم الانسان بشيء ثمّ يجزم بان جزمه ذلك مطابق للواقع ثمّ يظهر خلافه ويتبين ان جزمه الأول والثاني كانا من الجهل المركب.

قلنا: هذه شبهة بعض ملاحدة الصوفيّة لما ادعوا وحدة الموجود والوجود أورد عليهم الاستدلاليّون والمتشرعون ان كلّ أحد تيقن بوجوده وموجوديته تيقنا لاتجعل خلافه عقلاً ولا نقلاً وكذلك تيقن بان وجوده غير وجود غيره وهو موجود غير غيره فلا معنى لدعوى وحدة الوجود والموجود.

فاجابوا بهذه الشبهة وقالوا التيقن والجزم بوجوده وانه موجود غير غيره لايلزم مطابقته للواقع وان كان مطابقا لا سبيل إلى اطلاع المطابقة قطعا لاحتمال الجهل المركب فيه.

فنقول: هذه شبهة شوهاء لها اجوبة غراء تختلف باختلاف المذاهب، فالأصوليون لايستقيم لهم ايراد هذه الشبهة لانهم جميعا يقطعون باعتقاداتهم الاصلية مطابقة للواقع ولهم علم إلى ذلك بحيث يمتنع خلافه في مثل وجود الصانع وتوحيده وعدله وصدق الانبياء وعصمة الأئمة عليهم السلام إلى غير ذلك ممّا يكون جوابهم عند هذه الشبهة لمخالفيهم يكون جوابنا لهم.

والصوفية الذين هم أسّ هذه الشبهة وكل واحد من الفلاسفة والملاحدة والمليين الذي يقول بالعلم الثبت الجازم المطابق للواقع في شيء من الاشياء محسوسها أو معقولها فجوابهم ان لكم أيضاً معلومات تجزمون بها وتعلمون مطابقتها للواقع فلو ساغ هذا الاحتمال لبطل كلّ مذهب في العالم يقول أهله بحصول علم حقيقى في شيء من الاشياء.

ونقول للصوفية خاصة انكم إذا نفيتم علـم الرجل بوجوده وان وجوده غيره الذي هو ايده البديهيات في المعلومات فكيف لكم العلم بوحدة الوجود والموجود فكل شيء اجريتموه فقد يجرى في معلومكم هذا ولعل معطل دهريا تمسك بهذا فنفى وجود الواجب وحقيقته فما كان جوابكم له فهو جوابنا لكم سواء.

والحق ان التمسك بهذه الشبهة لايتم لاحد من المعطلة والدهرية والفلاسفة والمليين لان كلاً منهم يدعى علما بمحسوس أو معقول واذا تمسك بها سفسطي قلنا له جوابان عند العجز والقدرة؛ فالجواب عند العجز ان نقول له: ان هذا الاحتمال الذي اقمته جار بعينه في مسئلتك التي تمسكت بها في رد حكم البراهين ودفعها فما لم يقم لك هذه المسالة لم يجز لك دفع البراهين وهذه المسالة تنقض بنفسها فلا يسوغ التمسك بها في نقض غيرها لانا نقول من اين لك العلم أيها السفسطي بان الجزم على كون الجزم مطابقا للواقع لا يلزم مطابقة الواقع؟.

فان قال: إنى أنفى العلم مطلقاً فلا حاجة إلى العلم.

قلنا: من اين لك العلم بنفى العلم وبان الثاني لاحاجة له إلى العلم فما كان جوابك فهو جوابنا سواء.

والجواب عند القدرة ان نضرم نارا مؤججة ونوقد أحجارا مفججة ثمّ نرميه فيها حتّى يتيقن ان الجزم والعلم يحصل بان المعلوم يطابق للواقع والطريق مسلوك إلى الواقع.

ومن اعجب العجايب ان بعض الأصوليّة تمسك بهذه الشبهة طمعاً في رد علم الاخبارية فانكر طريق العلم إلى الواقع في كلّ شيء حتّى وجود الصانع ووجوده بمحضر جمع من المحصلين وخرج عن الدين لحب الغلبة على المحدثين وما كنت احسب ان العصبية تؤدى إلى هذه الدينة.

فإن قيل: انّ القضية ليست علّة تامّة للنتيجة ولو سلم كونها علة فالله يخلق النتيجة بعد القضيته فلا يمتنع ان تكون خلاف مقتضى القضيته وغاية ما آتيمتوه ترتيب المقدمات فمن أين لكم العلم بتحقق النتيجات.

قلنا: هذه شبهة الاشاعرة لا يسع للعدلية والأصوليه منهم التمسك بها ولنا جواب في غاية الصواب مثل الجواب بل ربما يعرف المتامل جوابها من الجواب الاول.

فنقول: لا يخلو القضية من أن يكون لها تأثير في النتيجة أم لا فان كان الأول ثبت المطلوت وصحّ المعول وان كان الثاني فلا يخلوان يخلق الله النتيجة مناسبة للقضية كما انه تعالى جرت سنته ولن تجد لسنته تبديلا ان يخلق من الانسان انساناً ومن الحمير حمارا وان انتقضت الكلية في الاشاعرة ومن

حذى حذوهم بتمسكه بهذه الشبهة وذلك لتمام الحجّة وكمال النظام وإبقاء حجيّة البرهان ولو لا ذلك لارتفع الوثوق من البراهين ولم يفرّق بين الكفار والمسلمين والملاحدة والمليين ولا التبس الحق بالباطل واختل النظام وادّى إلى الفساد الذي لايجوز من الله عند الاشاعرة أيضاً فان المفروض وهو توافق الخلق ثبت المطلب ايضاً وان لم يكن كذلك لزم افحام الانبياء وانتقض برهان الحق وحزب دين الاشاعرة ايضاً بعد تخريب الملل فانّه منها.

ثم نقول لهم كما رتبوا قضايا على تقويم مذهبهم وانتجّوا النتائج خلقها الله وما للقضايا مدخل في ذلك فلعلّ النتيجة على خلاف القضية فما كان جوابهم لخصومهم كان جوابنا لهم مع انّ القضية التي انتجوا منها هذه النتيجة المفسدة للنتائج نظرية ايضاً تنتقض بها تنقض سائر القضايا والنتائج فتمامها عين نقصانها وقيامها عين نقضها وانفصامها فتأمل، تتل.

فانّ المطالب معترك أنظار الفحول لايدرى كنهها الا بلطائف العقول والحمدلله الذي من علينا بازاحة العلل والشبهات وتنوير المبهمات بالانوار المقتبسة من مشكوة الهداة – عليهم أفضل التحية والتسليمات – وحيث انتهى المرام نذكر بعض ما حققه ثواقب العقول ونوافذ الافهام.

وهو ان القوم ان ارادوا بانسداد الباب الانسداد المطلق الذي لايفتح في شيء من المسائل ويطلق فبديهي البطلان بضرورة الاديان والوجدان فان من المسائل ما هو ضروري العقول ومنها ما هو ضروري المليين ومنها ما هو ضروري المسلمين ومنها ما هو ضروري المؤمنين ومنها ما دليله من الأخبار

معلوم بالمتن لبلاغته في المعنى أو فصاحته في اللفظ والمعنى ولتواتره لفظا ومعنى أو القرائن اخرى من تائيد العقل أو رواية الثقات أو عمل الأصحاب أو الاجماع المحقق إلى غير ذلك فامثال هذه ممّا لا معنى لدعوى الانسداد فيها وان ارادو الانسداد في الجملة في بعض دون بعض فلا اختصاص لهذا بزمان الغيبة بل كان موجود في زمان الأئمة بل النبي صلى الله عليه وآله لان كان احد ما كان يصل عند الحاجة إلى حضرتهم ويتشرف بحديثهم ولا إلى حضرة من يحكى عنهم ولا كلّ حاضر يمكنه السوال ولا كلّ سائل يجاب ولا كلّ جواب يفهم ولا كلّ من لم يفهم يستفهم فان كان الانسداد بهذا المعنى محلّا للاجتهاد بالمعنى المتنازع فيه فلا معنى لاختصاصه في زمن الغيبة والقول بانه من باب أكل الميتة لعلّة طول الغيبة فان ادّعوه في ذلك الزمان كذبهم ضرورة الوجدان ونصوص الحديث والقران وتصريحات العلماء الاعيان من ان مذهب القدماء في الأحكام والعمل والتصحيح والتسقيم كان على خلاف مذهب المتأخّرين وان خصصوه بهذه الازمان كما نستمع منهم آنا بعد آن فقد ثبت فساد التخصيص والله المستعان.

مع ان أحد من الأصوليين بل العقلاء من الفلاسفة والمليين لا يقدر على انكار امكان حقيقة العلم ثمّ وقوع تحققه ثمّ ان الاستقراء والمهارة من أسباب العلم وعلله وان الاذهان تختلف صفاء وكدرة وقوة وضعفا في حصول العلم فربما يحصل للمستقرى ما لم يحصل لغيره وربّما يحصل لاحد من خبر شخص بخصوصه علم والاخر منه بعينه ظن والاخر شك والاخر ما يتاثر مطلقاً والاخر يكذبه وهذه المقدمات مسلمة عند العقلاء فلا معنى لرد دعوى

المحدثين وانكار مدعى الممارسين في قوله بحصول العلم بالمهارة والاستقراء لاجل عدم وجدانه مع ان عدم الوجدان لا يستلزم عدم الوجود ثمّ نحن نسئله في من ينكر حصول الظن من ادلته لان الاشخاص غير متوافقين في حصول الظن ايضاً فما كان دليله في اثبات ظنه وجوابه لخصمه يكون دليلا للمحدثين في اثبات علمه وجوابه لخصمه والحق ان الانسداد والانفتاح له مراتب ودرجات بحسب الازمان والاشخاص والاذهان والامكنة فما كان سبيله العلم من أيّ وجه حصل فلا معنى للتنازع والتشاجر فيه عند المحصل وما كان طريقة منسدا بعدم ورود النص فيه حيث يعرف أو لاجل التعارض والاشتباه في الدليل والموضوع فالإماميّة هناك فرق.

الاولى: جماعة يقولون ان التكليف يقبح بلا توقيف والتوقيف لايصح الا بعلم فإذا لم يوجد العلم فسد التوقيف وبفساده فسد التكليف في تلك الواقعة بغيها ووجب الارجاء حتّى يلقى الإمام عليه السلام والكف عن الاقتحام ولهم أدلّة قوية من المعقول والمنقول.

والثانية: جماعة يقولون ان من المواضع ما لا يمكن المكلّف الارجاء فيه والتوقف ولا يطرد قاعدتكم فيقولون بوجوب الاحتياط على وجوه مقررة في موضع بالتوقف وفي محل بالترجيح وفي محل بالتواسعة والتخيير ويرد عليهم ما يرد عليهم ما يرد على الفرقة الاولى من اطراد القاعدة ولهم ايضاً أدلّة قوية من العقل والكتاب والسنة.

والثالثة: جماعة يقولون بالتوسعة من باب التسليم ويقولون ان الاختلاف

لايوجد الا في الأمور الموسعة والمخيرة والمستحبة والمكروهة والمرخصة والمباحة واما الأمور المضيقة والمعنية من الواجبة والمحرمة فلا اختلاف فيها فالاول المخلص منه بالتوسعة أو من باب التسليم والثاني لاختلاف فيه ولهم أدلّة كثيرة متكاثرة قوية من الكتاب والسنة وبراهين العقل ويؤيد مذهبهم عمل أصحاب الأئمة والمتقدمين من الشيعة فهم الكليني - طاب ثراه -.

والرابعة: قالت بالتراجيح وهم ثلاثة فرق؛ فرقة قالوا بالارجاء في التعيين، فلا يجوز لاحد ان يعيّن حكماً من الأحكام المشتبهة على الأنام من طريق الدليل أو جهالة السبيل حتّى يلقى الإمام عليه السلام ولا اختصاص لذلك في الحضور فان طريق إرشاد الإمام ليس بمسدود ولاهو عليه السلام عن الجميع بمستور والاحتياط في الفروج والدماء والاموال والحقوق والتوسعة عى العبادات والمستحبات والتوقف في عدم الضرورات ولهم أيضاً أدلّة من الكتاب والسية ودليل العقل وشيخنا المحدث العاملي صاحب الوسائل منهم.

وفرقه اقتصروا على التراجيح المروية وعند فقدها بالتوسعة والتخيير وعند عدمها بالتوقف وكل هذه الفرق من الإماميّة لهم أدلّة عقلية نقلية وفيهم الأصولية والاخبارية ولا باس لهم لعدم خروج عملهم عن مقتضى الكتاب والسنة.

وفرقة قالوا ان الأمور لاتتمشى بجميع ذلك ولا يطّرد كلّ من هذه المذاهب فازادادوا في المرجحات حتّى جعلوها مائتين بعد ما كانت اثنى عشر مروية وتجاوزوا في الأدلّة حتّى اعتمدوا على الأدلّة الظنية كقياس

الاولوية ومنصوص العلة والمفاهيم وبنوا على الاستنباطات الظنية العقلية وقالوا بحجية الظنون الاجتهادية وقلّ عملهم على السنن المرويّة والأحكام المعصوميّة وهذا الفرقة منحصرة في الأصوليين لا يوجد فيهم محدث أخباري ويسمّون في زماننا بالمجتهدين ويطلق عليهم لفظ الأصوليين ويقابلهم الأصولية والاخبارية بالمعانى المتقدمة وانما النزاع والتشاجر وقع بين الفرق الاولى وبين هذه الفرقة وما احد من الإماميّة على هذه الطريقه في المتقدمين الا ما نسب إلى ابن الجنيد وانما شاعت بين المتأخّرين من زمن العلّامة الحلى فاختارها جلهم حتّى تنبهت طائفة منهم فتركوهم ولزموا ما كان عليه المتقدمون فاضمرت طائفة الانكار واظهرت الخلاف كالشيخ صاحب المعالم والسيد محمّد صاحب المدارك واستادهم اول من خلف المتأخّرين مولانا المقدس الاردبيلى في كتبه الفقهية وطائفة أظهرت وابدت الاستنكاف فخصب باسم المحدثين والاخباريّن كما خصّت المنكرة باسم المجتهدين فهذا غاية التحقيق بعد نهاية التدقيق والله ولى التوفيق.

ازاحة واراحة

ومن القوم من يقـول ان قبول الروايات عن الثقـات والاعتماد على تلك المصنفات تقليد لهم مثل تقليد المقلّدة لأصحاب الاراء والاجتهادات.

فنقول له انك اذن جهلت معنى التقليد والاجتهاد وخرجت عن موضوع المبحث المـراد فـان الاجتهاديين بأسرهـم يقولون انـه لو كان بـين المجتهد ومقلّديه ألف واسطة عدول كلهم أو من يوثق على قولهم ووصل إلى المقلدة قول ذلك المجتهد بواسطتهم فانّ المقلد حينئذ يقلّد ذلك المجتهد لا المقلدة من رواة الفتياء والمستند فكذلك نقول نحن انّ الناس مكلّفون بتقليد الإمام عليه السلام فإذا وصل إليهم فتيـاه ولو بألف واسـطة فإنّما العمـل والتعويل على فتوى المعصوم وتقليده وكـما ان الاجتهاديين قاطبة يقولون انـه إذا حصل للمقلّد النائى كتاب فتيا مجتهده بحيث حصل له الاعتماد بان الكتاب كتابه وان كانت حملة الكتاب والوسائط والنواب مجاهيل أو فساقا أضاليل يجوز للمقلد العمل بذلك الكتاب ولاعبرة بجهالة الوسائط وضلالة النواب بعد ماشاع الكتاب وذاع ووقع عليـه الاجماع وكذلك إذا حصل للمقلـدة علم بفتوى مجتهديهم على سبيل التواتر أو الاشاعة أو الاستفاضة فنحن كذلك نقول له انّ اعتمادنا على الأحاديث المروية المصنفة عن أصحاب العصمة - عليهم أفضل الصلوة والتحيـة - باعتبار الاشـاعة والاذاعة والاسـتفاضة بين الطائفـة مع اتفاق المحدثين قديماً وحديثاً على صحّة صدورها ووجوب العمل عليها ولا يضرّنا في معرفة الأحاديث جهالة بعض الرواة أو جرحه من بعض الجهات وكذلك

لايضر خروج بعض المجتهدين من المتأخّرين بهذا الاجماع بعد تحققه في زمن الأئمة المتقدمين وتحققه عند جماعة المحدثين.

مع ان مخالفينا في هذا الاجماع معلوموا الاعيان والانساب عندنا مذكورون في كتب الاجازات والفهارس والرجال لدينا مع ان الاجماع منعقد على سقوط اعتبار الخلاف بعد الاجماع.

گوهر دارى به نيش گوهر خر بر		دنهار مبر به پيش هر خر گوهر

فإن قيل: انكم ايها المحدثون لاعبرة عندكم بالاجماع.

قلنا: الاجماع على الرواية ممّا لاخلاف فيه وهـذا اجماع على الرواية وانّكم خالفتمونـا وخالفتـم المتقدمين لاجل الشـبهة وقلة المهـارة بمذهب الأئمة للاشـتغال بالفضـول عن علـم المعقول وخلافكـم بعد تحقـق الاجماع على صحّة طريقة القدماء مع القطع بدخول المعصوم فيهم لاجل قربهم من زمانه وقلة عدوهم لمكان الاطلاع بأقوالهم ومتى ناقشـتمونا في صحّة هذا الاجماع ناقشتاكم في صحّة الاجماعات التي بينت طريقتكم عليها فما كان جوابكم فهو جوابنا مع ان لنا في وجوب اتباع الكتاب والسنة واقتصاد العمل عليها أدلّة قاهرة من العقـل وبراهين قاطعة من النقل مع اجمـاع الامة وتقليدكم ظنون المجتهدين ممّا لادليل عليه من كتاب ولا سنة ولا اخبار الأئمة الا التفزع إلى عمر ابن حنظلة الذي لا دلالة فيه على اتباع الظنون الاجتهادية مطلقاً وسيما في غير الحكومات والدعاوى.

فإن قيل: لو سلمنا لكم العلم في جمل الأحكام فكيف الطريق في المفردات

وما وقع فيها من الاختلاف كجدد بالجيم وحدد بالحاء المهملة وجدث بالجيم ثمّ الدال المهلة ثمّ الثاء المثلثة.

قلنا: ليس هـذا الاختلاف في الـكل ولا الجل بل في الاقـل وما ليس فيه الاختلاف بكفينا عما فيه الاختلاف يكفينا عما فيه الاختلاف أو يبين موضوع الخلاف وما لم يظهر فيه وجه الحق والحاجة والصواب استغيننا بغيره عنه في الباب ولايضرّ بقطيعة الصدور عدم القطع في الشواذ والنوادر لان الواجب على الله عقلاً حفظ مقدار الحاجة وهذا بعينه جـار في القران بل فيه أكثر كما لايخفى على المتتبـع بالقران مع الاتفـاق بقطعية صدوره كلاو بعضا ولسـنا ندعى في السـنة والاخبار الا ما يدعى المسـلمون في القران فـما كان جواب المسلمين للكفار كان جواب المحدثين.

ومن القوم مـن يزعم ان تميز صحاح الأخبـار وضعافها وتفريق المقطوع منها من غـيره والجمع بينها بالوجـوه المروية اجتهاد متنـازع فيه والمحدثون لايأتون به وغفل من انّ هذا غـير طريقة المحدثين وانـما التعويل عندنا على الأصـول المرويّـة والقواعد المعصوميـة خلافـاً للاجتهاديـين الذين معظم اعتمادهم على تمحـلات عقلية وتخيلات ظنّيـة كما يعرفه مـن اطّلع على تمهيد القواعد وما شـابهه من المصنفات والـذي اكتفى بمحض الشـهرة والكثرة والاسـتماع ليس لنا معه مشـاجرة ولا نزاع فانّ كلامنا مع الأعلام البقاع لا الهمج الرعاع.

توقيف

في الاحتجاج عن العسكري عليه السلام قال انه قل رجل للصادق عليه السلام فَإِذَا كَانَ هَؤُلَاءِ الْقَوْمُ مِنَ الْيَهُودِ لَا يَعْرِفُونَ الْكِتَابَ إِلَّا بِمَا يَسْمَعُونَهُ مِنْ عُلَمَائِهِمْ لَا سَبِيلَ لَهُمْ إِلى غَيْرِهِ فَكَيْفَ ذَمَّهُمْ بِتَقْلِيدِهِمْ وَ الْقَبُولِ مِنْ عُلَمَائِهِمْ وَ هَلْ عَوَامُّ الْيَهُودِ إِلَّا كَعَوَامِّنَا يُقَلِّدُونَ عُلَمَاءَهُمْ فَقَالَ عليه السلام بَيْنَ عَوَامِّنَا وَ عُلَمَائِنَا وَ عَوَامِّ الْيَهُودِ وَ عُلَمَائِهِمْ فَرْقٌ مِنْ جِهَةٍ وَ تَسْوِيَةٌ مِنْ جِهَةٍ أَمَّا مِنْ حَيْثُ اسْتَوَوْا فَإِنَّ اللهَ قَدْ ذَمَّ عَوَامَّنَا بِتَقْلِيدِهِمْ عُلَمَاءَهُمْ كَمَا ذَمَّ عَوَامَّهُمْ وَ أَمَّا مِنْ حَيْثُ افْتَرَقُوا فَلَا.

ثم ساق الكلام إلى أن قال عليه السلام: فَأَمَّا مَنْ كَانَ مِنَ الْفُقَهَاءِ صَائِناً لِنَفْسِهِ حَافِظاً لِدِينِهِ مُخَالِفاً عَلَى هَوَاهُ مُطِيعاً لِأَمْرِ مَوْلَاهُ فَلِلْعَوَامِّ أَنْ يُقَلِّدُوه وَ ذَلِكَ لَا يَكُونُ إِلَّا بَعْضَ فُقَهَاءِ الشِّيعَةِ لَا جَمِيعَهُمْ فَإِنَّهُ مَنْ رَكِبَ مِنَ الْقَبَائِحِ وَ الْفَوَاحِشِ مَرَاكِبَ فَسَقَةِ الْعَامَّةِ فَلَا تَقْبَلُوا مِنَّا عَنْهُ شَيْئاً وَ لَا كَرَامَةَ.

إلى أن قال: لَا جَرَمَ أَنَّ مَنْ عَلِمَ اللهُ مِنْ قَلْبِهِ مِنْ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ أَنَّهُ لَا يُرِيدُ إِلَّا صِيَانَةَ دِينِهِ وَ تَعْظِيمَ وَلِيِّهِ لَمْ يَتْرُكْهُ فِي يَدِ هَذَا الْمُتَلَبِّسِ الْكَافِرِ - وَ لَكِنَّهُ يُقَيِّضُ لَهُ مُؤْمِناً يَقِفُ بِهِ عَلَى الصَّوَابِ ثُمَّ يُوَفِّقُهُ اللهُ لِلْقَبُولِ مِنْهُ فَيَجْمَعُ اللهُ لَهُ بِذَلِكَ خَيْرَ الدُّنْيَا وَ الْآخِرَة.

أقول: فالعامى لما سمع اختلاف ففقهاء الشيعة وراى انهم فرقتان فرقة يكتفون في العمل والفتيا على محكمات الكتاب والسنة ونصوص اخبار ائمة العترة ويقتصرون بالتراجيح المروية ويتوقفون فيما لا نص فيه توقف التخصيص حذرا من التقدم على السادة الهاشمية قال الله تعالى يا ايها الذين

امنوا تقدموا بين يدى الله ورسـوله ﷺ وقال أميرالمؤمنين عليه السلام لايجوز لاحد ان يتقدم على رسـول الله ﷺ واله في قول أو فعل ويتواخون في المشـتبهات وعند الضرورات سبيل الاحتياط وفرقة يعلمون على ظواهر الكتاب والسنة ويعبترون الاعتبارات العقليه الظنيه ويتمسكون بقياس الاولوية والمنصوص العلة والمفاهيـم الضعيفة المعتله ويرجحون عند الاختـلاف الأخبار بوجوه اعتباريـة بلا بينـة من كتـاب أو سـنة بنويـة ويـذرون الروايـة إذا خالفت الاعتبارات ازراء الريح الهشـيم ويبيحون الشـبهات ويجـوزون عندها ترك الاحتياط ويستنبطون الأحكام من القواعد الظنية الاعتبارية فيحرمون الحلال ويحللون الحرام مع ان الظن لاينفك عن الخطأ والخطأ عن التاثيم فحينئذ يحكم على نفسـه بقبول فقهاء المحدثين فيـما يرونه لا تقليد فضـلاء المجتهدين فيما يظنونه ويرونه لان الاعتقاد المستفاد من اخبار العلم العادل عن علمه المستند إلى الإمام امرى بالاتباع من الاعتقاد المأخوذ من اخبار عالم مثله عن ظنه في الأحكام وهذا بين عند من عاشر الفرقتين وعرف ديدن علماء الفريقين أ فمن يهدى إلى الحق احق ان يتبع ام لايهدى الا ان يهدى فما كم كيف تحكمون.

وقع عليه السلام فاما الحوادث الواقعه فارجعوا فيها إلى رواة احاديثنا فانهم حجتى عليكم وانا حجة الله.

وقال العالم عليه السلام لايسع التشكيك لاحد من موالينا فيما يرويه عنا ثقاتنا.

وقال عليه السلام إذا قامـت عليه الحجّة ممن يثويه في علمنا فلـم يثق به فهو كافر ومن لم يبلغه فهو في سعة حتّى يسمع.

انتصاف

يا ايها الاخوان إذا ظهر الإمام عليه السلام وقال لكم نادو إلى دوات الأخبار وحملة الاثار ويكون في البلد صاحب الكافي والوافى والوسائل وبحارالأنوار وكذلك شارح اللمعة وصاحب القواعد والتحرير فمن تنادونه له عليه السلام ومن تزكونه وكذا إذا قال اطلبو إلى المجتهدين ويكون في البلد العلّامة المجلسي والعلامة العاملي وكذلك الفاضل السبزوارى فمن تطلبونه ومن تتركونه فلا تشتبه عليكم الاحوال فقد ضربنا لكم الامثال.

المرشد الخامس

في بيان

فساد من يدعى الوجدان ويتشبث به عند مخالفة البرهان

وبيان ذلـك أنّـه لايخلو الأمـر من ان يكـون البرهـان في مقـام الاثبات والواجدان بالنفـى أو بالعكس أو يكـون كلّ منهـما في كلّ اثبات مخالف أو مضاد أو متاقض فان كان الأول وهوان يكون البرهان مثبتا والوجدان نافيا فلا تعارض ولا تمانع حينئذ مطلقاً أو لا حيث ان البرهان اثبت امر وجودياً والوجدان يتعلق بالوجـودات فقط لا الاعدام فان تعلـق الوجدان بما ثبت البرهان فنعم الوفات وحسـن الاتفاق وان لم يتعلق الوجدان به فلا وجدان انما هو الفقدان ومثال ذلك ان زيدا لما شـهد انه راى عمرا مثلا وخالد يقول ما رايته فلا يقال هذا تناقـض لان عدم رؤية خالد له لا يسـتلزم عدم روية زيد اياه ولا تكذيبه لان شهادة زيد بالاثبات اثبات الوجدان سيما إذا كان له معه البرهان ودعوى خالد دعوى نفى الوجدان ونفى البرهان والنفى فقدان والفقدان لاحجية فيه ولاقوة له لمعارضة البرهان والوجدان ولقد اشـير إلى هذا المعنى في التنزيـل حيث قال تعالى هل يسـتوى الذين يعلمـون والذين لايعلمون.

وجاء في السـنة المعصومية ليس لمن لايعلم حجة على مـن يعلم وان كان الثاني وهو ان يكون البرهان نافيا والوجدان مثبتا فحينئذ لايسـتقيم البرهان

الا بعد اثبات الاحالة وعدم الامكان ولايصح دعوى الوجدان الا بعد ابانة طريق الامكان فرجع الخلاف إلى اختلاف البرهانين ويرجح بينهما بالبرهان وان كان الثالث بان يكــون كلّ منهما في مقام اثبات متخالــف لما اثبته الاخر فلا تناقض حينئذ وعلى كلّ منهما اثبات دعــواه وابانة مدعاه وان كان الرابع وهوان يكون كلّ منهما مثبتا لوجود نقيض من المتناقضين ويتحقق الوحدة في الموضوع من جهات ثمان فهناك النزال والمزال ونجى الذين سبقت لهم من الله الحسنى وترصيح المرام يحتاج إلى بســط من الكلام فاعلم ان العلم المعبر عنه بالفارسية بـ«دانستن» ايده الاشياء واوضحها وبه يعرف الاشياء ولكن العلماء تكلموا في بيان حقيقة بالاثار واللوازم.

قال شــيخ الطائفة رحمه الله في العدة: حد العلم ما اقتضى ســكون النفس وهذا الحد اولى من قول من قال انه اعتقاد للشيء على ما هو به مع ســكون النفس لان الذي يبين به العلم من غيره من الاجناس هو ســكون النفس دون كونه اعتقاد الان الجهل أيضاً اعتقاد وكذلك التقليد ولايبين أيضاً بقولنا للشى على ما هو به لانه يشــاركه فيه التقليد أيضاً إذا كان معتقده عــلى ما هو به والذي يبين به هو سكون النفس فينغى انه يقتصر عليه وليس من حيث ان ما اقتضى سكون النفس لايكون الا اعتقاد اللشى على ما هو به ينبغى ان يذكر في الحد كما انه لابد من ان يكون عرضا وموجودا أو محدثا أو حالا في المحل ولا يجب ذكر ذلك في الحد من حيث لايبين به فكذلك ما قلناه.

وقال والعلوم على ضربين ضروري ومكتسب فحد الضرورى ماكان من فعل غير العالم فيه على وجه لايمكنه دفعه عن نفسه بشك أو شبهة وهذا الحد

اولى ممّا قاله بعضهم من انه لا يمكن العام دفعه عن نفسه لشك أو شبهه إذا انفرد لان ذلك تحرز لمن اعتقد بقول النبي صلى الله عليه وآله ان زيدا في الدار ثمّ شاهده فإنه لايمكنه دفع ذلك عن نفسه ومع هذا فهو اكتساب وهذا لايصح عندنا لان العلم بالبلدان والوقايع وماجرى مجراها هذا الحد موجود فيه وهو عند كثير من أصحابنا مكتسب قطعا وعند بعضهم هو على الوقف ولايصحّ ذلك على الوجهين معا على ان ذلك انما يصح على مذهب يقـول ببقاء العلوم فاما من قال ان العلم لايبقى وقتين فيصح طول الشبهة في ذلك أو الشك فيعتبر صحّة انتفائه بهما أو لا وانما يتجددها لا بعـد حال اللهم الا ان يراد بذلك انه يصح منه ان يمنع منه ابتداء ان يريد به ذلك فذلك يوجد في العلم الاستدلالى الذي لم يقارنه الضرورى لانه في حال حصول هذا العلـم أيضاً لايمكنه دفعه عن نفسه وان لم يكن ضروريا وانما يصحّ أن يدخل الشبهة أو الشك ويمنعان من وجود مثله في الثاني أو يدخلان في طريقه قبل حصوله فيمنعان من توليده فاما حال حصول العلم فلا يصحّ على حال فعلم بذلك ان الصحيح ما قلناه اللهم الا ان يـراد بذلك ما امكن ذلك فيـه على وجه فان اريد ذلـك كان صحيحا على مذهبه ولايصحّ ذلك على مذهبنـا لما قلناه من العلـم الحاصل بالبلدان والوقايع.

والعلوم الضرورية على ضربين ضرب منهما يحصله في العاقل ابتداء وهو مثل العلم بـان الوجود لايخلو مـن ان يكون قديما أو غير قديم وان الجسـم الواحد لايخلوا من ان يكون في مكان أو لا يكون فيه وان الذات لابد من ان يكون على صفة أو لايكون عليها وتعلق الكتابة بالكاتب والبناء بالبانى وما

يجرى مجرى ذلك ممّا نعده في كمال العقلاء وهي كثيرة والضرب الثاني ما يقف على شرط وهو العلم بالمدركات لان العلم بها ضروري الا انه واقف على شرط وهو الادراك مع ارتفاع اللبس وهذا العلم واجب حصوله مع الشرط الذي ذكرناه في العاقل لانه ممّا يدخل به في كونه كامل العقل ومتى لم يحصل اخل ذلك بكمال عقله ونادى قون في هذا القسم الذي يقف على شرط وان لم يكن ذلك واجباً العلم بالصانع عند الممارسة والعلم بالحفظ عند الدرس ولنا في ذلك نظر ليس هذا موضع الكلام فيه وذكروا فيه أيضاً العلم بمخبر الأخبار المتواترة ونحن نبين ما عندنا فيه عند الكلام في الأخبار ان شاء الله واما العلم المكتسب فحده ان بكون من فعل العالم به وهذا الحد اولى من حد من قال انه ما امكن العالم به دفعه عن نفسه بشهة في دليله أو طريقه إذا نفرد لان ذلك لايصح على مذهبا على ما قلناه من العلم باخبار البلدان والوقايع.

والعلم المكتسب على ضربين؛ احدهما لايقع الامتولدا عن نظر في دليل والاخر يفعله العالم في نفسه ابتداء والقسم الأول على ثلاثة ضرب أحدها ان ينظر في شيء فيحصل له العلم بغيره نحو نظرنا في الحوادث لنعلم ان لها محدثا وهذا الوجه يختص بالعقليات لانها الطريق إلى اثبات ذوات الاشياء دون الشرعيات التي هي طريق إلى اثبات احكامها والثانية ان ينظر في حكم الذات فيحصل له العلم بصفة لها وذلك نحو نظرنا في صحّة الفعل من زيد فيحصل لنا العلم بانه قادر وهذا اولى ممّا قاله قوم من انه ينظر في شيء فيحصل له العلم يغيره ومثل ذلك بالنظر في فعل زيد فيحصل له العلم بانه قادر وانما قلنا انه اولى لان الذي يدل على انه قادر صحّة الفعل منه على وجه دون وقوعه

فتمثيله بما قلنــاه اولى والضرب الثالث ان ننظر في حكــم الذات فيحصل لنا العلم بكيفية صفتها نحو نظرنا في جواز العدم على بعض الذوات فيحصل لنا العلم يصفة اخرى لها لان جواز العدم ليس صفة وانما هو حكم من احكامها وكونه محدثة ليس ايضاً بصفة وانما هو كيفية الوجود فعلم بذلك ان ما قلناه اولى ومثاله في الشرعيات ان ننظر في ان شــيئاً منها واجب فيحصل لنا العلم بان له جهة وجوب واما الضرب الباقى من العلوم المكتسبة التي تحصل من غير نظر فهو ما يفعله المتنبه من نومه وقد سبق له النظر في معرفة الله فحينئذ يفعل العلم عند ذكره الأدلّة وطريق النظر في الوجوه الثلاثة التي قد منا ذكرها وقال في العلوم التي تقع عن نظر ما تسمى استدلالا وهو ما يكون المستدل به غير المستدل عليه ومنهم ما يسمى اكتساباً فقط واطلاق الاكتساب على جميع ذلك لا اختلاف فيه ولا يمتنع ان يســمى جميع ذلك اســتدلالا وانما يختص بتسمية الاكتســاب ما يفعله ابتداء على ما بيناه عند الانتباه فان ذلك لايجوز ان يسمى استدلالا ومن حق العلوم المكتسبة ان تتاخر عن الضرورية الانها فرع عليها أو كالفرع اما الظــن فعندنا وان لم يكن اصلا في الشريعة ليســتند الأحكام إليه فانــه نقف احكام كثيرة عليه نحو تنفيذ الحكم عند الشــاهدين ونحو جهات القبلة وما يجرى مجراها فلا بد ان نذكر حده وحده ما ترى عند الظان كون المظنون ما ظنه ويجوز مع ذلك كونه على خلافه وهذا اولى ممّا قاله قوم من انه ما اوجب كون من وجد في قلبه ظانا لان بهذا لايبين من غيره لانه يحتاج بعد إلى تفســير فالاولى ما ذكرناه وبما ذكرناه يبــين من العلم لان العالم لايجوز كون ما علمه على خلافه وكذلك تميز عن الجهال لان الجاهل يتصور

نفسه بصورة العالم فالا يجوز خلاف ما اعتقد وان كان ليضطرب عليه حاله فيما يجهل من حيث لم يكن ساكن النفس ولانه اعتقادلا على ما هويه وليس كذلك الظن واما المقلد فان يحسن الظن بمن قلده فهو سيظن ان الأمر على ما قلده واذا قلد من لايقوى في ظنه حال ما قلده فيه ففارق الظن لان ذلك يكون قد سبق إلى اعتقادها لامزية لكونه على ما اعتقده أو خلافه فقد فارق حال الظن واما الشاك فهو الخالى من الاعتقاد اليقينى على ما هو به ولا على ما هو به مع خطوره بباله وتجويزه كلّ واحد من الصفتين عليه.

إلى أن قال والنظر ينقسم إلى تقلب الجارحة نحو المرئى طلبا لرؤيته وإلى معنى الانتظار وإلى معنى التعطف والرحمة وإلى معنى الفكر والواجب من ذلك هو الفكر والناظر يعلم نفسه ناظر أو يفصل بين هذه الجال وبين سائر صفاته من كونه معتقدا أو ظانا أو مريدا وغير ذلك من الصفات ومن شرط الناظر ان يكون عالما بالدليل على الوجه الذي يدل على ما يدل عليه حتّى يصح ان يولد نظره العلم ولاجل ذلك نقول ان من لايعلم صحّة الفعل من زيد لايعلمه قادرا ومن لايعلم وقوع الفعل محكما منه لايمكنه ان يستدل على كونه عالما لم يكن عالما بالجهة التي لكونه عليها تدل ولهذا نقول ان من لايعلم ان قوله تعالى واقيموالصلوة واتوا الزكوة، كلام الله وان الله لايجوز عليه القبيح ولا التعمية والالغاز في الكلام لا يمكنه الاستدلال به على وجوب الصلوة والزكوة ولذلك الزمنا المجيرة ان لايمكنهم الاستدلال بكلام الله من حيث جوزوا عليه القبائح عليها وكذلك من يعلم ان النبي صلى الله عليه واله صادق وانه لايجوز عليه الكذب ولالتعمية والالغاز في الكلام لايصح ان يستدل

بقوله ﷺ على شيء من الحكام وهذه العلوم التي ذكرناها شرط في توليد النظر للعلم لا في صحّة وجوده لان من اعتقد الدليل أو ظنه على الوجه الذي يدل عليه جوزان لايكون الدليل على الوجه الذي يدل وان لم يكن عالما به جاز منه فعل النظر وان لم يولد العلم وانما قلنا: انه متى لم يكن عالما يولد نظره العلم لانه إذا لم يكن عالما بالدليل على الوجه الذي يدل عليه جوز ان لايكون الدليل على الوجه الذي يدل فكيف يجوز حصول العلم عن الدليل مع تجويزه ماقلنا فيه والنظر في الدليل على الوجه الذي يدل يوجب العلم لانه يكثر بكثرته ويقول بقلة ولانه يقع العلم عنده مطابقا لما يطلبه الدليل الا ترى ان من نظر في صحّة الفعل من زيد لايصح ان يقع له العلم بان عمروا قادر وكذلك من نظر في احكام الفعل لايصح ان يقع له العلم بالهندسة وغيرها فعلم بوجوب هذه المطابقة انه متولد عن النظر والنظر لايولد الجهل على وجه لانه لو ولده لم يخل ان يكون النظر في الدليل يولده أو النظر في الشبهة ولا يجوز ان يولد النظر في الدليل الجهل لانا قد بينا ان النظر في الدليل يولد العلم ولايجوز في شيء ان يولد الشيء وضده ولو ولد النظر في الشبة الجهل لكان يجب ان كلّ من نظر فيها ان يولد له الجهل كما ان كلّ من نظر في الدليل ولد له العلم ونحن نعلم انا ننظر في شبه المخالفين فلا يتولد لنا الجهل ولانه لو كان بشى من النظر يولد لادى إلى فسخ كلّ نظر لان الانسان لايفرق بين النظر الذي يولد العلم والنظر الذي يولد الجهل ولا بين الدليل والشبهة وانما يعلم كون الدليل دليلا إذا حصل له العلم بالمدلول فاما قبل حصوله فلا يعلمه دليلا وما ادّى إلى قبح كلّ نظر ينبغى ان يحكم بفساده لانا نعلم ضرورة حسن نظر كثير

من أمور الدين والدنيا.

إلى أن قال: واما الامارة فليست موجبة للظن بل يختار الناظر عندها الظن ابتداء لانا نعلم ينظر جماعة كثيرة في أمور واحدة من جهة واحدة فلا يحصل لجميعهم الظن فلو كانت مولدة لوجب ذلك كما يجيب ذلك في الدليل الاترى ان الجماعة إذا نظرت في الدليل من الوجه الذي يدل حصل لجميعهم العلم ولم يحصل لبعضهم دون بعض وليس كذلك الظن انتهى كلامه رفع مقامه.

قد اوردناه لكثرة فائدته ومراده.

أقول: فثبت ان العلم هو حالة يتبع انكشاف المعلوم من حيث هو على ما هو عليه في صدر الانسان أو قلبه أو فؤاده على الترتيب الثلاثى من علم اليقين وعين اليقين وحق اليقين وقد جعل الله الذي سبب الأسباب وربط بينها وبين المسببات الة النفس وطريقها إلى علم الهويات والروحانيات التي يعبر عنها تارة بالمعقولات والكليات واخرى بالمجردات والمفارقات التي هي الجوهرة المسماة عقلاً ولايحتاج العقل في ادراكه اياها إلى شيء خارج عن نفيه زائد عليها بعد الافاضة الالهية عليه وجعل طريقها إلى الناسوتيات التي يعبر عنها بالاجسام والجسمانيات وتارة بالمحسوسات والجزئيات وأخرى بالمقارنات والماديات الخمسة الظاهرة ثمّ الباطنة ثمّ العقل فيصير الكل إلى العقل واليه الحكم من الحكيم العدل وبه يحصل النفس الانسانية العلم والفضل.

قال الصادق عليه السلام حجة الله عليم العباد النبي صلى الله عليه وآله والحجة فيما بين العباد وبين الله العقل.

سئل ابوالحسن ما الحجّة على الخلق قال فقال عليه السلام العقل يعرف به الصادق على الله فيصدقه والكاذب على الله فيكذبّه.

قال أميرالمؤمنين عليه السلام: العقل نور يفرق به بين الحق والباطل فالذي يدعى دعوى في العلوم ويباهي باكتناز المفهوم لا يخلو دعواه من أن يكون من باب المعقولات أو المحسوسـات أو من الجمل الكليـات أو الجزئيات فإن ادعى في المعقول وهو ممّا اجتمعت عليه العقول كقولهـم ان الواحد نصف الاثنين ويستحيل اجتماع النقيضين فلا يطالب بالدليل ويحكم على مكذبه بالتضليل ويسمى هذا المعلوم بديهياً عقلياً ومنكره سـفيهاً سفسطياً وادعى ما اختلف فيه العقول ولم يتفطن به أحد من الفحول وليس هذابا قل فانه كم ترك الأول فحينئذ بطالب بالدليل وبيان السـبيل فان ادعى الوحي والقذف والالهام ممّا هو وظيفة الانبياء والاولياء الكرام فحينئذ يجب النظر في سـيرته هل تشـبه سـيرة الاولياء الكاملين وفي سننه هل تماثل سنن المرسـلين الاولين فان كان لهم مماثلا وبهم مصدقا فقد حصلت النية ولا يسع انكاره يحكم العقل مع ان الموحى إليه والملهم المكاشف يقوى على اقامة البراهين احسن من الفلسيفين والكلاميين ويدعى المسلم له والموقن مومنا والمقربا للسان دون القلب منافقاء والمتردد شاكا والمنكر مع العلم بصحته جحودا والا كافرا وان ادعى الكسب من النظر والانتاج من المقدمات الغرر بحسب في مادة القضية وصورتها فان صحت فهى علة تامة لحصول النتيجه العلمية وان اختلاف فسدت وطولب بدليل اخر وهذه طريقة الحكماء والمتكلّمين من الفلسيفين والمليين والغرض كشـف هذا المرام لحاجة في المقام فنقـول إذا ادعى مدعٍ العلـم الوجدان انى

بخلافهم المعلوم البرهان فقال له ان العلم في جواهر الممكنة ليس عينا لذواتها فلا بد من أسـباب محصّله والعلـة التامة لاتتخلف عن معلولهـا ذلك تقدير العزيز الحكيم والتناقـض في العلم محال بادليل فالوجـدان المدعى عليه على خلاف العلـم البرهانى لايسـتقيم صحّة دعـواه الا بعد بيان طرية وسـبب حصوله إذا ابى الله ان يجرى الاشـياء الا بأسبابها وأسباب العلوم النظرية في غير المكاشـفين ليسـت الا براهين عقلية فان اتى برهان تام الصورة صحيح المادة على تحقق وجدانه ببيان طريقه وكيفية حصوله على خلاف برهان خصمه فرجع الحكم إلى البرهان والا فطولب ببيان فساد برهان الخصم فان قدر عليه ثبت مطلبه الذي ادعى فيه الوجدان بثبوت الوجدان بالبرهان وذلك إذا كان الأمر دائريين النفـى والاثبات والا لاحتاج إلى برهـان وان لم يقدر على بيان فساد برهان خصمه وقد ثبت ان البرهان الصحيح علة تامة لحصول الحكم المنتج حكم بفساد وجدانه بحكم البرهان القويم والوجدان المستقيم وأيضاً.

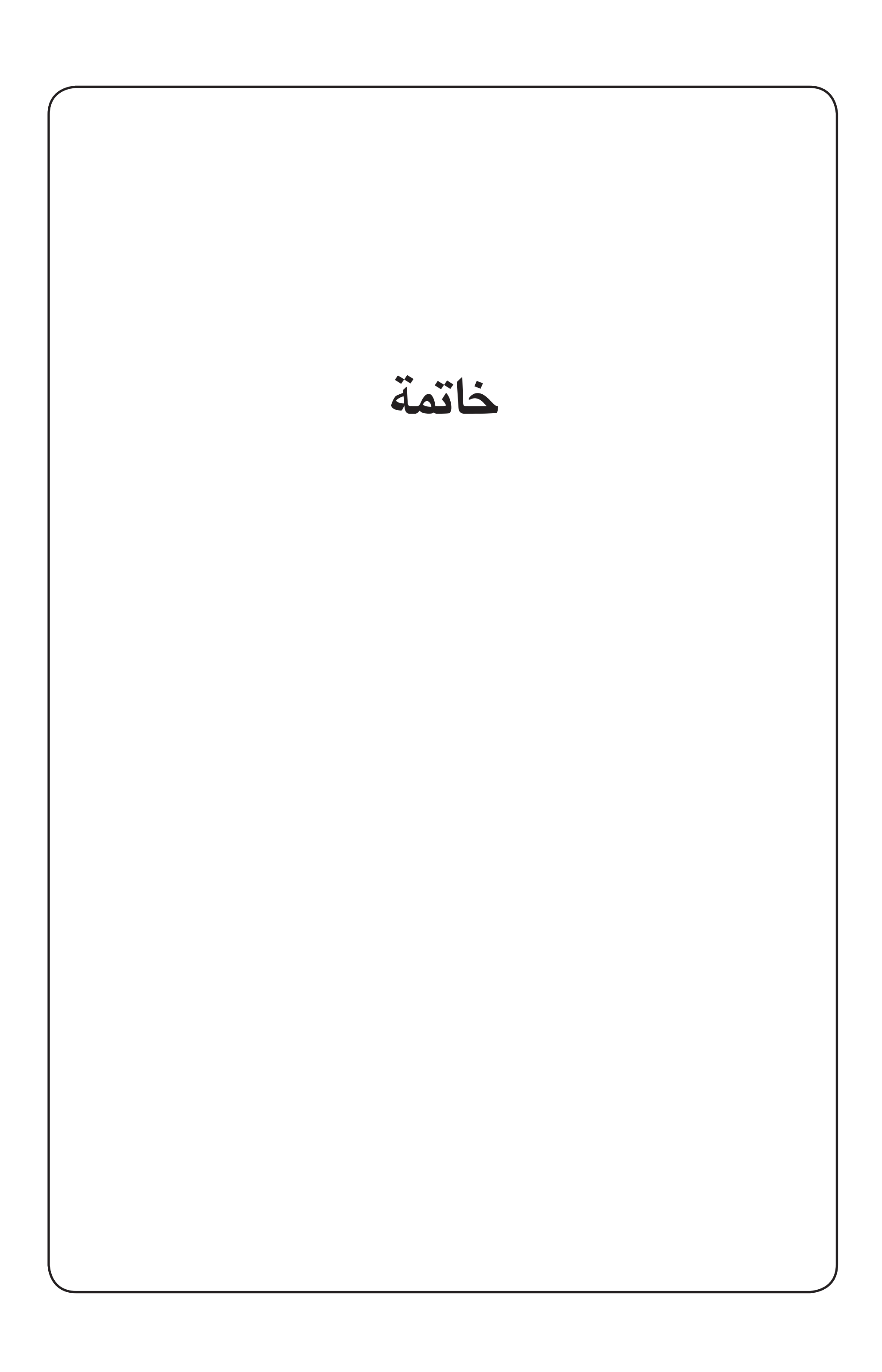
فإن قيل: ان العجز عن اقامة الدليل غير مستلزم لعدم الدليل ثمّ نقول.

قلنـا: ان المدعى للوجـدان العاجز عـن اقامـة البرهان المصـادم لما ثبت بالبرهـان لايخلو ان يكون مشـاركا له في المذهـب ام لا فان كان له مشـارك ولايخلو من ان يجعز الكل أو البعض فان عجـزوا جميعا صار عجزهم دليلا على عدم الدليل لقيام الدليل على تفـاوت الادراكات في درجات المدركات والشيء الممكن حصوله لا يجعز الكل عن وصوله ولا يفقدون دليله وان اتى به البعض وثبت صحّة صح دعوى الوجدان بالبرهان والا فالبرهان الاولى على مـا كان وان لم يكن له شريك في دعـوى الوجدان وقع دعـواه مصادما

لجميع البرهانات والوجدانات وحينئذ لا يحصل ولايبقى في دهنه صورة ما يدعيه لتاثر النفس من قوة المخالف المصـادم من البرهان والوجدان الغالب المقاوم وان ادعى الوحى والالهام فلصحة دعواه أيضاً طريق من البرهان إلى الوجدان ان ثمّ اعلم ان الحصول الوجدان في العقليات النظرية فرع البرهان كما هو في المحسوسـات فرع العيان ومتى لم يكن البرهان لم يحصل الوجدان وحقيقة الوجدان انما تكسبه النفس من البرهان وهي عارفة بما حصلت منه الوجدان فلا يصح جهالة النفس بالدليل ودعوى العلم بالمدلول نعم يمكن عجز البعض فيندفع بالاخر المشارك له فثيت بالبرهان والوجدان ان دعوى الوجدان في مصادمة البرهان ليس من دأب العلماء الاعيان ويلزم من تجويزه ابطال الشرايع وافحام الانبياء والزام العقلاء اذ يجوز حينئذ لكل عاجز عن دفع دليل خصمه من نبى أو وصى أو حكيم الهى ان يدعى الوجدان والبداهة بخلافه ويبين عن اعتسافه.

طريق آخر؛ اعلم ان البرهان حكم العقل وميزان العدل وصحة الوجدان لايصح الا بعد قوة العقل وظهور البرهان ولذا تـرى ان الصبيان والمجانين والبلهاء لهم وجدان وادراك يناسب حالهم ولما لم يكن لهم عقل لايحكم بصحة وجدانهم مع ان الوجدان البرهان معا شـاهدا عدل على حقيقة البرهان وقد جعل الله البرهان علامـة الصدق في القـران وقال عز من قائـل: «قُلْ هاتُوا بُرْهانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صادِقِين»[1].

(١) البقرة: ١١١.



خاتمة

لقد زعم محجـوب تفتازان ومـن اقتدى به غفلـة من الفتيـان ان الحقيقة العلمية ليست ممتازة عن الظلمة الجهلية وفرق طائفة بين المعقول والمحسوس فحكم بحصول الفرق في الثاني دون الأول وما دروا ولن يدروا ان من المعلوم ما هو المجزوم المعلوم تطبيقه من محسوس كان كالعلم ببياض الثلج وبرودته أو من معقول كالعلم بوجود العلم اولا وجوده وكعلمه بوجود نفسـه وانها غير غيره وانه ليس بمعدوم فما كان هذا سـبيله فلا مدخـل للجهل المركب فيه ومـن المعلوم أيضاً ما ينتج مـن المقدمات النظريـة فهنالك محل لصوص الاوهام بهمة الطريق وطوله إلى المرام وعند ذلك حارس من ربّ العالمين وهو السكون الروعى والا لم يجز من الحكيم تكليف عباده بتحصيل علم ولايقين.

في المحاسن باسناده الصحيح عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام فِي قَوْلِ اللهِ تَبَارَكَ وَ تَعَالَى وَ اعْلَمُوا أَنَّ اللهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَ قَلْبِهِ فَقَالَ يَحُولَ بَيْنَهُ وَ بَيْنَ أَنْ يَعْلَمَ أَنَّ الْبَاطِلَ حَق.

وفيه صحيحاً إلى عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي يَعْفُورٍ عَـنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام قَالَ: أَبَى اللهُ أَنْ يُعَرِّفَ بَاطِلًا حَقّاً أَبَى اللهُ أَنْ يَجْعَلَ الْحَقَّ فِي قَلْبِ الْمُؤْمِنِ بَاطِلًا لَا شَكَّ فِيهِ وَ أَبَى اللهُ أَنْ يَجْعَلَ الْبَاطِلَ فِي قَلْبِ الْكَافِرِ الْمُخَالِفِ حَقّاً لَا شَكَّ فِيهِ وَ لَوْ لَمْ يَجْعَلْ

هَذَا هَكَذَا مَا عُرِفَ حَقٌّ مِنْ بَاطِلٍ.[١]

وفيه عنه عليه السلام قال الراوي سَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِ اللهِ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَ قَلْبِهِ قَالَ يَشْتَهِي سَمْعُهُ وَ بَصَرُهُ وَ لِسَانُهُ وَ يَدُهُ وَ قَلْبُهُ أَمَا إِنَّهُ هُوَ غَشِيَ شَيْئاً مِمَّا يَشْتَهِي فَإِنَّهُ لَا يَأْتِيهِ إِلَّا وَ قَلْبُهُ مُنْكِرٌ لَا يَقْبَلُ الَّذِي يَأْتِي يَعْرِفُ أَنَّ الْحَقَّ غَيْرُه.

وفيه مسنده عن زرارة قال سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللهِ عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللهِ «إِنَّا هَدَيْناهُ السَّبِيلَ إِمَّا شاكِراً وَ إِمَّا كَفُوراً» قَالَ عُلِّمَ السَّبِيلَ فَإِمَّا آخِذٌ فَهُوَ شَاكِرٌ وَ إِمَّا تَارِكٌ فَهُوَ كَافِرٌ.

وفيه مسند عَنْ أَيُّوبَ بْنِ الْحُرِّ بَيَّاعِ الْهَرَوِيِّ قَالَ: قَالَ لِي أَبُو عَبْدِ اللهِ عليه السلام يَا أَيُّوبُ مَا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا وَ قَدْ بَرَزَ عَلَيْهِ الْحَقُّ حَتَّى يَصْدَعَ قَبِلَهُ أَمْ تَرَكَهُ وَ ذَلِكَ أَنَّ اللهَ يَقُولُ فِي كِتَابِهِ، بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْباطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذا هُوَ زاهِقٌ وَ لَكُمُ الْوَيْلُ مِمَّا تَصِفُونَ.

وفيه فِي قَوْلِ اللهِ وَ ما كانَ اللهُ لِيُضِلَّ قَوْماً بَعْدَ إِذْ هَداهُمْ حَتَّى يُبَيِّنَ لَهُمْ ما يَتَّقُونَ قَالَ حَتَّى يُعَرِّفَهُمْ مَا يُرْضِيهِ وَ مَا يُسْخِطُهُ وَ قَالَ فَأَلْهَمَها فُجُورَها وَ تَقْواها قَالَ بَيَّنَ لَهَا مَا تَأْتِي وَ مَا تَتْرُكُ.

وفيه في قوله إِنَّا هَدَيْناهُ السَّبِيلَ إِمَّا شاكِراً وَ إِمَّا كَفُوراً قَالَ عَرَّفْنَاهُ فَإِمَّا آخِذٌ وَ إِمَّا تَارِكٌ.

وفي الصحيح قال: هَلْ جُعِلَ فِي النَّاسِ أَدَاةٌ يَنَالُونَ بِهَا الْمَعْرِفَةَ قَالَ لَا قُلْتُ

---

(١) المحاسن، ج١، ص: ٢٧٧

فَهَلْ كُلِّفُوا الْمَعْرِفَةَ قَالَ لَا إِنَّ عَلَى اللهِ الْبَيَانَ لَا يُكَلِّفُ اللهُ الْعِبَادَ إِلَّا وُسْعَها وَ لَا يُكَلِّفُ نَفْساً إِلَّا ما آتاها.

في رسالة أبي جعفر عليه السلام إلى سعدالخير: وَ عَلِمُوا أَنَّ اللهَ تَبَارَكَ وَ تَعَالَى الْحَلِيمَ الْعَلِيمَ إِنَّمَا غَضَبُهُ عَلَى مَنْ لَمْ يَقْبَلْ مِنْهُ رِضَاهُ وَ إِنَّمَا يَمْنَعُ مَنْ لَمْ يَقْبَلْ مِنْهُ عَطَاهُ وَ إِنَّمَا يُضِلُّ مَنْ لَمْ يَقْبَلْ مِنْهُ هُدَاهُ.

وفي قرب الاسناد عن الرضا عليه السلام عن أبيه موسى ابن جعفر عن النبى٩ في حديث وَابِصَةَ بْنَ مَعْبَدٍ الْأَسَدِيَّ أَتَاهُ فَقَالَ: لَا أَدَعُ مِنَ الْبِرِّ وَ الْإِثْمِ شَيْئاً إِلَّا سَأَلْتُهُ عَنْهُ، فَلَمَّا أَتَاهُ قَالَ لَهُ بَعْضُ أَصْحَابِهِ: إِلَيْكَ يَا وَابِصَةُ عَنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: ادْنُهْ يَا وَابِصَةُ، فَدَنَوْتُ.

فَقَالَ: أَ تَسْأَلُ عَمَّا جِئْتَ لَهُ أَوْ أُخْبِرُكَ؟ قَالَ: أَخْبِرْنِي.

قَالَ: جِئْتَ تَسْأَلُ عَنِ الْبِرِّ وَ الْإِثْمِ. قَالَ: نَعَمْ. فَضَرَبَ بِيَدِهِ عَلَى صَدْرِهِ، ثُمَّ قَالَ: يَا وَابِصَةُ الْبِرُّ مَا اطْمَأَنَّ بِهِ الصَّدْرُ، وَ الْإِثْمُ مَا تَرَدَّدَ فِي الصَّدْرِ وجَالَ فِي الْقَلْبِ، وَ إِنْ أَفْتَاكَ النَّاسُ وَ أَفْتَوْك.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْعَسْكَرِيُّ عليه السلام ذُكِرَ عِنْدَ الصَّادِقِ عليه السلام الْجِدَالُ فِي الدِّينِ وَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وآله وَ الْأَئِمَّةَ عليهم السلام قَدْ نَهَوْا عَنْهُ فَقَالَ الصَّادِقُ عليه السلام لَمْ يُنْهَ عَنْهُ مُطْلَقاً وَ لَكِنَّهُ نُهِيَ عَنِ الْجِدَالِ بِغَيْرِ الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ.

وساق الحديث إلى أن قال: كَيْفَ يُحَرِّمُ اللهُ الْجِدَالَ جُمْلَةً وَ هُوَ يَقُولُ – وَ قالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كانَ هُوداً أَوْ نَصارى وَ قَالَ اللهُ تَعَالَى تِلْكَ أَمانِيُّهُمْ قُلْ

هاتُوا بُرْهانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صادِقِينَ فَجَعَلَ اللهُ عِلْمَ الصِّدْقِ وَ الْإِيمانَ بِالْبُرْهَانِ وَ هَلْ يُؤْتَى بِبُرْهَانٍ إِلَّا بِالْجِدَالِ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ قِيلَ يَا ابْنَ رَسُولِ اللهِ فَمَا الْجِدَالُ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ.(١)

قال الله: «وَ الَّذينَ جاهَدُوا فينا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنا».(٢)

«إِنَّ اللهَ لا يُخْلِفُ الْميعادَ».(٣)

ولا يخفى ان العقلاء منحصرون في الفلسفية والمليين وطريقهم اما العقل أو الدين فان كان الخصم فلسفيا فهذه البراهين أو مسلما مليا فقد مضت سنة الاولين أو سفسطيا فليعلمن بناه بعد حين.

طفينا المصباح حيث لاح الصباح

گفت لقمـــان سرخســـى كاي خدا
بر من مســـكين در از رحمت كشـــا
رابعـــه انجـــا مگـــر بنشســـته بود
گفـــت كاى غافل كى اين در بســـته بود
شب ظلمت وبيابان بكجا توان رسيدن
مگر انكه شـــمع رويش بر هم چراغ دارد

هذا القوم وذلك الآخرين والحمدلله ربّ العالمين، وصلى الله على محمّد وآله

(١) الإحتجاج، ج١، ص: ٢١

(٢) العنكبوت: ٦٩.

(٣) الرعد: ٣١.

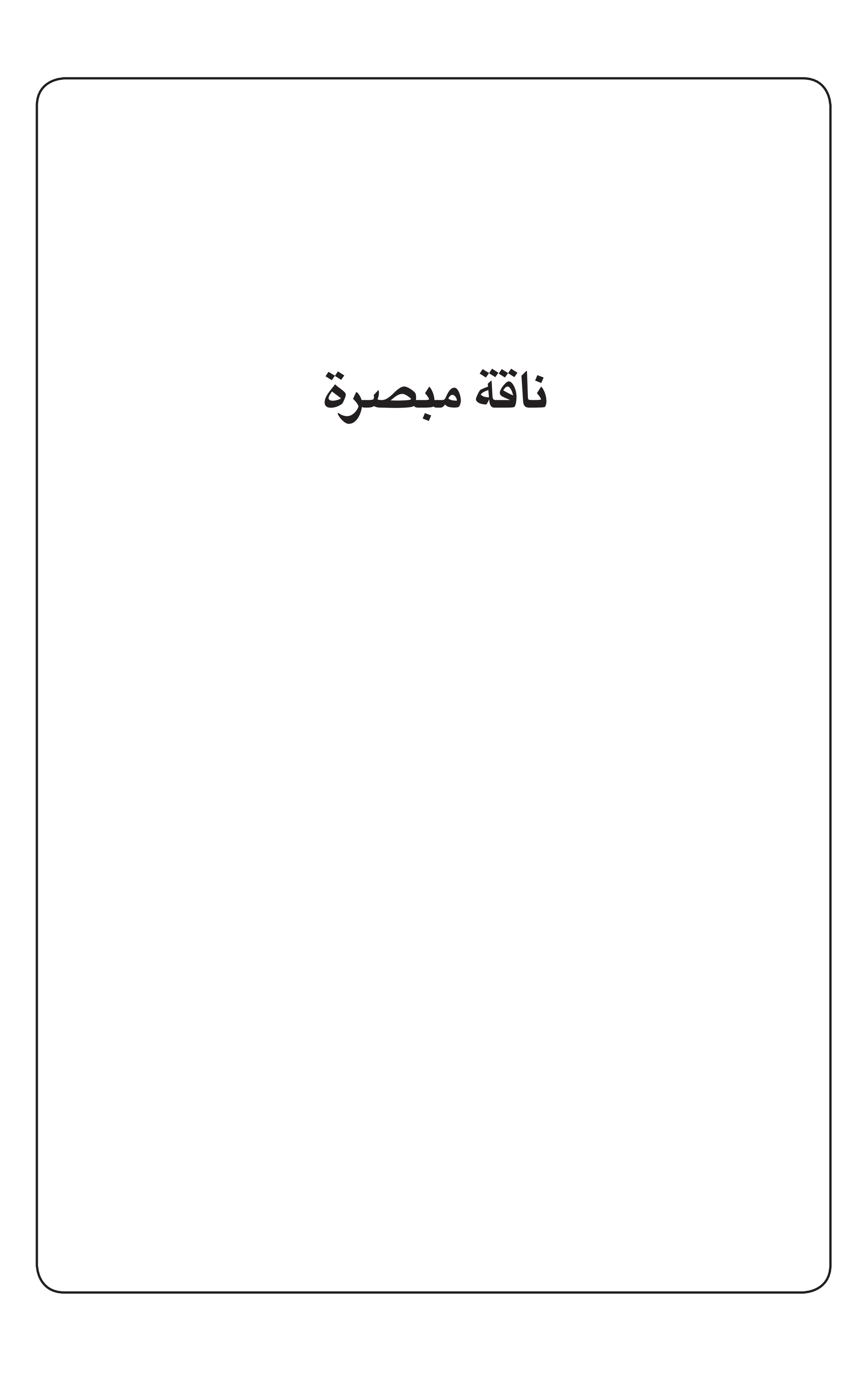
الطاهرين وصحبه وتابعيه إلى يوم الدين.

وقد حصل الفراغ من تأليفه يوم السبت الأول من شهر الحرام مبدأ السنة العاشرة من المائة الثالثة من الألف الثاني من الهجرة النبوية - على مهاجرها أفضل الصلوة والتحية - في مشهد أبي عبدالله الحسين عليه السلام لالتماس ثمرة الفؤاد، وأقصى المراد قرة العين، العلم الفاضل، الألمعي، الورع، الزكي، اللوذعي، البري من كلّ شين، صنوي الروحاني، المولى عبد الحسين - ثبته الله على جادّة سيّد الثقلين[1] - وقد أجزتُ له رواية هذه الوجيزة مع جميع ما صنفتُه وألّفتُه من الكتب والرسائل وممّا رويته من المعقول والمنقول، بأسانيدي إلى أساتذتي المعروفين - تجاوز الله عنّا ببركاتهم يوم الدين -.

قد فرغ عليه السلام من تحريره القن الجاني عبد الغفور ابن عبد الغني ابن عبد الغفور الأنصاري - عفى الله عنهم - في يوم الجمعه الآخر من شهر المحرم من السنة الثانية من العشر الثاني من المائة الثالثة من الألف الثاني من سنى الهجرة المصطفوي - على مهاجرها أفضل الصلوات والتحية - والحمد لله.

---

(١) في بعض النسخ: جادة الثقلين.



ناقة مبصرة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدلله وسلام على عباده الذين الصطفى

اما بعد؛ فهذه صدع بها أمر قارتقيهم واصطبر، لقّبناه بـ«ناقة مبصرة» وإن حسبوها قسورة.

إن سأل سائل: «كيف يحصل العلم من خبر الثقة العدل للعامي؟»

يقال له: حصول العلم للعامي بعد فرض علمه بثقة الراوي وعدله أسهل شيء، وذلك لأنّ العلم الحاصل من خير الثقة العدل عادي لا يفسده الا الاحتمال العادي لا مطلقاً بل لو ان الاحتمال وقوعي لامطلقاً بل قبل حصول العلم لا مطلقاً بل حيث يكون مكان فساد كلّ ذلك للعافي مفقود فالعلم له حاصل موجود.

ومعنى العدل الذي لايتعمد الكذب والاثم؛ ومعنى الثقة الذي لايروي إلّا بعد علم بسماع من العالم وقرائته عليه والضبط عنده والعرض عليه بعد ذلك والإجازة منه فاحتمال العمد يسده عدله واحتمال رواية المسهى يسده ثقتة وضبطه فلا يحصل له احتمال أبداً الا قبل العلم ولا بعده ولامعه واما الاحتمال

الامكاني فليس يحصل للعامي أولاً، ولا يضر العلم العادي ثانياً، وكذلك الاحتمال الاستعدادي مع انه منفي عن الثقة العدل ثالثاً، فهذا هو الحلّ. وأمّا النقض فكيف حصل للعامي العلم بأصوله الشرعية من تعيين النبي صلى الله عليه وآله وأعيان الأئمة المعصومين عليهم السلام بالعدد والترتيب المنحصر علمهما بالنقل فكذلك يحصل له ما عداه سواء طابق القذه مع ان العامي يجب عليه أولاً تحصيل معرفة التفرقة بين العلم والجهل المركب وكذلك بين الظن والاعتقاد المبتداء، ثمّ يجب عليه تحصيل المعلومات والمظنونات ثانياً، لئلا يشتبه عنده المعلوم بالمجهول بجهل مركب والمظنون بما رحجه من باب الاعتقاد المبتداء فلا يستقيم هذا المبحث أصلاً

فإن قال: الأصل عدم الزام العامي بهذه المقدمات وكذلك حرما بقائه على الجهل.

قيل له: الأصل العدم منقوض بنفسه فانه معنى امكانى الأصل عدمه أيضاً وكل ما ينقض بنفسه لايتم به حجة على غيره هذا مع ان اصل العدم ان اجراه في الواجب فمحال ممنوع وان اجراه في الممتنع فلا طائل تحته من باب افادة البديهى وان اجراه في الممكن بالامكان الخاص فيسبة الوجود والعدم إليه سواء ففرض اصالة الخاص إذا لاصل هنا هو الترجيح السابق وكل ما كان السابق فيه هو العدم فهو ممتنع وهو خلاف الممكن بالامكان الخاص نعم الحكيم إذا راى ممكناً لادليل على علته الموجبة والفقيه إذا راى حكماً لا دليل على ايجابه جزم على نفى وجوده لعدم وجود علته لان وجود الممكن مشروط بسبق علته قطعا وعلة وجود الممكن الخاص ارادة الواجب اياه لمصلحة تحت وجوده فليخرج المثبت المصلحة وذلك لايكفى الابعد رفع المفسدة فان

الموجب لا يوثر مع وجـود المانع ولا ينتج الابعد رفع المانـع فإذا بين ارتفاع المانع واثبت وجـود المصلحة فقد ثبت وجود الممكن الخـاص والافليس له ان يحكم وجوده وكذلك الفقيه علة وجوب الحكم الشرعي عند امر الشارع تعالى أو المـشرع. فإذا حصل لـدى الفقيه اوجب ثبوت الحكـم واذا لم يثبت لم يوجب من باب الملازمة بين الشرط العقـلى ومشروطه في الأحكام والعلة العقلية ومعلولها في الاعيان.

فإن قال: عدم وجدانه العلة والبيان غير مستلزم وجودهما.

قلنا: تكليف الغافل قبيح عقلاً فـلا يكلف الرجل الابما يصل إليه ويحيط به علما فان من لم يعلم شيئاً ليس عليه شيء «لا يُكَلِّفُ اللهُّ نَفْساً إِلاَّ ما آتاها»[1] ولا تكليف الابعد البيان والبيان من افراد العلم فعال من البين وهو التفرقة والتميز لتميز الخبيث من الطيب قال الله تعالى «هذا بَيانٌ لِلنَّاسِ»[2] وقال تعالى «لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ ما نُزِّلَ إِلَيْهِمْ»[3] وقال تعالى «ذلِـكَ الْكِتابُ لا رَيْبَ فيهِ هُدىً لِلْمُتَّقين»[4] والمظنون فيه ريـب لامحالة وكلما كان فيه ريـب فهو من الافراد اللامعلوم ويساويه الجهل واللامعلوم لم يكن بياناً ولم يتحقق به التكليف فـ«إِنَّ الظَّنَّ لا يُغْني مِنَ الْحَقِّ شَيْئاً»[5] و«قَوْلُهُ الْحَقُّ»[6] «فَما ذا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلالُ

(١) الطلاق: ٧

(٢) آلعمران: ١٣٨

(٣) النحل: ٤٤

(٤) البقرة: ٢

(٥) يونس: ٣٦

(٦) الأنعام: ٧٣

فَأَنَّى تُصْرَفُون»[١].

يقول الجامع: الممكن الخاص هو ما تساوى وجوده وعدمه بالنسبة إلى ذاته ولا رجحان في شيء منهما بذاته فليس الراجح وجوده ولا عدمه ولكن كلّ ممكن موجود بعد عدمه وتعلق الوجود به انما هو بعد عدمه ولا يتعلق الوجود به الا بعد علته الموجبة فان حصل العلم بوجودها فيصح الحكم بوجود المعلول والا فلا ومع العلم الاجمالي بوجودها وعدم معرفتها تفصيلاً وتعييناً يلزم التوقف في التعيين مع الزام الطلب في الشرعيات وذلك كما نحن فيه فان نبي أو وصي لا سيّما سيّدنا ونبيّنا وأوصيائه عليهم السلام قد اخبرونا كما حكم كلّ عقل صحيح بعدم خلو حادثة عن حكم وان للربّ رضى وسخطاً وانه لا يعرف رضاه وسخطه إلا بوحي أو رسول وانه لا يجوز التعبّد بغير حكمه تعالى بل هو شرك بالله العظيم وهذا ضروري عند الملّيين وكتبهم مملوة من الأخبار الدالة عليه فلا يجوز التمسك باصالة العدم بمعنى رجحانه لما علمت من عدم الرجحان ولا الحكم بسبق عدم الحكم في الحادثة واشتراط وجوده بالدليل والعمل فيها باصالة برائة الذمة مع حكمها لما ثبت من ضروري الدين ممّا ينقض ذلك به.

بقي الكلام في التعيين وسبيله الطلب لعدم إحاطة العقول الجزئية المعارضة بالوهم بمراده تعالى الناشي عن حكمته العجيبة الغائبة عن العقول نعم يصح الحكم عقلاً وكما حكم به شرعاً ببرائة ذمة المكلّف عمّا لابيان فيه أصلاً لا مجملا ولا مفصلا وذلك لقبح تكليف الغافل انبهى قال ره وترتيب القياس

(١) يونس: ٣٢

هكذا هذا ما رواه لي الثقة والعدل بعد سماعة من العالم وقرائته عليه والضبط والعرض والإجازة مع وجوب حفظ المروى على الحجّة المعصوم القائم من وراء الحملة والنقلة النافي عن الدين تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين ابد الآبدين إلى يوم الدين وكلّما كان كذلك فهو حجة شرعية ودليل شرعي مثبت الأحكام الشرعية المنزل بها جبرئيل الأمين على الانبياء والمرسلين فهذا حجة شرعية ودليل شرعي مثبت للاحكام الشرعية المنزل بها جبرئيل على خاتم النبيين صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ و هذا ليس من باب التعبّد بالاحاد ولا من باب اشتراط التواتر لفظاً ومعنى ولا من باب الإشاعة والإذاعة اصلاً بل هذا باب عقلي رباني لايستلزم منه التعبّد بالظن ولا انقسام الحق إلى واقعي وظاهري ولا نزولي واجتهادي ولا حقيقي وواصي بل ماذا بعد الحق إلّا الضلال على اطلاقه العقلي وعمومه اللغوي وما منه من واق وقد كشف عن الساق فنحن حاكمون بالحكم الحقيقي عالمون به يقيناً حاصلاً من البرهان الحقيقي ومن خالفنا في طريق فهو وان وافقنا في صورة الحكم فهو في ظنّ وحسبان «فَبِأَيِّ آلاءِ رَبِّكُما تُكَذِّبان»[١]

آب شور وآب شيرين را صفا است

---

(١) الرحمن: ١٣

فنحن بحمدالله في نور علمه واعدائنا في ظلمة مدلهمة «اللهُ وَلِيُّ الَّذينَ آمَنُوا يُخْرِجُهُمْ مِنَ الظُّلُماتِ إِلَى النُّورِ وَ الَّذينَ كَفَرُوا أَوْلِياؤُهُمُ الطَّاغُوتُ يُخْرِجُونَهُمْ مِنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُماتِ أُولئِكَ أَصْحابُ النَّارِ هُمْ فيها خالِدُون»[1] «وَ سَيَعْلَمُ الَّذينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُون»[2] وصلى الله على محمّد وآله الطاهرين ولعنة الله على أعدائهم أجمعين وحصل الفراغ من كتابة يوم السبت الثامن وعشرون من شهر صفر سنة الف وثلثمائة رابع وخمسون من الهجرة النوية بيد الاقل المذنب الأحقر سيّد آقا على وصلى الله على محمّد وآله، سال ١٣٥٤.

---

(١) البقرة: ٢٥٧

(٢) الشعراء: ٢٢٧

ثبت المصادر:

١. أبوجعفر محمد بن حسن الطوسي، النهاية في مجرد الفقه والفتاوى، دار الكتاب العربي – بيروت، ١٤٠٠ هـ ق

٢. أحمد بن علي الطبرسي، الإحتجاج على أهل اللجاج، نشر مرتضى – مشهد، ١٤٠٣ ق

٣. أحمد بن محمد بن خالد البرقي، المحاسن، دار الكتب الإسلامية – قم، ١٣٧١ ق

٤. أحمد بن محمد مقدس الأردبيلي، زبدة البيان في أحكام القرآن، كتابفروشي مرتضوي – تهران

٥. حسن بن شيخ زين الدين الشهيد الثاني، معالم الدين وملاذ المجتهدين، دفتر انتشارات اسلامي – قم، ١٤٣١ هـ ق

٦. حسن بن يوسف بن مطهر الأسدي علامة حلّي، مختلف الشيعة في أحكام الشريعة، دفتر انتشارات اسلامي – قم، ١٤١٣ هـ ق

٧. حسن بن يوسف بن مطهر الأسدي علامة حلّي، نهاية الوصول إلى علم الأصول، مؤسسة الإمام الصادق عليه السلام – قم

٨. زين الدين بن علي عاملي الشهيد الثاني، رسائل الشهيد الثاني، دفتر انتشارات اسلامي – قم، ١٤٢١ هـ ق

٩. فضل بن حسن الطبرسي، مجمع البيان في تفسير القرآن، انتشارات ناصر

خسرو – تهران، ١٣٧٢ ش

١٠. محمد أمين الأسترآبادي، الفوائد المدنية، دفتر انتشارات اسلامي – قم، ١۴٢۶ هـ ق

١١. محمد باقر بن محمد تقي المجلسي، بحار الأنوار، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ١٤٠٣ ق

١٢. محمد بن ابراهيم ابن أبي زينب، الغيبة للنعماني، نشر صدوق – تهران، ١٣٩٧ ق

١٣. محمد بن الحسن الطوسي، الأمالي، دار الثقافة – قم، ١٤١٤ ق

١۴. محمد بن الحسن الطوسي، العدة في أصول الفقه، محمد تقي علاقبنديان – قم، ١۴١٧ ق

١۵. محمد بن الحسن الطوسي، تهذيب الأحكام، دار الكتب الإسلامية – تهران، ١۴٠٧ ق

١٦. محمد بن حسن صفار، بصائر الدرجات، مكتبة آية الله المرعشي النجفي – قم، ١٤٠٤ ق

١٧. محمد بن علي ابن بابويه، كمال الدين وتمام النعمة، اسلامية – تهران، ١٣٩٥ ق

١٨. محمد بن علي ابن بابويه، من لا يحضره الفقيه، دفتر انتشارات اسلامي

- قم، ١٤١٣ هـ ق

١٩. محمد بن علي ابن بابويه، التوحيد، جامعة مدرسين - قم، ١٣٩٨ ق

٢٠. محمد بن علي ابن بابويه، الخصال، جامعة مدرسين - قم، ١٣٦٢ ش

٢١. محمد بن علي ابن بابويه، معاني الأخبار، دفتر انتشارات اسلامي - قم، ١٤٠٣ ق

٢٢. محمد بن علي موسوي العاملي، مدارك الأحكام في شرح عبادات شرائع الإسلام، مؤسسه آل البيت عليهم السلام - بيروت، ١٤١١ هـ ق

٢٣. محمد بن مسعود العياشي، تفسير العيّاشي، المطبعة العلمية - تهران، ١٣٨٠ ق

٢٤. محمد بن يعقوب الكليني، الكافي، دار الكتب الإسلامية - تهران، ١٤٠٧ ق

٢٥. محمد محسن بن شاه مرتضى الفيض الكاشاني، الصافي في تفسير القرآن، مكتبه الصدر - تهران، ١٤١٥ ق

٢٦. نجم الدين جعفر بن حسن محقق حلّي، المعتبر في شرح المختصر، مؤسسه سيد الشهداء عليه السلام - قم، ١٤٠٧ هـ ق

٢٧. نجم الدين جعفر بن حسن محقق الحلّي، شرائع الإسلام في مسائل الحلال والحرام، مؤسسة اسماعيليان - قم، ١٤٠٨ هـ ق

٢٨. نعمان بن محمد مغربي ابن حيون، دعائم الإسلام، مؤسسة آل البيت عليهم السلام - قم، ١٣٨٥ ق

الفهرس

المرشد الرابع/ ١٥٩

في ذكر مباحث عقلية جرت بيني وبين بعض الأعلام فأرادوا منّي أن أكتبها ليجيبوا عنها، فكتبت إلى آخر الكلام وبقيت القراطيس عندهم ليالي وأياماً وردّت على ما كانت عليه من البياض فتبيّن ما كان مقدارهم من السواد